

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

اللائحة الداخلية

مع المبادئ والتعليقات

القاهرة

طُبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق

١٩٣٩

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

اللائحة الداخلية

مع المبادئ والتعليقات

القاهرة

طبعت بالطبعة الأميرية ببولاق

١٩٣٩

فهرس هجائى

لموضوعات مواد اللائحة الداخلية

الموضوع

(١)

إجازات الأعضاء :

المادة	
١٠٠	التغيب بدون إخطار ، والتغيب بدون إجازة
١٠١	حق الرئيس فى منح الإجازات
١٠٢	الأحوال التى يعتبر فيها العضو متنازلا عن مكافأته

احتفالات المجلس :

١١١	قيام المراقبين بالإشراف على الاحتفالات والصرف عليها
-----	--

اختصاص المجلس :

٣٧	الإجراءات التى تتبع عندما يتراءى للرئيس أن مشروطا أو رغبة ليس من اختصاص المجلس
----	---

أخذ الآراء :

٣٨	طريقة أخذ الرأى على مشروعات القوانين فى مجموعها وعلى غيرها
٣٩	النداء بالاسم يكون حسب ترتيب الحروف الهجائية ، ويبدأ بالحرف الذى عيّنته القرعة
٤٠	عند الشك فى أخذ الرأى بطريقة القيام والجلوس ، يؤخذ الرأى بطريقة النداء بالاسم
٤١	وجوب إبداء سبب الامتناع عن إبداء الرأى

المادة

- ٤٢ تعبير العضو عن رأيه " بنعم " ، أو " لا "
 ٤٤ تولى الرئيس والسكترين البرلمانيين إحصاء الأصوات وتقرير
 ٤٥ إعلان الرئيس النتيجة

إذن بالكلام :

- ١٣ اختصاص الرئيس بالإذن بالكلام
 ٢٥ الإذن بالكلام للمقرر والمقترح كلما طلبا ذلك
 ٢٦ الإذن بالكلام للعضو الذي يطلبه للزبد على مسألة شخصية أو يقصد
 لفت النظر إلى المحافظة على أحكام اللائحة

أذونات الصرف :

- ١١٢ التوقيع عليها من الرئيس ومن أحد المراقبين

أرقام واردة في هذه اللائحة :

- ٥ أعضاء المكتب الموقت
 ٩ « » النهائي
 ١٠ الأعضاء الذين يوقعون على طلب عقد جلسة سرية
 ٥ « » يطلبون إقفال باب المناقشة
 ٤ أقصى عدد من الأعضاء يجوز له الاشتراك في مناقشة
 الاستجواب
 ٥١ أعضاء لجنة المالية والجهاز، ولجنة اللائحة الداخلية والطعون
 ٥٣ أعضاء لجنة الحسابات
 ١٢ أعضاء باقي اللجان
 ٣ اللجان التي يجوز للعضو أن يشترك فيها
 ٥ جلسات اللجنة المتتالية التي إذا غاب العضو عن حضورها بدون
 عذر يعلن رئيس المجلس خلق محله في اللجنة
 ٥٩

عدد	المادة
٥	الأعضاء الذين يصح انعقاد اللجنة بهم ٦٠
٣	القوانين لكل مشروع قانون ٧٩
١٠	أقصى عدد من الأعضاء يجوز له أن يوقع على اقتراح بمشروع قانون ٧٦
١٠	الأعضاء الذين يجب أن يوقعوا على اقتراح كتابي بتعديل اللائحة الداخلية ١٣٠

استجواب :

٤٩	إجراءات تقديم الاستجواب، وتحديد يوم للمناقشة فيه
	عدم جواز تأجيل الاستجواب المتعلق بالأمور الداخلية لأكثر من شهر ٥٠
	بعض المستجوب بشرح استجوابه ، وعدم جواز اشتراك أكثر من أربعة من الأعضاء في المناقشة، إلا إذا قررت الهيئة خلاف ذلك ٥١

استعجال :

٨٥	حق مقدم الاقتراح أو مشروع القانون في طلب نظره على وجه الاستعجال ^(١)
٨٦	ما ينبغي حين إقرار طلب الاستعجال
١٢١	ما ينبغي في مشروعات القوانين أو الاقتراحات التي يقررها مجلس النواب ويبحث بها إلى مجلس الشيوخ

استقالة :

٧	رفع الرئيس استقالة الأعضاء إلى المجلس
١٢٨	حق كل عضو في أن يستقيل

(١) جرى العمل على تطبيق هذه المادة على جميع مشروعات القوانين سواء أكانت مقدمة من الحكومة أم من الأعضاء .

(و)

استيضاح :

المادة

للعضو الذي وضع السؤال أن يستوضح الوزير بعد الإجابة مرة

واحدة ٤٨

أصغر الأعضاء سنا :

اشتراك الأعضاء الأصغر سنا في المكتب الموقت ، (انظر مكتب

موقت) ١

حلول أصغر الأعضاء سنا محل السكرتير البرلماني المتغيب ١٥

أغلبية مطلقة :

وجوب توافرها في انتخاب أعضاء مكتب إدارة المجلس ١٠

أغلبية نسبية :

الاكتفاء بالأغلبية النسبية في انتخاب أعضاء اللجان ٥٤

» » » مكتب إدارة المجلس ، إذا لم

يتل الأغلبية المطلقة أحد ١٠

اقتراح برغبة^(١) :

إحالة الاقتراح برغبة إلى لجنة الاقتراحات ٧٥

حق واضع الاقتراح في سحب اقتراحه ٨٤

» » » حضور اللجنة عند نظره ٨٣

» » » إدراجه بمجدول الأعمال ، إذا لم تقدم اللجنة

تقريرها في ظرف شهرين من إحالته إليها ٦٢

حق واضع الاقتراح في طلب نظره على وجه الاستعجال ٨٦، ٨٥

(ز)

اقراح بمشروع قانون :

المادة	
٧٥	إحالة الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات
٧٦	الشروط الواجب توافرها في الاقتراح
٧٧	اختصاص لجنة الاقتراحات في نظر الاقتراحات
٧٨	إحالة الاقتراح إلى اللجنة المختصة
٨٣	حق صاحب الاقتراح في حضور جلسات اللجنة عند نظر الاقتراح
	حق واضع الاقتراح في سحب اقتراحه ، إلا إذا طلب واحد أو أكثر
٨٤	من الأعضاء استمرار النظر في الاقتراح
٨٦, ٨٥	حق واضع الاقتراح في طلب نظره على وجه الاستعجال
	حق واضع الاقتراح في طلب إدراجه في جدول الأعمال ، إذا لم تقدم
٦٢	اللجنة تقريرها في ظرف شهرين من إحالته إليها
	(انظر مناقشة مشروعات القوانين ، الصلة بين المجلسين) .

اقتراع سرى :

٤٣	انتخاب الأشخاص بالاقتراع السرى
٥٤	» أعضاء اللجان بالاقتراع السرى

أقلية :

٦٢	وجوب ذكر رأى الأقلية في تقرير اللجنة
----	--------------------------------------

أكبر الأعضاء سناً :

	رياسته للمكتب الموقت في حالة عدم وجود رئيس أو وكيل في بدء
١	الدورة ، (انظر مكتب موقت)
١٥	رياسته للمجلس في حالة غياب الرئيس والوكيلين

(ح)

أكثريّة :

المادة
٦٢ وجوب ذكر رأى الأكتريّة فى تقرير اللجنة

انتخاب :

٩٦ سرية الانتخابات، وهى فردية أو بالقائمة
٩٧ إجراءات الانتخابات
٩٨ الأحوال التى يعاد فيها الانتخاب الفردى
٩٩ » » » بالقائمة

انتخاب الأشخاص :

٤٣ الانتخاب دائماً بالاقتراع السرى

أولوية :

٣٤ طلبات الكلام التى لها الأولوية على الموضوع الأصى

(ج)

جلسة سرية :

(انظر : جلسات المجلس ، ومضابط المجلس ، واختصاص المجلس).

جلسات المجلس :

١٣ المحافظة على نظام الجلسات
١٧ إعلان افتتاح الجلسة ، وإعلان انتهائها
١٧ تعيين موعد الجلسة المقبلة ، وبيان الأعمال التى تعرض على المجلس
١٧ وتعليقه بقاعة الجلسة ، وذكره فى تذاكر الدعوة للغائبين
١٨ الأغلبية الواجب توافرها لافتتاح الجلسة
١٨ » لصحة المداولة
٢١ شروط عقد جلسة سرية

(ط)

(ح)

حسابات المجلس :

المادة	
١٠٩	اختصاص لجنة الحسابات بفحصها
١١٠	عرض تقرير اللجنة على المجلس

(خ)

خطابات :

٢٣	إحاطة الرئيس المجلس علما بالخطابات الموقع عليها
----	--

خلق :

٧	(انظر محل)
---	---------------------

(ر)

وسائل :

٢٣	إحاطة الرئيس المجلس علما بالوسائل
----	--

رئيس المجلس :

٧	رفع الرئيس الأحوال التي يترتب عليها سقوط العضوية إلى المجلس
٧	» » استقالة الأعضاء إلى المجلس
٧	تبليغ الرئيس وزير الداخلية عن خلق محل أحد الأعضاء
١٣	محافظة الرئيس على نظام الجلسات
١٣	مراقبته تطبيق اللائحة
١٣	إذنه للأعضاء بالكلام
١٣	توجيه الأسئلة
١٣	إعلان الرئيس نتيجة الاقتراع

(ى)

المادة

- نطقه بالقرارات ... ١٣
- تكلم الرئيس باسم المجلس وطبقا لرغباته ... ١٣
- مغادرته كرسى الرئاسة ، إذا أراد الاشتراك فى المناقشة ... ١٣
- افتتاحه الجلسة وإعلانه انتهاءها وتعيين موعد الجلسة المقبلة ... ١٧
- إحاطته المجلس علما بالرسائل والخطابات الموقَّعة عليها ... ٢٣
- لفت الرئيس نظر العضو إلى مراعاة أحكام اللائحة الداخلية ... ٢٨
- لفت الرئيس نظر العضو الذى يخرج عن الموضوع ... ٣٠
- تنبيهه العضو الذى يخل بالنظام ... ٣١
- وقفه الجلسة إذا اختل النظام ... ٣٢
- تنبيهه العضو إلى عدم اختصاص المجلس فى نظر اقتراح أو مشروع قانون ... ٣٧
- رفع تقارير اللجان إليه ... ٦٥
- إرساله جميع الأوراق المتعلقة بالموضوعات المعروضة على اللجان إليها ... ٦٧
- طلبه إلى الوزارات ما يختص بالمشروعات المعروضة على اللجان من معلومات أو إيضاحات ... ٦٨
- إحالة العرائض إلى لجنة العرائض أو اللجان المختصة ، إذا كانت متعلقة بموضوع محال إلى تلك اللجان ... ٨٩
- إدارته العامة لجميع الأعمال الإدارية والكتابية بمساعدة أعضاء المكتب ... ١٢٥

(س)

سقوط عضوية :

- (انظر عضوية) ... ٧

(ك)

سكرتير برلماني :

- المادة
- ٨ انتخاب أربعة سكرتيرين بعد تشكيل المكتب الموقت
- ٩ انتخاب السكرتيرين بطريق الاقتراع بالفائمة
- ١٠ الأغلبية الواجب توافرها في انتخاب السكرتيرين
- ١١ مدة عضويتهم
- ٤٤ و ١٤ اختصاص السكرتيرين
- ١٤ اشتراكهم في المناقشة

سكرتير عام المجلس وسكرتيرية المجلس :

- ١١٣ تعيين المجلس سكرتيرا عاما وسكرتيرا عاما مساعدا
- ١١٤ قيام السكرتير العام والسكرتير العام المساعد بالأعمال الإدارية
- حضور السكرتير العام أو السكرتير العام المساعد جلسات المجلس العلنية ، أما السرية فبقرار من المجلس
- ١١٥ مراقبة السكرتير العام والسكرتير العام المساعد موظفي المجلس
- ١١٦ ...

سؤال :

- تقديم نصه كتابة إلى رئيس المجلس على أن يكون مقصورا على الوقائع ، ويدرج بجدول أعمال الجلسة التي تحصل الإجابة فيها ، وينشر بالجريدة الرسمية
- ٤٦ إجابة الوزير في الجلسة المعينة ، إلا في حالة الاستعجال ، وموافقة الوزير
- ٤٧ حق واطع السؤال في استيضاح الوزير
- ٤٨

سوء نية :

- ٢٩ عدم جواز إسناد سوء النية

(ل)

(ش)

شارات الأعضاء :

المادة

الظروف التي تحمل فيها ١٢٩

شخصيات :

عدم جواز الخوض في الشخصيات ٢٩

(ص)

الصلة بين المجلسين :

عدم إدراج اقتراح أو مشروع قانون في جدول الأعمال، إذا بدأت
المناقشة فيه بمجلس النواب ١١٩

إرسال مشروعات القوانين أو الاقتراحات التي يقرها المجلس أولاً
إلى مجلس النواب وإخطار الوزير المختص بذلك ١٢٠

الإجراءات التي تتبع فيما يختص بنظر المشروعات التي يقرها مجلس
النواب ١٢١

رفع مشروعات القوانين الواردة من مجلس النواب بعد الموافقة
بدون تعديل إلى جلالة الملك بوساطة الوزير المختص ١٢٢

الإجراءات التي تتبع في حالة اختلاف المجلسين على مشروع قانون ... ١٢٣

عدم جواز إعادة النظر قبل مضي شهر في مشروع قانون أو اقتراح
تعذر اتفاق المجلسين على صيغته ١٢٤

(٢)

(ط)

طعون :

المادة

- ٢ إحالتها إلى لجنة الطعون
- ٥ إجراءات فصل المجلس فيها
- عدم جواز اشتراك العضو المطعون في انتخابه في إبداء الرأي في صحة انتخابه ولا في المبدأ الذي بنى عليه الطعن ، ولو أن له الاشتراك في فحص الطعون
- ٦

(ع)

عرائض :

- ٨٨ تقييد العرائض في جدول عام
- إحالتها إلى لجنة العرائض ، أو إلى اللجان المختصة ، إذا كانت متعلقة بمشروع أو اقتراح محال إليها
- ٨٩
- ٩٠ حق العضو في الاطلاع على العرائض
- ٩١ رفع اللجنة بأيتها إلى رئيس المجلس
- ٩٢ عرض الرئيس رأى اللجنة على المجلس
- تقديم الوزراء الإيضاحات عن العرائض المحالة إليهم في ميعاد لا يتجاوز شهرا
- ٩٣
- ٩٤ إخطار الرئيس مقدّم العريضة التي لم يرفضها المجلس بما تم فيها
- ٩٥ هدم الالتفات إلى العرائض الخالية من التوقيع أو العنوان

عضوية :

- ٧ تبليغ الرئيس وزير الداخلية خلق محل أحد الأعضاء

(ن)

(ق)

قرارات المجلس :

المادة

- نطق الرئيس بالقرارات ١٣
- صيغة النطق بالقرارات الخاصة بمشروعات القوانين ٨٧

(ك)

الكلام في الجلسة :

- عدم جواز الكلام إلا بعد قيد الاسم أو طلب الكلمة وإذن الرئيس
- ٢٤ للعضو بالكلام
- ٢٥ إعطاء الإذن بالكلمة بحسب ترتيب القيد أو طلبها
- ٢٥ الأخوان التي تجوز فيها مخالفة الترتيب
- وجوب وقوف المتكلم ، وعدم جواز توجيه كلامه لغير الرئيس
- ٢٥ أو هيئة المجلس
- ٢٦ الإذن بالكلمة للرد على مسألة شخصية
- ٢٦ عدم جواز طلب عضو الكلام ، إلا بعد أن يتم الخطيب كلامه
- ٢٧ وجوب عدم الخروج عن الموضوع وعدم التكرار
- ٣٠ لفت الرئيس العضو ، إذا خرج مرتين عن الموضوع
- استشارة الرئيس المجلس في منع العضو من الاستمرار في الكلام بعد
- ٣٠ لفته مرتين
- عدم جواز التكلم في الموضوع مرتين ، إلا إذا أجاز المجلس ذلك ،
- ٣٣ واستثناء المقترح والمقرر
- ٣٤ الأحوال التي يجوز دائماً الإذن بالتكلم فيها

(س)

(ل)

لائحة الإدارة الداخلية :

المادة

١١٨ تكليف المكتب وضع لائحة الإدارة الداخلية

لائحة داخلية :

١٣ اختصاص الرئيس بمراعاة نصوص اللائحة الداخلية

١٣٠ شروط طلب تعديل اللائحة الداخلية

لجان المجلس :

٥٢ بيانها

٥٣ عدد أعضاء كل لجنة

٥٤ انتخاب أعضاء اللجان بطريق الاقتراع السري

٥٥ عدم جواز اشتراك عضو في أكثر من ثلاث لجان

٥٦ جواز تعيين لجان لأغراض معينة

انتخاب رئيس وسكرتير لكل لجنة وقيام عضو مؤقتا محل أحدهما

٥٧ إذا غاب

٥٨ حق وكيل المجلس في رئاسة اللجنة التي هو عضوا بها

٥٩ خلق محل العضو باللجنة، إذا غاب بدون عذر خمس جلسات متتالية

سرية جلسات اللجان، وعدد الأعضاء الواجب توافره لصحة

٦٠ انعقادها

٦١ تحرير محضر لكل جلسة من جلسات اللجنة

وجوب تقديم اللجنة تقريرها عن كل مشروع أو اقتراح أحيل إليها

٦٢ في ظرف شهرين من تاريخ الإحالة

المادة

- حق واضع المشروع أو الاقتراح في طلب إدراج مشروعه أو
اقتراحه في جدول الأعمال في حالة عدم تقديم التقرير في ظرف
الشهرين ٦٢
- انتخاب اللجنة مقررا لكل مشروع أو اقتراح ٦٣
- وجوب إحالة اللجنة كل مشروع قانون توافق عليه إلى لجنة المالية
والجمارك، إذا احتاج تنفيذه إلى اعتمادات مالية لأخذ رأى هذه
اللجنة فيه ٦٤
- وقع تقرير اللجنة إلى رئيس المجلس ٦٥
- توزيع تقرير اللجنة على الأعضاء قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة ... ٦٦
- إرسال الرئيس جميع الأوراق المتعلقة بالموضوعات المعروضة على
اللجان إليها ٦٧
- حق اللجان وأعضاء المجلس في طلب إيضاحات من الوزارات عن
المشروعات المعروضة على اللجان بوساطة رئيس المجلس ٦٨
- حق اللجنة في طلب استدعاء الوزير ذى الشأن أو مقدم الاقتراح
لحضور جلساتها ، وحق كل منهما في حضور الجلسة إذا طلب
ذلك ٦٩
- حق عضو المجلس في الاطلاع على الأوراق المعروضة على اللجنة ... ٧٠
- حق العضو في حضور جلسات اللجان التي ليس هو عضوا فيها ... ٧١
- حق العضو في تقديم اقتراحات بتعديل مشروع أو اقتراح محال
إلى لجنة ٧١
- حفظ أوراق اللجان في محفوظات المجلس ٧٢
- إشارة اللجان في تقاريرها إلى العرائض المحالة إليها ٧٣

(ف)

لجنة الحسابات :

المادة	عدم جواز الجمع بين عضوية لجنة الحسابات وإحدى وظائف
١٦	مكتب إدارة المجلس
١٠٩	اختصاصها بفحص حسابات المجلس وتحليل ميزانيته

لجنة الطعون :

٢	انتخابها من غير الأعضاء المطعون فيهم
٢	تشكيلها لجانا فرعية
	حق اللجنة في ضم المستندات والرجوع إلى التحقيقات الإدارية
٣	والقضائية
	تقديم التقرير عن الطعن في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ إحالته
٤	إليها ، وتعين مقرر لكل تقرير

(م)

مجلس النواب :

١٢	إحاطته علما بتشكيل المكتب النهائي
	(انظر الصلة بين المجالسين) .

محل :

٧	تبليغ الرئيس وزير الداخلية خلق محل أحد الأعضاء
---	---

مداولة :

	رفع الجلسة في حالة ما إذا كان عدد الأعضاء الحاضرين لا يكفي
١٨	لصحة المداولة

(ص)

مراقب المجلس :

المادة	
٨	انتخاب مراقبين اثنين بعد تشكيل المكتب الموقت
٩	انتخابهما بطريقة الاقتراع بالقائمة
١٠	الأغلبية الواجب توافرها في انتخابهما
١١	مدة عضويتها
١٠٨	تحضيرهما ميزانية المجلس
	إشرافهما على الشؤون المتعلقة بمهمات المجلس واحتفالاته وعلى جميع
١١١	موظفى المجلس ومستخدميه
١١٢	توقيع أحدهما على أذونات الصرف

مسألة شخصية :

٢٦	الإذن بالكلمة للعضو الذى يريد الرد على مسألة شخصية
----	---

مشروعات القوانين :

٧٣	إحالتها إلى اللجان المختصة
٧٤	طبعا وتوزيعها على الأعضاء
	(انظر مناقشة مشروعات القوانين ، والصلة بين المجلسين) .

مضابط الجلسات :

١٤	إشراف السكرتيرين البرلمانين على تحرير المضبطة
	تحرير مضبطة لكل جلسة وتوزيعها والتصديق عليها ونشرها فى ملحق
١٩	للجريدة الرسمية
٢٠	حفظ المضابط والتوقيع عليها من الرئيس والسكرتيرين البرلمانين
٢٢	مضبطة الجلسة السرية

(ق)

مقاطعة :

المادة

٢٨ عدم جواز مقاطعة المتكلم ، إلا للفت نظره إلى وجوب مراعاة اللائحة

مقترح :

٢٥ الإذن له بالكلمة متى طلب ذلك
(انظر اقتراحات برغبات واقتراحات بمشروع قانون) .

مقرر :

٢٥ الإذن له بالكلمة متى طلب ذلك
٦٣ تنتخب كل لجنة مقررا لكل تقرير

مكتب إدارة المجلس :

٨ الأعضاء الذين يتألف منهم المكتب
١٢ إحاطة جلالة الملك ومجلس النواب بتشكيله
١٦ عدم الجمع بين الوزارة ووظائف المكتب
١٦ عدم الجمع بين وظائف المكتب ولجنة الحسابات
١١٧ اختصاصه بتعيين الموظفين ومراقبتهم
١١٨ تكليفه وضع لائحة الإدارة الداخلية

مكتب موقت :

١ الأعضاء الذين يتألف منهم المكتب الموقت

ملك :

١٢ إحاطة جلالة الملك علما بتشكيل المكتب النهائي
رفع مشروعات القوانين الواردة من مجلس النواب والتي يقررها
مجلس الشيوخ بغير تعديل إلى جلالة الملك
١٢٢

مناقشة :

المادة

- ١٣ اشتراك الرئيس في المناقشة ...
- ١٤ اشتراك السكرتيرين البرلمانين في المناقشة ...
- ٣٥ إيقاف باب المناقشة ...
- ٣٦ العودة للمناقشة في موضوع أخذت عنه الآراء ...

مناقشة مشروعات القوانين :

- ٧٩ قراءة مشروعات القوانين ثلاث قراءات ...
- ٨٠ طبع وتوزيع التعديلات التي تقدم قبل جلسة المناقشة ...
- ٨١ إجراءات اقتراحات تعديل مشروعات القوانين التي تقدم في الجلسة ...
- ٨٢ أخذ الرأي أولاً على التعديل ثم على النص الأصلي ...
- ٨٧ إعلان الرئيس قرار المجلس ...

مواعيد مقررة في اللائحة :

- ١٥ يوما ، الميعاد الذي تقدم فيه لجنة الطعون تقريرها عن الطعن الذي يحال إليها ٤
- ٢ شهران ، الميعاد الذي تقدم فيه اللجان الأخرى تقريرها عن كل مشروع أو اقتراح محال إليها ٦٢
- ٢ شهران ، الميعاد الذي يجوز بعده لوضع الاقتراح أو المشروع أن يطلب إدراجه في جدول الأعمال ، إذا لم تقدم اللجنة تقريرها في ظرف الشهرين ٦٢
- ١٠ أيام ، الميعاد الذي تبدي فيه لجنة المالية والجمارك رأيها في مشروع قانون أحيل إليها ، لأنه يحتاج في تنفيذه إلى اعتمادات مالية ... ٦٤

(ش)

المادة

- ٢٤ ساعة ، الميعاد الذي توزع فيه التقارير قبل الجلسة ٦٦
١٥ يوما ، الميعاد الذي تقدم فيه لجنة الاقتراحات تقريرها عن جواز
نظر اقتراح أمام المجلس ٧٧
٣ أشهر ، الميعاد الذي يجوز للمجلس أن ينظر بعده في اقتراح رفضه ٨٤
١ شهر ، الميعاد الذي يجوز بعده نظر مشروع قانون لم يتفق المجلسان
على صيغته ١٢٤

موظفو المجلس :

(انظر مكتب المجلس ، رئيس المجلس ، مراقب ، سكرتيرية المجلس) .

ميزانية المجلس :

- تحضير المراقبين لإياها ١٠٨
تحديد لجنة الحسابات لإياها ١٠٩

(ن)

نظام :

- عدم جواز المظاهرة بشيء يخل بالنظام ٢٩
تنبيه الرئيس العضو الذي يخل بالنظام ٣١
حق الرئيس في وقف الجلسة ، إذا اخل النظام ٣٢
اختصاص الرئيس وحده بالمحافظة على نظام المجلس ١٠٣
الإجراءات التي تتخذ إزاء الجمهور ١٠٤-١٠٧

(و)

وزارة :

- عدم جواز الجمع بين وظائف المكتب والوزارة ١٦

(ت)

وفد :

- المادة .
١٢٦ انتخاب المجلس عند الحاجة وفداً يمثله
تحديد المجلس عدد أعضاء الوفد ورياسة رئيس المجلس أو أحد
الوكيلين له ١٢٧

وكيل :

- ٨ انتخاب وكيلين بعد تشكيل المكتب الموقت
٩ انتخابهما بطريقة الاقتراع بالقائمة
١٠ الأغلبية الواجب توافرها في انتخابهما
قيام الوكيل الذي نال أكثر الأصوات مقام الرئيس أثناء غيابه ،
وقيام الوكيل الآخر مقام الأول في حالة غيابه ١٥
رياسة الوكيل للجنة التي يكون عضواً فيها ٥٨

بيان

مذ تولى رئيس المجلس الموقر رياسته ، أفضى برغبته فى أن تجمع من مضابط المجلسين اللذين اجتمعا على أساس دستور سنة ١٩٢٣ ، المناقشات البرلمانية التى توضح مواد لائحة المجلس الداخلية ، أو تفسر غامضها ، لتكون تعليقا على موادها ، فى كتاب .

وتنفيذا لهذه الرغبة قام بعض حضرات الموظفين بمراجعة مضابط المجلسين منذ سنة ١٩٢٤ إلى الآن ، ثم استخرج منها ما اتخذته كل من المجلسين ، سابقة له ، مصحوبة بقراره فيها .

وتوخيا البسط فى كل موضوع ذى أثر فى سير الأعمال ، أو فى تعيين مدى سلطان المجلسين والأعضاء واختصاصهم ، ليكون فى هذا البسط تبيان للجهة فيما اتخذته المجلسان من قرار .

ووضع فى عقب كل مادة رقم مادة لائحة مجلس النواب المقابلة لها ، وفى هامشها ملخصها .

وجعل فى رأس كل سابقة عنوانها المتضمن لمغزاها ، وقصد بذلك أن يستطيع العضو الذى يلتمس السابقة التى تؤيد رأيه — ساعة الجدل — أن يتمف عليها فى لحظة لتسعهف الحجة المواتية . فإن شاء — بعد — أن يقف على وجهة النظر فيها وقوة حجتها استطرد إلى الشرح ، فاستعرض فيه كل الآراء .

وسيكون الباب مفتوحا فى المستقبل لإضافة ما يستجد من تقاليد ، وما يحتاج إلى إفاضة .

وتأمل السكرتيرية أن تكون هذه المجموعة وافية بالغرض الذى قصد من وضعها ، وأن تقدم عما قريب لحضرات الأعضاء صنوها تعليقا على مواد الدستور من مضابط هذين المجلسين ، شرحا له وتفسيرا ، طبقا لرغبة رئيس المجلس الموقر .

(خ)

ولا أختم كلمتي هذه ، حتى أشيد بالثناء الجميل على المجهود القيم الذي بذله
حضرات الموظفين الذين قاموا بمراجعة مضابط المجلسين ، واستخرجوا منها
هذه المجموعة ما

بالأمر

٢٤ أبريل سنة ١٩٣٩

السكرتير العام لمجلس الشيوخ

أمين عن العرب

المكتب الموقت

« المادة ١ - عند افتتاح دور الانعقاد العادى، إذا لم يكن »
« للمجلس رئيس ولا وكيل أو غاب كلاهما، تولى الرئاسة أكبر »
« الأعضاء سنا . ويؤدى وظيفة السكرتيرين أربعة هم أصغر »
« الأعضاء الحاضرين سنا من غير المطعون على انتخابهم، ويتكون »
« من هؤلاء ومن الرئيس المكتب الموقت . (١ ثواب) »

تولى السكرتيرية البرلمانية أصغر الأعضاء سنا مع سابق صدور
قرار من المجلس باستمرار بقاء مكتب الإدارة إلى أن ينتخب
مكتب جديد :

مجلس الشيوخ - تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : إبراهيم الطاهرى بك،
أحمد عبده بك ، عزيز ميرهم أفندى ، فهمى حنا ويصا بك ، وهم أصغر
الأعضاء سنا . (جلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ - مضبطة الجلسة الأولى
لدور الانعقاد العادى الرابع) . وكان المجلس فى جلسة ١٤ يونيه سنة ١٩٢٦
قرر استمرار المكتب فى تأدية وظيفته إلى أن ينتخب مكتب جديد يحل
محلّه ، (يراجع التعليق على المادة ١١) .

الفصل في صحة نياة الأعضاء

« المادة ٢ — تحال الطعون إلى لجنة الطعون المنصوص »
« عليها في المادة ٥٢ ، وينتخب المجلس أعضائها من غير »
« الأعضاء المطعون فيهم ، ولهذه اللجنة أن تشكل من بين »
« أعضائها لجانا فرعية لتحضير الأعمال وسماع أقوال الشهود »
« طبقا لأحكام قانون الانتخاب . (٦ و ٧ و ٨ ثواب) »

لجنة الطعون
رأعمالها

يشترط لقبول التبليغات عن فقد الأعضاء شروط العضوية
أن يكون موقعا عليها من المبلغ وموضحا بها عنوانه ومصداقا
على إمضائه أمام المحكمة :

مجلس الشيوخ — عرض على المجلس الطعن المقدم في حضرة الشيخ طه حسين
بفقدته شرط النصاب المالي المقرر لأعضاء المجلس . فقال دولة الرئيس : أرى
أن هذا الطعن غير مقبول شكلا . وعقب على ذلك معالي محمد شفيق باشا ، قال :
سواء أكان في الأمة طبقة وضيعة الأخلاق أم لم تكن ، فإن الضغينة موجودة
في الأمم . فإذا وجدت ضغينة بين أحد الأهالي وأحد حضرات أعضاء
المجلس ، فإن هذا العضو يحرم مما يتمتع به أفراد الأمة . لأنه إذا تقدمت
إلى السلطة الإدارية أو إلى النيابة عريضة ضد أحد الأفراد ، كان مصيرها
الإهمال إذا كانت خالية من توقيع مقدمها وعنوانه . ولكن المجلس سار
إلى الآن على مبدأ نظر الطعون الحالية من عنوان مقدمها ، فحرم الأعضاء
بذلك من حق يتمتع به كل الأفراد . وإذا كنا قد أخطأنا في الماضي ،
فلا يصح الاستمرار على الخطأ .

المادة ٢

أمامكم المادة ٩٥ من اللائحة الداخلية تنص على أنه لا يلتفت إلى العرائض الخالية من الإمضاء ومن عنوان مقدمها . فإذا قدمت عريضة خالية من التوقيع أو من عنوان مقدمها بطلب إنشاء سكة زراعية بين المنصورة والسنبلاوين مثلا فلا يلتفت إليها ، وذلك لاستحالة التفاهم مع مقدمها أو الرد عليه .

حق عدم الالتفات لهذه العرائض معطى للمجلس بنص اللائحة ، فكيف لا يكون للمجلس هذا الحق فيما يختص بالطعون ؟

الحكمة في تحميم ذكر العنوان ظاهرة ، وهى عدم تسهيل التشفى والانتقام بمنع تستر الطاعنين .

ما الذى يدلنا على وجود ميخائيل فانوس شنوده الموقع على الطعن المطروح أمامكم ؟ وإذا ثبت وجوده ، فما الذى يدلنا على أن هذا الطعن مقدم منه لا من شخص آخر انتحل هذا الاسم ؟

تجيز المادة الثامنة من اللائحة الداخلية للجنة الطعون أن تسمع الشهود . فإذا أردنا — تطبيقا لهذه المادة — أن ندعو مقدم الطعن لسماع أقواله فكيف يتيسر ذلك ؟ أنطلب من جميع مديريات القطر أن تبحث لنا عن شخص اسمه ميخائيل فانوس شنوده ؟ لا فائدة من ذلك ، إذ ربما لا يوجد شخص بهذا الاسم .

والمادة ٦٨ من قانون الانتخاب تنص على أنه لكل ناخب أن يطلب إبطال الانتخاب الذى حصل فى دائرته بعريضة يقدمها إلى رئيس المجلس تشمل على الأسباب التى يبنى عليها الطلب ، ويكون توقيع الطالب، صدقا عليه .

المادة ٢

إن من يقدم طعنا جديا يجب ألا يكون مقنعا، بل يجب أن يظهر اسمه ليتحمل مسؤولية عمله. فأرجو ألا يلتفت إلى الطعن الذي يقدم من شخص دون ذكر عنوانه، كما أرى أن يتحقق المجلس قبل نظر الطعن من شخصية مقدمه بواسطة السلطة الإدارية حتى يتحمل كل من يقدم طعنا مسؤولية ما جاء به.

فقال دولة الرئيس : أنا لا أكتفى بذكر العنوان ، بل أرى وجوب التصديق على التوقيع .

فردّ حضرة الشيخ حسن عبد القادر بأن التصديق على الإمضاء لا يشترط إلا في الطعن الذي يقدم في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان الانتخاب أو التعيين. أما العضو الذي توافرت فيه شروط النيابة وقت انتخابه أو تعيينه، ثم فقد النصاب بعد ذلك أو حكم عليه بجريمة مثلا، فلكل شخص أن يقدم طعنا ضده بلا حاجة للتصديق على توقيعه .

فردّ حضرة لويس فانوس افندي على ذلك بأن المادة ٦٨ من قانون الانتخاب نصت على أن الطعون التي تقدم من أشخاص لهم صفة كالناخبين أو المرشحين للانتخاب يجب أن تكون توقيعاتهم مصدقا عليها. ثم جاءت المادة ٧٣ من القانون المذكور ونصت على أحوال سقوط العضوية بسبب يطرأ بعد الفصل في صحة العضوية . ومن البديهي أن القواعد الأصلية تطبق على هذه الحالة الطارئة ، أي أنه يجب لقبول الطعن شكلا أن يكون توقيع مقدمه مصدقا عليه للتحقق من شخصيته حتى يتمكن العضو من مقاضاته إذا ما ثبت أن الطاعن لم يقدم الطعن إلا للانتقام أو لغرض آخر غير شريف. ولكي نضع حدا يمتنع من التشهير بمحضرات الأعضاء ، أرى أن يتص على توقيع عقاب أو غرامة على من يقدم طعنا يثبت فساد، كما يعاقب من يقدم للنيابة العمومية بلاغا كاذبا .

المادة ٢

ثم قدم أخيراً اقتراح هذا نصه : ”من الآن فصاعدا لا يقبل تبليغ عن فقد أحد الأعضاء شروط العضوية ، إلا إذا كان موقعا عليه من المبلغ وموضحا به عنوانه ومصداقا على إمضائه“ .

فسأل معالي محمد شفيق باشا : وأين يكون التصديق على الإمضاء ؟

فقال دولة الرئيس : لا شك أنه أمام المحاكم . ثم قال من لا يوافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف ، فوقفت أقلية .

فقّر المجلس الموافقة على الاقتراح ، وعلى تطبيقه على الطعن المذكور .

(٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦) .

يجب أن يتوافر في العضو جميع ما يشترط للعضوية وقت تعيينه
أو انتخابه :

مجلس الشيوخ — حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) —
إن الطعن المقدم ضد فضيلة الشيخ حسين والي ، والذي اقترح عليكم حضرة الأستاذ عزيز ميرهم افندي قبوله ، يجب أن يبحث فيه في نقطة أخرى لم يدر البحث عليها ، وهي إن كان الغرض أن كبار العلماء هم هيئة كبار العلماء ، أو هم من تتوافر فيهم جميع شروط المادة ١٠٧ من قانون الأزهر ، فهل يجب أن يكون ذلك وقت التعيين ، أو إذا طرأ بعد ذلك ما استوفى ما كان ناقصا يكون مصححا لما مضى ؟

المادة ٢

إن الرأي الذى يجب الأخذ به ، على ما أعتقد ، هو أن تتوافر جميع الشروط وقت التعيين ، فالذى يقول إن العضو يجب أن يكون من هيئة كبار العلماء ، يقول بسقوط عضوية فضيلة الشيخ حسين والى ، لأنه عيّن فى وقت لم يكن فيه من هيئة كبار العلماء ، ومثله فى ذلك مثل من تقدّم للانتخاب عضواً فى مجلس الشيوخ وسنه أقل من ٤٠ سنة ، ثم انتخب قبل أن يستوفى هذه السن بيوم أو يومين وطعن فى انتخابه بعد أن بلغ السن المطلوبة ، فلا يمكن حينئذ أن يقال إن استيفاءه للسن بعد إعلان النتيجة يجعل الانتخاب صحيحاً . لا يمكن هذا ، فإن القاعدة العامة عند رجال الشرع والقانون ، أن الباطل لا تلحقه إجازة . فالشئ الذى يقع باطلاً ، لفقد شرط من شروط صحته ، لا ينقلب صحيحاً عند استيفاء ذلك الشرط .

وقد وافق الخطباء المعارضون وغير المعارضين على هذا الرأي .

(١٦ مارس سنة ١٩٢٧) .

ليس للمجلس أن يختط للجنة خطة تسير عليها ، إذ أن واجب اللجنة
يقضى عليها يبحث الطعن بكل الطرق التى توصلها للحقيقة :

مجلس الشيوخ — أبلغ المجلس الطعن المقدم من بعض الناخبين ضد
حضرة شاهين الجندى أفندى ، لفقده شرط النصاب المالى المقر لأعضاء
الشيوخ .

فقال دولة الرئيس : إني أرى وجوب إحالة الطعن على اللجنة ، على أن يكاف الطاعنون بإقامة الدليل على صحته ، فقال حضرة محمد علوى الجزار بك : يجب أن يترك هذا للجنة . فقال دولة الرئيس : أرى الإحالة على أن يقوم الطاعنون بإقامة الدليل . فقال سعادة محمود شكرى باشا : الأصل هو هذا .

المادة ٢

فقال حضرة الشيخ محمد عز العرب بك : إن إحالة الطعن على اللجنة محتم
بنص المادة الثانية من اللائحة الداخلية ، ولكنى أعارض فى أن يختط
المجلس للجنة خطة تسير عليها ، إذ أن واجب اللجنة يقضى عليها ببحث الطعن
بكل الطرق التى توصلها للحقيقة ، وللمجلس بعد ذلك رأى الأعلى . ولهذا
فلانى أعارض فى سن خطة للجنة . فقال سعادة محمود شكرى باشا : لى
أوافق على هذا رأى . وقال سعادة أحمد على باشا : لى أؤيد حضرة
الأستاذ الشيخ محمد عز العرب بك ، لأن للجنة حق ببحث الطعن بالطريقة
التي تراها ، وليس للمجلس أن يعل عليها خطة فى ذلك ، بل الواجب أن
تترك لها حرية البحث . فقال دولة الرئيس : لا بأس وليحول الطعن
إلى لجنة الطعون .

(١٧ أغسطس سنة ١٩٢٦) .

« المادة ٣ — إذا كانت الطعون مبنية على مستندات »
« وجب ضم هذه المستندات إلى العرائض، وإذا كانت مبنية »
« على وقائع مستنتجة من تحقيقات إدارية أو قضائية، وجب »
« على اللجنة أن ترجع إلى هذه التحقيقات لتستخلص منها »
« ما تراه مؤيدا أو نافيا للطعن » .

ما يجب في
مستندات الطعون
وتحقيقات رفاعتها



تقارير لجنة
الطعون وعرضها
على المجلس

« المادة ٤ — تقوم اللجنة بفحص الطعون، وتقدم عن كل
« طعن تقريراً إلى المجلس في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ
« الإحالة، وتعين من بين أعضائها مقررًا يكلف بعرض نتيجة
« عمل اللجنة على المجلس .
« (١٠) تواب »

استقالة العضو أو وفاته لا تمنع من استمرار النظر في فحص
صحته نيابته :

مجلس التواب — نظر المجلس في استقالة توفيق دوس باشا ، وقرره قبولها
مع استمواره في نظر الطعن المقدم في صحته انتخابه .

فقال النائب المحترم الأستاذ عبد الحالق عطيه في ذلك :

لا منافاة بين قبول استقالة عضو وبين وضع التحفظ اللازم، وهو الاستمرار
في تحقيق الطعن . وعلى هذه النقطة أجمع الشراح . فالاتفاق تام بين جميع
علماء القانون، على أن الغرض من تحقيق صحة نيابة الأعضاء وفحص الطعون
ليس النظر في مصالحة الطاعن، أو المطعون في انتخابه، إنما الغرض أسمى
من ذلك وأجل، وهو الإشراف على عملية الانتخاب للتأكد مما إذا كانت
هذه العملية سارت في مجراها، وهل كانت الحريات فيها محترمة أم أن هناك
جرائم ارتكبت ضد هذه الحريات المقدسة؟ والتحقق من ذلك له فائدة
كبيرة، هي العمل على إزالة المخالفات التي يمكن أن تحصل في الانتخابات
المقبلة، ولما للانتخابات من الأهمية الكبرى، لأنها تخرج الرجال الذين تليق
عليهم مسئولية التصرف في شؤون البلاد .

المادة ٤

وقد أجمع الشراح على أنه في حالة استقالة أو وفاة العضو المطعون في انتخابه يجب أن يستمر المجلس في تحقيق أوجه الطعن ، وذلك ليطمئن كل إنسان على أن حرية الانتخاب كانت مصونة ، وأنه لم يحصل في أثنائها أى اعتداء على القانون. فرأى أن يقرر المجلس قبول الاستقالة مع الاستمرار في تحقيق الطعن ، ليقرر هل عملية الانتخاب جرت طبقا للقانون ، أم كانت غير مطابقة له ؟

وعارض في هذا رأى النائب المحترم حافظ رمضان بك ، قائلا : إن أهم وجه في الطعن ، بل الوجه الوحيد ، هو مسألة التزوير الذى قيل إنه حصل . وتحقيق المجلس في هذه النقطة غير مجد . لأنه إذا ثبت أن هناك تزويرا ، فليس للمجلس وليس من سلطته أن يقضى في جريمة تزوير ، لأن هذا من اختصاص المحاكم . فتحقيق المجلس إذن غير منتج ، سواء أثبت التزوير ، أم لم يثبت .

كما عارض فيه أيضا النائب المحترم الأستاذ فكرى أباطه قائلا : إن حضرة صاحب الاقتراح ذكر لنا أن الشراح أجمعوا على الاستمرار في التحقيق ، ولكنه لم يذكر لنا نصوص أولئك الشراح لتخضع لها فيما تقضى به . وأنا أعلم أن للمجلس الحق في تحقيق صحة نيابة العضو ، ولكننا نحن في الواقع — إذا استمررنا في التحقيق — نبحث صحة عضوية شخص مستقيل ، تلك العضوية التى أجهز عليها بتقديم استقالته . وإن المجلس إذا حقق صحة نيابة غير موجودة ، كان في الواقع يحقق شيئا معدوما . وقد يرد على هذا بأن للمجلس أن يرفض قبول الاستقالة ، وأن للمستقيل أن يسترد استقالته . قد يقال هذا الكلام نظريا ، ولكننا نربأ بوقت المجلس أن يضيعه عبثا .

وأيد الاقتراح النائب المحترم الأستاذ صبرى أبو علم ، فقال : لقد ظهر لى من مراجعة الكتب القانونية في هذا الموضوع أن المناقشة دارت في مجلس قواب فرنسا فيما يختص بقبول الاستقالة فورا ، أو الانتظار إلى أن يفصل

المادة ٤

في الطعن . أما الفصل في الطعن ، فلم يحصل بشأنه مناقشة مطلقاً ، إذ للعضو مطلق الحرية في أن يقدم استقالته في أى وقت يريد . وقد أشير إلى ما يحصل في بعض الأحوال ، من أن يقدم العضو استقالته عند نظر الطعن ، هرباً من فضيحة قد تظهر عند فحصه . ولذلك كانوا يصلون بين الاستقالة والطعن لغاية سنة ١٨٦٠ ، ولكنهم قرروا فيما بعد أن تقبل الاستقالة أولاً ، ثم يستمر المجلس في تحقيق الطعن ، ثم عدلوا المادة ١٥١ من اللائحة ، وأضافوا إليها الفقرة الثانية . وذلك يتفق مع ما اقترحه حضرة النائب المحترم عبد الخالق عطيه . وعلى الشراح هذا التعديل بقولهم إن المجلس عند تحقيق صحة نيابة الأعضاء لا ينظر إلى أشخاص مطلقاً ، بل ينظر إلى جوهر الموضوع . فسواء توفي المطعون فيه أو استقال ، فتلك اعتبارات ثانوية بالنسبة للسالة الأساسية التي ينظرها المجلس ، ألا وهي حصول الانتخاب طبقاً لأحكام قانون الانتخاب .

فإذا كان للاستقالة أو الوفاة أثر في العضو ، فلا تؤثر في حق المجموع ، لأن الفكرة ملحوظ فيها أن الهيئة التشريعية تشرف على أعمال الهيئة التنفيذية فيما يختص بأعمال الانتخابات من أولها إلى آخرها . فإذا تخلت الهيئة التشريعية عن واجبها هذا ، لأى سبب من الأسباب ، هدمت بعملها هذا الأساس الذي خولها الحق في الفصل في صحة نيابة الأعضاء ، وذلك أن المجلس لا يفصل في طعن ضد شخص معين ، وإنما يفصل في نظرية عامة . إذ للمجلس كما بينا حق الإشراف على عمليات الانتخاب ، وانطباقها على ما نص عليه القانون . والمجلس لا يتحرى واقعة معينة من الوقائع الواردة في الطعن ، بل ينظر في الانتخابات وطريقة حصولها . أما بقاء العضو المطعون فيه ، أو عدم بقائه فلا تأثير له .

وأما فكرة أنه إذا كان الطعن تضمن حوادث يراد تحقيقها ، فلمجلس أن يجدها إلى الهيئة المختصة ، فالرد على هذه الفكرة أن المجلس إذا تخلى عن نظر

المادة ٤

الطعن وإتمام تحقيقه، فلا يمكنه بعد هذا مخاطبة الهيئات الأخرى للنظر فيما يرى المجلس تحقيقه. فلكي يكون للمجلس حق الاتصال بهذه الهيئات، يجب عليه أن يشرف أولا على عملية الانتخاب، حتى إذا ما وجد فيها مخالفة تولى إحالتها إلى الهيئة المختصة.

وأيد الاقتراح النائب المحترم أحمد رمزي بك، قائلا: إن "أوجين بير" قال في كتابه في الفقرة ٣٦٧ الواردة في الجزء الأول: إن وفاة العضو أو استقالته لا تمنع السير في تحقيق صحة نيابته. وجاء في كتابه أيضا أن الغرض من تحقيق صحة النيابة ليس هو الحكم بقبول العضو في المجلس، وإنما هو إشراف المجلس على عمليات الانتخاب ومطابقتها للقانون. كما أن المراد هو إفهام الدائرة الانتخابية أن ما حصل فيها من المخالفات يجب ألا يحصل مثله في المستقبل. وليس الغرض مجرد انتخاب ليتولى إنسان بحلية العضوية، وإنما الغرض هو بحث جميع الحوادث التي وقعت في عملية الانتخاب، وكانت ذات تأثير في بعض الأشخاص. إذ قد يحكم بصحة انتخاب النائب، لأن التأثير المغيب كان جزئيا، وإنما كان لهذا التأثير مسئوليات أخرى. مثال ذلك أن يرشو عضو خمسة أشخاص، فهؤلاء الخمسة مع أنهم لا يؤثرون في نتيجة الانتخاب، إلا أن جريمة الرشوة معهم يجب أن تأخذ سيرها القانوني، ويجب أن يعلم المجلس وتعلم الدائرة الانتخابية أن هذا العمل غير مشروع.

وأخيرا أخذ الرئيس الرأي ضد الاقتراح، فوقفت أقلية. ولذلك قرر المجلس قبول الاستقالة مع الاستمرار في التحقيق.

(٢٦ يونيو سنة ١٩٢٦).

المادة ٤

موافقة المجلس على امتداد الزمن الذي تفحص فيه اللجنة الطعون

بدون تحديد مدة :

مجلس الشيوخ — عرض الرئيس على المجلس أن لجنة الطعون لم تستطع في الوقت المحدد لها في اللائحة تقديم تقاريرها ، وأنها تطلب امتداد الأجل لها : فوافق المجلس على امتداد الزمن بدون تحديد مدة معينة .

(١٠ يونيو سنة ١٩٣٦) .

« المادة ٥ - يفصل المجلس في الطعون بعد اطلاعه »
« على التقارير وسماع إيضاحات المقرر، وبعد سماع أقوال »
« العضو المطعون فيه إذا طلب ذلك . ويبدى المجلس رأيه »
« في كل طعن ، فيقرر صحة الانتخاب أو يقضى ببطلانه . »
« ويعلن الرئيس أسماء الأعضاء الذين يقرر المجلس صحة »
« انتخابهم . »

« وإذا كان تقرير اللجنة يتضمن إلغاء انتخاب عضو ، أو »
« طلب أحد الأعضاء إلغاء انتخاب عضو قررت اللجنة رفض »
« الطعن المقدم ضده ، وجب تأجيل النظر في ذلك إلى جلسة »
« أخرى غير التي تلى فيها التقرير ، أو تقدم فيها طلب إلغاء »
« الانتخاب ، إذا طلب العضو المطعون فيه التأجيل ، أو كان »
« غائبا . » (١١ نواب)

تأجيل النظر في الطعن لغياب العضو المطعون فيه ، مع إخطاره
بذلك التأجيل تاخرافيا :

مجلس الشيوخ - عند النظر في الطعن الموجه في انتخاب الشيخ سنوسي منصور ، وكان غائبا في إجازة ، قال حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر
اللجنة) - لقد سبق أن طلبتم من حضرة العضو المطعون فيه الحضور لنظر
الدعوى ، فأرسل تلك الاعتذارات التي تليت عليكم ، والمسألة المطروحة
الآن ، هي : هل تعتبرون أن هذه الاعتذارات لا يمكن معنا تكليفه

المادة ٥

بالحضور ، فتصرفون في الأمر بناء على هذا الاعتبار ، أو أنكم ترون —
بالرغم مما ورد في هذه الاعتذارات — أنه يمكنه الحضور فتؤجلون
الطعن لغد ، على أن تنذروه بالحضور مرة أخرى ؟

ثم قال حضرة إبراهيم نور الدين بك : إني أميل إلى تأجيل نظر الطعن ،
وإنما يجب في الوقت نفسه أن نحافظ على الحقوق العامة ، كما يطلب
إلينا ذلك بحسب ضماثنا وعقائدنا. لا أعارض في التأجيل إذا كان التأجيل
إلى غد ، أو بعد غد ، ولكنني أعارض إذا كان للدورة المقبلة .

(أصوات : لا ، لا) .

سعادة محمود شكرى باشا — لا يتجاوز التأجيل هذا الأسبوع .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — إذن أوافق على ذلك .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر الطعن لغد ؟
(موافقة) .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — يؤجل النظر في الطعن لغد ، على أن
يخطر حضرة العضو المطعون فيه بذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) — لقد تقرر تأجيل نظر
الطعن إلى غد ، وسنخطر حضرة العضو عن ذلك تلغرافيا .

(١١ يولييه سنة ١٩٢٧) .

لا يجوز للنياحة العمومية أن تفصل في صحة نيابة العضو :

مجلس النواب — رفض المجلس طلب النائب العمومى رفع الدعوى

العمومية على عضواتهم لاديه بأنه رشا بعض المندوبين ، وكان المجلس سبق
لله أن قرر صحة نيابته ، ورأى أن في إجابة الطلب رجوعا عن قرار سابق
حاز قوة الشيء المحكوم فيه .

(٢١ أبريل سنة ١٩٢٤) .

المادة ٥

لقب من صاروا أعضاء :

مجلس النواب — لاحظ الدكتور حامد محمود أن المخاطبات التي ترسل إلى حضرات النواب تعنون لهم خالية من الصفة النيابية ، مع أن العادة جرت في جميع البلاد الدستورية ، وبخاصة في البلاد الإنجليزية ، على أن يخاطب كل عضو من أعضاء المجالس النيابية ” بحضرة النائب المحترم ” قبل اسمه ، وطلب اتباع ذلك مع حضرات النواب .

فقال الرئيس (مصطفى النحاس باشا) : فيما يختص بنا سألفت نظر سكرتيرية المجلس إلى هذا الأمر بحيث لا يخاطب من الآن فصاعداً أحد الأعضاء إلا مع تقديم عبارة ” حضرة النائب المحترم ” قبل اسمه . أما فيما يختص بمصالح الحكومة ، فالأمر يستلزم تقديم اقتراح برغبة يأخذ سيره المعتاد .

(٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧) .

(١) رفض المجلس طلب عضو برقياً تأجيل النظر — للمرة

الثانية — في تقرير لجنة الطعون بإلغاء انتخابه ، ولأنه سبق أن ردّ على هذا التقرير .

(٢) رفض المجلس تأجيل المناقشة في تقرير هذه اللجنة إلى

جلسة تالية للجلسة التي تلى فيها لأنها أجلت — سابقاً —
عقب توزيع التقرير بناء على طلب المطعون فيه :

مجلس النواب — قدم تقرير لجنة الطعون عن عبد الحميد أبوجازيه بك وتليت برقية منه بطلب تأجيل النظر كي يتمكن من الاطلاع على تقرير اللجنة الجديد للردّ عليه . فاعترض المقرر (أحمد رمزي بك) على هذه البرقية ، وقال : إن اللجنة لم تقدم تقريراً جديداً ، خلاف التقرير الذي سبق توزيعه ، ولهذا فليس هناك سبب للتأجيل .

المادة ٥

فرد عليه مصطفى الشوريجي افندى وتلا نص المادة ١١ (تواب) ، ثم طلب تأجيل النظر بناء على هذا النص. وإذا كانت اللجنة لم تطبع تقريراً جديداً فإن هذا لا يحول دون إجابة طلب التأجيل، لأن طبع التقرير مسألة شكلية ، وسواء كان التقرير مكتوباً أو تلى شفويّاً ، فالواقع أن هناك كلاماً جديداً . والذي حصل في الموضوع الذي نحن بصدده أن اللجنة قدّمت تقريرها الذي وزع علينا ، ولكن حدث في جلسة الثلاثاء الماضي ، التي كانت محدّدة لنظر التقرير ، أن قدّم حضرة العضو المطعون في انتخابه أوراقاً رسمية ، ليثبت أن الحكم صدر ضد شخص غيره .

وقد أحيلت الأوراق المذكورة إلى اللجنة لفحصها ، وأجل نظر التقرير إلى جلسة اليوم . وإذا كان حضرة المقتّر يقول : إن اللجنة لم تكتب تقريراً جديداً ، فهذا لا يمنع من أن يتناول حضرة المقتّر في كلامه اليوم المستندات المشار إليها ، والردّ على ما جاء فيها ، وهذا الردّ في الواقع كلام جديد لم يرد في التقرير الذي وزع علينا . وبعبارة أخرى إن هناك تقريراً جديداً ، ولا عبرة بعدم كتابته . ولهذا يجب — تطبيقاً للمادة ١١ (تواب) التي تلوتها — إجابة طلب التأجيل المقدم من حضرة العضو المطعون في انتخابه .

وفضلاً عما تقدّم ، فهناك سبب آخر يوجب تأجيل النظر في الطعن ، وهو أن التقرير الذي وزع علينا لم يحز الشكل القانوني نلاحظه من الإشاره إلى رأى الأقلية في اللجنة . وقد أشرت إلى هذه النقطة في الجلسة التي عقدتها اللجنة اليوم لأنه كان لي رأى خاص يكون أقلية .

فردّ على ذلك عمر عمر افندى ، فقال : إذا كان طالب التأجيل يستند في إجابة طلبه على المادة ١١ (تواب) ، فالذي حدث أن حضرة العضو المطعون في انتخابه سبق أن طلب التأجيل بعد توزيع التقرير . وقد وافق المجلس على ذلك ، وأجل نظر التقرير أسبوعين . ولهذا لا يجوز الارتكان على نص

المادة ٥

المادة المشار إليها . أما إذا كان الغرض من طلب التأجيل اليوم ، هو أن يستعد المطعون في انتخابه للردّ على تقرير اللجنة ، فالواقع أن حضرته اطلع على التقرير ودرسه ، بدليل أنه قدّم مذكرة بدفاعه ، ثم شفها بمذكرة ثانية .

ولهذا لا أرى محلاً لإجابة طلب التأجيل .

فقال الرئيس : الموافق على تأجيل النظر في تقرير اللجنة عن الطعن المقدم في انتخاب حضرة عبد الحميد أبو جازيه بك يقف .

(وقفت أقلية) .

فقال الرئيس (ويصا واصف افندى) : إذن تقرّر نظر التقرير الآن .

ثم بعد ذلك تلى تقرير اللجنة ، ثم قدّم من حضرتي ” علي حسين افندى وتوفيق اندراوس افندى “ اقتراح هذا نصه :

”تنص المادة الحادية عشرة (نواب) على أنه يتحمّ تأجيل المناقشة في كل انتخاب يتضمن تقرير اللجنة طلب إلغائه إلى الجلسة التالية للتي تلى فيها التقرير .

وبما أن تقرير اللجنة تلى لأول مرة في هذه الجلسة فقط ، وقد طلب حضرة العضو التأجيل ، لذلك نرى عملاً بالمادة المشار إليها ضرورة التأجيل للجلسة التالية ، حتى يتمكن حضرة العضو من الاشتراك في المناقشة بنفسه “ .

ثم شرح أحد المقترحين (علي حسين افندى) الاقتراح . وقال إن العضو المطعون في انتخابه غائب ، والمادة المذكورة تحتم التأجيل ، والمناقشة في غيابه تحرمه من حق الدفاع عن نفسه .

فردّ المقرّر بأن المجلس تناقش قبل تلاوة التقرير في طلب التأجيل ، واطلع على نص المادة ١١ (نواب) ، فقرّر رفض الطلب ارتكاناً على أن نص هذه المادة قد نفذ باطلاع حضرة العضو المطعون في انتخابه على تقرير

المادة ٥

اللجنة ، وردّه عليه بمذكرتين . فالعودة إلى المناقشة في طلب التأجيل تعتبر مرجوحا في قرار سابق . وهذا غير جائز ، إذ لم يحدث شيء يبرّر ذلك .

وردّ حضرة عمر عمر افندي بأن المفهوم من مدلول المادة ١١ (ثواب) هو أن يكون العضو المطعون في انتخابه حاضرا وقت تلاوة التقرير ليطالب التأجيل بنفسه . ولهذا أرى أنه لا يصح لعضو آخر طلب التأجيل .

كما ردّ حضرة سلامة ميخائيل بك ، بأن المادة المذكورة لم تعط العضو المطعون في انتخابه حق طلب التأجيل اعتبارا ، إنما أعطته إياه متى وجدت لديه أسباب وجيهة تبرّر تأجيل المناقشة . وإذا رجعنا إلى السبب الذي يبنى عليه حضرة العضو المطعون في انتخابه طلب التأجيل اليوم ، وجدنا أنه الردّ على تقرير اللجنة . ولما كان حضرته قد ردّ على التقرير بمذكرتين ، فلا محل للتأجيل مرة أخرى ، إذ ليس هناك سبب وجيه يبرّر طلبه .

فردّ حضرة عبد العزيز الصوفاني افندي ، بأن اللجنة لم تردّ على الأوراق التي تقدّمها العضو المطعون في انتخابه ولم تبد رأيها فيها ، وليس هناك ضرر من التأجيل ، وأيده في ذلك أحمد عبد الغفار بك .

فردّ حضرة الدكتور أحمد ماهر بأن العضو المطعون فيه غير مهتم بالحضور في الجلسة ، واكتفى بإرسال برقية بطلب التأجيل . ونتيجة هذا أن الدائرة تبقى غير ممثلة تمثيلا صحيحا ، فلا يمكن — في هذه الحالة — أن يقال بأن لا ضرر من التأجيل ، لأن هناك ضررا على الدائرة المتمثلة تمثيلا باطلا من شهور . ومهمتنا تصحيح الخطأ ، إن كان هناك خطأ . وإن نصوص اللائحة الداخلية ترمي في مجموعها إلى ضرورة الإسراع في البت في صحة انتخاب الأعضاء . فالمسألة مهمة ، وأظن أن المجلس لو أجاب طلب التأجيل لاعتبر ذلك مساعدة للعضو على التلاعب بالرأي العام ، إذ لا يكفي أن يرسل العضو المطعون فيه اعتذارا كل أسبوع ليجاب إلى طلبه . فلهذه الأسباب أطلب رفض طلب التأجيل .

المادة ٥

ثم ردّ أحد صاحبي الاقتراح (علي حسين افندى) بأن المادة ١١ (تواب) صريحة في وجوب التأجيل إذا ما طلب ذلك العضو المطعون في صحة انتخابه ، ولا تحتم المادة وجوب حضوره الجلسة . كما أن المادة ١٢ (تواب) المتصلة للسابقة تؤيد ذلك ، وتعطى العضو حق الاشتراك في المناقشة . ولا يصح لأحد أن يخشى خلو الدائرة من التمثيل ، إذ أنها ممثلة إلى أن يصدر المجلس حكمه في الطعن . ولا ضرر من التأجيل لجلسة الغد ، كي يتسنى للعضو حضور المناقشة .

وردّ على ذلك حضرة حسن صبرى بك ، فقال : إن المجلس إذا رأى ضرورة التأجيل ، فلا يكون ذلك تنفيذا لنص المادة ١١ (تواب) ، لأننا إذا أجزنا للعضو حق طلب التأجيل بتلغراف يرسله بناء على حقه المشار إليه في تلك المادة ، فكأننا أعطينا له الحق في تقديم اقتراحات وطلبات ينظرها المجلس وهو غائب . وهذا ما لا يمكن أن ترمى إليه المادة ، لأنها تعطى الحق للعضو المطعون في صحة انتخابه في طلب التأجيل بشرط أن يكون موجودا قانونا بالمجلس ، لا أن يرسل رغباته وطلباته وهو غائب عن الجلسة .

فقال الرئيس : لناخذ رأى على تأجيل نظر الطعن ، فالتوافق على التأجيل يقف .

(وقفت أقلية) .

فقال الرئيس (ويصا واصف افندى) : إذن تقرّر نظر الطعن في هذه الجلسة .

(٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨) .

المادة ٥

قبول استقالة العضو المطعون فيه، دون نظر الطعن ، إذا كانت أسبابه لا تتعلق بمسائل عامة ولا تمس إلا شخص المطعون فيه :

مجلس الشيوخ — قدم حافظ السيد بك استقالته من المجلس نظرا لظروفه الحالية . وكانت لجنة الطعون أحيل إليها طعن فيه بفقده النصاب المالى ، ونظرتة ، وأصدرت قرارها فيه ، فطلب محمد صدق باشا إرجاء البت في أمر الاستقالة حتى ينظر المجلس في الطعن وتقرير اللجنة ، وأيده في ذلك محمود شكرى باشا مستندا في رأيه على أن مجلس النواب سار على عدم النظر في الاستقالة قبل البت في صحة نيابة العضو المطعون فيه .

فردّ على ذلك محمد شفيق باشا بأن المسألة التي نحن بصددتها تخالف كل المخالفة الحالة التي أشير إليها بمجلس النواب ، لأن هذا الطعن المشار إليه لم يكن خاصا بشخص العضو المطعون فيه ، ولكنه كان متعلقا بإجراءات الانتخاب ، فكان حقا على مجلس النواب ، ألا يبت في أمر الاستقالة قبل البت في الطعن .

أما الحالة التي نحن بصددتها ، فتتلخص في أنه قدم طعن ضد أحد الأعضاء بأنه لا يملك النصاب ، وبحث لجنة الطعون الطعن ورفعت تقريرها للمجلس ، فالموضوع خاص بحضرة العضو ، ولا يتعدى شخصه ، فلا محل إذن لتأجيل النظر في الاستقالة ، قياسا على ما اتبعه مجلس النواب ، إذ لا تشابه بين الحالتين .

فأيده في هذا الرأي بعض الأعضاء ، وأخيرا قال الرئيس (محمد طلوى الجزار بك) : هل توافقون حضراتكم على قبول الاستقالة دون نظر الطعن ؟

(موافقة) .

(٢٨ مارس سنة ١٩٢٧) .

حق المطعون فيه
في الفحص

« المادة ٦ — للأعضاء المطعون في انتخابهم الاشتراك »
« في فحص الطعون، ولكن لا يجوز لأحدهم أن يبدى رأيه »
« في صحة انتخابه، ولا في المبدأ الذي بنى عليه الطعن في انتخابه . »
(٨ و ١٢ نواب)

عرض الرئيس
حالات سقوط
العضوية ،
واستقالة العضو ،
وإعلان وزير
الداخلية بذلك

« المادة ٧ — يرفع الرئيس إلى المجلس الاحوال التي »
« يترتب عليها سقوط عضوية أحد الأعضاء طبقا لأحكام »
« قانون الانتخاب ليصدر قراره فيها . »

« وكذلك يرفع إليه الاستقالة التي تقدم من أحد الأعضاء »
« ليقرر المجلس قبولها . »

« وعند خلق محل يبلغ الرئيس وزير الداخلية ليأمر بانتخاب »
« عضو بدل من خلا محله ، أو يتخذ الإجراءات لتعيين آخر »
« إن كان من الأعضاء المعيّنين . »

لا يعتبر قضاة الأخطاء موظفين عموميين بالمعنى الذي قصده

قانون الانتخاب في المادتين ٣٤ و ٧١ منه :

مجلس النواب — قدم تقرير لجنة الطعون عن الطعنين المقدمين في صحة
انتخاب محمود حسن أبوجازيه أفندي وعبد الستار الباسل بك ، وجاء فيه :
لا يمكن اعتبار قاضي محكمة الخط موظفا ، مستندي في ذلك على نصوص
صریحة . ولما كان المقام مقام تفسير ، لا مقام تعديل ، فقد ينبغي كل
شك بالرجوع إلى ما قرره مجلس النواب في سنة ١٩٢٤ ، خصوصا أن هذا
المجلس قد قام بتعديل قانون الانتخاب المشار إليه ، وذلك بناء على مشروع
كان قد قدم إليه من الحكومة في تلك السنة .

حدث في ابتداء أول دور من أدوار انعقاد البرلمان في سنة ١٩٢٤ ، ان
قدمت لمجلس النواب طعون في صحة انتخاب بعض من نجحوا وقتئذ ، وكان

المادة ٧

من بين أسبابها عضويتهم في محاكم الأخطاط وترشيح أنفسهم في دوائر عملهم؛ فقرر المجلس بجلستي ٧ و ١٤ أبريل سنة ١٩٢٤ رفض مثل هذا الوجه وصحة نيابة من طعن في انتخابهم . وذلك استنادا إلى عدم اعتبار أعضاء محاكم الأخطاط موظفين بالمعنى الذي قصد إليه القانون . وهؤلاء الأشخاص الذين تقرر صحة نيابتهم هما المرحومان سليمان العبدك والشيخ مصطفى محمد السيد والشيخ حسيب عبادي حمدين .

صدر من المجلس هذا القرار، وبعد ذلك تقدمت الحكومة بمشروعها المعدل لقانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣، ومع أنه لم يكن غائبا عن علم المجلس ما أصدره من قرارات، فلقد عدل المادة ٣٤ تعديلا لم يغير فيه من شيء بالنسبة للسألة موضوع البحث ، حيث أقرها بالجمعية الآتية :

” لا يجوز أن يرشح الموظف نفسه في دائرة عمله الخاصة . ويستثنى من ذلك عمد ومشايخ البلاد “ .

ولا شك أن التعديل على هذا النحو، دون المساس بالسألة التي نحن بصددنا، دليل قاطع على رغبة الشارع في الاحتفاظ برأيه الذي سبق له تقريره بجلستي ٧ و ١٤ أبريل سنة ١٩٢٤

على أنه مما يزيد السألة وضوحا، أن المجلس عند بحثه في تعديل المادة ٧١ ، وهي مادة قد ثارت حولها مناقشات طويلة ، انتهى إلى تعديلها بالكيفية الآتية : ” لا يجمع بين عضوية أي المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها . والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الأموال العمومية . ويدخل في ذلك كل موظفي ومستخدمى مجالس المديرية والمجالس البلدية وكل موظفي وزارة الأوقاف ومستخدمىها وكذلك العمدة ، ويستثنى الوزراء من حكم عدم الجمع “ .

فهو كما ترى قد عدل فيها ما عدل ، ببيان جاء على سبيل الحصر والتحديد والتعيين منعا للالتباس ودفعاً للتأولات . ومما تحسن ملاحظته في هذا المقام

المادة ٧

أن بعض حضرات التواب كان قد اقترح وقتئذ اعتبار أعضاء لجان الشياخات موظفين ، ولكن رفض اقتراحه .

وغنى عن البيان ، أن ذلك المشروع الذى عدله مجلس التواب ثم أقره قد حوّل لمجلس الشيوخ ، وهو فى دوره قد أقره بصورته . وبعد ذلك صدر القانون المعدل رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ ، وهو المعمول به الآن .

ثم رأت اللجنة — تمة للبحث — أن تلفت النظر إلى أنه قد لا يكون من الملائم قيام بعض الأشخاص المكلفين بتأدية خدمات عامة واسعة النطاق أحيانا إلى حد ما ، مثل قضاة محاكم الأخطاط بترشيح أنفسهم فى دوائر عملهم ، كما أنه من غير اللائق أن يجمع هؤلاء بين عضويتهم فى تلك المحاكم وبين عضوية المجلسين .

ولذا يكون من المستحسن تعديل نص المادة ٧١ بالطريق الذى يبينه القانون . وبناء عليه ترجو اللجنة موافقة المجلس على المبدأ الذى قرّره من حيث عدم اعتبار أعضاء محاكم الأخطاط موظفين بالمعنى الذى قصده قانون الانتخاب بالمادتين ٣٤ و ٧١

فردّ أحمد الصاوى افندى بأن لقاضى محكمة الخط مزية قاضى المحاكم الأهلية ، وله مركز خاص وتأثيره بين أفراد المتقاضين هو نفس تأثير القاضى العادى . ولا يصح أن يقال إن هناك فرقا بينهما ، هو أن القاضى العادى يتناول مرتبا بعكس قاضى محكمة الخط ، إذ أن هذه المسألة لا يمكن أن تكون محل تفرقة مادام كل منهما يفصل فى أمور الناس ، وله تأثيره بين الناخبين . لهذا أراد قانون الانتخاب منع هذا التأثير وهذه السلطة بحرمان الموظفين من ترشيح أنفسهم فى دائرة عملهم . فليس هناك إذن مبرر لاعتبار القاضى الأهلى موظفا دون قاضى محكمة الخط .

لكل هذه الأسباب أرى أنه لا يصح اعتبار قاضى محكمة الخط غير موظف ، إذ هو يحكم بين الناس كالقاضى الأهلى باسم جلالة الملك ، وأحكامه مذيّلة بالصيغة التنفيذية ، كأحكام قضاة المحاكم الأهلية والشرعية .

المادة ٧

رأت اللجنة أن حالة قاضي محكمة الخط ، كحالة أعضاء المجالس الحسبية ، وقد أخطأت اللجنة في هذا الوصف ، إذ الواقع أن المجلس الحسبي مؤلف من قاض أهلي وآخر شرعي وعضو واحد من الأعيان . وهذا العضو لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يؤثر على القاضيين المذكورين .

وذلك بعكس قاضي محكمة الخط الذي له وحده التأثير والسلطة في أحكامه وقد يكون حكمه في بعض الأحوال نهائيا . وما قصد القانون بعدم ترشيح الموظف في دائرة عمله ، إلا تفادي مثل هذا التأثير .

فرد عليه حضرة محمود سليمان غنام افندي بأن العناصر التي يمتاز بها الموظف : هي أنه يتناول مرتبا ويأخذ معاشا ، وأن يكون خاضعا لطرق تأديبية . وليس قاضي الخط ممن يتناولون مرتبا أو معاشا . ولا يمكن الاحتجاج بأن العمد لا يتناولون مرتبات ، إذ الواقع أن لهم مزايا توازي هذه المرتبات . وقد نصت القوانين فعلا على أن هذه المزايا تعتبر مكافأة لهم على ما يؤدونه من خدمات عامة .

وقد نصت القوانين على الموانع القاضية بعدم ترشيح الموظف في دائرة عمله ، كما حددت الموظفين أنفسهم ، وقد علق الشراح على هذه الموانع بأنها استثنائية ، لا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها .

وأيده في هذا الرأي حضرة أحمد عبد اللطيف مرزوق افندي الذي قال : إذا كان لقاضي الخط تأثير في الدائرة التي بها محل عمله ، فهذا شيء ، ونص القانون شيء آخر . وإن نص المادة ٧١ واضح ، فقد عرفت الموظفين العموميين الذين لا يجوز لهم أن يجمعوا بين الوظائف وبين عضوية البرلمان . وجاء النص على سبيل الحصر . ويلاحظ أنه قد أضيف إلى المادة ٣٤ عند

المادة ٧

للتعديل كلمة "المشايج"، فلو أن المشرع أراد أن يلحق قضاة الأخطاط بسائر الموظفين العموميين، لنص على ذلك صراحة .

ورأى حضرة عبد الحميد عبد الحق افندى أن الموظف العمومى هو الشخص الذى تعينه الحكومة و يؤدى خدمة عامة . ومما لا شك فيه أن قاضى الخط يعينه وزير الحقانية ، ويقوم بأداء خدمة عامة .

ورد على ذلك حضرة عمر عمر افندى بأن المجلس عند ما يفصل فى الطعون، يفصل فيها كقاض لا كمشرع . فوظيفة المجلس هنا هى تطبيق القانون ، لا وضع تشريع جديد . والحكم بيننا وبين المعارضين هو نص المادة ٧١ (معدلة) من قانون الانتخاب . وقد فسرت هذه المادة لفظ "الموظف" بأنه هو الشخص الذى يتناول مرتبه من الأموال العمومية . قد يكون لقاضى الخط سلطة تفوق سلطة العمدة ، أو أى موظف آخر، ولكننا الآن أمام نص صريح . وإذا كان هناك نقص أو عيب ، فالعيب فى التشريع نفسه ، وإصلاح ذلك يكون بوضع تشريع آخر .

ورد على ذلك حضرة على نجيب افندى بأن النص قاطع فى المادة ٣٤ بعدم جواز ترشيح الموظف نفسه فى دائرة عمله الخاصة . وكل ما فى الأمر أننا نريد أن نحصر المعنى المقصود بكلمة "موظف" فى هذه المادة .

قالوا إن المقصود "بالموظف" هو ما جاء فى المادة ٧١ ، وهذا فى نظرى خطأ فى التفسير، لأن المادة ٧١ عندما فسرت المقصود بكلمة "موظف" ، إنما كانت تتكلم عن مسألة غير مسألة الترشيح للانتخاب ، بل كانت تتكلم عن الموظفين الذين حرّم عليهم الجمع بين عضوية مجلس النواب والوظائف العامة .

أما فيما يختص بالترشيح للانتخاب وتحريم ذلك الترشيح على الموظف فى دائرة عمله ، فقد ترك المشرع ذلك للقواعد العامة ، ولم يشأ أن يحدد معنى للموظف فى هذا الشأن .

المادة ٧

فالمادة ٧١ عندما نصت على أنه لا يجمع بين عضوية أى المجلسين ، وتولى الوظائف العامة بأنواعها ، وعندما حددت تلك الوظائف ، والمعنى المقصود منها ، قصدت تلك الوظائف بذاتها فيما يختص بعدم جواز الجمع بينها وبين عضوية مجلس النواب . إذن يجب أن يكون هذا التعريف قاصرا على حالة واحدة ومعنى واحد ، هو معنى عدم الجمع .

أما فيما يختص بالمادة ٣٤ ، فقد بقى المدى أمام التفسير واسعا .

تقول المادة ٣٤ : ” لا يجوز أن يرشح الموظف نفسه فى دائرة عمله “ . والحكمة فى ذلك ظاهرة ، حتى لا يكون له من وظيفته هذه سلاح يستخدمه فى التأثير على الناخبين وتهديدهم . فهل هذا التأثير متوفر فى وظيفة قاضى الخط ؟ نعم متوفر ، لأن قاضى الخط يحكم بين الناس فى دائرة خاصة ، ويولى القضاء فيها . وهذه الولاية إنما هى خدمة عامة بلا نزاع ، كما هى سلاح يمكن أن يؤثر به على الناخبين الذين يحتكون إليه فى منازعاتهم . وبهذا تجتمع له كل الصفات التى جعلت الشارع يحرم الترشيح على الموظفين فى المادة ٣٤

وما دامت حكمة التشريع هذه موجودة ، فيجب أن نعتبر قاضى الخط موظفا كسائر الموظفين الذين تستخدمهم الحكومة فى خدمة عامة ، سواء أتناول أجرا أم لم يتناول . وقاضى الخط — وإن لم يتناول أجرا — فهو قائم بخدمة عامة يتطلع إليها الكثيرون ، ويعتبرون أن الشرف الذى يحصلون عليه منها — شرف القضاء بين الناس — أسمى وأعظم قيمة من المرتبات المادية التى يتناولها بعض الموظفين .

وقد رأينا أن فريقا من الموظفين — كبعض الموظفين فى المعاهد الدينية — لم ينص فى قانون الانتخاب على عدم الجمع بين وظائفهم وبين عضوية البرلمان — مع أن بعضهم يتناول مرتبا من الأوقاف الخيرية ، وبعضهم يتناول

المادة ٧

مرتبا من وزارة المالية — فالواقع أن الشارع أراد ألا يجمع الشخص بين المكافأة التي يتناولها عن عمله في مجلس النواب ، وبين مرتب يتقاضاه من بخزانة الدولة .

أما تعريف الموظف تعريفا ينطبق على المادة ٣٤ من قانون الانتخاب — حتى لا يجوز أن يرشح نفسه — فهذا أمر أوسع ، ويجب أن يفسر تحت ضوء المعنى الذي أحسسته اللجنة التي تشعر كما نشعر نحن ، بأن لقضاة محاكم الأخطاء تأثيرا عظيما في دوائر عملهم ، إلى حد أن بعضنا كان يقف في وجه من يعين في هذه الوظائف ، إذا كان غير كفء للقيام بشؤون هذه الوظيفة .

ثم قال الرئيس : المعارض في رأى اللجنة يقف .

(وقفت أقلية) .

(تصديق) .

الرئيس — إذن وافق المجلس على رأى اللجنة .

(٣ فبراير سنة ١٩٣٠) .

مكتب إدارة المجلس

انتخاب المكتب

« المادة ٨ — بعد تشكيل المكتب الموقت يشرع »
« المجلس في انتخاب وكيلين وأربعة سكرتيرين ومراقبين اثنين ، »
« ومن هؤلاء الرئيس يتكون مكتب إدارة المجلس . »

(٢ نواب)

اختصاص مكتب مجلس الشيوخ بنظر شؤون موظفي مجلس

النواب وميزانيته أثناء عدم وجود مكتب لهم :

مجلس النواب — قال الرئيس : يقترح مكتب المجلس على حضراتكم
الموافقة على القرار الآتي : ”في حالة عدم وجود مكتب مجلس النواب ، لأى
سبب من الأسباب ، تكون السلطة التى قزرها المجلس للمكتب فى جلسة
٢ أغسطس سنة ١٩٢٦ بالنسبة ايزانية المجلس وموظفيه من اختصاص
مكتب الشيوخ“ .

(موافقة عامة) .

(٢٧ يونيه سنة ١٩٢٨) .

ترتيب انتخاب
أعضاء المكتب

« المادة ٩ — ينتخب هؤلاء الأعضاء بعمليات متتابعة، »
« الأولى للوكيلين والثانية للسكرتيرين والثالثة للمراقبين . ويجرى »
« الاقتراع بالقائمة . »
(٣ نواب)

انتخاب مراقب بطريق الترشيح لا بالقائمة :

مجلس الشيوخ — دولة الرئيس : هل توافقون حضراتكم على انتخاب
سعادة محمد صفوت باشا مراقبا للمجلس بدلا من المرخوم السيد فوده بك ؟
(موافقة عامة) .

دولة الرئيس — المجلس يقرر بالإجماع انتخاب سعادة محمد صفوت باشا
مراقبا للمجلس .
(٩ مارس سنة ١٩٢٧) .

انتخاب أحد السكرتيرين بطريق الترشيح :

مجلس الشيوخ — حضرة محمد علوى الجزار بك — أطلب ترشيح السكرتير
البرلمانى الآن فى المحل الذى خلا بانتخاب حضرة على عبد الرازق بك
مراقبا .

أصوات : يؤجل انتخاب السكرتير للجلسة المقبلة .

حضرة عبد الفتاح رجائى افندى — أرشح للسكرتيرية البرلمانىة حضرة
أحمد عبده بك .

حضرة لويس فانوس افندى — الترشيح بهذه الطريقة مخالف لللائحة
الداخلية .

حضرة حافظ عابدين بك — يجب أن يكون الانتخاب سرا .

المادة ٩

حضرة لويس فانوس افندى — أطلب تأجيل الانتخاب للجلسة المقبلة ،
خصوصا أنه لم يدرج في جدول الأعمال .

أصوات : نوافق الآن على انتخاب حضرة أحمد عبده بك .

الرئيس — إذا كان هناك إجماع على الترشيح فلا مخالفة للامحة .

حضرة لويس فانوس افندى — الأمر بسيط ، ولكن فيه مخالفة للامحة
الداخلية ، فإن خالفناها الآن فقد نخالفها في مواضع أخرى .

حضرة عبد الفتاح رجائى افندى — سبق للجائس أن جرى على ذلك
قبل الآن .

الرئيس — المعارضة الآن غير مقبولة لأنها لم تقدم في الوقت المناسب .
فهل لأحد من حضراتكم اعتراض على انتخاب حضرة أحمد عبده بك سكرتيرا
برلمانيا ؟

(لم يعترض أحد) .

الرئيس — انتخب حضرة أحمد عبده بك سكرتيرا برلمانيا .

(٢٧ مارس سنة ١٩٢٨) .

طريقة
الانتخاب المكتبي

« المادة ١٠ — يحصل الانتخاب بالأغلبية المطلقة، فإن لم
« ينلها أحد من الأعضاء أعيد الانتخاب، وتكفي فيه الأغلبية
« النسبية، وإذا تساوت الأصوات اقترع بينهما . »
(١٠٠ نواب)

مدة عضوية
السكرتير والمراقب

« المادة ١١ — تنتهى مدة عضوية السكرتيرين والمراقبين »
« بانتهاء دور الانعقاد ، ويجوز تجديد انتخابهم . (١٧ تواب) »

استمرار المكتب فى تأدية وظيفته إلى أن ينتخب مكتب جديد

يحل محله :

مجلس الشيوخ — تأيت مذكرة من مكتب إدارة المجلس بقرار أصدره
عن استمراره فى تأدية وظيفته إلى أن ينتخب مكتب جديد يحل محله ، وذلك
بعد الاطلاع على مذكرة من السكرتير العام ، وهذا نص قراره :

حيث إن مكتب الإدارة المنتخب بموجب أحكام اللائحة الداخلية
يتكون من هيئات مختلفة لكل منها اختصاص معين ، ولجميعها اختصاص
معين كذلك . وهى بناء على ذلك متماسكة لا بقاء لها إلا ببقاء المجموع .

وحيث إنه بمقتضى نص المادة ٨٠ من الدستور والمادة ١١ من
اللائحة الداخلية تدوم مدة الوكيلين سنتين وتنتهى مدة عضوية السكرتيرين
والمراقبين بانتهاء دور الانعقاد .

وحيث إن المقصود بدور الانعقاد فى هذا النص هو المدة التى تبتدىء
بافتتاح دور الانعقاد العادى وتنتهى بافتتاح دور الانعقاد العادى التالى ،
وذلك للأسباب الآتية :

أولاً — لأن المتعارف فى الاصطلاحات البرلمانية أن التعبير عن المدة
بسنة أو بدور انعقاد يقصد به سنة برلمانية تتناول دور الانعقاد العادى
والفترة بين هذا الدور وبين الدور العادى الذى يليه .

ثانياً — لأن تكوين المكتب ، سواء كان وقتياً أو نهائياً ، لا يحصل إلا
فى بدء دور الانعقاد العادى . ولم يرد فى نصوص اللائحة ما يجيز تشكيل مكتب
وقتى عند دور الانعقاد غير العادى . فإذا قيل إن مدة العضوية تنتهى بانتهاء

المادة ١١

دور الانعقاد العادى ، ترتب على ذلك أن يصبح المجلس بغير مكتب حتى إذا دعى لاجتماع غير عادى فيما بين أدوار الانعقاد لا يجد من يقوم له بأعمال المكتب .

وليس من المعقول أن يكون المجلس قد أراد بوضع هذا النص أن يؤدى تطبيقه إلى مثل هذه النتيجة .

ثالثا — لأن من الأعمال المعهودة إلى المكتب وهيئاته المختلفة أعمالا وقتية لا سبيل إلى تعطيلها أو تأجيلها ، كالأعمال الخاصة بحركة النقود وأذونات الصرف والإشراف على موظفى المجلس ومستخدميه . فإذا حلت الوكالة عن الأعضاء المكلفين بهذه الأعمال قبل انعقاد المجلس فى الدور التالى أصبحوا عاجزين عن مباشرتها فى الفترة بين أدوار الانعقاد . كما أنهم عاجزون عن ندب غيرهم لها ، إذ ليس لمن حلت عنه الوكالة أن يوكل غيره فيما كان موكلا به .

وحيث إنه تبين مما تقدم بطريقة واضحة جلية أن مدة عضوية أعضاء المكتب لم تنته بعد ، وأن ليس فى وسع المكتب التخلى عن وكراته إلا بين يدى المجلس وهيئة أخرى ينتخبها .

فبناء على ذلك قرّر المكتب :

استمراره فى تأدية وظيفته إلى أن ينعقد المجلس فى دوره القادم وينتخب مكتباً جديداً . وقرّر كذلك عرض قراره هذا على المجلس فى أول جلسة يعقدها .

دولة الرئيس — مارأى حضراتكم فى قرار المكتب المذكور ؟

(أصوات : نوافق) .

دولة الرئيس — المجلس يقرّر الموافقة على هذا القرار .

(١٤ يونيو سنة ١٩٢٦) .

« المادة ١٢ — متى تم تشكيل المكتب يحيط الرئيس به »
« الملك مجلس النواب دلهما . (٥ نواب) »

لجنة انتخاب
المكتب



اختصاص
الرئيس
في الجلسات

« المادة ١٣ — يختص الرئيس بالمحافظة على نظام الجلسات »
« ويراقب مراعاة نصوص اللائحة الداخلية ، ويأذن بالكلام »
« ويوجه الأسئلة ، ويعلم نتيجة الاقتراح ، وينطق بالقرارات »
« التي يصدرها المجلس ، ويتكلم باسم المجلس وطبقا لرغبته . »
« وليس للرئيس أن يشترك في المناقشة إلا إذا كان »
« الغرض إيضاح السؤال ولقت النظر إليه . أما إذا أراد »
« المناقشة في موضوع ، فيجب عليه أن يغادر كرسيه ، فلا يعود »
« إليه إلا بعد أن تنتهي المناقشة . (١٤ نواب) »

إرسال الرئيس برقية باسم المجلس قبل استئذانه :

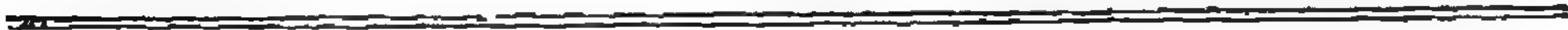
مجلس النواب — أخطر الرئيس المجلس بأنه أرسل برقية لرئيس مجلس
النواب السوري بدمشق باسمه واسم المجلس معزيا في ضحايا كارثة السيل .
وفيه أخطره أيضا بإرساله برقية لرئيس الديوان الملكي بنص التهئة التي
ألقاها بالمجلس بمناسبة الزواج الملكي .

(أول نوفمبر سنة ١٩٣٧) .

« المادة ١٤ — يختص السكرتيرون بالإشراف على »
« تحرير المضابط، ونداء الأسماء، وقيد أسماء الأعضاء الذين »
« يطلبون التكلم حسب ترتيب طلباتهم ، وإثبات التنبيهات »
« بالمحافظة على النظام، وتلاوة الاقتراحات والتعديلات، وأخذ »
« مذكرات عن الاقتراع والقرارات . وهم مكلفون على العموم »
« بما يدخل في اختصاص مكتب الإدارة . »

اختصاص
السكرتيرين في
أعمال الجلسات

« وللسكرتيرين أن يشتركوا في المناقشات بشرط أن يأخذوا »
« مجالسهم بجانب الأعضاء . »
(١٥ ثواب)



اختصاص
الوكيل وأكبر
الأعضاء سنا
وأصغرهم

« المادة ١٥ — يقوم مقام الرئيس الوكيل الذي نال »
« أكثر الأصوات عددا ، فإذا تغيب هذا يقوم مقامه الوكيل »
« الآخر ، وإذا غاب كلاهما كانت الرئاسة لأكبر الأعضاء »
« الحاضرين سنا . »
(١٨ نواب)

نيابة أصغر
الأعضاء عن
السكرتير الغائب

« وإذا تغيب أحد السكرتيرين ، فللرئيس أن يدعو أصغر »
« الأعضاء الحاضرين سنا ليحل محله . »
(١٨ نواب)

انتخاب من ليس أصغر النواب سنا ليحل موقتا محل السكرتيرين
البرلمانيين الغائبين :

مجلس النواب — لاحظ حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه
أنه لا يوجد أحد من حضرات السكرتيرين البرلمانيين ، وأن اللائحة تقضى
بأن ينتخب المجلس في حالة غيابهم من بين حضرات الأعضاء من يمثل
السكرتيرية النيابية في مكتب المجلس . فأخذ الرئيس موافقة المجلس على
انتخاب ذلك النائب سكرتيرا برلمانيا موقتا ، ولم ينتخب غيره معه .

(٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨) .

« المادة ١٦ — لا يجوز الجمع بين الوزارة وبين إحدى
وظائف مكتب إدارة المجلس، ولا يجوز انتخاب أحد أعضاء
المكتب عضواً في لجنة الحسابات . (١٩ نواب) »

ما يحظر على
أعضاء المكتب

نظام الجلسات

الجلسة المقبلة
وجداول أعمالها

« المادة ١٧ — يفتتح الرئيس الجلسة، وبعد موافقة المجلس »
« يعلن انتهاءها. ويعين في آخر كل جلسة، بعد موافقة المجلس، »
« موعد انعقاد الجلسة المقبلة. ويعلن بيان الأعمال التي تعرض »
« على المجلس. ويجب أن يعلق هذا البيان بقاعة الجلسة، ويذكر »
« في تذاكر الدعوة للغائبين . (٥٣ ثواب) »

نظر المجلس في أمر لم يرد بجدول أعماله :

مجلس الشيوخ — قال الرئيس : طلب حضرة عبد العزيز رضوان بك أن
يتكلم في موضوع غير مدرج بجدول الأعمال ، فهل توافقون حضراتكم على
أن يسمح له بالكلام ؟

(موافقة) .

ثم بعد ذلك تكلم العضو على الحملة التي يقوم بها مراسلو الصحف الإنجليزية
في مصر ضد أعضاء المجلسين ، وطلب استنكار ذلك . فوافق المجلس على
هذا الاستنكار .

(١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦) .

المادة ١٧

المناقشة في مسألة لم تكن مدرجة في جدول الأعمال :

مجلس الشيوخ — طلب سعادة أحمد علي باشا قبول استقالته من لجنة الأوقاف والأوقاف ، ولم تكن هذه المسألة مدرجة في جدول الأعمال ، وطلب غيره من الأعضاء (مهدي محمد شفيق باشا ، وسعادة محمد صهيوت باشا) إقالتها من عضوية بعض اللجان الأخرى ، ودارت مناقشة طويلة في ذلك ، مع تنبيه الرئيس إلى أن هذه المسألة غير مدرجة في جدول الأعمال ، وانهى الأمر بأن يقال للرئيس : أرى أن تدرج هذه المسألة في جدول الأعمال ، وأرجو من حضرات الأعضاء الذين يريدون التخلي عن عضوية بعض اللجان ، أن يخطروا الرئاسة بذلك قبل موعد الجلسة .

(٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧) .

المناقشة في قانونين لم يكونا مدرجين بجدول الأعمال :

مجلس الشيوخ — حضر وزير الأوقاف ، وقال : نظرت لجنة الأوقاف مشروع قانونين أحدهما بطلب اعتماد ، وثانيهما بتقليد مبلغ من باب إلى باب آخر ، وقدمت عن كل منهما تقريراً وزع بعد إقرار جدول الأعمال ، ونظراً لحالة الاستعجال ، أرجو أن يوافق المجلس على نظرها الليلة . فقال الرئيس : هل لأحد من حضراتكم اعتراض على ما يطلبه وزير الأوقاف ؟ (فلم يعترض أحد) .

فنظرهما المجلس ، وقرأ أحدهما القراءات الثلاث في الجلسة نفسها .

(١١ أبريل سنة ١٩٢٧) .

نظر المجلس في مشروع قانونين لم يردا في جدول أعماله لأن
المجلس سبق أن قرر نظرها بصفة مستعجلة :

مجلس الشيوخ — معالي علي الشامي باشا (وزير المعارف) — أطلب إلى
المجلس أن يقرر نظر مشروع القانون الخاص بعقد امتحانات المدارس على
دورين في هذا العام قبل الميزانية ، وذلك لأن المجلس سبق أن قرر النظر
فيه على وجه الاستعجال . فقال حضرة الدكتور سوريال جرجس سوريال :
إني أطلب نظر مشروع القانون الخاص بالمجلس الملى قبل نظر هذا المشروع ،
لأنه سبق منه ، ولأن المجلس قرر أيضا نظره بصفة مستعجلة . فقال
الرئيس : لم يرد المشروع الخاص بالمجلس الملى في جدول أعمال هذه الجلسة .
فقال حضرة الدكتور سوريال جرجس سوريال : وكذلك القانون الخاص
بالامتحانات لم يرد بالجدول . فقال الرئيس : إن معالي وزير المعارف
سيبرح القطر ، ومن أجل ذلك طلب أن ينظر هذا المشروع . فهل
توافقون حضراتكم على إدراج مشروع القانون الخاص بعقد امتحانات
المدارس على دورين في هذا العام بجدول أعمال جلسة اليوم ، ونظره بصفة
مستعجلة ؟

(أصوات : موافقون) .

وبعد نظر هذا المشروع وغيره ، قال الرئيس : هل توافقون حضراتكم
على أن ننظر الآن في تقرير لجنة الحقانية عن مشروع القانون الوارد من
مجلس النواب بتعديل مشروع القانون الذي أقره من قبل مجلس الشيوخ لتعديل
لائحة وترتيب اختصاص مجلس عمومي للائقباط الأرثوذكس ، بصفة
مستعجلة ، وإن كان غير وارد في جدول أعمال جلسة اليوم ؟

(موافقة) .

(٢٩ يونيه سنة ١٩٢٧) .

النظر في اقتراح لم يرد في جدول الأعمال ، وإحالة إلى بلعتن
لتنظرا مجتمعتن فى موضوعه بطرق الاستعجال :

مجلس الشيوخ — حضرة الشيخ اأترم سعد مكرم بك — أرجو أن
يسمع لى بالكلام فى مسألة لم ترد فى جدول الأعمال خاصة بالاقتراح الذى
قدمته فى الجلسة السابقة بتأجيل حلج الأقطان إلى ٣١ مايو سنة ١٩٣٩ ،
فقد أحيل هذا الاقتراح إلى لجنة أخص الاقتراحات والعرائض لتنظره
بصفة مستعجلة . ولما كانت هذه اللجنة لم تقدم تقريرها عنه للآن ، ونظرا
لأهمية موضوعه ، ولأن بنك التسليف الزراعى قد قرر أن يبيع الأقطان
المخزونة فى شونه فى بحر هذا الشهر ، فإننى أرجو أن يقرر المجلس الليلة إحالة
اقتراحى هذا إلى لجنة المالية لتنظره بطرق الاستعجال .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وأنا أؤيد هذا الطلب .
الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) — الواقع أنه طبقا للدستور واللائحة
الداخلية ، كان من الجائز إحالة مثل هذا الاقتراح المستعجل إلى اللجنة المختصة
مباشرة لتنظره دون حاجة إلى إحالة أولا إلى لجنة أخص الاقتراحات
والعرائض .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أرجو أن يحال هذا
الاقتراح إلى اللجنة المختصة ، على أن تنعقد هذه الليلة وتنظر فيه بصفة مستعجلة .

حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك — لا أدرى كيف يطلب
حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة المالية
مع أن لجنة الزراعة هى اللجنة المختصة بنظر الموضوع ، ومع ذلك فإننى أرى
إحالة إلى بلعتن المالية والزراعة مجتمعتن .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أوافق على إحالة
الاقتراح إلى بلعتن المالية والزراعة مجتمعتن .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى بلعتن
المالية والزراعة مجتمعتن للنظر فيه بطرق الاستعجال ؟
(موافقة) .

(١١ أبريل سنة ١٩٣٩) .

المادة ١٧

نظر مسألة لم ترد في جدول أعمال الجلسة وفي غيبة الحكومة :

مجلس النواب — نظر المجلس في مشروع قانون بإلغاء قانون الاجتماعات ولم يكن واردا في جدول الأعمال ، فأقره المجلس بالإجماع .
(أول يولييه سنة ١٩٢٤) .

هل يجوز نظر المجلس في مسألة لم ترد في جدول أعماله وفي غيبة

الحكومة ؟

مجلس النواب — عرض رئيس الوزراء (سعد زغلول باشا) أن المجلس نظر في قانون الاجتماعات أمس ، مع أنه غير وارد في جدول الأعمال ، ولم تكن الحكومة حاضرة ، وأن هذا عمل غير قانوني . والحكومة جزء من المجلس يحق لها أن تشارك في المناقشة . وإذا كان المكتب أخطأ في عرضه للنظر ولم يدرجه في جدول الأعمال ، فالحكومة غير ملزمة بنتائج هذا الخطأ . وما كان للحكومة أن تتنبأ بأن مسألة معينة ستعرض على المجلس حتى تحضر وتستعد . والدستور يقول : ” للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا ... إلى آخر المادة “ ، وهي تدل على أن هناك قانونا يشير إليه الدستور . وهذا القانون هو الذي ألغيتموه . فإذا لم يكن موجودا لوجب وضعه . كما أن المادة ٥٣ من اللائحة (نواب) تنص على أنه قبل انتهاء كل جلسة يعلن الرئيس يوم انعقاد الجلسة المقبلة والأعمال التي تنظر فيها . ولم يكن القانون في هذا الجدول ، بل أدرج في جدول جلسة تالية .

فهل يجوز للمجلس ، في غياب الحكومة ، أن ينظر مسألة غير واردة بجدول الأعمال ، ويصدر قرارا فيها ؟ والقانون يلزمكم بأن تعلنوا الغائبين بجدول الأعمال ، والحكومة منكم ولم تعلن . واللائحة يجب احترامها ، ولا معنى لوضع أحكام فيها ومخالفتها .

المادة ١٧

وإذا كان للمجلس حق تعديل اللائحة ، فلم يكن يخطر ببالكم أمس هذا التعديل ، ولا يصح أن نخالفها قبل تعديلها ، فيجب احترام النص ما دام موجودا . والمصلحة العامة تقضى بأن تشارك الحكومة معكم في المناقشة ، فربما كان لها اعتبارات وملاحظات يحسن بكم النظر فيها والأخذ بها . وقد احتاط الدستور لمثل هذا الأمر ، فنقول لحضراتكم أن تجبروا الوزارة وتلزموها بالحضور أمامكم . وهذا يدل على أن لاشتراك الحكومة معكم فائدة كبرى للمصلحة العامة .

وأنا لا أريد بطلي إعادة النظر في الموضوع إعلاء شأن الحكومة عليكم ، فإن للأمة سلطانا لا يعلو عليه سلطان .

وإنني أبغض هذا القانون لكونه قيّدا من قيود الحرية ، ولكن من اللازم أن نوفق بين الاحتفاظ بالحرية وبين مراعاة النظام العام .

فرد الأعضاء بأن القرار سبق أن صدر ، وليس هناك ما يمنع المجلس من أن يصدر قرارا في غيبة الحكومة . والمكتب — لا المجلس — هو الذي يراعى مسألة الجدول وتوزيعه . كما أن المجلس صاحب الحق المطلق في جدول أعماله ، فله أن يغيره دون أن يخطر الحكومة بذلك . وإخطار الحكومة به إنما هو من باب المجاملة ، وإذا كانت الحكومة غير حاضرة ، فيمكنها أن تعرض نظريتها على مجلس الشيوخ ، فإذا عدل القانون أعاده إليها .

وإذا كان المشروع لم يدرج في الجدول ، فإن ذلك غير مبطل لقرار صدر فيه . واللائحة لم يرد فيها نص يمنع تغييرها في أي وقت شاء المجلس . ولذلك لا يجوز إعادة النظر بعد قرار صدر .

ورأى حضرة محمد ثابت تروت افندي أن عمل أمس صدر باطلا شكلا ، لأن الإجراءات لم تتخذ بالطريق القانوني ، فعلى أن تعيد النظر . كما رأى حضرة محمد كامل الأسيوطى افندي أنه يمكن الخروج من المأزق

المادة ١٧

بقراءته مهمة ثلثية الليلة ، وهو لم يقرأ إلا مرة واحدة بالأمس ، واللائحة
تقضى في مشروعات القوانين بقراءتها مرتين منفصلتين .

ثم أقبل باب المناقشة ، ورفعت الجلسة وأعيدت ، و تكلم سعد زغلول باشا
ثم قدم اقتراح من حضرة ويصنا واصف افندي ، هذا نصه :
” حيث إن قرار المجلس أمس بإلغاء قانون الاجتماعات قد عرض على
مجلس الشيوخ ، فأقترح تأجيل المناقشة حتى يقدم مشروع بقانون
اجتماع آخر “ . (المقصود مشروع آخر بقانون الاجتماعات) .

الرئيس. — أئولو فقولن حضر ائكم على الاقتراح ؟

(وافق المجلس على ذلك) .

١ (٢ يوليو سنة ١٩٢٤) :-

جواز نظر مسألة في المجلس الم- ترد في جدول الأعمال:

مجلس النواب — عرض دولة رئيس المجلس (سعد زغلول باشا) اقتراحاً بتأليف لجنة لفحص دستورية القوانين التي صدرت منذ حل مجلس النواب لغاية الآن لمعرفة ما إذا كانت هذه القوانين والمراسيم التي صدرت دستورية أم غير دستورية . وإذا كانت غير دستورية ، فهل هي باطلة ، وما وجه هذا البطلان ؟ ومن أي وقت يتبدئ ، وما هي النتائج التي تترتب عليه ؟

فأعرض حضرة النائب المحترم إبراهيم الحلبي أوى بلك بأن الموضوع الذي
عرضه دولة الرئيس هو من الموضوعات المهمة جداً . . . وبما أن هذه
المسألة من المسائل الجوهرية للغاية ، ولنا الحق في أن نعطي المهمة الكافية
لتحضير أنفسنا ولا ترقى في كل ما يعرض علينا من المشروعات — ولذلك

المادة ١٧

نص على وجوب إدراج كل المسائل في جدول الأعمال — فإني لهذه الاعتبارات، أرى أن إثارة هذه المسألة في الوقت الحاضر — مع عدم إدراجها في جدول أعمال اليوم — غير جائزة، على الرغم مما لها من الأهمية الجوهرية. ولذلك أستسمح دولة الرئيس في أن تؤجل المناقشة في هذه المسألة إلى الجلسة المقبلة، حتى نقشاور وتكون عندنا فكرة واضحة.

فردّ حضرات عبد الباقي راضي أفندي، ومحمود صبري أفندي، وحسن صبري بك، بأن المجلس مدعوا في هذه الجلسة لتشكيل لجانه، وفي المادة الثالثة والخمسين^(١) الخاصة بتشكيل اللجان، نص يميز للمجلس أن يعين لجانا مخصوصة بحسب مقتضى الحال. فالاقترح بذلك يكون من عمل اليوم، لأن الأعضاء إنما اجتمعوا لانتخاب اللجان.

وردّ حضرة عبد السلام جمعه بك بأن المادة ١٣^(٢) تبيح لمن قدم اقتراحا أن يطلب نظره بصفة مستعجلة. فإذا كان الاقتراح مما يستدعي إحالته إلى لجان أحيل إليها بهذه الصفة. وإذا كان اقتراحا برغبة فلضاحه أن يطلب من المجلس نظره في الحال تطبيقا لهذه المادة.

وردّ حضرة مصطفى الشوريجي أفندي أيضا بأن مادة اللائحة التي تنص على ضرورة وجود جدول أعمال لم تقصد أن يكون عمل الجلسة مقصورا على ما ورد في الجدول. فليس فيها معنى الحصر، وما ليس ممنوعا فهو مباح. فمادة اللائحة الخاصة بالجدول فيها الإباحة، لأن المنع ليس منصوبا فيها. وأخيرا طلب الرئيس من المجلس معرفة الموافقين على تأجيل النظر في هذا الاقتراح، فوقفت أقلية.

فتألفت اللجنة في الجلسة مع عدم ورود ذكر لها في الجدول.

(١٣ يونيو سنة ١٩٢٦)

(١) صارت الرابعة والخمسين.

(٢) صارت الرابعة عشرة بعد المائة.

المادة ١٧

ردّ عضو على تعريض به وقع في جلسة سابقة مع عدم ورود

المسألة في جدول الأعمال :

مجلس النواب — طلب حضرة عبد الحميد سعيد افندى أن يرّد على تعريض به وقع في جلسة ٦ فبراير المذكور . ومع أن طلبه لم يدرج في جدول الأعمال ، فقد أباح له المجلس الردّ الذي طلبه ، (يراجع التعليق على المادة ٣٤) .
(٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠) .

نظر المجلس في تقرير لم يكن واردا في جدول الأعمال :

مجلس النواب — نظر المجلس في تقرير للجنة المواصلات عن مشروع قانون خاص بتأليف مجلس إدارة السكة الحديدية ، ولم يكن واردا بجدول الأعمال ، مع اعتراض حضرة النائب المحترم محمود سليمان غنام على ذلك ، بحجة أنه كان يجب أن يطبع ويوزع قبل افتتاح الجلسة ، وأن يدرج في جدول الأعمال .
(٢٤ يونيو سنة ١٩٣٦) .

قرار عدم النظر في اقتراح غير وارد في جدول الأعمال :

مجلس الشيوخ — قدّم أكثر من عشرة من الأعضاء اقتراحا بتعديل في اللائحة الداخلية ، فتلاه حضرة على عبد الرازق بك السكرتير البرلماني . فاعترض حضرة الشيخ محمد عز العرب بك على تلاوته ، لأنه ليس واردا في جدول الأعمال . وقال حضرة محمد علوى الجزار بك : لا يصح تلاوة هذا الاقتراح الآن ، لأنه لم يرد في جدول أعمال هذه الجلسة ، ويجب إدراجه في جدول أعمال الجلسة المقبلة حتى يمكن النظر فيه وتقرير إحالته على لجنة الاقتراحات ، (وافق المجلس على ذلك) .

(٢٢ أبريل سنة ١٩٢٤) .

المادة ١٧

لا يجوز الكلام في موضوع لم يرد في جدول الأعمال :

مجلس الشيوخ — أثناء المناقشة في ميزانية وزارة الأشغال ، قال حضرة عبد العزيز رضوان بك : وجهت في السنة الماضية سؤالاً للوزير الداخلية عن مشروع التجارى بالقازيق ، وبما أنى عضو فى المجلس البلدى فقاطعه الرئيس قائلاً : لعل حضرة العضو يقصد أنه كان من بين أعضاء ذلك المجلس فيما مضى . فقال حضرة عبد العزيز رضوان بك : لا زلت عضواً به الآن . فقال الرئيس : هذا غير ممكن ، لأنه على مقتضى قانون الانتخاب لسنة ١٩٢٤ لا يصح الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ والعضوية بالمجلس البلدى . فقال حضرة عبد العزيز رضوان بك : هذه مسألة قانونية أثارت خلافاً ، وقد أفتى سعادة عبد الحميد بدوى باشا ، رئيس لجنة قضايا الحكومة ، بأن هذا القانون لا يسرى إلا على المستقبل ، فأنا لازلت عضواً بذلك المجلس .

وفي الجلسة نفسها — عند بدء النظر في ميزانية وزارة الداخلية — قال حضرة سعد مكرم بك : قبل نظر ميزانية وزارة الداخلية ، أعرض على المجلس مسألة بسيطة ، وهى أن حضرة عبد العزيز رضوان بك ، قل إنه لا يزال عضواً بمجلس بلدى بالقازيق ، مع أن هذا يخالف المادة ٢١ من قانون الانتخاب .

فقال الرئيس : هذه مسألة ليس محل بحثها الآن . فقال حضرة سعد مكرم بك : إن ما ألقى لطرح هذه المسألة هو ما سمعته اليوم من حضرة عبد العزيز رضوان بك ، إذ يوجد أعضاء كثيرون يجمعون بين عضوية هذا المجلس وعضوية بعض المجالس الأخرى .

فقال سعادة محمود شكرى باشا (مقرر لجنة المالية) : هذه الجلسة مخصصة لنظر الميزانية .

المادة ١٧

وقال الرئيس : أرجو أن يرجئ حضرة العضو الكلام في هذا الموضوع
بجلسة أخرى .

(٢٢ يونيه سنة ١٩٢٧) .

مجلس الشيوخ — أثناء المناقشة في تجديد نصف الأعضاء ، تكلم حضرة
الشيخ حسن عبد القادر في اقتراح إحالة تحقيق صحة نيابة الأعضاء للحد
إلى لجنة فحص الطعون ، وطلب إحالة هذا الاقتراح على لجنة الحقانية
بصفة كونها لجنة الشؤون الدستورية لتفصل فيه .

فأعرض حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا بأنه لا يليق أن يؤخذ
المجلس على غرة . خصوصاً أن اللائحة الداخلية تنص على النظر
في الموضوعات المدرجة بمجدول الأعمال . وبما أن الموضوع الذي أثاره
حضرة الزميل غير وارد بمجدول أعمال الجلسة ، فلا تصح المناقشة فيه الآن ،
وأرجو تأجيله إلى جلسة أخرى حتى يتيسر لحضرات الأعضاء دراسته
والمناقشة فيه . وأيده في ذلك حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك ،
فقال : لكي نصدر قراراً عن هيئة يجب أن تؤجل المناقشة في هذه المسألة
حتى تدرج بمجدول الأعمال . ثم قال معالي محمد شفيق باشا : إنني أتمسك بحق
هذا المجلس في ألا يتناقش في موضوع إلا إذا كان مدرجاً بمجدول الأعمال ،
وإلا فإنني سأقوم من الغد بتقديم اقتراح جديد في كل جلسة لتجري المناقشة
فيه على خلاف ما تقتضي به اللائحة الداخلية .

ولإباحة ما تقدم خروجه على نظام المجلس ، ولذا أرى تأجيل المناقشة
في هذا الموضوع إلى جلسة مقبلة طبقاً لللائحة ، وبخاصة أنه غير مستعمل .

المادة ١٧

فقال الرئيس (دولة عدلى يكن باشا) : هل لدى حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر مانع من أن يقدم اقتراحا بطلبه حتى يدرج بجدول أعمال جلسة مقبلة ؟ فقال حضرة الشيخ حسن عبد القادر : ليس لى مانع من ذلك .

(٢٠ مايو سنة ١٩٣٠) .

مجلس الشيوخ — أراد حضرة الشيخ المحترم محمد علوى البخزار بك أن يستسمح المجلس فى الكلام عن القطن وأسعاره ، ولم يكن ذلك واردا فى جدول الأعمال . فلم يسمح له الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) بذلك . ولما طلب حضرة الشيخ المحترم أن يطرح طلبه على المجلس ، قال الرئيس : إنه لا يسمح بأخذ رأى المجلس فى أمر يخالف المبادئ الدستورية ، ويخالف قرارات المجلس ولائحته الداخلية ، وقد أيدىه فى رأيه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .

(١٠ يناير سنة ١٩٣٩) .

مجلس النواب — أعلن الرئيس أنه قدم اقتراح فى آخر الجلسة الماضية من حضرة النائب المحترم راغب اسكندر افندى ، ولم يتسع الوقت فيها لأخذ رأى عليه . ومضمون هذا الاقتراح طلب تدوين مضبطين لجلسة مجلس النواب المنعقدتين فى دار الشريعة بك وجريدة البلاغ فى سنة ١٩٢٨ بمضبطة الجلسة الأولى للمجلس . فاعترض على ذلك الدكتور أحمد ماهر بأن الاقتراح الذى يترتب عليه الشروع فى تلاوة هذا المحضر غير وارد فى جدول الأعمال ، ولهذا أرى عدم جواز تلاوته أو المناقشة فيه . فسأله الرئيس : هل يريد حضرة العضو المحترم تأجيل نظر هذا الاقتراح حتى يدرج فى جدول الأعمال ؟ فأجاب الدكتور أحمد ماهر بأنه لا محل للنظر فى تأجيل هذا الاقتراح ما دام لم يدرج فى جدول الأعمال . فقال الرئيس : إن هذا الاقتراح قدم فى آخر الجلسة الماضية ، ولكن فات مكتب المجلس أن يدرجه

المادة ١٧

بجدول أعمال جلسة اليوم . فلفت حضرة صاحب الاقتراح نظر المكتب إلى ذلك . فإذا رأيتم حضراتكم تأجيله حتى يدرج بجدول الأعمال فلا مانع .

ثم قال الدكتور أحمد ماهر : لا زلت أرى عدم النظر في هذا الاقتراح أو المناقشة فيه ، ما دام لم يدرج في جدول الأعمال . فقال الرئيس : ما دام الأمر كذلك ، فليؤجل النظر في هذا الاقتراح .
(١٥ يناير سنة ١٩٣٠) .

تحديد أيام عقد جلسات المجلس :

مجلس الشيوخ — اقترح حضرة إبراهيم نور الدين بك تحديد أيام العمل ليتمكن الأعضاء من إعداد أنفسهم ، وحتى لا يحصل تأخير في الأعمال ، فقال سعادة إبراهيم سعيد باشا : أوافق زميلي ، وأرى أن تكون أيام العمل السبت والأحد والاثنين والثلاثاء . فقال حضرة محمد محمود خليل بك : نحن من مذاهب مختلفة ، وأيام السبت والأحد والاثنين المقترحة لا توافق جميع المذاهب ، ولا يصح أن يقع العمل في يوم عطلة لبعض الأعضاء . والأفضل أن يكون العمل في أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء . فقال معالي الرئيس : هنا رأيان ، أحدهما أن تكون أيام العمل السبت والأحد والاثنين ، والثاني أن تكون أيام العمل الاثنين والثلاثاء والأربعاء . فلتؤخذ الآراء . فأخذت الآراء وقوفاً وجلوساً ، فتقرر بالأغلبية أن تكون أيام العمل الاثنين والثلاثاء والأربعاء .

(١٨ مارس سنة ١٩٢٤) .

تعديل أيام الاجتماع مع عدم تغيير نص اللائحة في ذلك :

مجلس النواب — رأى أحد الأعضاء أن أيام انعقاد المجلس في المادة ٢١ من لائحة النواب ، تكون أيام السبت والأحد والاثنين والثلاثاء من كل

المادة ١٧

أسبوع في الساعة الجامعة بعيد الظهر ، إلا إذا قرر المجلس غير ذلك .
واقترح أن تكون تلك الأيام هي الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس ، ليتفق
مع أيام انعقاد مجلس الشيوخ ، حتى يتسنى للوزارة أن تتفرغ في أيام معينة
من الأسبوع لأعمال البوزارات المختلفة . فوافق المكتب والمجلس على هذا
الاقتراح مع بقاء نص اللائحة ، لأن للمجلس حق التعديل دون تغيير النص .

(٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦) .

توزيع أعمال الجلسات على أيام معينة لكل منها في الأسبوع :

مجلس الشيوخ — الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) — ألوجه نظر
حضراتكم ، بمناسبة الاستجوابات الواردة في جدول أعمال هذه الجلسة ،
إلى أنه من المنتظر أن ترد إلينا مشروعات قوانين عديدة في هذه الدورة .
ولذلك أقترح أن يحدد يوم معين لمناقشة الاستجوابات ، وأن يكون هذا
اليوم يوم الثلاثاء ، على أن يخصص يوم الاثنين لدرس مشروعات القوانين
وغيرها من الأعمال الأخرى . وهذا لا يمنع من أن ننظر فيما يكون متأخرا
لدى المجلس من أعمال يوم الاثنين في أيام الثلاثاء ، بعد الانتهاء من نظر
الاستجوابات ، وعلى ألا يمنع هذا أيضا من أن يأخذ سيرة الطيحي ،
ما يكون مستعجلا من المسائل بنص الدستور واللائحة الداخلية .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨)

التمهيد للجلسة
وشرط افتتاحها

« المادة ١٠٨ — في الساعة المحددة لافتتاح الجلسة يجوز »
« للرئيس أن يأمر بخداء الأسماء ، فإذا تبين أن عدد الأعضاء »
« الحاضرين لا يكفي لانعقاد المجلس يعاد النداء بعد ربع ساعة ، »
« ثم يعلن افتتاح الجلسة أو تأجيل انعقادها لعدم تكامل »
« الأعضاء ، ويقيّد أسماء الأعضاء الذين تخلفوا عن الحضور »
« مع التثوية عن تخلف بغير إذن أو بدون إخطار . »

(٢٢ نواب)

« وإذا تبين أثناء انعقاد الجلسة أن عدد الأعضاء الحاضرين »
« ليس كافياً لصحة المداولة ، يعلن الرئيس انتهاء الجلسة ، ويحدد »
« موعد الجلسة المقبلة بعد قيد أسماء الأعضاء الحاضرين »
« في مضبطة الجلسة . »
(٨٨ نواب)

الاستغناء عن تلاوة أسماء الحاضرين :

مجلس الشيوخ — أعلن دولة الرئيس (حسين رشدي باشا) أنه ستجهز قوائم
باسماء حضرات الأعضاء ، وتعلق في مدخل قاعة الجلسة للتأشير عليها من
حضراتهم عند الحضور ، عوضاً عن النداء على الأسماء ، وهذه الطريقة مشبعة
في برلمانات أوروبا ، وتتبع في المجلس الآخر .

فوافق المجلس على ذلك .

(٢٨٠ يونيو سنة ١٩٢٦) .

المادة ١٨

عدم عقد الجلسة لأن العدد القانوني لم يتوافر . مع إعلان الحاضرين

شديد استيائهم من المتخلفين بغير عذر :

مجلس الشيوخ — في ساعة افتتاح الجلسة ، قال الرئيس : أعان افتتاح الجلسة ، ونظرا لعدم تكامل العدد القانوني ، أرجو من حضرات الأعضاء الحاضرين أن يقرروا — ولهم هذا الحق — ما يأتي : تأجيل الجلسة إلى يوم الاثنين المقبل ، لنظر الميزانية دون سواها ، بسبب ضياع جلسة اليوم التي كان مقررا فيها نظر الميزانية ، وإظهار أشد الاستياء من حضرات الأعضاء المتخلفين بغير عذر ، مع أن الميزانية من أهم ما ينتظر فيه مجلس الشيوخ .

(أصوات : هذا كثير) .

الرئيس — إظهار الاستياء ، هو أقل مراتب ما يجب عمله في مثل هذه الحالة ، فهل حضراتكم موافقون ؟
(موافقة) .

(٢٣ يونيو سنة ١٩٢٧) .

لا يشترط توافر العدد القانوني إلا حين أخذ الرأي :

مجلس النواب — أثناء المناقشة في تقرير لجنة الخفائية عن المرسوم بقانون بتعديل نص المادتين ٤٧٨ و ٤٧٩ من قانون المرافعات الأهلى ، قال دولة الرئيس (سعد زغلول باشا) : أظن أن حضرات الأعضاء تتوروا في هذا الموضوع ، وكنت أود أخذ الآراء ، ولكنى أخشى أن العدد غير قانوني . فقال مصطفى النحاس باشا : إن المناقشات التي حصلت في هذا الموضوع صحيحة على كل حال ، ولا يعتبر العدد غير قانوني إلا حين أخذ الرأي ، وإذا سمح دولة الرئيس ، قلت إنه ليس من داع لأن يكون العدد قانونيا في القراءة الأولى ، لأن المعول عليه هو أخذ الرأي بعد المداولة الثانية ، وما المداولة الأولى في الحقيقة إلا تمهيدا للمداولة الثانية . فقال الرئيس : الأوفق

المادة ١٨

إرجاء أخذ رأى إلى الجلسة القادمة . فقال الأستاذ ويصا واصف :
أظن أنه لا يمكننا أخذ رأى على ذلك ، لأن العدد غير قانونى . فقال
الرئيس : إذن يؤجل أخذ رأى إلى الجلسة القادمة .
(٢٤ فبراير سنة ١٩٢٧) .

رفع الجلسة لاختلال النظام ، ولعدم وجود العدد القانونى
من الأعضاء :

مجلس الشيوخ — حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — العدد
غير قانونى

حضرة الشيخ المحترم لويس أحنوخ فانوس افندى — لا ضرورة لأن
يكون العدد قانونيا ، ولا بد من إلقاء كلمتى التى أريد أن ألقها .
مسألة القطن هى

(تخلى عن الرئاسة حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا ، وتولاها
حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك) .

الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) — ألاحظ أن النظام قد اختل ،
وإذا لم يعد ، اضطرت لرفع الجلسة .
(ضجة) .

(أخذ بعض حضرات الأعضاء فى الانصراف قائلين : إن العدد غير
قانونى) .

الرئيس — إزاء استمرار اختلال النظام ، وعدم وجود العدد القانونى ، ترفع
الجلسة طبقا للمادة ٣٢ من اللائحة الداخلية ، على أن تكون الجلسة المقبلة
يوم الاثنين ٢٥ ذى القعدة سنة ١٣٥٧ (١٦ يناير سنة ١٩٣٩) الساعة
الخامسة مساء .

(١١ يناير سنة ١٩٣٩)

المادة ١٨

مجلس الشيوخ — الرئيس (شهادة محمد محمود خليل بك) — أرجو المحافظة على النظام ، وإلا اضطررت لرفع الجلسة . والآن أريد أن أتحدث مما إذا كان العدد قانونيا ، أو غير قانوني ، قبل الاستمرار في المناقشة .

(أصوات : بالعدد قانوني) .

(أصوات : العدد غير قانوني) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — ألاحظ أن بعض حضرات أعضاء اليمين ينصرفون من الجلسة ، فأوجه نظر حضرة الرئيس إلى ذلك ، ليتخذ الإجراء المناسب الذي يراه .

الرئيس — لا توجد عندي وسيلة تمكيني من منع من يشاء الانصراف من حضرات الأعضاء ، وليس في وسعي أن ألزم زميلا من حضراتكم على البقاء في الجلسة ، على أنه من سلطتي أن أرفع الجلسة ، إذا تبين لي أن العدد غير قانوني .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لاشك في أنه للرئيس الحق في أن يبين على وجه الضبط ، ما إذا كان العدد قانونيا أم غير قانوني . وليس في مقدوره أن يمنع انسحاب من يريد الانسحاب من حضرات الأعضاء ، ولكن الذي لوحظ أكثر من مرة في هذا المجلس ، أن قريفة من حضرات أعضاء اليمين ، كلما توجبش أن نتيجة اتخاذ الرأي ستكون في غير صالحهم ، انشروع في الانسحاب من الجلسة بقصد تعطيل أعمال المجلس ، ولما كان هذا الأمر قد تكرر ، وترتب عليه في كثير من الأحيان تعطيل الأعمال ، فأرى أنه من الواجب أن ينظر المجلس في وضع حد لهذه الحركات والمناورات ، ولذلك أقترح أن يتحقق الآن حضرة الرئيس من أسماء

المادة ١٨

حضرات الأعضاء المنسجيين ، وأن تثبت هذه الأسماء في مضبطة الجلسة ، ولا
أطلب في هذه المرة أكثر من هذا الإجراء ، حتى يعلم الكفاية من الذي يعطل
أعمال المجلس .

(تصفيق من اليسار) .

(انصرف حضرات أصحاب الدولة والمعالى عبد الفتاح يحيى باشا وزير
الخارجية ، وأحمد محمد خنيسه باشا وزير العدل ، ومحمود فهمى النقراشى باشا
وزير الداخلية ، ومحمود غالب باشا وزير المواصلات) .

الرئيس — لتبين الآن ما إذا كان العدد قانونياً أو غير قانونى ، أولاً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الحيندى — أرجو أن يثبت
في مضبطة الجلسة أن مقاعد اليمين خالية إلا من ثمانية من حضرات الأعضاء ،
وأن مقاعد اليسار كلها مشغولة ، مما يدل على أننا نريد أن نستمر في أعمالنا ،
زأن الآخرين هم الذين يريدون تعطيلها .

الرئيس — أقوال حضرة الزميل ستثبت كلها بطبيعة الحال في المضبطة ،
الآن يهمنى أن أتأكد مما إذا كان العدد قانونياً ، أم غير قانونى . ونظراً
بأن هيئة المكتب تلاحظ أن العدد أصبح غير قانونى ، فلئن مضطرت لرفع
بجلسة الآن ، على أن تكون الجلسة المقبلة للأعمال العادية يوم الاثنين
٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٥٧ (١٣ فبراير سنة ١٩٣٩) الساعة الخامسة مساءً ،
على أن يكون استمرار المناقشة في مشروع الرد على خطاب العرش يوم
الأربعاء ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٥٧ (١٥ فبراير سنة ١٩٣٩) الساعة
الخامسة مساءً .

(٨ فبراير سنة ١٩٣٩) .

المادة ١٨

رفع الجلسة لعدم تكامل العدد القانوني وتأجيل باقى المسائل
الواردة فى جدول الأعمال إلى جلسة يوم الاثنين المقبل :

مجلس الشيوخ — الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) — حضرات
الزملاء المحترمين :

أسف جدًا لأن أقول إنه قد انصرف كثير من حضرات الزملاء المحترمين ،
بعد إبداء الرأى على مشروعات القوانين التى أخذ الرأى عليها الليلة ، فأصبح
العدد الآن غير قانونى ، ولو كان الأمر مقصورا على المناقشة لاستمر انعقاد
الجلسة ، أما المطلوب إلينا هو إبداء الرأى فى ثلاثة مشروعات قوانين
أخرى ، فالاستمرار فى عقد الجلسة لمواصلة العمل غير قانونى . فهل توافقون
حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، على أن تنظر هذه المشروعات مع المسائل
العادية فى جلسة يوم الاثنين المقبل ٨ المحرم سنة ١٣٥٨ (٢٧ فبراير
سنة ١٩٣٩) ، وعلى أن تعقد الجلسة غدا للاستمرار فى نظر مشروع الرد على
خطاب العرش ؟

(موافقة) .

(٢١ فبراير سنة ١٩٣٩) .

مجلس الشيوخ — الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) — أصبح
العدد غير قانونى ، فلذلك لا يمكن النظر الليلة فى مشروع هذا القانون .
هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، على أن تكون الجلسة غدا
الساعة الخامسة مساءً ، لاستمرار النظر فى مشروع الرد على خطاب العرش ،
وعلى أن تكون الجلسة التى تنظر فيها الأعمال العادية فى يوم الاثنين المقبل
٢٩ المحرم سنة ١٣٥٨ (٢٠ مارس سنة ١٩٣٩) الساعة الخامسة مساءً ؟

(موافقة) .

(١٣ مارس سنة ١٩٣٩) .

المادة ١٨

فض الجلسة لأن عدد الحاضرين غير قانوني :

مجلس النواب — لاحظ حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك أن عدد الموجودين صار غير قانوني . فرد عليه حضرة النائب المحترم الأستاذ زهير صبرى بأن اللائحة الداخلية لا تقدر العدد القانوني بعدد الحاضرين من النواب في الجلسة ، وإنما بعدد الذين أثبتوا حضورهم بالكشوف المعدة لذلك ساعة افتتاحها ، ولا أهمية لعدد الحاضرين بالجلسة إلا عند أخذ الرأي ، فعندئذ يجب أن يكون العدد قانونيا . وبعد مناقشة سأل الرئيس الحاضرين : هل توافقون على رفع الجلسة ؟

(موافقة عامة) .

.. (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧) ..

« المادة ١٩ — تحرر لكل جلسة مضبطة تشتمل على »
« جميع إجراءات الجلسة، وما دار فيها من مناقشات، وما صدر »
« بها من قرارات . »

مضبطة الجلسة
وتوزعها
والتصديق عليها

« ويجب تحرير المضبطة وتوزيعها على الأعضاء قبل الجلسة »
« التالية ، ولكل عضو تكلم في الجلسة أن يطلب إلى المجلس »
« إجراء ما يراه من التصحيح، بشرط إبداء ذلك في الجلسة »
« للتالية لتوزيعها ، ومتى صدر قرار المجلس بقبول التصحيح »
« ينشر ذلك ضمن مضبطة الجلسة التي صدر فيها القرار . »
« وتنشر المضبطة بما يتقرر من التصحيح بعد التصديق . »
« عليها في ملحق للجريدة الرسمية في آخر اليوم الثالث من تاريخ »
« الجلسة . » (٢٣ و ١٥٧ و ١٥٨ نواب)

التصديق على مضبطة المؤتمر يجب أن يكون في جلسة اليوم نفسه

ضمانا لصدوره من الهيئة نفسها لا من غيرها :

جلسة الدور الرابع للبرلمان — حينما تلى محضر الجلسة اعترض حضرة محمد صبرى
أبو علم افندى بأنه لا محل لتلاوة هذا المحضر ، لأن التصديق عليه يكون
في جلسة الافتتاح المقبلة ، كما جرى عليه العمل في الماضى . فردّ عليه رئيس
المؤتمر (وكان دولة حسين رشدى باشا) بأن التصديق على محضر جلسة في جلسة
تالية لها لا تنعقد إلا بعد سنة من الزمان مما قد يترتب عليه أن تكون الهيئة
التي تصدق غير الهيئة التي عمل المحضر عن اجتماعها ، وهذا غير مقبول ،
ولذلك فالهيئة المجتمعة اليوم هي التي يجب أن تصدق على محضر اجتماعها .
(وافقت الهيئة على المحضر مع التصديق) .

(١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦) .

المادة ٩ :١

يجب أن يثبت في المضبطة كل ما دار في الجلسة :

مجلس الشيوخ — وبجاء سؤال لوزير الأشغال عن مركبات التزام من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك . وبعد الإجابة على السائل طويلاً ، فطلب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى أن توضع قاعدة في التعقيب على الإجابة . فقال الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) : لا تسمح اللائحة الداخلية بالتعليق على الإجابة عن الأسئلة ، ولهذا لا يمكننى أن أثبت هذا في المضبطة . فقال السائل : إن هذا من حق المجلس . وهو صاحب رأى فيه . وقال حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحائق سليم : كلام قيل في الجلسة لا بد من إثباته في المضبطة . وأيده حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل في ذلك . فقال الرئيس : ليثبت في المضبطة كل ذلك . (١٨ مايو سنة ١٩٣٨) .

رفع كلمة من المضبطة بدون أخذ رأى المجلس :

مجلس الشيوخ — طلب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى أن يؤخذ رأى المجلس في حذف كلمة "الدنس" التى نسبها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك للمعارضة . فقال الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) : بدون أخذ رأى المجلس ، ترفع هذه الكلمة من مضبطة الليلة . فصفق له حضرات الأعضاء . (٢٥ مايو سنة ١٩٣٨) .

تصحيح المضبطة بعد الانتهاء من التصديق عليها :

مجلس النواب — طلب حضرة يوسف أحمد الجندى أفندى تصحيح بعض بيانات له في مضبطة جلسة سبق أن صدق المجلس عليها في ٣٠ أغسطس المذكور ، فوافق المجلس على إجراء التصحيح . (٣١ أغسطس سنة ١٩٢٦) .

التوقيع على
المضابط وتسجيلها

... «المادة ٢ — يضع رئيس الجلسة ومن حضرها من
« السكترين توقيعاتهم على مضابط الجلسات، علنية كانت
« أو سرية، بعد التصديق عليها من المجلس مباشرة » .

« وتحفظ المضابط بعد التوقيع عليها من الرئيس والسكترين. »

(٢٣ نواب)

شرط طلب جعل
الجلسة سرية

« المادة ٢١ - إذا رغب عشرة من الأعضاء في استعمال »
« حقهم في طلب انعقاد الجلسة بهيئة سرية عملاً بنص »
« المادة ٩٨ من الدستور، وجب عليهم تقديم طلبهم مكتوباً »
« للرئيس وموقعاً عليه منهم، ثم تقيد أسماؤهم في محضر الجلسة. »

(٤٥ نواب)

عدم تحرير
مرّ اللجنة
مرة
« المادة ٢٢ — للمجلس أن يقرّر عدم تحرير مضبطة »
« لجلساته السرية . »
(٧ ع ثواب)

إحاطة المجلس
عليها بما ورد من
الرسائل وغيرها

« المادة ٢٣ — يحيط الرئيس المجلس عليها بما يرد إليه »
« من الرسائل والخطابات وغيرها من المكاتبات، إلا ما كان »
« منها بغير توقيع . »
(٢٥ نواب)

طبع الرسائل والاكتفاء بتوزيعها على الأعضاء عن تلاوتها

في الجلسة :

مجلس النواب — اقترح الرئيس (سعد زغلول باشا) أن تطبع المكاتبات
التي ترد للمجلس وتوزع على حضرات الأعضاء للاطلاع عليها وإبداء ما يعنّ
من الملاحظات بشأنها دون تلاوتها .

(موافقة عامة) .

(٣ أغسطس سنة ١٩٢٦) .

الاستئذان
الكلام

« المادة ٢٤ — لا يجوز لأحد من الأعضاء أن يتكلم »
« في الجلسة، إلا بعد أن يقيد اسمه أو يطلب الكلام، ويأذن له »
« الرئيس بالكلام في كلتا الحالتين . (٢٧ ثواب) »

لا يجوز الكلام في مشروع الميزانية إلا إذا كان طالب الكلام
قيد اسمه لدى المكتب، وقيد الموضوع الذي يريد الكلام فيه
قبل الجلسة، ليستعد المقرّر للإجابة عما يوجه إليه من أسئلة :

مجلس الشيوخ — الرئيس (سعادة الأستاذ محمود بسيوني) — قرّر مجلسكم
الموقر في سنة ١٩٢٨ أن الأسئلة التي يريد حضرات الأعضاء توجيهها عن
الميزانية أثناء نظرها ، تحاط الرئاسة أو السكرتيرية البرلمانية علمًا بها قبل
الجلسة ، حتى يتسنى لحضرة المقرّر أن يستعد للإجابة عنها ، وحتى لا يضيع
وقت نحن في أمس الحاجة إليه ، فهل توافقون حضراتكم على أن نجري على
ذلك بالنسبة للميزانية الحاضرة ؟
(موافقة) .

(١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦) .

مجلس الشيوخ — الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) — بهذه المناسبة
أذكر حضراتكم بقرار المجلس بأن كل من يريد من حضرات الأعضاء الكلام
في مشروع الميزانية ، عليه أن يطلب ذلك في صباح الجلسة التي سينظر بها
تقرير اللجنة المتضمن الموضوع الذي سيتكلم فيه ، وأن يحدّد الموضوعات
التي سيتناولها كلامه ، وقد ورد لي اليوم صباحًا طلبان ، أحدهما من حضرة
الشيخ المحترم لويس أختوخ فانوس افندى ، والآخر من حضرة الشيخ المحترم

المادة ٢٤

كامل إبراهيم بك، وكل من هذين الطلبين لم تحدّد فيه الموضوعات التي يراد الكلام فيها. وبما أن هذه أول جلسة حدّدت لنظر مشروع الميزانية، فأرجو من المجلس أن يسمح لهما بالكلام، على أن يراعى قرار المجلس بالدقة في الجلسات المقبلة، لأن هذا القرار لم يتخذ عفوا، بل اتخذ قصدا، حتى يتمكن من إخطار كل من المقرّر والوزارة المختصة بما عسى أن يثار من المسائل ليستعدّا للتّردّد. .

حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزائر بك — لقد قدّمت اليوم طلبا للكلام في مشروع الميزانية .

الرئيس — لم يصل هذا الطلب إلا الآن، أى وصل بعد الموعد المحدّد، وأستسمح المجلس في أن يأذن لحضرته بالكلام هذه الجلسة بصفة استثنائية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إذن، فليسمح لنا جميعا بالكلام في هذه الجلسة .

الرئيس — لا أسمح بذلك، وإلا فساكون مضطرا إلى تنفيذ قرار المجلس بكل دقة، حتى فيما يتعلق بهذه الجلسة. والآن الكلمة لحضرة المقرّر. .

(٥ يوليّه سنة ١٩٣٨) .

طلب تحديد موضوع الكلام عند الاستئذان :

مجلس النواب — طلب الرئيس من الأعضاء أن يحدّدوا غرضهم والموضوع الذى سيتكلّمون فيه، حفظا للوقت، فوافقه المجلس .

(٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦) .

إباحة الكلام في الميزانية لعضو لم يقيد اسمه قبل الجلسة :

مجلس النواب — قال الرئيس : من يريد الكلام اليوم، فله حق السؤال فقط، لأن الذين يحق لهم الكلام في الموضوع، هم الذين قيدوا أسماءهم في مكتب المجلس قبل ميعاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة .

المادة ٢٤

ولكن وقف عند ذلك حضرة إسماعيل خرد افندي ، وقال : لم يكن لي ، إذعانا لما قرره المجلس من أن من يريد الكلام يجب عليه أن يكتب بذلك لرياسة المجلس قبل ميغاد الكلام بأربع وعشرين ساعة ، أقول : لم يكن لي إلا أن أوجه سؤالاً ، ولكنني أمام حالة خاصة ، أستطيع المجلس الموقر أن يعدها مستثناة من قراره ، وذلك لأني أريد أن أرد على ما أدلى به حضرة المحترم وزير المالية بالنيابة . ثم استمر في كلامه دون ممانعة من المجلس أو من أحد الأعضاء .

(٨ أبريل سنة ١٩٣٠) .

ترتيب المتكلمين
وطريقتهم
في الكلام

« المادة ٢٥ — يعطى الإذن بالكلام حسب الترتيب »
« في القيد أو في الطلب ، ولا يجوز مخالفة هذا الترتيب إلا »
« لأجل تداول الكلام في موضوع الاقتراح المطروح للبحث ، »
« ومع ذلك فلا يصاحب الاقتراح وللمقرر أن تسمع أقوالهما متى »
« طلبا . »
(٢٨ نواب)

« ويجب أن يكون المتكلم واقفا ، ولا يجوز له أن يوجه »
« كلامه لغير الرئيس أو هيئة المجلس . » (٣٠ و ٣١ نواب)

إباحة التلاوة للخطيب :

مجلس الشيوخ — تلا كل من حضرتي الشيخين المحترمين حسين صيري باشا
وسليمان السيد سليمان باشا كلمتهما ، ولم يعترض عليهما المجلس . (وأشار إلى
هذه التلاوة أحمد الديواني بك في كلمته بعدهما) .
(٣١ مايو سنة ١٩٣٧) .

منع العضو من التلاوة :

مجلس الشيوخ — أخذ حضرة الشيخ المحترم محمد علام باشا في تلاوة
موضوع حضره ، فاعترض حضرة الشيخ المحترم عبد الستار البازل بك بأن
اللائحة تمنع التلاوة ، فرد الرئيس . (بعبارة الأستاذ محمود بسيوني) بأن اللائحة
لا تمنع التلاوة . ومع ذلك استمر الاعتراض من بعض الأعضاء مستشهدين
بما جرى عليه العمل في مجلس النواب ، وتجلت موافقة المجلس على عدم
التلاوة ، فطأ الرئيس من العضو الذي يتلو أن يلخص أرتجالا ما كان يود
تلاوته بعد أن تجلت إرادة المجلس في عدم موافقته على التلاوة .
(١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦) .

المادة ٢٥

مجلس الشيوخ — أخذ حضرة الشيخ المحترم أحمد أبو الفضل افندى فى التلاوة ، فاعترض عليه حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبدالغفار بك ، بأن المجلس سبق أن منع التلاوة ، وأن مجلس النواب جرى على ذلك . فقال الرئيس : لا شك أن للعضو أن يرجع للأوراق التى لديه ليتذكر رءوس المسائل . فقال أبو الفضل افندى : أنا مستعد أن أتم كلمتى من غير حاجة إلى التلاوة .

(٩ يونيه سنة ١٩٣٧) .

عدم إباحة التلاوة فى الجلسة :

مجلس الشيوخ — حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أجيز لبعض حضرات الأعضاء المحترمين فى الجلسة الماضية أن يتلوا ما يريدون إلقاءه ، وأرى أن هذه التلاوة إذا تكررت قد تصبح تقليدا غير مرغوب فيه .

الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) — أؤكد لحضرة الزميل المحترم أنى لو كنت شعرت فى الجلسة الماضية بتلاوة لمنعتها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حضرة الزميل المحترم الأستاذ عاذر جبران محام من أبرز المحامين ، ويستطيع أن يرتجل ما يقول دون الامتعانة بالتلاوة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عاذر جبران — إنى أتكلم الآن فى نقطة دقيقة تتعلق بكرامة المجلس وحقوق الأعضاء ، فضلا عن أنى سأورد أرقاما وبيانات تحتم التلاوة . وقد سمح فى مجلس النواب لحضرتى النائبين المحترمين إسماعيل صدقى باشا والأستاذ عبدالحميد عبدالحق بالتلاوة ، كما سمح فى مجلسنا الموقر لحضرة الشيخ المحترم حسن نبيه المصرى بك بالتلاوة التى لا يابجثنى إليها الآن سوى أنى سأتناول موضوعا يمس حقوق المجلس وكرامة الأعضاء .

المادة ٢٥

الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) — حقوق المجلس وكرامته معروفة ومصونة .

ثم استمر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عاذر جبران في تلاوته .
الرئيس — «أمنع حضرة الزميل المحترم من الكلام إذا استمر في التلاوة .
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عاذر جبران — لقد سبق أن سمع بالتلاوة
لحضرتي الشيخين المحترمين حسن صبرى باشا وحسن نبيه المصرى بك .
ثم استمر حضرته في التلاوة .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — لم أشأ أن أقاطع
حضرة المتكلم أثناء مدحه المعارضة . والآن أتناول نقطة هامة هي مسألة
التلاوة ، لقد قرر مجلسنا الموقر في الدورة الماضية منع التلاوة بتاتا ، وأتمسك
بتطبيق هذا القرار الآن .

الرئيس — التلاوة ممنوعة ، وإذا استمر حضرة الزميل المحترم في التلاوة ،
فإنى أضطر إلى سحب الكلمة منه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عاذر جبران — أنا لا أتلو الآن .
(٢٢ فبراير سنة ١٩٣٩) .

منع العضو من الكلام من حق المجلس . لا من حق الرئيس :

مجلس النواب : وجه النائب المحترم خليل إبراهيم أبو رحاب سؤالاً خاصاً بأحد
المبشرين ، وبعد الإجابة قال السائل : إنه طلب الكلمة فلم تعط له ، واحتج
على ذلك . فقال النائب المحترم أحمد رمزي بك : إن حضرة السائل وقف
ليتكلم ، ولكنه لم يطلب الإذن بالكلام . وقال الرئيس : منع الكلام ليس
من حق الرئيس ، ولكنه من حق المجلس ، ولم يعرض على طلب حضرة
السائل .

(٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨) .

المادة ٢٥

تداول الكلام بين المؤيدين والمعارضين :

مجلس النواب : قبل النظر في تقرير لجنة الخارجية عن معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، قال الرئيس (الدكتور أحمد ماهر) :
تنظيما للمناقشة ، طبقا لللائحة الداخلية ، يبدأ الكلام أولا مؤيد للموضوع
المطروح للمناقشة ، ثم معتل ، ثم معارض .

ولما كان الموضوع المعروض أمام المجلس للمناقشة لا يحتمل تعديلا ، فليس
هناك إلا مؤيد ومعارض ، مع ملاحظة أن من له نقد أو ملاحظة على المعاهدة
يعتبر مؤيدا ، إذا كان في النهاية موافقا عليها . فأرجو من النواب المحترمين
أن يبين كل منهم إن كان مؤيدا أو معارضا . فلم يعترض المجلس على ذلك .

(١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦) .

إباحة التلاوة :

مجلس النواب — أباح المجلس بقرار منه التلاوة لدولة إسماعيل صدق باشا
وبموافقة الحكومة ، مع وجود المادة ٣١ من لائحة النواب التي تمنع
التلاوة .

(١٧ مايو سنة ١٩٣٧) .

مجلس النواب — أثناء الاستمرار في مناقشة الرد على خطاب العرش ،
طالب النائب المحترم عبد الحميد عبد الحق الإذن له بالتلاوة لدقة الموضوع .
فقال الرئيس : تمنع اللائحة التلاوة ، ولكن ما دمت قد سمعتم بها بالأمس ،
فأرجو أن توسعوا صدوركم ، ولا تمنعوا الليلة في ذلك . فاشتراط وزير
المالية ألا يكون الكلام إنشائيا ، فقال طالب التلاوة : ليس للوزير أن
يحكم على كلامي ، بل المجلس هو الذي يملك ذلك .

المادة ٢٥

فقال الرئيس : إنى لا أقبل اقتراحا فيما يتعلق بمخالفة نصوص اللائحة ،
غير أنى أرجو أن تكونوا منصفين .

فقال رئيس مجلس الوزراء : نزولا على ما قاله الرئيس ، أرجو إخوانى
الأعضاء جميعا أن يسمعوا تلاوة حضرة النائب المحترم .

فقال طالب التلاوة : بعد هذا أعلن نزولى عن التلاوة .

(٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٨) .

أولوية الأعضاء فى الكلام بترتيب طلبهم :

مجلس النواب — أثناء نظر مشروع القانون الخاص بالمحاماة لدى المحاكم
الأهلية ، أعطيت الكلمة للنائب المحترم محمود سليمان غنام ، وقبل أن يتكلم ،
قال النائب المحترم حمد الباسل باشا : لى استيضاح من حضرة المقرر ، فقال
له الرئيس (الدكتور بهى الدين بركات باشا) : لقد أعطيت الكلمة لفيرك .
فقال طالب الاستيضاح : لا أريد الكلام ، بل أطلب استيضاحا ، فقال
له الرئيس : يعطى الإذن بالكلام تبعا لترتيب الطلب . فقال طالب
الاستيضاح : حتى فى طلب الاستيضاح ؟ فقال الرئيس : إما أن يكون
هناك نظام ، أولا نظام ، لائحة ، أولا لائحة ، رياسة ، أولا رياسة .
(فلم يتكلم إلا من أعطى الكلمة أولا) .

(١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨) .

« المادة ٢٦ — يؤذن بالكلام لكل عضو يطلبه للرد على »
« مسألة شخصية، أو بقصد لفت النظر إلى المحافظة على أحكام »
« اللائحة . ومع ذلك فليس لهذا العضو أن يطلب الكلام »
« إلا بعد أن يتم الخطيب كلامه . »

من موضوعات
الأولية
في الكلام

عدم سماح المجلس لأحد الأعضاء بالرد في مسألة شخصية :

مجلس الشيوخ — طلب حضرة لويس فانوس افندى الكلام عن اعتذار
أثبت في المضبطة السابقة وكان صادرا منه ، فلم يوافق المجلس على كلامه فيه .
(٩ يولييه سنة ١٩٢٧) .

منع الحكومة من الكلام أثناء كلام الخطيب :

مجلس النواب — أراد وزير المالية (مكرم عبيد باشا) أن يتكلم في أمر
شكلى أثناء كلام أحد الأعضاء ، فمنعه الرئيس (الدكتور أحمد ماهر)
محتجا بالمادة ٣٣ من لائحة النواب التي تمنع المقاطعة ، وفسر الرئيس كلمة
« أن الوزراء يسمعون كلما طابوا الكلام » ، (الواردة في المادة ٦٣
من الدستور) ، بأن ذلك بشرط أن يكون الخطيب انتهى من كلامه ،
ووافقه المجلس .

(٨ يونيه سنة ١٩٣٧) .

(١) طلب الاستئذان في الهاتف .

(٢) الجرى على عدم الاستئذان في الهاتف .

مجلس النواب — هتف النائب المحترم إبراهيم دسوقي بأبازله لللك ، وردد
النواب هتافه ، فقال الرئيس : أرجو ألا تصدر كلمة من أحد من النواب

المادة ٢٦

إلا بإذن من الرئاسة مهما كانت هذه الكلمة ، ومهما كان لها في قلوبنا
من الاحترام .

(تصفيق) .

ومع ذلك جرى المجلس بعد هذا على الهاتف وترديده بدون استئذان .

(٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧) .

« المادة ٢٧ — يجب على المتكلم ألا يخرج عن الموضوع،
« ولا عما يؤيد رأيه فيه، وألا يكرر ما قاله غيره . فإذا حاد
« عن شيء من ذلك لفت الرئيس نظره . (٣٨ نواب) »

يشترط على
المتكلم

للمرئيس وحده حق لفت النظر إلى الإيجاز وعدم التكرار :

مجلس النواب — قال النائب المحترم الأستاذ عبد العزيز الصوفاني، معقباً:
على كلمة للرئيس ، رجا فيها الأعضاء البقاء في الجلسة حتى يمكن أخذ الرأي
على مشروع قانون خاص بالحماية لدى المحاكم الأهلية : أرجو أن
لستمعمل الرئيس حقه في التنبيه إلى ضرورة الإيجاز وعدم التكرار . فقال
الرئيس : يجب ألا تضيق صدورنا عن سماع المناقشات مهما طالت .
فقال العضو : إنه لم يطلب إلا ما تقضى به اللائحة . فقال الرئيس : إن
توجيه النظر إلى عدم التكرار من حق الرئيس وحده ، وهو الذي يقوم به
كلما وجد لزوماً لذلك ، ولا أسمح بأن توجه إلى ملاحظة للقيام بواجبي ،
فقال العضو : لجميع الأعضاء أن يشتركوا مع الرئيس في هذا . فقال
الرئيس : اللائحة صريحة في أن هذا من حق الرئيس وحده .

(١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨) .

حرية المتكلم
ولفت نظره

« المادة ٢٨ — لا يجوز مقاطعة أى عضو فى أثناء كلامه، »
« إلا إذا كان الغرض من ذلك لفت نظره إلى مراعاة أحكام »
« اللائحة، ولا يستعمل هذا الحق غير الرئيس. (٣٣ نواب) »

« المادة ٢٩ — لا يجوز إسناد سوء النية أو الخوض
« في الشخصيات أو المظاهرة بشيء يخل بالنظام. (٣٣ ثواب) »

ما يجب تركه
أثناء الكلام

ما يفعله الرئيس
حين يخرج المتكلم
عن الموضوع

« المادة ٣٠ - إذا خرج المتكلم عن الموضوع كان »
« للرئيس وحده أن يلفت نظره إلى ذلك . فإذا لفت الرئيس »
« المتكلم إلى عدم الخروج عن الموضوع أثناء كلامه مرتين »
« ثم استمر على ما أوجب لفته ، فللرئيس أن يستشير المجلس »
« فيما إذا كان يسمح له بالاستمرار في الكلام . ويصدر القرار »
« في ذلك بدون مناقشة ، ويؤخذ الرأي عنه بالقيام والجلوس . »
(٣٦ و ٣٨ نواب)

أخذ الرأي بدون قيام وجلوس في منع العضو من الكلام :

مجلس الشيوخ — اضطر الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) لسحب
الكلمة من حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس افندى ، بعد أن لفت نظره أكثر
من مرة ، وأخذ رأى المجلس في ذلك بدون قيام الأعضاء وجلوسهم .

(٢٥ مايو سنة ١٩٣٨) .

« المادة ٣١ — إذا أخل أحد الأعضاء بنظام الجلسة »
« ناداه الرئيس باسمه ونبهه إلى ذلك ، فإذا اعترض يأخذ »
« الرئيس رأى المجلس ، فإذا أقر التنبيه أثبت في مضبطة »
« الجلسة . »
(٣٦ قواب)

ما يفعله الرئيس
مع من يخل
بالنظام

ما يقطعه الرئيس
إذا اختل نظام
الجلسة

« المادة ٣٢ — إذا اختل النظام ولم يتمكن الرئيس من »
« إعادته أعلن عزمه على إيقاف الجلسة ، فإن لم يعد النظام »
« يوقف الرئيس الجلسة مدة ساعة من الزمن وينصرف الأعضاء »
« من القاعة . وبعد انقضاء الساعة ينعقد المجلس من تلقاء »
« نفسه . ويمكن إعادة الجلسة قبل ذلك إذا رأى الرئيس أن »
« السكون عاد إلى نصابه . (٤١ و ٤٤ نواب) »

« المادة ٣٣ — لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتكلم مرتين »
« في موضوع واحد إلا إذا أجاز المجلس ذلك، ويستثنى من »
« هذا الحكم صاحب الاقتراح ومقرر اللجنة . (٣٥ ثواب) »

حق العضو
في مرات الكلام

الموضوعات التي
تفضل على
موضوع المناقشة.

« المادة ٣٤ - يجوز دائما طلب الإذن بالتكلم »
« في الأحوال الآتية : »

« (أولا) إبداء الدفع بعدم المناقشة. (ثانيا) طلب التأجيل ، »
« (ثالثا) إقامة الدليل على أن موضوعا آخر يجب الفصل فيه »
« قبل الموضوع المطروح للبحث ، (رابعا) لفت النظر إلى »
« مراعاة أحكام اللائحة ، (خامسا) تصحيح واقعة مدعى »
« بها ، (سادسا) الرد على مسألة شخصية . »

« ولكل هذه الطلبات أولوية على الموضوع الأصلي يترتب »
« عليها إيقاف المناقشة في الموضوع حتى يتم الاقتراع عليها . »
« (٢٩ نواب) »

إذا قدمت عدة اقتراحات في الجلسة عن الموضوع المطروح
للمناقشة ، وكان منها اقتراح بالتأجيل قدم على غيره بالنظر :

مجلس الشيوخ - الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) - الآن لدى
الاقتراح المقدم من حضرة الزميل المحترم يوسف أحمد الجندى ، وبعض
حضرات زملائه ، يطلبون فيه الموافقة على مشروع رد اللجنة على خطاب العرش
مع تعديلات وحذف لبعض فقراته ، وأعرض أيضا على حضراتكم أن حضرة
الزميل المحترم أحمد كامل باشا قد أخبرني اليوم بأن لديه مشروعا جديدا للرد
على خطاب العرش ، يرغب أن يطرحه على المجلس ، وهذا المشروع لم
يقدم الآن .

حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل باشا - سأقدمه في أقرب وقت .

المادة ٣٤

الرئيس — قلت إنه معروض علينا الاقتراح المقدم من حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف الجندى وبعض الزملاء، وإخطار من زميلنا المحترم أحمد كامل باشا برغبته فى تقديم مشروع جديد للرد .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — أنا أطلب التأجيل...
حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — الذى سمعته أن هناك تعديلات، ونريد أن تتلى هذه التعديلات ، وإلا فإنه لا معنى لأن يتكلم أحد من حضرات الأعضاء قبل أن تتلى علينا .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — الذى أريد أن أقوله هو أنه يجب ألا يفاجأ المجلس بهذه التعديلات ، بل يجب التأجيل حتى تطبع وتوزع علينا .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — من قال لك ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — كيف جاز لك أن تتكلم ؟ أرجو ألا تقاطعنى. أريد أن أقول إنه يجب أن تطبع وتوزع علينا التعديلات حتى ندرسها ونبدي رأينا فيها بالموافقة إذا كنا نقبلها ، وحيث إنه يوجد أيضا إخطار بمشروع رد آخر مقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل باشا ، فأرى أن يطبع ويوزع علينا حتى يتيسر لنا إبداء رأينا فيه .

حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك — أرى أنه بعد أن قدمت تعديلات كثيرة، وبعد أن علمنا أن هناك مشروع رد جديد يعد، وبعد سماعنا البيان الذى ألقاه معالى وزير المالية فى الجلسة الماضية محلا فيه مشروع الرد المقدم من اللجنة فقيرة فقيرة ، أرى بعد هذا كله أن يعاد مشروع الرد المقدم من اللجنة إليها لتبحثه من جديد فى ضوء المشروعات والتعديلات ، وكذلك البيانات التى أدلى بها معالى الوزير ، إذ لا يستطيع المجلس أن

المادة ٣٤

يتناقش في التعديلات المتعددة ، وأن يوازن بينها إلا بعد أن تبحثها اللجنة وتقدم تقريرها عنها ، لنستطيع أن نلم بنواحي الموضوع ، ونبدى رأيا صحيحا فيها . لذلك أرجو أن يوافقني المجلس على إعادة تقرير اللجنة من مشروع الرد إليها لتبحثه من جديد ، كما قلت .

الرئيس — هل يريد حضرة الزميل المحترم إعادة المناقشة في قرار سبق أن أصدره المجلس ؟

حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك — لست أطلب إعادة المناقشة في القرار السابق ، وإنما أقول إنه قد استجدت أسباب جديدة ، وهي أنه أدخل على مشروع الرد تعديلات ، وقدمت مشروعات جديدة ، كما انتقد على المشروع من معالي وزير المالية .

من أجل هذا أطلب إلى المجلس ، بناء على الأسباب التي جددت ، أن يعيد المشروع إلى اللجنة لبحثه في ضوء هذه الأسباب .

الرئيس — تريد أن تقول إنه طرأت ظروف جديدة لم تكن تحت نظر المجلس عند رفضه إعادة مشروع الرد إلى اللجنة ، وإن هذه الظروف الجديدة تقتضي إعادته إلى اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — باعتبارى صاحب التعديل ، يجب أن أتولى أنا الرد على حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك .

الرئيس — لا أسمح أن يعترض على حضرة الزميل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — طلب سعادة حسن صبرى باشا هو الذى يجب أن تناقش فيه ..

الرئيس — سيكون ذلك عند ما يحين دوره . والآن الكلمة لحضرة الزميل المحترم الأستاذ عباس الجمل .

المادة ٣٤

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — فهمت مما ذكر الآن أن أربعة أو أكثر من حضرات أعضاء لجنة الردّ على خطاب العرش يقترحون تعديل التقرير المقدم منهم للجلّاس، فهذا لا شك عامل جديد قوى يوجب إعادة التقرير إلى اللجنة .

تتكوّن لجنة الردّ على خطاب العرش من اثني عشر عضواً ، تغيب منهم اثنان أثناء وضع التقرير ، ويطلب الآن أربعة منهم تعديلاً للتقرير، وسمعت حضراتكم سعادة المقرّر كامل إبراهيم بك يشكر الحكومة على ما قامت به من أعمال .

من ذلك ترون حضراتكم أن مشروع الردّ أصبح الآن مقدّماً من أقلية، أي من خمسة أعضاء من اثني عشر عضواً .

فبعد أن ينسحب سبعة من الأعضاء من تأييدهم للتقرير كما قدّم، لا يمكن للجلّاس أن يعوّل على التقرير المعروض الآن ، لهذا وجب أن يرّد المشروع إلى اللجنة لإعادة بحثه .

الرئيس — والكلمة الآن لحضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — هل يريد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى أن يتكلم فيما طلبه حضرة زميلي المحترم محمد علوي الجزار بك ، وانضممت إليه فيه من إعادة التقرير إلى اللجنة ؟
الرئيس — ستسمعون حضراتكم كلمة حضرة الأستاذ يوسف أحمد الجندى في هذه المسألة الفرعية فقط .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — الواقع أن الذى يجب أن يكون الآن، هو أن يشرح صاحب الاقتراح اقتراحه، عملاً بنص المادة ٨١ من اللائحة الداخلية ، ثم نتداول بعد ذلك في طلب إعادة التقرير إلى اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أرجو أن يلاحظ سعادة حسن صبرى باشا ، أن أحد حضرات الأعضاء يطلب التأجيل .

المادة ٣٤

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — يجب أن يشرح الاقتراح أولاً ،
عملاً بنص المادة التى أشرت إليها من اللائحة الداخلية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — تبين من أقوال
حضرات الشيوخ المحترمين ، عدا سعادة حسن صبرى باشا ، أن هناك طلباً
يرمى إلى تأجيل الجلسة لسببين : الأول ما قاله سعادة أحمد كامل باشا ، من
أنه سيعتد مشروعا للرد على خطاب العرش

الرئيس — سعادته يقول إنه أعدّه فعلاً ، وسيقدمه فى وقت قريب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — الذى سمعته منه
أنه سيعتد رداً ، وسيقدم به إلى المجلس فى القريب العاجل ، وأظن أن المجلس
لا يمكن أن يوافق على تأجيل جلساته ، بناء على طلب أحد أعضائه ، بأنه
سيقدم بمشروع للرد .

ما جرت بذلك التقاليد البرلمانية مطامناً ، فإذا كان سعادته أعدّ رداً بالفعل ،
كان واجبا عليه أن يتقدم به اليوم ، ولهذا لا يمكن أن يقبل طلب التأجيل
للسبب المتقدم .

أما ما يطلبه حضرة الزميل المحترم عبد السلام عبد الغفار بك من التأجيل ،
للاطلاع على التعديلات ودراسها ، فقد طابت من سعادة الرئيس قبل أن
تستمر المناقشة على النحو الذى سارت إليه ، أن يتفضل فيتلو على حضراتكم
التعديلات التى تشرفت أنا وحضرات زملائي بتقديمها للمجلس .

وعندى ، بعد أن سمعتموها ، ترون حضراتكم أن هذه التعديلات ليست
من الخطورة ولا من الأهمية الكبرى بحيث تقتضى تأجيل جلسات المجلس ،
لأن جوهر الرد باق كما هو مقدم من اللجنة ، وكل ما فى الأمر ، أن معالى
وزير المالية أشار إلى بعض مسائل نفذتها الحكومة ، بعد أن وضعت اللجنة .

المادة ٣٤

مشروع الرد، وقد يكون للجنة فضل فيما نفذته الحكومة ، وقد رأى بعض حضرات الأعضاء — لأجل أن يكون الرد متناسقا مع الظروف — أن يتقدم بالتعديل الذي تلى عليكم .

لذلك لا أرى أن الأمر يستدعى تأجيلا ، وبخاصة قد مضى علينا وقت طويل ، ونحن نتناقش في هذا المشروع ، فمن الخير ومن المصلحة أن ننتهي منه عاجلا .

أما فيما يتعلق بإعادة التقرير إلى اللجنة ، فهذا أمر قد فصلتم فيه ، وقيل لكم عندئذ ، إن هناك ظروفًا استجبت وهي أن الحكومة نفذت أو تقوم بتنفيذ بعض المسائل الواردة في مشروع الرد .

هذه الظروف التي استجبت ، والتي كان قد طلب حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك إعادة التقرير إلى اللجنة من أجلها ، هي : كسالة الكادر ، ونظام الحصص ، والميزانية وغير ذلك . ولما طرح الأمر على حضراتكم وأخذ رأيكم فيما إذا كان هناك ما يدعو إلى إعادة التقرير إلى اللجنة ، قررتم أن لا محل لهذا الطلب .

إلا أن الأمر لا يدعو مطلقا لإعادة نظر أو إعادة فحص ، لأن معالي وزير المالية لما أشار إلى أن الحكومة نفذت كثيرا مما ورد في مشروع الرد ، اقترحنا التعديل الذي قدّمناه اليوم ، بحيث أصبح ملائما لذلك .

من أجل هذا ، أرجو من حضراتكم رفض طلب التأجيل ، وأن نمضي في عملنا حتى ننتهي من النظر في مشروع الرد .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — إننا إذا أردنا أن نجيد التقرير إلى اللجنة من جديد، فسوف لا ننتهي من هذا المشروع .

المادة ٣٤

افرضوا حضراتكم أن اللجنة أعادت بحث المشروع ورفعت تقريراً إلى المجلس ،
بجاء أحد حضرات الزملاء وقدم تعديلاً جديداً ، فهل يصح أن نعيد التقرير
مرة فمرة إلى اللجنة ؟

الأمر إذن لا نهاية له .

العالم كله يشتغل بأمور هامة ، والعلو على الأبواب ، فهل يصح أن تستمر
المناقشة في مشروع الرد على خطاب العرش هذه المدة الطويلة ، ونشتغل به
عن الأمور الهامة ؟

يجب أن ننتهي منه هذه الليلة ، ولودعنا الأمر إلى البقاء الليلة كلها ، وغداً ،
وبعد غد . نريد أن ننتهي منه لتفرغ لما هو بين أيدينا من الأعمال الملحة .

سمعت حضراتكم رد معالي وزير المالية وتعقيبهم على كل فقرة من فقرات
مشروع الرد والأعمال التي أشار إليها ، بما قامت الحكومة بتنفيذها ، فرأينا
أنه حرام علينا إلا نشير إلى هذه الأعمال ، فاقترحنا التعديلات التي قدمها
زميلنا الأستاذ يوسف أحمد الجندبي .

لذلك لا أرى محلاً لطلب التأجيل ، أو إعادة التقرير إلى اللجنة ، وسيتلى
على حضراتكم مشروع الرد فقرة فقرة ، ويؤخذ الرأي على كل منها .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا — أنا إن أردت أن أتكم ، فإنما
أتكم لمصلحة المجلس ، ونظام المجلس ، ولأئحة المجلس ، ولا شهوة لي في طلب
التأجيل أو عدم التأجيل .

(أصوات : نحن لا نسمع) .

خطاب العرش أحيل إلى اللجنة ، عملاً بنص الدستور واللائحة الداخلية .
فنظرت اللجنة وأتمت عملها فيه بالرد عليه ، وقدمته إلى المجلس ، فقدمت
تعديلات لهذا الرد ، كما تقدم من أحد الأعضاء مشروع للرد جديد
قائم بذاته .

المادة ٣٤

هذا كله يدخل تحت حكم المادة الحادية والثمانين من اللائحة الداخلية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — لا ، يا باشا .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — أرجو حضرة الشيخ المحترم ألا يقاطعنى ، وله بعد ذلك أن يتكلم كما يشاء . قالت المادة الحادية والثمانون :
" إذا أراد أحد الأعضاء أثناء المناقشة أن يقترح تعديلا للنص الأصلي ، أو يقترح إدخال تعديل على تعديل اللجنة

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — هذا النص خاص بمشروعات القوانين .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — لا ياسيدى ، ما قرأته ينصب على كل ما ينظر فى المجلس من تعديل فى قانون أو غيره ، أو أى إجراء أحيل إلى لجنة ، ثم عرض عملها فيه على المجلس ، فلكل عضو أن يقترح التعديل ، وليس هناك حكم يمكن أن يطبق على حالتنا إلا هذه المادة ، وليس فى اللائحة أو الدستور غيرها ، فالحكم واحد ، سواء أكان المعروض مشروع قانون ، أم كان ردًا على خطاب العرش .

هذه إجراءات لا يكون غيرها ، والتعديلات إنما قدمت تعديلا لعمل اللجنة ، بعد أن عرض مشروعها على المحاس ، فلا بد أن يأخذ سير المناقشات طريقه .

فإذا رجعنا إلى نص هذه المادة ، تبين فيها أن لكل مقترح أن يطلب إحالة اقتراحه إلى اللجنة ، كما أن هذا الحق لرئيس اللجنة ولمقررها أيضا ، فإذا قدم هذا الطلب ، أجلت المناقشة فى المشروع حتى تنتهى اللجنة من نظره . ولا يمكن أن يكون هناك اقتراح إلا إذا قدم كتابة . وبعد أن يتلى على المجلس يشرحه صاحبه . وهذا هو نص المادة ، أتلوه على حضراتكم :

المادة ٣٤

”إذا أراد أحد الأعضاء، أثناء المناقشة، أن يقترح تعديلا للنص الأصلي أو يقترح إدخال تعديل على تعديل اللجنة، أو إضافة مواد جديدة، أو تجزئة المواد أو التعديلات : وجب عليه أن يقدم اقتراحه إلى الرئيس مكتوبا لتلاوته في الجلسة، ثم يشرح صاحب الاقتراح أسبابه. وإذا قرّر المجلس إحالة هذا الاقتراح على اللجنة، أو طلب ذلك صاحب المشروع، أو رئيس اللجنة، أو مقررها، تؤجل المناقشة في المشروع حتى تنتهي اللجنة في الأجل الذي يعين لها“ .

هذه هي المادة الوحيدة التي تنطبق على حالتنا، ولا شيء غير هذا . فإذا كان أحد حضرات أصحاب الاقتراحات يريد تأجيلا ، فلا بد أن يكون اقتراحه قد قدم أولا كتابة ، ثم تلى على المجلس ، ثم تقدم صاحبه للمجلس بشرحه .

فالتأجيل لا يكون سببه ما ذكره الليلة ، وإنما لا بد أن يكون سببه نصا صريحا ، كالذي ذكرته هذه المادة .

(تصديق من اليسار) .

الرئيس — المادتان الرابعة والثلاثون ، والسادسة والثلاثون ، هما المادتان اللتان يجب أن يطبقا في حالتنا هذه .

فالمادة الرابعة والثلاثون تعطي الأولوية في طلب التأجيل قبل ما عداها مما هو معروض علينا .

والمادة السادسة والثلاثون نصت على : أنه لا تجوز العودة للمناقشة في موضوع أخذت الآراء عنه إلا بقرار من المجلس ، بناء على طلب كتابي يقدم للرئيس ، وينظر فيه بالجلسة التي تلي تقديمه ، فإن قدم أثناء جلسة نظر في آخر أعمالها . ومن حيث إن جميع أعمال جلستنا مرتبط بعضها ببعض لأن العمل كله خاص بالرد على خطاب العرش ، فيكون نظره عقب النظر في طلب التأجيل ، الذي له الأولوية طبقا لنص اللائحة .

المادة ٣٤

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — كان كلام خضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى يدور على أنه لا يريد التأجيل الرئيس — والكلام الآن يجب أن يكون منحصراً في التأجيل ، لأن طلب التأجيل له الأولوية بحكم اللائحة كما ذكرت . .
(أول مارس سنة ١٩٣٩) .

إذا قدمت اقتراحات عنة بعد الانتهاء من المناقشة يبدأ بأخذ

الرأى على أبسطها أولاً :

مجلس النواب — يراجع التعليق على هذا في المادة ٥١
(٢١ فبراير سنة ١٩٣٧) .

ردّ عضو على تعريض به وقع في جلسة سابقة :

مجلس النواب — قدم حضرة عبد الحميد سعيد افندى كتاباً للرياسة يطلب فيه أن يتكلم ليردّ على مسألة شخصية عرض به فيها أحد الأعضاء في جلسة ٦ فبراير المذكور ، فثارت مناقشة رأى فريق فيها أن الردّ كان ينبغى أن يكون في الجلسة التي حدث فيها التعريض ، وأن المسألة لا يجوز الكلام فيها لأنها غير واردة في جدول الأعمال ، وأنه يمكنه إذا شاء أن يقدم سؤالاً أو استجواباً ، وأن يتخذ فرصة الإجابة للردّ الذى يشاؤه .

ورأى فريق آخر أن لمن عرض به أن يردّ ولو في غير الجلسة التي وقع فيها التعريض ، لأن المادة ٢٩ (تواب) تقول : يجوز دائماً طلب الإذن بالتكلم دون تحديد الجلسة التي يصح فيها الإذن ، ثم أخذ رأى ، فوافق المجلس على إعطاء الكلمة لطالبيها ، ولو لم يكن موضوعها وارداً في جدول الأعمال ، ولو كان الردّ في غير الجلسة التي حصل فيها التعريض .

(٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠) .

متى يقفل باب
المناقشة

« المادة ٣٥ — إذا لم يطلب أحد من الأعضاء الإذن »
« بالتكلم ، يعلن الرئيس إقفال باب المناقشة وإذا طلب خمسة »
« من الأعضاء إقفال باب المناقشة ، يأخذ الرئيس رأى المجلس »
« فى ذلك . ويجوز لكل عضو أن يتكلم لتأييد هذا الطلب »
« أو للاعتراض عليه . »
(٥١ نواب)

اللائحة الداخلية للمؤتمر هى لائحة مجلس الشيوخ :

اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر — أثناء النظر فى الخلاف المستعجى بين المجلسين ..
على مشروع توسيع شارع الهرم ، تقدم اقتراح من ثلاثين عضوا بطلب
إقفال باب المناقشة ، فقال حضرة لويس فانوس افندى : أعارض فى إقفال
باب المناقشة ، (ضجة) . أريد أن أتكم فى موضوع إقفال باب المناقشة ،
فقال الرئيس : لقد سمعت منك الكلمة . فقال حضرة لويس فانوس افندى :
لا ، لا ، يجب أن تناقش أولا ، وألفت نظر سعادة الرئيس إلى اللائحة الداخلية .
فقال الرئيس : ليس للمؤتمر لائحة داخلية ، وإنما نحن الآن نسير على
اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ ، فمن لا يوافق من حضراتكم على إقفال باب
المناقشة يتفضل بالوقوف ، (لم يقف أحد) .
(٧ يولييه سنة ١٩٢٧) .

لا يجوز إقفال باب المناقشة عقب تكلم الحكومة :

مجلس النواب — تكلم أعضاء عن تقرير لجنة المواصلات عن اقتراح
بإنشاء سكة حديدية بين الواحشين الداخلة والخارجة ، ثم تكلم بعدهم
وزير المواصلات ، ثم طلب الكلمة أحمد عبدالغفار بك بعده ، فاعترض على

المادة ٣٥

ذلك بعض الأعضاء طالبين إقفال باب المناقشة . فقال الرئيس (مصطفى النحاس باشا) : إن هناك مسألة شكلية تحول دون ذلك ، وهى أنه لكل عضو الحق دائماً فى أن يتكلم عقب المتكلم من الحكومة ، (فتكلم فعلاً أعضاء) .

(٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧) .

يجوز إقفال باب المناقشة إذا تكلم عضو بعد المتكلم عن الحكومة ،

ولو كان هذا العضو هو مقرر اللجنة :

مجلس النواب — بعد المناقشة فى تقرير لجنة المعارف فى مراسم خاصة بوزارة المعارف ، طلب إقفال باب المناقشة ، فقال حضرة على نجيب افندى : أنا معارض بناء على ما جاء فى المادة ٣٢ (نواب) من اللائحة الداخلية ، التى تنص على ما يأتى :

” لكل عضو الحق دائماً فى أن يتكلم عقب المتكلم عن الحكومة “.

فقال الرئيس : لقد تكلم عضو بعد الحكومة . فردّ على نجيب افندى بأن الذى تكلم هو حضرة المقرر ، ووظيفة العضو غير وظيفة المقرر . فقال الرئيس : أعلم الغرض الذى ترمى إليه المادة ٣٢ من اللائحة الداخلية ، لهذا فإننى رغم الطلب الذى قدم إلىّ بإقفال باب المناقشة فقد أعطيت الكلمة لحضرة المقرر . فردّ على نجيب افندى بأن القاعدة التى تعطى للمقرر الحق فى الكلمة غير القاعدة التى تعطى الحق للعضو كما هو نص المادة ٣٢ من اللائحة الداخلية ، وإنما أودّ تأييد الحكومة بالإدلاء بأسباب جديدة ، فقال حضرة محمد صبرى أبو علم افندى : أؤيد طلب إقفال باب المناقشة ، لأن الموضوع استوفى بحثاً .

المادة ٣٥

أما المادة ٣٢ فقد طبقت بحروفها ومعانيها ، لأن الغرض منها
ألا تكون للحكومة الكلمة الأخيرة ، بل الواجب أن يسمع رأى المجلس بعد
ذلك ، فإذا كان يكتفى بعضو واحد ليست له صفة غير عضويته ، فالأولى
أن يكتفى برأى نائب يمثل لجنة بكلمها . وبناء على هذا أوافق على إقفال
باب المناقشة . فقال الرئيس : الممارض فى إقفال باب المناقشة يقف .

(وقف عضو واحد) .

(٦ مايو سنة ١٩٣٠) .

تمت المناقشة
فأخذ الرأي
ع

« المادة ٣٦ — العودة للمناقشة في موضوع أخذت الآراء »
« عنه ، لا يكون إلا بقرار من المجلس ، بناء على طلب كتابي »
« يقدم للرئيس ، وينظر فيه بالجلسة التي تلي تقديمه ؛ فإن قدم »
« أثناء جلسة نظر في آخر أعمالها . (٥٢ نواب) »

النظر في اقتراح بفتح باب المناقشة في الحال :

مجلس الشيوخ — قدم اقتراح كتابي من حضرة لويس فانوس افندي
بفتح باب المناقشة في مشروع الرد على خطاب العرش فنظره المجلس
في الحال ، ولم يؤجله لآخر الجلسة كنص المادة .
(١٧ يونيو سنة ١٩٢٦) .

فتح باب المناقشة في موضوع أخذت الآراء عنه من غير أن
يقدم طالب كتابي بذلك ، ونظره أثناء عرضه لا في آخر الجلسة :

مجلس الشيوخ — بعد أن تلى مشروع قانون باتخاذ احتياطات ضد الكلب
للمرة الثالثة ، وقبل أخذ الرأي عليه ، أبدى معالي محمد شفيق باشا ملاحظة على
تعديل أدخلته اللجنة على بعض مواده ، وطلب إعادته إلى اللجنة ، فقرّر المجلس
فتح باب المناقشة وإعادة التقرير إلى اللجنة ، مع مخالفة ذلك للمادة ٧٩ أيضا
التي تقضي بأن يكون إعطاء الرأي في هذه الحالة على القانون في مجموعه بالقبول
أو الرفض .

(١٥ فبراير سنة ١٩٢٧) .

المادة ٣٦

العودة للناقشة قبل آخر الجلسة في فقرة من مادة بناء على اقتراح
كتابي قدم في الجلسة :

مجلس الشيوخ — قدم اقتراح كتابي من كثيرين من حضرات الأعضاء
يطلب إعادة المناقشة في التعديل الذي أدخل — في جلسة سابقة — على
الفقرة الرابعة من المادة الأولى من مشروع قانون بتعديل المادة ٤٧٨
من قانون المرافعات الأهلى في المواد المدنية والتجارية .

فرأى بعض الأعضاء، تطبيقاً للمادة ٣٦، أن ينظر هذا الاقتراح في آخر
الجلسة . ولكن المجلس قرّر النظر فيه عقب تقديمه مباشرة ، وقرّر العودة
للمناقشة في الموضوع الذي أخذ عليه الرأى بالجلسة السابقة .

(٧ فبراير سنة ١٩٢٨) .

العودة للناقشة في اقتراح بتعديل المادة عقب تقديمه، لا في آخر
الجلسة :

مجلس الشيوخ — طلب وزير المعارف العودة للناقشة في المادة الثالثة
من مشروع القانون الخاص بالتعليم الابتدائى التى أقرها المجلس من قبل
معدلة . فوافق المجلس على العودة للناقشة فيها عقب هذا الطلب ، ولم يربأ
لآخر الجلسة . وفى ذلك تطبيق لنص المادة ٦٣ من الدستور .

(١٠ أبريل سنة ١٩٢٨) .

اقتراح فتح باب المناقشة والنظر في موضوع الاقتراح في الحال
قبل آخر الجلسة :

مجلس الشيوخ — أثناء النظر في مشروع قانون المحاماة لدى المحاكم
الأهلية، تقدم طلب من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى

المادة ٣٦

وآخرين ، يفتح باب المناقشة في المادة ٩٨ منه . وبعد بيان الأسباب قرر المجلس فتح باب المناقشة ، ثم تناقش في الحال في موضوع المادة ، كما طلب حضرته بعد ذلك فتح باب المناقشة في المادة ١٠٣ أيضا ، وفتح باب المناقشة ، وتناقش المجلس حالا في الموضوع .
(٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨) .

للحكومة حق الكلام حتى بعد إقفال باب المناقشة :

مجلس النواب — بعد أن قرر المجلس إقفال باب المناقشة في موضوع خاص بوزارة المعارف ، أراد وكيل الوزارة أن يتكلم في الموضوع ، فمنعه الرئيس قائلا :
لقد أقفل باب المناقشة .

فرد رئيس الوزراء (وكان المغفور له سعد زغلول باشا) ، قائلا : للحكومة الحق دائما في الكلام .

الرئيس — حتى بعد إقفال باب المناقشة ؟

وزير الأوقاف — نعم ، فإن النص الوارد في الدستور نص هام .
وتكلم بعدئذ وكيل الوزارة دون اعتراض من المجلس .
(١٢ يونيه سنة ١٩٢٤) .

(١) هل يتمتع المجلس عن نظر طلب فتح باب المناقشة في جلسة تالية لتقديمه .

(٢) جواز نظر المجلس في طلب فتح باب المناقشة في جلسة تالية ، لأن العدد في الجلسة التي قدم فيها أصبح غير قانوني أثناء عرضه :

مجلس النواب — عرض يجداول أعمال تلك الجلسة اقتراح من الأستاذ راغب اسكندر افندي بطلب إعادة المناقشة في قرار المجلس بعدم منع بدل

المادة ٣٦

سفر للتدوين الذين يمثلون المجلس في المؤتمرات البرلمانية بحجة أنه لم يستوف المناقشة .

فقال حضرة حسن صبرى بك : لى اعتراض قانونى يقضى بأن هذا الاقتراح لا يصح نظره فى هذه الجلسة ، وإلى حضراتكم نص المادة ٥٢ (نواب) ، وتلاها . هذا هو ، يا حضرات السادة ، نص هذه المادة ، وهى فى الواقع استثناء من أصل ثابت . ذلك الأصل يقضى بأنه متى صدر قرار من هيئة محترمة ، وجب احترام هذا القرار .

الواقع أن هذه المادة مرتبطة تمام الارتباط بالمادة التى قبلها الخاصة بإقفال باب المناقشة ، وهى التى يطلق عليها فى بعض البرلمانات "Guillotine" أى الخنقة ، لأنها خنقة للمناقشات .

ولما كانت حرية المناقشة حقاً طبيعياً لكل مجلس من المجالس النيابية أوجدت المادة ٥١ (نواب) حكماً ، أولاً أنه يرجع إلى قرار المجلس ، لكان حكماً استبدادياً ، لأنه مادام هناك من يريد العودة إلى المناقشة ، ومفروض أن المناقشة جدية ، وجب أن يترك له المجال واسعاً لإبداء ما يريد . لهذا نصت المادة ٥١ (نواب) على أنه : "إذا طلب أحد الأعضاء إقفال باب المناقشة ، وأيده فى ذلك عشرون عضواً على الأقل يستشير الرئيس المجلس... الخ" . فالمادة ٥٢ (نواب) مرتبطة ، فى الواقع ، ارتباطاً كلياً بالمادة ٥١ (نواب) ، وكان يجب ألا يكون حكمها عاماً ، لأنه استثناء للقاعدة العامة التى تقضى بأن قرار المجلس واجب الاحترام .

وفضلاً عن أن حكم المادة ٥٢ (نواب) استثنائى ، فإنه يجب ألا ينسحب إلا على حالة واحدة ، وهى الحالة التى يصدر المجلس فيها قراراً بمنع المناقشة .

فى هذه الحالة أجازت اللائحة الداخلية لمن يريد العودة إلى المناقشة أن يطلب ذلك بشروط معينة فى المادة ٥٢ (نواب) . وهذا هو ما يجب أن تفسر به المادة المذكورة . على أنى لا أتمسك بهذا التفسير ، وإنما أفرض أن نص

المادة ٣٦

المادة ٥٢ (نواب) هو استثناء من القاعدة العامة ، ولكنه نص لم يقرر حقا لطالب العودة للنقاشه ، وإنما جعل له أملا في العودة إليها . ولا يتحقق هذا الأمل إلا إذا تحققت الشروط المذكورة في المادة ٥٢ (نواب) وهي : أن يقدم طالب العودة للنقاشه طالبا كتابيا بذلك للرياسة — وهذا ما حصل في الحالة التي نحن بصدددها — وأن يعرض الرئيس الأمر على المجلس ، وقد تم هذا أيضا ، وأن يقرر المجلس العودة للنقاشه في "الجلسة نفسها" التي حصلت فيها المناقشة .

يجب علينا أن نفهم المقصود من عبارة "الجلسة نفسها" ، لأن واضع اللائحة الداخلية لم يذكر هذه الكلمة عبثا ، وإنما وضعها لحكمة ، وهي أن القرار الذي يصدره المجلس يجب أن يكون محترما ، ولا يجوز أن يعدل عنه إلا في الجلسة نفسها التي صدر فيها ، لأنه إذا أجل أخذ الرأي إلى جلسة أخرى ، فمن المحتمل ألا يحضرها بعض من كانوا حاضرين في الجلسة الأولى .

هذا فضلا عن أن تأجيل أخذ الرأي ، من يوم إلى آخر ، يؤدي إلى بذل مساع وجهود لقبول إعادة المناقشة . فلهذه الأسباب وغيرها ، نصت اللائحة الداخلية في المادة ٥٢ (نواب) ، على وجوب صدور قرار المجلس في طالب العودة للنقاشه في الجلسة نفسها التي صدر فيها القرار في الموضوع المطلوب إعادة المناقشة فيه .

إذا رجعنا إلى الطلب الذي نحن بصددده وجدنا أنه قدم كتابة . ثم عرض الرئيس الأمر على المجلس ، وهو مكون من عدد يسمح بإصدار قرارات . ولكن بعد عرض الأمر كما تقدم ، انفض بعض حدمات الأعضاء باختيارهم . وليست هناك قوة تملمهم على البقاء ، لأن لهم حق الانسحاب . فإذا كان العدد قانونيا وقت عرض الاقتراح ، ثم انسحب الأعضاء عند

المادة ٣٦

أخذ رأى ، لا يجوز مطلقا أن يقال إن العدد لم يكن قانونيا ، ولا القول بأنه لم يكن من الممكن إصدار قرار ، لأن المادة ٥٢ (تواب) — كما قلت سابقا — لم تعط طالب العودة للمناقشة حقا ثابتا ، وإنما جعلت له بعض الأمل . أما اجتماع المجلس اجتماعا قانونيا ، أو غير قانوني ، فلا يمكن أن يكون سببا في تفسير المادة ٥٢ (تواب) تفسيراً يجعلها تنصب على جواز صدور القرار في طلب إعادة المناقشة في جلسة أخرى ، لأن نص المادة المذكورة نص استثنائي ، ولا توسع في الاستثناء .

بناء على ما تقدم ، أرى أن المجلس اليوم غير صالح قانونا للبحث في طلب العودة للمناقشة في موضوع انتهى منه فعلا بجلسة أمس ، ولم يصدر قرارا بالعودة للمناقشة في الجلسة نفسها .

فرد عليه حضرة الدكتور أحمد ماهر ، فقال : إذا أخذ المجلس بالنظرية التي أدلى بها حضرة العضو المحترم ، أضاع على حضرات الأعضاء حقا من أكبر الحقوق التي خولتهم إياها اللائحة الداخلية ، وهو حق مراجعة المجلس نفسه في موضوع أصدر فيه قرارا .

ليس السبب في وضع المادة ٥٢ (تواب) منع خنق المناقشة ، كما قال حضرة الزميل المحترم ، لأن القاعدة الأصلية هي عدم محاولة خنق المناقشات ، ولا يمكن للمجلس ، يحترم نفسه ، أن يحيز لكائن من كان أن يخنق المناقشة في أي موضوع . وإنما السبب الذي دعا إلى وضع المادة ٥٢ (تواب) هو أنه يحدث في بعض الأحيان أن يمر المجلس على مسألة من المسائل ويصدر فيها قرارا من غير أن يقف على كل الأسباب التي كانت يجب إبدائها لإصدار قرار صحيح ، وليس في ذلك خنق للمناقشة ، بل إن المجلس سار سيرا طبيعيا . ولكن يحدث ألا يكون بعض الأعضاء حاضرين وقت المناقشة لاشتغالهم في إحدى اللجان ، فلا يتيسر لهم إبداء آرائهم

المادة ٣٦

في الموضوع؛ لهذا أجازت اللائحة الداخلية لمن أراد منهم أن يقدم طلبا بإعادة المناقشة قبل انتهاء الجلسة . وهذا حق ثابت لا جدال فيه .

والجلس بعد سماع آراء طالب العودة إلى المناقشة، أن يقرر العودة إلى بحث الموضوع من جديد ، أو يرفض الطلب إذا رأى أن ما أبداه طالب العودة إلى المناقشة من الآراء والأسباب لا يؤدي إلى رجوع المجلس عما قرره في الموضوع المطلوب إعادة المناقشة فيه من جديد . هذا هو السبب الحقيقي في وضع النص المشار إليه في لائحتنا الداخلية، وفي الدلائل الداخلية للمجلس النيابية الأخرى .

والخلاصة أن لكل عضو حق طلب إعادة المناقشة في أي موضوع ، متى قدم العضو الطلب في نفس الجلسة التي حصلت فيها المناقشة يكون قد قام بكل ما هو مطلوب منه ، ويكون واجبا على المجلس بعد ذلك أن يفصل في الطلب . ولا جدال في أن المادة ٥٢ (تواب) تنص على وجوب الفصل في الطلب في الجلسة نفسها .

ولكن ماذا يكون الحكم إذا اتضح أن العدد غير قانوني وقت عرض الأمر على المجلس ؟ هل يسقط حق العضو الذي قام بكل ما تشترطه عليه اللائحة الداخلية ؟ هل يحرم من حقه الثابت ، لأن بعض الأعضاء انصرفوا قبل انتهاء الجلسة ؟ أو لأن بعض حضراتهم انسحب لأنه لا يريد إعادة المناقشة ؟

إذا كان عدم الفصل في طلب إعادة المناقشة في الجلسة نفسها راجعا إلى عدم تكامل العدد القانوني، فلا يمكن أن يكون هذا سببا في حرمان العضو من حقه ، وكل ما في الأمر أن ترفع الجلسة وتستمر إلى اليوم التالي للنظر فيما تبقى من جدول الأعمال ، وفي هذه الحالة تعتبر الجلسة التالية متصلة بالتالي قبلها . وهذا ما حدث في المسألة التي نحن بصدد حلها .

المادة ٣٦

أما القول بأن عدم تكامل العدد القانوني راجع إلى أن بعض حضرات الأعضاء انسحب من الجلسة، لأنهم لا يريدون العودة إلى المناقشة، فلا يمكن قبوله، لأنني أرى فيه مساواة بكرامتهم، إذ أن واجب كل واحد منا أن يبدي رأيه بكل صراحة. فإذا كان بعض حضرات الأعضاء لا يريدون العودة إلى المناقشة، فيجب عليهم أن يقولوا ذلك صراحة، حتى يكون المجلس على بينة من الأمر، ويصدر قراره بعد أن يطلع على جميع الآراء، وبذلك يكون قراره موضع الاحترام.

هذا هو التفسير الصحيح والمعقول للمادة ٥٢ (نواب). ولهذا أطلب من حضراتكم أن تعطوا حضرة مقدم الاقتراح فرصة لبيان الأسباب الموجبة لإعادة المناقشة.

ورد صاحب الاقتراح، حضرة راغب اسكندر افندي، فقال: أراني غير محتاج لزيادة الشرح، فالمادة ٥٢ (نواب) تنص على وجوب إصدار قرار في طلب إعادة المناقشة في الجلسة نفسها بعد الانتهاء من جدول الأعمال، ولكن المجلس لم ينظر بجلسة أمس في جميع المواد المدرجة بجدولها، بدليل أن تقرير المكاتب عن تعديل بعض المواد أجل النظر فيه إلى جلسة اليوم بسبب عدم تكامل عدد الأعضاء، كما هو ثابت بالمضبطة. وقد لوحظ أن العدد غير قانوني قبل عرض الرئيس اقتراحه على المجلس، وما دام جدول أعمال جلسة أمس لم ينته ورفعت الجلسة لعدم تكامل العدد، فلا جدال في أن جلسة اليوم تعتبر مكملة لجلسة أمس.

ورد حضرة إبراهيم الهلباوي بك، فقال: إني أؤيد حضرة العضو الذي يرى عدم النظر في الطلب في هذه الجلسة في كل ما قاله، وأرى أن الأسباب التي أبدأها تستحق التقدير. وأضيف، إلى ما قاله، أن هناك حكمة كبيرة في احترام قرارات المجلس التي يجب أن تكون لها حرمة كبرى.

المادة ٣٦

ولا شك في أن لقرارات المجلس هذه الحرمة ، ومتى نشرت على الجمهور ، كان هذا تبليغا للأمة ، له قيمته ووزنه .

ولا نزاع في أن للأعضاء دائما حق طلب إعادة المناقشة في أى موضوع صدر فيه قرار ، بشرط أن يفصل في الطلب في الجلسة نفسها ، فإذا أوجب الطلب جاز أن يصدر المجلس قرارا مخالفا لقراره السابق ، ولا غضاضة في ذلك على حرمة القرارات ، لأن الذى سينشر بين الجمهور هو القرار الأخير . ومثل هذه المسألة مثل الأحكام الغيابية التى تصدر في الجلسة ، إذ أجاز قانون المرافعات الأهلى لمن حكم في قضيته غيابيا بالشطب أو بإبطال المرافعة ، أن يطلب إعادة قضيته إلى الجدول ما دامت الجلسة مستمرة . ولكن إذا فرضنا أن المدعى غاب وحكم بشطب قضيته ، ثم رفعت الجلسة للمداولة ، وبعد ذلك حضر الغائب ، وقدم لكاتب الجلسة طلبا بإعادة قضيته إلى الجدول ، وحدث أثناء المداولة ما أدى إلى إعلان انتهاء الجلسة ، فهل يقبل الطلب الذى قتمه المدعى بإعادة قضيته إلى الجدول ؟ أوكد لحضراتكم أن مثل هذا الطلب لا ينظر إليه ويستحيل قبوله .

افرضوا أن المناقشة أمس كانت دائرة حول مشروع قانون وصديق عليه المجلس ، ثم قدم أحد حضرات الأعضاء طلبا بإعادة المناقشة في المشروع ، فهل كان يقبل مثل هذا الطلب ؟ لا أظن ذلك . يقولون إن العدد لم يكن قانونيا ، فإذا كان الأمر كذلك ، يكون طلب إعادة المناقشة قد قدم إلى المكتب لا إلى المجلس ، لأنه لم تكن هناك جلسة . أما إذا كان العدد قانونيا ولم ينظر المجلس في طلب إعادة المناقشة ، فيكون قد أجل ذلك إلى جلسة أخرى ، والمجلس لا يملك هذا الحق طبقا لنص المادة ٥٢ (تواب) من اللائحة الداخلية .

يقولون إن عدم النظر في طلب إعادة المناقشة معناه حرمان العضو من إبداء رأيه ، ولكن من ذا الذى يحرم عضوا من إبداء رأيه ؟ لم يقل أحد منا

المادة ٣٦

بذلك . لكل عضو أن يقدم اقتراحا بطلب تعديل أو إلغاء أى تشريع ، بشرط أن يتبع فى ذلك الطريق القانونى ، دون الالتجاء إلى طلب إعادة المناقشة ، ولهذا ، فالطلب المقدم من صاحب الاقتراح غير مقبول شكلا .

إن واضح اللامحة الداخلية لم يضع المادة ٥٣ (تؤاب) عبثا ، ولكنه وضعها للحكمة وللأسباب التى سمعتموها الآن . يقول أحد حضرات الأعضاء إن الكلام فى الموضوع الذى نحن بصدده يلور حول المسائل الشكلية ، ولكن فاته أن المسألة تتعلق أيضا بكرامة الأعضاء ، فضلا عن أن القرار الذى صدر بجلسة أمس يتعلق ببعض المسائل التى قد يكون فيها مسائل بالأشخاص ، والمجلس أرفع من أن يعيد النظر فى قرار فيه مصلحة ضئيلة .

ورد الدكتور حسين عامر ، فقال : إننا إذا أخذنا بما قاله حضرة الزميل الذى رأى عدم جواز النظر فى الاقتراح فى جلسة تالية ، لأصبح المجلس غير حر فى تقرير جدول أعماله ، لأن الاقتراح طرح فى الجلسة الماضية ، وقرر المجلس أن ينظره فى جلسة اليوم ، وللمجلس الحق دائما فى أن يضع جدول أعماله كما يشاء .

ثم قال الرئيس : من يرى عدم الرجوع للمناقشة تأييدا لرأى حضرة العضو المحترم الذى رأى عدم جواز المناقشة اليوم فى هذا الطلب ، لأنه ينظر فى جلسته تالية ، لا فى الجلسة نفسها التى قدم فيها ، يقف .

(وقفت أقلية) .

(١٨ أبريل سنة ١٩٢٨) .

طريقة الفصل
فما يترأى أنه
ليس من
اختصاص
المجلس

« المادة ٣٧ — إذا تراءى للرئيس أن مشروعاً أو رغبة »
« ليس من اختصاص المجلس، نبه على مقدمه بعدم التكلم »
« فيه، فإن لم يقبل وجب على المجلس الفصل في الاختصاص »
« وعدمه، ويكون البحث في ذلك سرا أو علنا؛ فإن كانت »
« الجلسة سرية تعقد بعد الانتهاء من جدول الأعمال . »
(٣٤ نواب)

لا يعرض الرئيس رغبة على المجلس، ولا يبيع الكلام فيها،
لمخالفتها للدستور :

مجلس النواب — لما عرض على المجلس مشروع قانون لمنع غش
الدخان، وثارَت المناقشة فيه، قام الأستاذ علي نجيب، وقال: لقد أودعت
بين يدي الرئاسة اقتراحاً بإضافة مادة جديدة تعطى اختصاص النظار في هذه
المخالفات من جميع سكان القطر، أجنب ووطنين، للمحاكم الأهلية.
فقال الرئيس (سعد زغلول باشا) : هذا الاقتراح مخالف للدستور. فنحن
لا نستطيع سنّ تشريع يسرى على الأجانب، فألفت نظر حضرة العضو
إلى ذلك .

فقال الأستاذ علي نجيب : ليس في هذا الاقتراح شيء جديد أتيت
به من عندي، فإن أساس التشريع الذي وضع في سنة ١٨٩١ اتفاقات دولية.
تعطى الاختصاص في نظر هذه المخالفات للجنة مصرية بحتة، لا يمتنأ إلا الوزير
المصري، ولا يشترط أن يكون فيها عنصر أجنبي. إذن كان الموجود محكمة،
أو لجنة، أو هيئة، أو شموها كما تسمون، ولكن المهم في الأمر أنها مصرية
بحتة. وكانت الاتفاقات تعطى لهذه الهيئة حق محاكمة جميع سكان القطر

المادة ٣٧

من وطنيين وأجانب عن مخالفات قانون سنة ١٨٩١ ؛ ومشروع القانون الذى بين أيدينا لم يغير من هذه المخالفة شيئا ؛ فلم يجعلها جنحة ولا جناية ، وإنما استبقاها كما هى بجميع أحكامها . إذن كل ما عملناه بمقتضى هذا المشروع أننا عددنا الهيئات التى تحصل أمامها المحاكمة ، فبعد أن كانت لجنة واحدة ، أصبحت عدة لجان مسماة محاكم أهلية . فالهيئة لم تتغير ، والقانون باق على حاله ، والجرime باقية أيضا .

لهذه الاعتبارات ، أقول : إنه من واجب البرلمان ألا يعطى للمحاكم المختلطة اختصاصا جديدا بمحاكمة الأجانب فى هذه المخالفات ، وإنما يجب أن ينص صراحة على أن تكون مقاضاتهم أمام المحاكم الأهلية . وهنا تأتى الفكرة السياسية التى يجب على الحكومة أن تعالجها ، إذا ما قام من جانب الدول اعتراض

ولما أراد الأستاذ على نجيب أن يمضى فى الكلام منعه الرئيس قائلا : إنى أمتنع حضرة العضو المحترم من الاسترسال فى كلامه . لقد كنت أفهم أن تقول إن الأجانب أنفسهم كانوا يحاكمون أمام هيئة وطنية ، فلا معنى لمحاكمة الوطنيين أمام القضاء المختلط . أما قولك بأن يحاكم الأجانب أمام المحاكم الأهلية ، ففيه على ما أرى مخالفة للدستور ، لأنه ليس لنا أن نضع تشريعا يسرى على الأجانب . وإنما لنا أن نطلب من الحكومة السعى إلى هذا الغرض . بناء على ذلك لا أسمح لك بالاستمرار فى الكلام فى هذا الموضوع .

فقال حضرة العضو : إنى أخالف دولة الرئيس فيما ذهب إليه ، وأطلب الاحتكام إلى المجلس .

الرئيس — هل فى استطاعة المجلس أن يدخل تعديلا على معاهدة دولية ؟ وهل المعاهدة التى بنى عليها تشريع سنة ١٨٩١ قالت : إن محاكمة الأجانب تكون أمام المحاكم الأهلية ، أم أمام لجنة الجمارك ؟

المادة ٣٧

على نجيب افندى — وهل هذه اللجنة شيء آخر، سوى أنها محكمة ؟
الرئيس — لا أسمع لحضرة المصنوع بالاسترسال في كلامه عن هذا الاقتراح.
على نجيب افندى — للرئيس أن يمنعني، ولكن لي أيضا أن أحكم إلى
المجلس، والمجلس له القول الفصل .

الرئيس — إذن سأطرح المسألة على المجلس، فالذي يوافق حضرة
الأستاذ على نجيب على أن اقترحه لا يخالف الدستور، بمعنى أنه يجوز لهذا
المجلس أن يضع في مشروع القانون نصا يقضي بسريانه على الأجانب قبل
تعديل المعاهدات الدولية، يقف .
(وقفت أقلية) .

الرئيس — إذن لقد أقرني المجلس على ما ذهبت إليه .
(٧ مارس سنة ١٩٢٧) .

هل يمكن أن ينظر المجلس في ثبوت تهمة أو عدم ثبوتها، أو أن
بذلك من اختصاص القضاء ؟

ليس للمجلس إلا أن ينظر فيما إذا كانت الدعوى كيدية، الغرض
منها منع العضو من مباشرة عمله .

مجلس الشيوخ — الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) — بحثت لجنة
الحقانية في طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الزميل المحترم بطرس
خليل بطرس بك، ووافقت عليه بأغلبية الآراء، وعارض هذا الرأي حضرة
الزميل المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف، كما هو ثابت في تقرير اللجنة،
لأنه يرى أن المخالفة قد سقطت بمضي المدة .

المادة ٣٧

ولهذه المناسبة، أوجه نظر حضراتكم إلى أن الحجّة التي اعتمد عليها حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف، خارجة عن سلطة المجلس، لأنه لا يمكن أن ينظر في ثبوت تهمة أو عدم ثبوتها، لأن ذلك من اختصاص القضاء.

وهذه المسألة سبق أن نظرها المجلس أكثر من مرة، ولا يجوز له — وهو سلطة تشريعية — أن يتعرض لأمر من اختصاص السلطة القضائية، إذ المحكمة وحدها هي التي تفصل في سقوط الدعوى بمضى المدة، ولا يمكنني أن أطرح على المجلس أمرا خارجا عن اختصاصه.

وليس للمجلس إلا أن ينظر فيما إذا كانت الدعوى كيدية، الغرض منها منع العضو من مباشرة عمله.

المقرر — القضية طرحت أمام المحكمة وحُكمت فيها غيابيا أثناء العطلة البرلمانية، فعارض حضرة الشيخ المحترم في هذا الحكم، وعند نظر المعارضة تمسك حضرة الحصانة، وما دامت القضية مطروحة أمام القضاء، فليس لنا — بصفة كوننا هيئة تشريعية — أن نتعرض لها.

الرئيس — أنا أ منع المناقشة في مسألة مطروحة أمام القضاء، ولكن لحضراتكم أن تناقشوا فيما إذا كانت الدعوى كيدية أم لا.

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — المبدأ الذي أشار إليه سعادة الرئيس من أن المجلس لا يملك الحق في الحكم بثبوت التهمة أو عدم ثبوتها، صحيح.

أما من جهة سقوط الدعوى بمضى المدة، فقد استقرت جميع التقاليد على أن المجالس النيابية تنظر فيها، لأنه حق من طبيعته ظاهر فيه البراءة، وقد سبق

المادة ٣٧

لى أن قدمت تقريراً مطوّلاً ، فى العام الماضى ، عن سقوط الحق بمضى
المدة ، ووافقنى المجلس عليه ، وكذلك وزارة الحقانية صاحبة الشأن ، ومستعد
أن أقدمه لحضراتكم فى جلسة أخرى إذا شئتم .

(تصفيق من الأستاذ يوسف عبد اللطيف) .

المقرر — لا يمكن البحث فى سقوط الحق بمضى المدة ، ما دامت
الإجراءات مطروحة أمام المحكمة ، وهى صاحبة الحق فى الفصل فيها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — حضرات الشيوخ
المحترمين :

أشار سعادة رئيس المجلس إلى أن رأى الذى أبديته بلجنة الحقانية عند
بحث طالب رفع الحصانة خارج عن اختصاص المجلس ، ومن أجل هذا
لا تصح المناقشة فيه ، اعتماداً على أن فى هذه المناقشة تعرضاً للسلطة القضائية .

فرداً على ذلك أقول لحضراتكم إن موضوع البحث فى رفع الحصانة
البرلمانية ليس من المسائل الهينة ، بل هو من الأمور الخطيرة التى كثر فيها
البحث ، ولم يستقر رأى فيها على مبادئ معينة .

تبادئى ذى بدء ، ألفت نظر حضراتكم إلى أن ما قاله سعادة الرئيس فى هذا
الموضوع لم يكن من رأى ، وليس سمح لى سعادته أن أقول إنه تعجل الأمور ،
لأنه بصفة كونه رئيساً للمجلس ما كان له أن يبدى رأيه قبل أن يعرض
الأمر على حضراتكم ، ويتحقق منه ، ثم أعود فأكرر القول ، إن موضوع رفع
الحصانة البرلمانية من المواضيع الهامة التى اختلفت آراء الشراح فيه ، ومنها
رأى يقول إنه يجزئ قيام المجلس بعمله تقوم معه الحصانة البرلمانية لأعضائه
ولا ترفع إلا بإذن المجلس ، وفى المسائل الخطيرة فقط دون التافه منها .

المادة ٣٧

إذن وجب في رأى لجنة الحقانية - حسب رأى ، وهو رأى مؤيد بآراء ثقات رجال القانون - أنه لا يجوز رفع الحصانة البرلمانية إلا في المسائل ذات الأهمية ، وقد نص في دستور سنة ١٩٣٠ على أن رفع الحصانة لا يكون إلا في مادتي الجنايات والجناح ، وهذا متفق مع روح التشريع . وكما قلت إن حصانة الأعضاء في المجلس أمر له أهميته ، فيتعين بقدر المستطاع المحافظة على حقوق الأعضاء والسلطات الأخرى في الحدود المعقولة التي رسمها الدستور .

وأرجو أن تلاحظوا حضراتكم أن الموضوع الذي طلب من أجله رفع الحصانة ، هو موضوع تافه عن مخالفة قبل إنها سقطت بمضى المدة .

فهذه المخالفة والمخالفات الأخرى التي تماثلها ، كالسير على الشمال ، أو استعمال آلة التنبيه في السيارات ، لا يصح مطلقا أن تكون سببا في تعطيل أعضاء الهيئة التشريعية عن القيام بواجباتهم العامة نحو الأمة .

فالرأى الذي أبديته بلجنة الحقانية ، هو رأى صحيح ، ومستمد من روح التشريع ومن المادة ١١٠ من الدستور التي تنص بصريح العبارة على أنه "لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ، ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له . وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية " .

فالنص بعدم الجواز من المزايا الكبيرة التي يؤخذ بها في مجموعها ، كي يتمكن الأعضاء من أداء واجباتهم على الوجه الأكمل .

فيتعين على لجنة الحقانية ، وعلى حضراتكم إذن في المسائل التافهة ، وأخصها المخالفات البسيطة ألا توافقوا على رفع الحصانة فيها .

أزيد على ذلك ، فأقول : إنه نظرا لأهمية هذا الموضوع وخطورته واختلاف الرأى فيه ، رأت لجنة الحقانية أن تشكل منها لجنة فرعية لبحثه بدقة والرجوع

المادة ٣٧

إلى السوابق. وقد اجتمعت هذه اللجنة الفرعية اليوم من أجل ذلك، ووجدنا أن علماء القانون قالوا — كما قلت لحضراتكم — إن رفع الحصانة لا يكون في المسائل التأهية، كما أنه إذا لوحظ أن الغرض من طلب رفع الحصانة عن العضو هو منعه من أداء واجبه تعين رفض هذا الطلب ..

هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترون حضراتكم أن الحصانة قائمة أثناء انعقاد البرلمان، وتنتهى بفض الدورة، لما الضرر إذن من تأجيل السير في دعوى المخالفة، حتى ينتهى دور الانعقاد، لأنه قد يحدث أن يطلب رفع الحصانة البرلمانية عن مائة أو أكثر من حضرات الأعضاء لأمر تأهية، فتعطل من أجل ذلك الأعمال التشريعية ؟

لذلك، لا يحسن أن يقال: إن رأي الذى أبديته فى لجنة الحقاينة مخالف للدستور، بل على العكس، هو متمش معه ومؤيد بأراء علماء الفقه الدستورى .

الرئيس — ألفت نظر حضراتكم إلى المادة السابعة والثلاثين من اللائحة الداخلية التى تنص على أنه: "إذا تراءى للرئيس أن مشروعاً أو رغبة ليس من اختصاص المجلس، نبه على مقدمه بعدم التكلم فيه، فإن لم يقبل وجب على المجلس الفصل فى الاختصاص وعدمه، ويكون البحث فى ذلك سرا أو علناً، فإن كانت الجلسة سرية، تعقد بعد الانتهاء من جدول الأعمال".

والموضوع المطروح على حضراتكم يتلخص فى أنه توجد قضية أمام القضاء حكم فيها غيابياً بغرامة، فعارض حضرة الزميل المحترم بطرس خليل بطرس بك فى الحكم، وأثناء نظر المعارضة تمسك حضرة بالحصانة البرلمانية، فأوقفت القضية حتى يؤخذ إذن المجلس فى رفع الحصانة .

لهذا، طبقاً للمادة السابعة والثلاثين السالفة الذكر، أطرح على حضراتكم هذا الموضوع لإبداء الرأى فى اختصاص المجلس، أو عدم اختصاصه فى مسألة معروضة أمام القضاء .

المادة ٣٧

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا ، وحضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — لا يؤخذ الرأي هكذا .

الرئيس — هل القضية موجودة أمام القضاء أم لا ؟

المقرر — موجودة ، واتخذت الإجراءات فيها وحكم فيها غيابيا .

الرئيس — لذلك أنا أطرح المسألة على حضراتكم محمدا ، لتفصلوا فيها إذا كان المجلس مختصا . أم لا ، طبقا للمادة التي أشرت إليها حالا ، وأمنع الكلام فيها هذا الاختصاص .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — حضرات الشيوخ المحترمين :

الواقع أني أخالف حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف فيما ذهب إليه وأريد سعادة الرئيس في وجهة نظره

الرئيس — الرئيس ليس له رأى ، إنما أنا أطرح المسألة على المجلس ليفصل فيها بما يراه ..

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — وضعت الحصانة البرلمانية في الدستور ضمانا لحرية الأعضاء في أداء وظائفهم ، إذا ما وجدت حكومة تريد أن تتعنت ضد شيخ أو نائب أو ضد الأغلبية ، فتتخذ ضدهم وسائل غير قانونية لمنعهم من أداء واجبهم لتكتسب بذلك أغلبية مصطنعة .

أما والمسألة التي نتكلم فيها ليس فيها تعنت من جانب الحكومة ، وليس فيها أى ضغط أو ظلم على الشيخ أو النائب ، فأرى من كرامة العضو ، إن قدم للحاكمية في مخالفة — وهو نموذج طيب للناس — أن يتقدم بنفسه ويتنازل عن الحصانة ، ويقدم نفسه للقاضي ، ليتمكن — عند ما يفوز بالبراءة — من تبيض صفحته أمام الرأي العام بأنه لم يرتكب مخالفة ، ولم يرتكب جنحة أو جنابة .

المادة ٣٧

وإذا كانت الحكومة تريد بوسائل غير مشروعة أن تمنع توابا أو شيوفا من أداء واجبهم ، فعندئذ نتمسك بالحصانة ، ونقول لها قفى عند حدك .

أما والمسألة المطروحة ليس فيها شيء من هذا ، وحضرة الشيخ المحترم لا يزال يباشر بيننا كامل حقوقه ، لأن القضية ليس فيها حبس ، فيجب أن نسمح للسلطة القضائية أن تقول في الموضوع كلمتها في حضرة الشيخ المحترم بكامل حريتها ، ولا نتخذ من الحصانة وسيلة للتهرب من نتائج أعمالنا ، بل عندما يتضح لنا أن الحكومة لا تعنت عندها ، وليس من جهتها ظلم ، وجب علينا ألا نلجئ الهيئة القضائية إلى أن تتقدم إلينا طالبة رفع الحصانة ، بل يجب علينا أن نتنازل عنها من تلقاء أنفسنا ، ونقول للسلطة القضائية : ها هي ذى صفحتنا ، فاحكى عليها .

والآن والقضية معروضة فعلا أمام القضاء ، واتخذت فيها الإجراءات في غير دور انعقاد ، ووصل الأمر إلى أن يقول القاضي فيها كلمته ، فأرجو حضراتكم الموافقة على رفع الحصانة عن حضرة العضو ، وأن تقرروا أن المسألة — مادامت مطروحة أمام القضاء ، وليس فيها أى تعنت أو أى إجراء شاذ — متروكة لسلطة القضاء يقول فيها كلمته .

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — أخلص كلامى فى ثلاث مسائل : الأولى ، فى السبب الذى من أجله شرعت الحصانة البرلمانية .

لقد شرعت الحصانة لحماية العضو من أى إجراء تعسفى ، فإذا ثبت أنه ليس هناك أى إجراء تعسفى ، فلا محل لأن يمتنع المجلس عن رفعها .

المسألة الثانية : أردت فيها على رأى زميلى حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا ، القائل بأنه من اختصاص المجلس البحث فى مسألة سقوط الجرمية بمضى المدة .

المادة ٣٧

أنا أخالفه في هذا لأنه ليس من اختصاصنا ، بل هو من اختصاص القضاء ، والنيابة العمومية الآن غير ممثلة بيننا ، وهي التي تقول إن المدة بدأت أو لا .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — المدة لا تنقطع إلا بالطلب .

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — النيابة غير ممثلة بيننا حتى تقول كلمتها في هذا ، وهي التي تمثل الصالح العام ، ويجوز أن تكون الأوراق الموجودة أمام المجلس غير مستوفاة ، فإذا بنى المجلس رأيه عليها يكون قد تصرف تصرفا مخالفا للقانون .

المجلس ليس من سلطته أن يقضى بأن الجريمة سقطت بمضى المدة ، بل هذا من أهم اختصاصات القضاء .

المسألة الثالثة : هي أنى أربأ بحضرة العضو أن يتمسك بالحصانة في هذه المخالفة بعد أن قطعت قضيتها شوطا كبيرا في القضاء ، ثم يأتى في آخر لحظة ويتمسك بالحصانة . إنى بصفة كوفى عضوا من أعضاء هذا المجلس ، أرى واجبا على ، وعلى إخوانى في مثل هذه المخالفات البسيطة ، ألا تشغل بها الحكومة أو المجلس ، نحن أول من يجب عليه الخضوع للقضاء ، وألا يتمسك بالحصانة البرلمانية إلا إذا رأينا أن هناك إجراء يراد به الانتقام .

(تصفيق) .

أما مخالفة المرور ، أو الرى ، أو إدارة آلة ، فهذه مسائل تافهة ، ما كان المشرع حين وضع الحصانة لأعضاء البرلمان ينظر إليها وإلى مثلها ، هذه كلمتى .

(تصفيق) .

المادة ٣٧

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عاذر جبران — المسألة كما قال حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا ، ولكن توجد مسألة شكلية ، هي أن قضية المخالفة تقدمت للمحكمة من غير إذن من المجلس ...

الرئيس — لم يكن المجلس منعقدا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عاذر جبران — إنها قدمت في شهر أبريل ، والمجلس كان قائما .

الرئيس — بل كان المجلس غير منعقد .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عاذر جبران — التزميل المخالف يؤكد أنها قدمت للمحكمة والمجلس منعقد ، فإذا كانت المسألة تافهة ، أو غير تافهة ، فهناك أمر شكلي يجب الفصل فيه ، وأنا مخالف لرأى حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا في أنه من اختصاص المجلس الفصل في سقوط الجريمة بمضى المدة ، فإن هذا ليس من اختصاص المجلس ، وإنما من اختصاص القضاء الفصل فيه ...

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — أريد أن أردّ هنا .

الرئيس — أوجه نظر حضرة التزميل المحترم إلى أنه لا ينبغي له المفاطعة ، وأن ثلاثة من حضرات الأعضاء طلبوا الكلمة من قبله .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عاذر جبران — القضية طرحت على القضاء وأوقفها حتى يؤذن له من المجلس بالاستمرار فيها ، لأنها إنما رفعت أثناء انعقاد المجلس في شهر أبريل ، فإذا صح هذا ...

المقرر — المحضر تحرر في ١٤ أبريل ، والإجراءات اتخذت بعد انتهاء المجلس من انعقاده ...

المادة ٣٧

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عاذر جبران — حضرة العضو المحترم المخالف يؤكد غير هذا

المقرر — رفعت القضية في أثناء العطلة البرلمانية وحكم فيها غيابيا في شهر أكتوبر، ويطلب منا الآن رفع الحصانة البرلمانية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عاذر جبران — ولكن حضرة العضو المخالف يؤكد لي أن القضية رفعت أثناء انعقاد المجلس ، والمسألة مسألة تواريخ ، ويوم ١٤ أبريل لم يكن المجلس فيه في عطلة .

(أصوات : ما هو الحل ؟ هل يعطى المجلس الإذن في الاستمرار في الدعوى أم لا ؟) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عاذر جبران — القاضي أوقف النظر في القضية حتى يعطى له الإذن بالسير فيها ، فإن أعطيتم الإذن سار في القضية ، وإلا بقيت موقوفة وامتنع عن نظرها .

حضرة الشيخ المحترم أحمد زمزى بك — الفصل بين السلطات المختلفة من القواعد الأولية للدستور . والدستور إنما يقصد من مادته ١١٠ ألا يعطى حقوق سلطة لسلطة أخرى . وهو لم يرد أن تعطى سلطة ، سلطة أخرى ، إنما أراد من تمكين المجلس التشريعي من حق المراقبة على أعمال الحكومة ألا يجعل هذا المجلس هدفا لتعنت الحكومة ، كما قال حضرة الزميل المحترم شكرى باشا ، فمتى ظهر من القضية المعروضة أنه ليس هناك أى غرض تعسفى ، يقصد منه تعطيل عمل العضو بالمجلس ، لم يكن هناك محل للتمسك بالحصانة مطلقا . أما القول إن المخالفة سقطت بمضى المدة ، فهذا اشتراك مع السلطة القضائية في اختصاصها ، بل مناوأة لها ، بل يتناقى مع المقصود من الحصانة البرلمانية . فالقول إن المخالفة سقطت هو قرار نهائى في الموضوع ، وإن قلنا بغير هذا اقتنا على السلطة التي لها الحق وحدها في أن تفصل في أمر المخالفة .

المادة ٣٧

قد تكون المخالفة طرأت عليها إجراءات تحقيق منعت سقوطها بمضى المدة ، وقد تكون المخالفة مستمرة ، كإدارة الآلة البخارية ، فالذى يقدر أنها قطعت بالتقادم أو مستمرة إنما هو القضاء ، لا المجلس ، وإلا خلطنا بين السلطتين ، سلطة القضاء ، والسلطة التشريعية .

وما دام لم يثبت أن هناك غرضاً يقصد به تعطيل العضو عن عمله فلا محل للحصانة ، ويجب أن يعطى للقضاء حقه كما للمجلس التشريعي أن يتمتع بحقه أيضاً .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — المسألة التي طرحها حضرة الرئيس هي : هل للمجلس حق الكلام في قضية مطروحة فعلاً إلى المحاكم أم لا ؟ وقد طالب الرئيس ، بناء على نص اللائحة في مادتها السابعة والثلاثين ، أن يفصل المجلس فيها بداءة ، لأنه يرى أن ذلك ليس من حقنا . وأنا من هذه الوجهة أخالفه وأعتبر أن المجلس دائماً مختص ، لأننا إذا سمحنا يجوز أن يجب سلطان المجلس سلطان اقاضي ، تعطل حق المجلس .

ولكني أرى أنه إذا ما وجدت اللجنة أو اللجنة وأوقفناها ، أمكن للنيابة أن تتفادى إذن المجلس لها ، وتربصت عدم انعقاده ، وسارت في الدعوى . فنوجد نحن أمام الأمر الواقع .

الحصانة يجب أن يؤخذ إذن المجلس في رفعها ، لأنها حق أساسي للمجلس ، لا للعضو ، فقبل أى عمل يؤخذ إذن المجلس وجوباً . يبقى الأمر الموضوعي ، وهو متى ترفع ؟ ومتى لا ترفع ؟ من يقل لكم إن الحصانة امتياز لنا على سائر أفراد الأمة ، قال غير الواقع . نحن لا نمتاز عن سائر الناس ، وإنما شرعت الحصانة لصيانة الهيئة التشريعية من الهيئة التنفيذية ، فإذا وجدت مظنة الكيد ، أو مظنة السعي في تعطيل أعمال عضو الهيئة التشريعية ، عندئذ

المادة ٣٧

يتدخل المجلس بسلطانه . وإذا قيل إن الإجراء ظاهر البطلان ، كما قال
حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا ذلك ، فإن هذا القول يعتبر
تدخلًا صريحًا في شأن القاضي .

القاضي أمين على تقدير هذا ، وهو الذي ندب للفصل فيه ، فإذا ثبت
أن العمل الذي يطلب من أجله رفع الحصانة لا شأن له بالكيد السياسي ،
وجب حتمًا في كل مرة أن ترفع الحصانة ، لأننا إذا عدلنا عن هذا
وعطلناه ، حكمنا لأنفسنا بامتياز على سائر أفراد الأمة ، على حين أن الدستور
سوى بين الجميع .

هذا هو الرأي السليم ، وماخوذ به في كل أسس التشريع ، ولا ينافيه
ما قاله لي حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا ، وأنا جالس
بجواره ، من أنه صدر قرار للمجلس التواب في سنة من السنين يعارضه ،
وأمام حضراتكم أقوال ”أوجين بينر“ وهو حجة يؤخذ بقوله في هذا ، قال :
إن مهمة اللجنة التي تنظر في طلب رفع الحصانة يجب أن تنحصر في أمرين :

الأول : بحث جدية الطلب . ومعنى ذلك أن ينظر في : هل الطلب
سخيف أم لا ؟ والعضو المحترم المخالف يقول بهذا . والثاني : هل الطلب
تشوبه دوافع سياسية ؟ أي مقصود به تعطيل خصم سياسي للحكومة من
أداء واجبه النيابي ؟

فتمت أجيب عن هذين السؤالين بالنفي ، وجب حتمًا رفع الحصانة .

ذكر المرحوم فؤاد بك كمال في كتابه ”الأوضاع البرلمانية“ في صفحة
٣١٩ : الواقع أن الحصانة البرلمانية لم تقر إلا لأمرين : (الأول) حماية العضو
من الإجراءات الصادرة عن بواعث كيدية ، (والثاني) حمايته من الإجراءات
المبنية على أسباب تافهة غير مستعجلة

المادة ٣٧

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — ماهي التافهة ؟
حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — التافهة وغير المستعجلة هنا
مرتبطة تماما بالسبب الأول . أنا لا أفهم أن أحدا منا يقبل أن يعتبر أن
مخالفة الآلة البخارية تافهة . والكلام في شأن التفاهة من اختصاص القضاء ،
إذ لنا نظام قضائي يتمثل في المحكمة ، وهي التي تفصل في هذا ، فإذا كانت
المسألة تافهة ، فإن النائب العمومي ووزير الحقانية لا يطلبان من أجلها رفع
الحصانة ، والقاضي يختص بالنظر في تقدير موضوع القضية .
وإذا نحن نظرنا في موضوعها نصبنا أنفسنا قضاة ، ونحن هيئة تشريعية
فقط .

والذي يجب أن يكون مدار بحثنا هو : هل القضية كيدية ؟ أو عن
بواعث سياسية ؟ فإذا أجيب بالنفي ، وجب التصريح برفع الحصانة دائما .
حضرة الشيخ المحترم بطرس خليل بطرس بك — أنا متنازل عن
الحصانة الألمانية .

الرئيس — تنازل حضرة الزميل المحترم عن الحصانة ، ليس سببا كافيا
لرفعها ، كما أنه لا يتمتع المجلس من بحث الأمر وإصدار قرار فيه .

حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرايلى باشا — حضرات الشيوخ
المحترمين : تليين من المناقشة التي دارت الآن في المجلس أن موضوع
الحصانة البرلمانية تشعبت فيه الآراء ، وأن تفسير المادة ١٢٠ من الدستور
والمواد التي تقابلها من الدساتير الأخرى ، ليست محل اتفاق بين آراء
المستترين .

وعند ما عرض طلب رفع الحصانة — موضوع البحث الآن — على لجنة
الحقانية ، اختلفت فيه الآراء ، وكانت هناك أغلبية وأقلية ، وكانت الأقلية من
شيخ محترم واحد ؛ وبعد مناقشة طويلة ، انتهت اللجنة إلى الرأي الوارد
في تقريرها المطروح على حضراتكم . ولما انتقلت اللجنة إلى النظر في طلبات

المادة ٣٧

أخرى خاصة برفع الحصانة في الجلسة نفسها وحدثت المناقشة بنفس الروح التي أثّرت بها المناقشات في المرة الأولى ، رأت اللجنة ، منعاً لتجدد المناقشة كل مرة في أمر واحد وإضاعة الوقت في تكرار حجج الفريقين ، أن تشكل لجنة فرعية لدرس الموضوع درساً وافياً تلم فيه بجميع الآراء وتتقدم برأيها إلى لجنة الحقانية لتضع فيه مبادئ ثابتة ، ثم تشرّف بعرضها على حضراتكم لتبدوا الرأي الذي ترونه بعد ذلك ليكون دستوراً نعمل به في المستقبل .

ولا تزال اللجنة الفرعية مشغولة بمبحث الموضوع ، وقد كانت منعقدة اليوم واطلعت على عدة آراء فيه وأجلت اجتماعها إلى جلسة تالية لاستكمال البحث ؛ لأن المسألة ليست هينة كما يبدو لأول وهلة . لكل هذا أرى من الأفضل أن يؤجل المجلس البت في الطاب المطروح على حضراتكم حتى تنتهي لجنة الحقانية من بحثها ، وتتقدم به إلى حضراتكم ، وأنتم أصحاب الرأي الأخير فيه . (تصفيق) .

حضرة صاحب المعالي أحمد محمد خشبه باشا (وزير الحقانية) — أوافق تمام الموافقة على ما أبداه حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الخوايلي باشا ، وأودّ أن يفصل المجلس في هذا الموضوع مرة واحدة بعد أن تستكمل اللجنة بحثه ، ويرى المجلس كل العناصر الصالحة للحكم فيه . وإنه ليسرني أن أحضر يحثه أمام لجنة الحقانية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تأجيل البت في طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم بطرس خليل بطرس بك ، حتى تنتهي لجنة الحقانية من بحث الموضوع ، وتتقدم برأيها فيه إلى المجلس ؟ (موافقة) .

(٢ يناير سنة ١٩٣٩) .

أخذ الآراء

طريقة أخذ الآراء
في القوانين وغيرها

« المادة ٣٨ — يكون الاقتراع على القوانين في مجموعها »
« بالنداء بالاسم وبصوت عال . وفيما عدا ذلك تعطى الآراء »
« بالقيام والجلوس ، ما لم يطلب خمسة من الأعضاء أخذ الآراء »
« بالنداء بالاسم . (٩٠ نواب) »

الموافقة على مشروع قانون من حيث المبدأ بطريقة المناذاة
بالأسماء :

مجلس الشيوخ — عند أخذ الرأي على مشروع المكافأة البرلمانية من حيث
المبدأ ، كانت موافقته عليه في هذه الحالة بطريقة النداء بالاسم .
(١٩ مايو سنة ١٩٢٤) .

تعديل القانون المقدم طبقا للمادة ٤١ من الدستور يعتبر
إقرارا له ، عدا ما أدخل عليه من تعديل :

مجلس الشيوخ — عرض تقرير لجنة الصحة عن مرسوم بقانون خاص
باتخاذ احتياطات ضد الكلب ، فأدخلت اللجنة عليه تعديلا في المادة الثالثة
منه ، فبعد تلاوة المرسوم معدلا ، قال سعادة محمد صفوت باشا : أرى أن
التعديل الذي تقترحه اللجنة هو بمثابة عدم الموافقة على هذا المرسوم ، ويزيل
ماله من قوة القانون . فأجاب الرئيس (حسين رشدي باشا) : لا ، بل معناه
إقرار المرسوم ، مع تعديل فيه . فقال محمد صفوت باشا : إن تعديل أية مادة
في المرسوم معناه عدم الموافقة عليه . فقال الرئيس : بل معناه الموافقة على
المرسوم ، عدا ما عدل فيه . فقال محمد صفوت باشا : إني أرى أن أي تعديل

المادة ٣٨

يعتبر عدم موافقة ، ويزيل ما للمرسوم من قوة القانون . فأجابه الرئيس :
أخالفك في هذا . ثم قال : هل لوزارة الزراعة اعتراض على التعديل ؟ فقال
مندوب الوزارة : لا مانع لدى الوزارة من هذا التعديل . ثم نظر المجلس
في المرسوم ، وأقره في القراءة الأولى ، ثم الثانية .
(١٤ فبراير سنة ١٩٢٧) .

المراسيم بقوانين التي تصدر أثناء عطلة البرلمان طبقا للمادة ٤١

من الدستور لا تقرأ ثلاث قراءات :

مجلس الشيوخ — عرض المرسوم بقانون الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٩٢٥
بتعديل المادة العشرين من قانون المعاشات ، ثم تلى تقرير اللجنة بالموافقة
عليه ، فوافق المجلس على رأي اللجنة . فقال حضرة الشيخ حسن عبدالقادر :
لم يمتل هذا المرسوم علينا ؟ فقال سعادة محمود شكرى باشا (مقرّر اللجنة) :
هذا مرسوم بقانون صدر في عطلة البرلمان ، واعتبر في حكم الصحيح بناء
على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦ الصادر في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ، وقد
عرض على مجلس النواب فأقره ، واليوم عرض علينا فأقررناه .
(١٥ فبراير سنة ١٩٢٧) .

لا يصح أن تؤخذ الآراء دفعة واحدة على قانونين ليسا من نوع

واحد :

مجلس الشيوخ — على إثر قراءة مشروع قانون لارة الثالثة ، قال حضرة
الشيخ المحترم عزيز ميرهم افندى : أرجو أخذ الآراء عن هذا القانون
والقانون الذى يليه في جدول الأعمال دفعة واحدة اختصارا للوقت ، فقال
الرئيس (عدلى يكن باشا) : سبق أن فصل المجلس في هذه المسألة ، ولا يصح
أن تؤخذ الآراء على قانونين مختلفين دفعة واحدة .

المادة ٣٨

لنشر الآن في أخذ الرأي. على مشروع هذا القانون في مجموعه بالنداء
بالاسم، ثم أخذ الرأي عليه وحده .
(٧ أبريل سنة ١٩٣٠) .

جواز أخذ الرأي على مشروع قانون بغير المناداة بالأسماء ،
إذا ظهر أن الموافقة بالإجماع :

مجلس النواب — تلى مشروع قانون بإلغاء قانون الاجتماعات العامة
والمظاهرات في الطرق . وبعد ثلاثته صفق جميع الأعضاء تصفيقا حادا
متواصلا . فقال الرئيس : هل توافقون حضراتكم على هذا المشروع الجديد
بإلغاء قانون الاجتماعات ، (فوافق المجلس بالإجماع) .

عبد اللطيف الصوفاني بك — أظن أنه يجب أخذ الرأي بطريق المناداة
بالاسم ، لأننا بصدد مشروع قانون .

واعقبه اسكندر افندي — ما معنى أخذ الرأي بهذه الطريقة ، إذا كان
قرار المجلس بالإجماع ؟

الرئيس — قد وافق المجلس بالإجماع ، وبطريقة واضحة جدا .

محمد يوسف بك — بناء على أن هذا القانون مكون من مادة واحدة ،
أرى أن يرسل إلى مجلس الشيوخ مباشرة ، ولا داعي للقراءة الثانية ، (وافق
المجلس على ذلك) .

(أول يولييه سنة ١٩٢٤) .

لا يجوز الكلام أثناء أخذ الآراء مهما كانت أهمية الكلام :

مجلس النواب — أخذ الرأي على اقتراح للنحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد ،
بتأليف لجان للتوفيق بين المؤجرين والمستأجرين ، قيل : أكثرية ، أقلية —

المادة ٣٨

فقال الرئيس (سعد زغلول باشا) : بما أنه يوجد شك ، فسنأخذ الرأي بالطريقة العكسية . فقال بلديرخان على ذلك : هل هذا الاقتراح يسري على سنة أو عدة سنوات ؟ فقال الرئيس : لا يجوز الكلام أثناء أخذ الآراء مهما كانت أهمية الكلام . والآن بما أنه يوجد شك ، فسنأخذ الرأي بالطريقة العكسية . الموافق على هذا الاقتراح يقف .

(وقفت أكثرية) .

(١١ يناير سنة ١٩٢٧) .

وجوب أخذ الرأي في مشروعات القوانين بالمناداة بالاسم ،

ولو كانت الموافقة أو الرفض عليها بالإجماع :

مجلس النواب — عرض على المجلس القانون الخاص باحتياطات الوقاية من الكوليرا ، فطلب الرئيس (سعد زغلول باشا) أخذ الرأي بالمناداة بالاسم ، فرأى بعض الأعضاء أن الحكمة في وجوب المناداة على الأسماء عند أخذ الرأي على القوانين ، حتى عند ظهور الإجماع ، أن القوانين لها أهمية خاصة ، والمسئولية فيها عظيمة ، ويجب أن يشعر العضو بثقل هذه المسئولية ، وهذا الشعور لا يتحقق على الوجه الذي أراده الدستور في حالة إعطاء الرأي بالموافقة الإجماعية ، وإنما يتحقق عندما يتأدى على العضو باسمه ، ويعطي رأيه منفردا ، بالقبول أو الرفض . في هذه الحالة يشعر العضو حقا بثقل المسئولية ، ومما يدل على ذلك أنه في حالة الامتناع ، يجب على العضو أن يبدي سبب امتناعه ، لأن المسئولية في مشروعات القوانين خطيرة ، إذ أنها منتقدة في مجموع الأمة ، غلاجل إشعار النائب بهذه المسئولية ويجب أخذ رأيه متقدرا ، حتى يشعر أمام نفسه وضميره أنه مسئول عن رأيه .

ورأي مصطفى محمود الشوربجي أفندي أنه في حالة الإجماع يكون معناه أن كل الحاضرين بالمجلس متفقون على رأي واحد ، ولما كانت أسماؤهم معلومة في المضبطة ، فيكفي للعلم بهم الرجوع إليها ، لأن العلة التي توجب المناداة في هذه الحالة قد انتفت . .

المادة ٣٨

ورأى مصطفى النحاس باشا أن مشروعات القوانين ، إذا أخذ الرأي عليها بغير المناداة بالاسم ، لحاز هذا أيضا في الثقة بالوزارة ، ولكن هذا غير جائز . وهناك قاعدة ، هي أن الشئيين الداخلين تحت حكم واحد لا يجوز التفريق بينهما في الحكم .

وأخيرا قرر المجلس وجوب أخذ الرأي بطريقة المناداة بالاسم ، حتى في حالة ظهور الإجماع .

(٢٥ يناير سنة ١٩٢٧) .

أخذ الرأي على مشروعات قوانين ثلاثة جملة :

مجلس النواب — بعد المناقشة في قانونين باعتمادين إضافيين لمصلحة التنظيم ووزارة المواصلات ، قال الرئيس (الأستاذ ويصا واصف) : سنأخذ الرأي على هذا الاعتماد بالمناداة على الأسماء ، مع مشروع القانون الخاص بالاعتماد الذي اتهمنا منه ، ومشروع القانون الخاص بفتح اعتماد بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه لوزارة الأوقاف المدون في جدول الأعمال الذي سنبداً بنظره الآن . فقال حضرة حسن صبرى بك : إن القانون والنظام يقضيان بأن نقترع على كل مشروع قانون على حدة ، فلو تسامحنا واقترعنا على مشروع القانونين الخاصين بفتح اعتمادين من خزانة الدولة ، فإنه لا يصح أن نتوسع في المخالفة إلى حد أن نقترع إجمالا على مشروعات القوانين الثلاثة معا ، لأنها ليست من جنس واحد ، إذ أن ثالثها خاص بفتح اعتماد من خزانة أخرى ، وهي خزانة وزارة الأوقاف . فقال الرئيس : ألفت نظر حضرة النائب المحترم إلى أن حضرات الأعضاء المحترمين عند الاقتراع على مشروعات القوانين الثلاثة جملة سيحددون رأيهم بالموافقة أو بالرفض بالنسبة لكل منها . ولو اقترعنا على كل مشروع على حدة لاستغرق ذلك وقتا طويلا نحن في حاجة إليه لإنجاز الأعمال .

المادة ٣٨

فالموافق على رأى حضرة النائب المحترم حسن صبرى بك يقف .
(وقف وحده) .

فقال . حسن صبرى بك : أرجو إثبات أنى أرى أن أخذ الرأى على
مشروعات القوانين إجمالاً مخالف لنظمنا الدستورية .

(١٠ أبريل سنة ١٩٣٠) .

أخذ الرأى على الثقة بالوزارة بغير المناداة بالأسماء :

مجلس النواب — أخذ الرئيس (حضرة الأستاذ ويصا واصف) الرأى
على الثقة بالوزارة ، فوقف جميع حضرات الأعضاء .

فقال الدكتور أحمد ماهر : تقضى اللائحة الداخلية بأن يكون أخذ الرأى على
الثقة بالوزارة بالنداء بالاسم . فقال الرئيس : هذا ، إذا طلبت الحكومة
عرض الثقة على المجلس ، أما فى حالتنا هذه ، فيكفى أن يكون هناك إجماع
يثبت فى المضبطة .

(فلم يعترض أحد على هذا الرأى) .

(١٧ يونيه سنة ١٩٣٠) .

أخذ الرأى على مشروعى قانونين معا :

مجلس النواب — طلب الرئيس أخذ الرأى على مشروعى قانونين معا ،
ووافق المجلس على ذلك .

(١١ أغسطس سنة ١٩٣٦) .

«المادة ٣.٩ — يحصل التسداء بالاسم حسب ترتيب «
«الحروف الهجائية ، ويبدأ باسم العضو الذي يعين بطريق «
«القرعة .»

كيف يبدأ
بالتداع بالاسماء.

طريقة إزالة
الشك في نتيجة
الآراء

« المادة ٤٠ — إذا وجد شك في نتيجة أخذ الآراء »
« بالقيام والجلوس ، يعاد أخذها بصورة عكسية ، فإذا وجد »
« الشك للمرة الثانية ، تؤخذ الآراء بالنداء بالاسم . »

(٩١ جواب)

حق المكتب ، دون غيره من الأعضاء ، في تعيين نتيجة أخذ
الآراء :

مجلس الشيوخ — أثناء المناقشة في مشروع توسيع شارع الهرم ، طلب
بعض حضرات الأعضاء إقفال باب المناقشة . فقال الرئيس (حضرة
الأستاذ محمود بسيوتى) : رأى للجلس ، فهل توافقون حضراتكم على إقفال
باب المناقشة ؟ (ضجة) . فقال حضرة الشيخ حسن عبد القادر : فليؤخذ
الرأى بأن يطالب بمن يوافقون على إقفال باب المناقشة أن يتفضلوا
بالوقوف ، ورأى هو أنه لا يصح إقفال باب المناقشة مادام هناك من
يريدون الكلام . فقال الرئيس : حضراتكم طلبتم الكلمة ، وغيركم من
حضرات الأعضاء طلب إقفال باب المناقشة ، والفصل في ذلك للجلس ،
فمن يخالف اقترح إقفال باب المناقشة يتفضل بالوقوف ، (ضجة) . فقال
حضرة الشيخ حسن عبد القادر : يا للعار ! يجب أن يكون أخذ الرأى على
الموافقين ، (ضجة) . فقال الرئيس : هذا من اختصاص المكتب ، وليس
لك الحق في الاعتراض على المكتب ، خصوصاً بتوجيه ألفاظ العار ، فهذه
إهانة لا يقبلها المجلس الذى انتخب المكتب . فقال حضرة الشيخ حسن
عبد القادر : أحكم المجلس في هذا . فقال الرئيس : أصحب منك الكلمة ،
المخالف من حضراتكم لا اقترح إقفال باب المناقشة يتفضل بالوقوف ، (وقفت
أقلية) . فقال الشيخ حسن عبد القادر : يؤخذ الرأى بطريقة عكسية ،

المادة ٤

(ضجة) ، فقال الرئيس : لا داعي ، لأن المكتب حصر حضرات الذين وقفوا ، فكانوا ثمانية عشر عضوا .

(أصوات : لا ، بل أكثرية) .

(أصوات : يؤخذ رأى عكسا) .

الرئيس — هذا لا يكون إلا إذا وجد عند أعضاء المكتب شك .

(أصوات : يوجد شك) .

الرئيس — هذا حق المكتب ، وقد أعلن النتيجة .

حضرة لويس فانوس افندى — اللائحة صريحة في وجوب أخذ رأى عند وجود الشك بالطريقة العكسية ، أو بالنداء بالاسم .

الرئيس — ليس لدى المكتب أى شك .

حضرة لويس فانوس افندى — ولكننا نشك في النتيجة .

الرئيس — لست رقبيا على المكتب ، المجلس يقرر إقفال باب المناقشة .

(٢١ يونيو سنة ١٩٢٧) .

إبداء الرأي
واجب ، وذكر
السبب في حالة
الامتناع

«المادة ٤١ — يجب على كل عضو إبداء رأيه في كل
«موضوع يعرض للاقتراع، ولا يجوز الامتناع عن إعطاء الرأي»
«إلا لأسباب يجب إبدائها .
(٩٣ ثواب)»

يجوز للأعضاء الذين يجعون بين عضوية المجلسين أن يشتركوا
في أعمال المجلس ويبدوا آراءهم حتى تنتهي مدة ثمانية الأيام
المنصوص عليها في المادة ٥٩ من قانون الانتخاب، أي بعد
الفصل في صحة نيابتهم :

مجلس الشيوخ — نظر تقرير لجنة الحقانية عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم
محمد أحمد الشريف بك عن حرمان الأعضاء الذين انتخبوا في مجلس النواب،
وباشروا سلطتهم فيه ، من مباشرة سلطتهم بمجلس الشيوخ ؛ قالت :

اجتمعت اللجنة في جاستى ٦ و ٧ يونيه سنة ١٩٣٨ ، وبحث الموضوع
بحضور حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية، وانتهت إلى أنه يجوز للعضو
أن يباشر سلطته في كلا المجلسين، حتى تصبح نيابته في كليهما، وتمضى فترة
الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٥٩ من قانون الانتخاب . فإذا
لم يصرح بالاختيار اعتبر عضوا بمجلس الشيوخ . ورأت اللجنة أن نص
المادة ٥٩ من قانون الانتخاب لا يتعارض ونص المادة ٩٢ من الدستور .
وذلك لأن اللجنة التي وضعت الدستور هي نفسها التي وضعت قانون الانتخاب .
وقد جاءت المادة ٥٩ مأنحة للعضو فترة للاختيار، ولم يرد نص يمنع العضو
من مباشرة عمله في كلا المجلسين أثناء فترة الاختيار، وأن المقصود بالمنع الوارد
بالمادة ٩٢ هو المنع من الجمع المستمر بعد أن صار عضوا نهائيا . أما القول
بأن مباشرة العضو لسلطته الدستورية في المجلس الذي انتخب فيه أخيرا يفيد تنازله
عن عضوية المجلس الذي انتخب فيه أولا ، فغير مقبول لأن المادة ٥٩ من قانون

المادة ١٤

الانتخاب، اشترطت التصريح بالاختيار، وورد بالنص الفرنسي "Déclarer"، ومعنى ذلك أن التنازل الضمني غير مقبول . أما ما ورد بأقوال الشراح الفرنسيين، فيردّ عليه بأن الدستور الفرنسي جاء خلوا من نص يقابل المادة ٥٩ من قانون الانتخاب، وأن النص الذي ورد بقانون ١٠ يولييه سنة ١٩٢٧ إنما جاء بعد أن قرر الشراح أقوالهم قبل هذا التاريخ .

لهذه الأسباب، قررت اللجنة بإجماع الآراء رفض الاقتراح، ولحضرات الأعضاء الحق في مباشرة سلطتهم في كلا المجلسين، حتى تنتهى مدة الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٥٩ من قانون الانتخاب .

فردّ على ذلك حضرة صاحب الاقتراح، قال :

« ما دعاني أيضا إلى تقديمه قول صريح في كتاب الأوضاع البرلمانية للرحوم قواد كمال بك، فقد ورد في الفقرة ٤٣٤ من هذا الكتاب ما نصه :

« النائب الذى ينتخب شيخا له الحق فى التصويت بمجلس النواب، حتى تعتمد عضويته فى مجلس الشيوخ، وتمضى ثمانية أيام على هذا الاعتماد، غير أنه يفقد هذا الحق بمجرد استقالته من مجلس النواب، أو بمجرد حضوره فى مجلس الشيوخ وخلفه اليمن هناك، ولو قبل تصحيح عضويته به. »

وغنى عن البيان— وهذا ما أوجه نظر حضراتكم إليه— أنه لا يجوز للنائب المنتخب شيخا أن يشترك فى التصويت بكلا المجلسين، وإلا كان صوته باطلا .

هذا هو الذى دعانى إلى تقديم اقتراحى، وليس من غرضى أن أتكلم فى موضوع الاختيار، وإنما أتكلم فى الجمع بين المجلسين، إذ لا يجوز لعضو أن يعمل هنا وفى مجلس النواب فى آن واحد . ذلك ما أردته وأرجو من حضراتكم الموافقة عليه .

المادة ٤١

فرد عليه حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك ، قال :

أنتقل بعد ذلك إلى المسألة الثالثة ، وهي الرد على ما قاله حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك ، خاصة بالشرح الوارد في كتاب المرحوم فؤاد كمال بك .

فأقول إن ما ورد في هذا الكتاب منصب على مجلس النواب دون مجلس الشيوخ ، لأن ما جرى عليه مجلس النواب في هذا الشأن يخالف ما جرى عليه مجلس الشيوخ . والوارد في كتاب المرحوم فؤاد كمال بك يوافق ما نص عليه قانون الانتخاب ، من أن العضو إذا لم يختار مجلس النواب فيعتبر أنه اختار مجلس الشيوخ ، ويجب ألا يحضر مجلس النواب ، ويكون أولى أن يوجه هذا الاعتراض من مجلس النواب لا من مجلس الشيوخ . فالشرح ، كما قلت ، منصب على مجلس النواب .

وأخيراً قال الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) : من يوافق من حضراتكم على تقرير لجنة الحقائقية فليفضل بالوقوف .

(وقفت أغلبية) .

الرئيس — إذن يوافق المجلس على تقرير لجنة الحقائقية ، بأنه يجوز لحضرات الزملاء الذين يجمعون بين عضوية المجلسين ، أن يشتركوا معنا في أعمال المجلس ويبدوا آراءهم حتى تنتهى مدة ثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٥٩ من قانون الانتخاب .

(٧ يونيه سنة ١٩٣٨) .

المادة ٤١

إذا كان عدد غير الموافقين مضافا إليه الممتنعون مساويا لعدد

الموافقين على المشروع ، اعتبر ذلك رفضا :

مجلس النواب — دارت المناقشة حول اعتماد بتوسيع شارع الهرم ، ثم تبين أن عدد الذين قبلوا الاعتماد ستة وسبعون ، وعدد الذين رفضوه خمسة وسبعون ، وامتنع واحد .

فرأى بعض الأعضاء أن يعتبر الممتنع رافضا ، وبذلك يصير الموضوع مرفوضا طبقا لنص المادة المائة من الدستور .

ولكن المجلس أجل الفصل في الأمر لآخر الجدول ، وفي آخر الجلسة تقرر التأجيل لجلسة يوم ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ ، فأعيد البحث واتسعت المناقشة ، وفي النهاية اقترح النحاس باشا أن يؤخذ الرأي على : ”هل الأصوات التي أعطيت في هذا الموضوع تعتبر أغلبية ، أم لا ؟ لأنها إذا اعتبرت أغلبية قبل المشروع ، وإذا اعتبرت أقلية رفض“ . فوافق المجلس على أن يكون إعطاء الرأي على هذا النص .

ثم أخذت الآراء ، فكانت النتيجة أن ثلاثة وثمانين رأوا أن الستة والسبعين صوتا التي أعطيت للمشروع أقلية . أي أن الصوت الممتنع حسب رافضا . وتقرر ضمّه للخمسة والسبعين صوتا التي رفضت المشروع . وبذلك تعادلت الأصوات التي أعطيت للمشروع مع الأصوات التي رفضته . وبناء على المادة المائة من الدستور تقرر رفض الاعتماد .

(٣٠ مايو و ٣١ مايو سنة ١٩٢٧) .

المادة ٤١

... ..

لا يجوز أن يعدّ صوت الممتنع في الراضين ولا في القابلين ، وإنما

يعدّ صوته لتكوين النصاب القانوني لعدد الأعضاء الذين

يصدرون قرارات :

مجلس النواب — الرئيس (سعد زغلول باشا) لى رجاء من حضراتكم ، وهو ألا تجعلوا لرأيكم في الموضوع الأصلي تأثيرا عليكم عند إعطاء الرأي في المسألة الدستورية التي تفرعت عنه الآن . فقد لاحظت أحيانا أن الإنسان إذا أعطى رأيه في موضوع ما ، ربما ظل متأثرا برأيه هذا في كل ما يتفرع عن ذلك الموضوع من المسائل ، بصرف النظر عن حكم الصواب أو البداهة فيها . وقد حصل هنا مثل هذا في موضوع شارع الهرم ، إذ امتنع واحد من حضراتكم عن التصويت فعّد امتناعه رفضا . وإني لموقن بأن الذين اعتبروا الامتناع رفضا كانوا متأثرين في هذا الاعتبار برأيهم في الموضوع الأصلي . ولست أشك في أنهم لو نظروا إلى المسألة غير متأثرين برأيهم هذا ، لما وافقوا قط على اعتبار الممتنع رافضا لأن المسألة في الواقع من البديهيات ، إذ الممتنع لا يريد أن يكون لرأيه تأثير في الموضوع المطروح للتصويت ، فلا يجوز أن يعدّ صوته في الراضين ولا في القابلين ، وإنما يعدّ صوته لتكوين النصاب فقط . وإني لمعتقد بأن الذين وافقوا على اعتبار الامتناع رفضا سيعدلون عن رأيهم هذا متى درسوا المسألة مرة أخرى .

(١٤ يولييه سنة ١٩٢٧) .

مجلس النواب — وقال الرئيس (سعد زغلول باشا) في خطبة الوداع — في هذه الجلسة — حدث خلاف آخر بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، ولكنه انحسم بالطريقة التي نص عليها الدستور . وإذا نحن تتبعنا الواقع ، وجدنا أنه لم يكن هناك خلاف بين المجلسين ، لأنكم عددتم أحد الأعضاء الذي امتنع عن التصويت رافضا للمشروع . وقد قام البرهان في هذه الليلة أن الممتنع عن

المادة ٤١

التصويت لا يعتبر قابلاً للمشروع ولا رافضاً له ، ولكنه يعتبر عضواً لم يكون
رأياً في الموضوع ، أو أنه رأى لظروف خاصة يقدرها هو ، ألا يكون له أثر
في المناقشة ، بالقبول أو بالرفض ، فاعتباره قابلاً أو رافضاً ، إنما هو تحكم
فيه وإلزام له بما أراد تجنبه .

ولذلك فإنى لا أعتقد أن هناك خلافاً وقع بين المجلسين . وعلى كل حال
فقد انتهى هذا الموضوع بما كان يجب أن ينتهى به ، لأن فيه مصلحة المدينة
القاهرة وتحسينها .

(١٤ يوايه سنة ١٩٢٧) .

علاوة الموافقة
والمخالفة

«المادة ٢٤ - يعبر العضو عن رأيه بكلمة "نعم" أو "لا".»

(٩٢ نواب)

مق يكون الاقتراع
سريا « المادة ٣٤ — انتخاب الاشخاص يكون دائما بالاقتراع »
« السرى . » (٩٨ نواب)

من بحصى
الأصوات

«المادة ٤ — يتولى الرئيس والسكرتيرون إحصاء الأصوات»
«وتقرير نتيجتها .
(١٥ نواب) »

لا يجوز الرجوع فيما يقتره المكتب بشأن إعلانه نتيجة أخذ
الرأى :

مجلس النواب — لاحظ محمد عزام بك أن اقتراحه بشأن إيصال الشارع
العمومى من الإمام إلى مقابر الإسرائيليين طلب إحالته إلى لجنة المالية بصفة
مستعجلة ، وأنه أخذ الرأى على ذلك ، فكانت الأغلبية فى جانبه . ولكنه أثبت
خطأ فى المضبطة أن الأقلية هى التى وافقت على طلبه ، وأنه طلب التصحيح
من المكتب فلم يصحح ، وأيده فى هذا الرأى حسين هلال بك .

فقال الدكتور أحمد ماهر : متى أعلن مكتب المجلس أن الأغلبية كانت
فى جانب أو الأقلية فى جانب آخر ، فليس لأحد مطلقا أن يناقش هذا القرار ،
وهذه هى القاعدة المعمول بها فى جميع المجالس النيابية ، فكان الرئيس فى
قاعة الجلسة ، لكنه أكثر من غيره من التحقق عند أخذ الرأى من الأغلبية
أو الأقلية ، وهو عند الشك يرجع إلى أخذ الرأى بالطريقة العكسية ، ومتى
ثبت فى المضبطة أن الأقلية كانت مع طلب صاحب الاقتراح ، فلا يصح
الرجوع فى ذلك بأى حال من الأحوال . وقد حصل فى مجلس النواب
الفرنسى أن ذكر بالمضبطة أن أحد النواب اقترح فى موضوع مع أنه كان
ضائبا ، بل مريضا (مرض الموت) . ومن الجائز فى مجلس نواب فرنسا
أن ينيب النائب زميلا له فى أن يقترح بدلا منه ، وقد مات ذلك العضو بعد
ذلك بقليل ، ومع ذلك احتسب صوته فى الجلسة ، وقد كان مرجحا .

والعلة فى أنه لا يصح الرجوع فى قرارات المجلس متى ثبتت فى المضبطة
وأعلنت للجمهور ، أنه قد يمكن لبعض الأعضاء طلب تقض تلك القرارات

المادة ٤ ٤

متى رأوا ذلك . واللائحة الداخلية صريحة في أن للمكتب الحق المطلق في تقرير نتيجة أخذ الرأي .

فإذا كان لدى حضرة المقترح ، أو من يؤيده ، شك في النتيجة التي أهلكها الرئيس ، فكان يجب عليه أن يطلب العودة إلى مناقشة الموضوع وأخذ الرأي بمصاداة الأسماء في آخر الجلسة ، كما جاء باللائحة الداخلية ، حتى تتضح النتيجة جليا .

لذلك أطاب رفض طلب حضرة النائب المحترم ، وعدم الكلام في هذا الموضوع . وبعد مناقشة قال الرئيس (حضرة الأستاذ ويصا واصف) :
والآن ناخذ الرأي على ما قال به حضرة الدكتور أحمد ماهر من عدم جواز الرجوع فيما يقرره المكتب بشأن إعلان نتيجة أخذ الرأي .

فالذى يرى جواز الرجوع في ذلك يقف .

(وقفت أقلية) .

الرئيس : إذن تقرر عدم جواز الرجوع فيما يقرره المكتب بشأن إعلان نتيجة أخذ الرأي .

(١٣ يونيه سنة ١٩٢٨) .

الرئيس يعلن
نتيجة الآراء.

« المادة هـ — يعلن الرئيس نتيجة أخذ الآراء . »

الأسئلة والاستجابات

« المادة ٤٦ — على العضو الذى يريد أن يوجه سؤالاً »
« إلى الوزراء أن يقدم نصه مكتوباً إلى الرئيس ، ويجب أن »
« يكون النص مقصوداً على الوقائع التى تجعله مفهوماً ، وعلى »
« الرئيس أن يأمر بنشره بالجريدة الرسمية وإدراجه بمجدول »
« أعمال اليوم الذى تحصل فيه الإجابة. (١٠١ و ١٠٨ ثواب) »

١. يتبع في توجيه
السؤال ،
وفي عرضه

تلاوة الأسئلة قبل جلسة الإجابة عنها :

بجلسة مجلس الشيوخ تليت الأسئلة قبل جلسة الإجابة عنها .
(١٤ أبريل سنة ١٩٢٤) .

الإجابة عن سؤال حشى طعنا وتعريضا بإحدى الهيئات :

مجلس الشيوخ — قدم سؤال من حضرة محمود أبو النصر بك لم يقتصر
فيه على الوقائع التى تجعله مفهوماً ، بل حشاه بالطعن والتعريض بإحدى
الهيئات ، ومع ذلك أجاب الوزير عنه .
(٦ يولييه سنة ١٩٢٦) .

موافقة المجلس على عدم إجابة الحكومة عن سؤال بسبب
صيغته ، ولأنه ليس قاصراً على ذكر الوقائع :

مجلس الشيوخ — وجه الشيخ المحترم عبدالرحمن البيلى سؤالاً لرئيس مجلس
الوزراء (رفعة مصطفى النحاس باشا) عما ألقاه من خطب للجهاد فى سبيل حماية
الدستور ، فرفضت الحكومة الإجابة لاشتمال صيغته على عبارات غير لائقة .
ووافق المجلس على عدم الإجابة بسبب هذه الصيغة ، ولأنه لم يقتصر على ذكر الوقائع .
(٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧) .

المادة ٤٦

تحويل الرئيس حق تحويل الأسئلة إلى اقتراحات ، إذا ظهر أنها
كذلك ، وذلك بعد موافقة مقدميها ، وإن لم يوافقوا عرض
الأمر على المجلس :

مجلس الشيوخ — عرض سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك عن تعميم التعليم الإلزامي ، فرأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر أن موضوع هذا السؤال وأمثله يتضمن اقتراحا ، وأن الأولى أن يقدم بصفة كونه اقتراحا ، حتى لا يجيب الوزير بغير ما يشتهي الأعضاء ، وحتى يتسنى لغير مقدمه المناقشة وإبداء الرأي .

فرأى الرئيس (حضرة الأستاذ محمود بسيوني) أن يترك للرياسة أمر تقدير موضوع الأسئلة ، فإذا رأى الرئيس أن أحدها في الواقع اقتراح قدمه للمجلس كذلك ، بشرط أن يوافق مقدمه على هذا الرأي ، وإلا احتكم الرئيس للمجلس فيما رأى ، وهو يفصل بين الرأيين ، (ووافق المجلس على هذا الرأي) .
(أول يولييه سنة ١٩٣٦) .

جواز تقديم السؤال من أكثر من عضو واحد — عدم
جواز الاستيضاح إلا من أحد مقدميه فقط :

مجلس الشيوخ — قدم سؤال من حضرات الشيوخ المحترمين : محمد علوي الجزار بك ، والدكتور عبد الحميد فهمي ، وعبد السلام عبد الغفار بك ، عن وقف القطارات السريعة في ذهابها للإسكندرية وإيابها منها على محطة قويسنا .

فقال الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) : قد يكون هذا السؤال الأول من نوعه في تاريخ هذا المجلس ، من حيث إنه موقع من أكثر من عضو واحد من حضرات الأعضاء ، وبالبحت تبين أن المادة ١٠٢ من

المادة ٤٦

اللائحة الداخلية لمجلس النواب لا تجيز أن يرضى السؤال أكثر من عضو واحد ، بينما لائحة مجلس الشيوخ ليس بها نص كهذا . ولكن ليس معنى ذلك أنها أطلقت الأمر إطلاقاً ، وأباحت لجملة من الأعضاء أن يقدموا سؤالاً وأن يستوضح كل منهم الوزير . وبعبارة أوضح أنها لم تجز أن يتحول السؤال استجواباً من غير قيد ولا شرط . لذلك ، وطبقاً لما جرى عليه العمل في المجالس النيابية الغربية التي أخذنا عنها نظامنا الداخلي يجوز أن يتقدم بالسؤال الواحد أكثر من عضو من الأعضاء ، على أن يكون حق الاستيضاح لواحد من حضراتهم فقط .

ولهذا ، أوجه نظر حضرات مقدمي السؤال .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — هل هذا شرط موجود في اللائحة الداخلية ؟

الرئيس — إنه من المبادئ الدستورية حتى لا يتحول السؤال إلى استجواب بدون قيد ولا شرط ، كما ذكرت الآن .

(٨ مايو سنة ١٩٣٩) .

للمكتب الحق في إدراج سؤال في الجدول بصفة مستعجلة :

مجلس النواب — أدرج المكتب سؤالاً لحضرة إبراهيم راتب بك عن ضبط مقدار من الحشيش مع أحد كبار المحامين يجدول الأعمال متخطياً فيه من الأسئلة السابقة ، وفي يوم لم يكن مخصصاً للأسئلة مع عدم إدراج غيره ، فاعترض حضرة محمد فكرى أباطه على ذلك ، فردّ الدكتور أحمد ماهر على اعتراضه ، بأن مكتب المجلس هو الذى يعدّ جدول الأعمال ثم يعرضه على المجلس ، وللمجلس الحق كل الحق في تعديله . وقد عرض أمس جدول

المادة ٦ ٤

أعمال اليوم ولم يقدّم عليه أى اعتراض حتى كان يفصل المجلس فيه فى وقته المناسب ، أما الآن فلا وجه للاعتراض . ثم أخذ الرئيس الرأى على اعتراض حضرة فكرى أباطه ، فلم يوافق عليه إلا أقلية ضئيلة جدا .

(٢٨ يونيه سنة ١٩٢٧) .

توجيه أسئلة شفاها عن وزارة أثناء نظر ميزانيتها خارجة

عن موضوع هذه الميزانية ، وإجابة الوزير عنها ، وتعقيب

الأسئلة وغيره عليها :

مجلس الشيوخ — حضرة عزيز ميرهم افندى — لى بعض ملاحظات على التقرير الخاص بوزارة الخارجية ، ولكننى قبل إبدائها أنوجه إلى ،عالى وزير الخارجية بالنيابة بثلاثة أسئلة ، وبعد إجابته عنها ، أفدّم ملاحظائى المشار إليها :

السؤال الأول — هل وصل إلى علم وزارة الخارجية المصرية أن وزارة الخارجية البريطانية كاشفت حضرة صاحب السعادة عزيز عزت باشا ، وزير مصر المفوض فى لندره ، برغبته فى أن يستصحب جلالة الملك دولة ثروت باشا ، وأن عزيز عزت باشا أرسل تلغرافا إلى القصر الملكى بهذا المعنى ، فكان جواب جلالة الملك أن الزيارة ، وإن كانت رسمية ، إلا أنها ليست فى الواقع سوى إجابة لدعوة خاصة وجهها إليه جلالة الملك جورج الخامس ؟
(ضجة) .

(أصوات : ما علاقته هذا بالميزانية ؟) .

إخوانى ، إن المصاريف التى تتحملها خزانة الدولة وتنفق على وزارة الخارجية ، يجب أن تكون فى سبيل المنفعة العامة ، فإذا كانت هذه المنفعة غير متحققة ، فأولى أن تضنّ الأمة بإنفاق تلك الأموال فى هذا الباب ، وأن تنفقها فى أبواب أخرى أجدى وأنفع .

المادة ٤٦

حضرة محمود أبو النصر بك — إننا لم نفهم ماذا يرمى إليه حضرة العضو
بسؤاله هذا ؟

حضرة عزيز ميرهم افندى — غرضى أن وزارة الخارجية المصرية ...
سعادة محمد صدق باشا — أرى أن يصرف حضرة العضو النظر عن
السؤال الأول ، وينتقل إلى السؤال الثانى .

حضرة محمود أبو النصر بك — أرجو أن نستمع معالى وزير الخارجية
بالنيابة .

حضرة عزيز ميرهم افندى — أفضل أن أتلو السؤالين الثانى والثالث ،
وأطلب من معالى الوزير أن يجيب عن الأسئلة الثلاثة دفعة واحدة .

معالى أحمد زكى أبو السعود باشا (وزير الحقانية ، ووزير الخارجية
بالنيابة) — أفضل ، إذا سمح المجلس ، أن أجيب عن كل سؤال على حدة .

الرئيس — لا مانع من ذلك .

معالى أحمد زكى أبو السعود باشا (وزير الحقانية ، ووزير الخارجية
بالنيابة) — يتضمن السؤال الأول ، على ما فهمت ، الاستلام عما إذا كانت
حصلت مفاوضة بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ، بشأن مرافقة
دولة رئيس الوزراء لجلالة الملك فى زيارته لإنجلترا ...

حضرة عزيز ميرهم افندى — ليس هذا هو ما أقصده من سؤالى ، وإنى
معيد نصه مرة أخرى : " هل وصل إلى علم وزارة الخارجية المصرية ، أن
وزارة الخارجية البريطانية كاشفت حضرة صاحب السعادة عزيز عزت باشا ،
وزير مصر المفوض فى لندره ، برغبتها فى أن يصبح دولة ثروت باشا
جلالة الملك ، وأن عزيز عزت باشا أرسل تاخرافا للقصر الملكى بهذا المعنى ،
فكان جواب جلالة الملك أن زيارته ، وإن كانت رسمية ، إلا أنها ليست

المادة ٤٦

في الواقع سوى إجابة لدعوة خاصة وجهها إليه جلالة الملك جورج الخامس ؟ “

معالي أحمد زكي أبو السعود باشا (وزير الحفانية ، ووزير الخارجية بالنيابة) — المعلومات التي يطلبها حضرة العضو المحترم خاصة بمفاوضة باشاها حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، وهو غير موجود بمصر الآن ، وأرى أن السؤال في موضوعه بعيد عن بحث الميزانية ، كما أرى أنه مفاجأة لوزير الخارجية بطلب إبداء معلومات خطيرة ، وأرى بصفتي وزيراً للخارجية بالنيابة أن اليوم ، وجلالة الملك يبدأ زيارته للندره مصحوباً بدولة رئيس وزرائه ، يجب أن تترك الزيارة لتتم في هدوء وسكون ، وبدون جلبلة ولا ضوضاء .

(تصفيق) .

حضرة عزيز ميرهم أفندي — لي تعليق على هذا الجواب

(ضجة) .

إننا نتفق مبالغ ، فأريد أن أعرف هل تتفق في محلها ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرّر اللجنة) — كان محل هذا الكلام عند النظر في اعتماد مبلغ العشرين ألف جنيه الذي وافق عليه المجلسان عن طيب خاطر لنفقات رحلة جلالة الملك .

حضرة عزيز ميرهم أفندي — سؤالى ليس خاصاً برحلة جلالة الملك ، وإنما هو خاص بالعلاقة التي يجب أن تكون بين سعادة وزير مصر المفوض في لندره ، وبين وزير الخارجية بمصر ، إذ يجب على الأول أن يكون مرجعه إلى وزير الخارجية ، باعتباره رئيساً له في كل ما يتعلق بشؤون البلاد .

حضرة إبراهيم الطاهرى بك — إن فيما أجاب به معالي الوزير الكفاية .

المادة ٦ ٤

حضرة عزيز ميرهم افندى — أوجه السؤال الثانى إلى معالى الوزير ، وهو : ” هل وصل إلى علم وزير خارجية مصر ، الحديث الذى نشرته جريدة ” السياسة “ بتاريخ ٣ يوليه سنة ١٩٢٧ ، والذى أكدت أنه صادر من حضرة صاحب السعادة حسن نشأت باشا ، وفى هذا الحديث ينتقد سعادتة ، وهو الوزير المفوض لدى دولة إيران سياسة رئيسه المباشر وزير خارجية مصر ، كما انتقد سياسة الحكومة المصرية ، وتحدى إرادة الأمة والبرلمان ؟

وإذا ثبت هذا الحديث ، فما هى الإجراءات التأديبية التى تنوى وزارة الخارجية اتخاذها ضد هذا الموظف إزاء الثورة الجريئة على أمته وحكومته ؟ “ سعادة اللواء حسين خيرى باشا — وما علاقة هذا السؤال بالميزانية ؟ معالى أحمد زكى أبو السعود باشا (وزير الحقانية ووزير الخارجية بالنيابة) — ليس لدى الحكومة إلى الآن بيان رسمى أو محقق عن هذا الحديث ، ولهذا لا أستطيع أن أقدم بلسان الحكومة بيانا عن تقديرها لهذا الحديث .

حضرة عزيز ميرهم افندى — أريد أن تحقق الحكومة هذا الموضوع ، ثم تدلى إلى المجلس ببيان عنه .

معالى أحمد زكى أبو السعود باشا (وزير الحقانية ، ووزير الخارجية بالنيابة) — يقول حضرة العضو فى سؤاله : ماذا تكون إجراءات الحكومة إذا صح هذا الحديث ؟ فصحة الحديث شرط للجواب ، والحكومة كما قلت ليس لديها بيان رسمى أو محقق .

حضرة عزيز ميرهم افندى — أعيد الرجاء بأن تحقق الحكومة فى هذا الموضوع .

معالى أحمد زكى أبو السعود باشا (وزير الحقانية ، ووزير الخارجية بالنيابة) — لحضرة العضو أن يعلق على إجابتي بما شاء .

المادة ٦ ٤

حضرة عزيز ميرهم افندى — أما السؤال الثالث : فهو أن الوزارة وعدت بدرس العلاقات التجارية بيننا وبين الدولة الروسية ، فهل وصلت إلى حل هذه المسألة مما يفيد البلدين ؟

معالي أحمد زكى أبو السعود باشا (وزير الحقانية ، ووزير الخارجية بالنيابة) — أرجو حضرة العضو أن يحدد ما يريده بالعلاقات التجارية .
حضرة عزيز ميرهم افندى — أقصد مسألة القطن .

معالي أحمد زكى أبو السعود باشا (وزير الحقانية ، ووزير الخارجية بالنيابة) — يتخلل لي أن هذا السؤال يتعلق بصفة قطن ، وهى صفقة مالية ، وأولى أن يسأل عنها معالى وزير المالية ومعالى وزير الداخلية بصفته مشرفا على الآن العام . وما أعلمه بصفة كونى عضوا بالوزارة هو أن الحكومة مهتمة كل الاهتمام فيما يتعلق بتجارة القطن بين مصر وروسيا .

حضرة عزيز ميرهم افندى — العلاقة التجارية بين مصر وروسيا جديرة بعناية وزارة الخارجية .

معالي أحمد زكى أبو السعود باشا (وزير الحقانية ، ووزير الخارجية بالنيابة) — ومن أجل هذا طلبت من حضرتك تخصيص السؤال لا تعميمه ، فإذا كان السؤال عن التجارة بصفة عامة ، فهذه مسألة تحتاج إلى مفاوضات ، وأما إذا كان قصد حضرة العضو مسألة القطن ، فأظن أن ما قلته كاف لاطمئنان حضرات الأعضاء .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — هذا يكفى .

حضرة عزيز ميرهم افندى — أريد أن أعلق على هذا .
(أصوات : انتقل إلى الميزانية) .

(٤ يولييه سنة ١٩٢٧) .

من تكون الإجابة
عن السؤال

« المادة ٤٧ — يجيب الوزير عن السؤال في الجلسة »
« المعينة ، إلا إذا قررت الهيئة الاستعجال ووافقها الوزير . »
(١٠٣ تواب)

(١) رفض الحكومة الإجابة عن سؤال بسبب صيغته غير
اللائقة .

(٢) تكلم بعض الأعضاء مع السائل في صيغة السؤال
وموضوعه .

مجلس الشيوخ — وجه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي سؤالاً
لرئيس مجلس الوزراء عما ألقاه من خطاب للجهاد في سبيل حماية الدستور ،
فقالت الحكومة في الجلسة : إنها لا ترى أن هذا السؤال جدير بالرد عليه
بسبب الصيغة غير اللائقة التي أفرغ فيها . ثم تكلم بعض الأعضاء معترضين
على صيغة السؤال . ولما اعترض السائل بأن الكلام في السؤال يجب أن
يكون محصوراً بين السائل والمسئول ، رد عليه الرئيس (حضرة الأستاذ محمود
بسيوني) وحضرة الشيخ المحترم لويس أختوخ فانوس افندي بأن المادة ٣٤
من اللائحة تبيح الكلام في مثل هذا ، وكذلك المادتان ٢٦ و ٢٩ منها .
وطلبوا جميعاً أن يكون السؤال قاصراً على ذكر الوقائع ، ولا يصح حشوه
بعبارات تهكية أو سخرية تطبيقاً لنص اللائحة .
(٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧) .

سقوط الأسئلة والاستجابات المقدّمة لوزارة استقالت ،
أو لوزراء استقالوا ما لم يتمسك بها مقدموها .

مجلس الشيوخ — قال الرئيس (حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك) :
إذا حدث أن استقال الوزير المسئول أو المستجوب أو استقالت الوزارة

كلها بعد تقديم السؤال أو الاستجواب قبل الرد على الأول ، وقبل مناقشة الثاني ، فالمفروض قانونا أن الاستقالة لا تلغىها ، ولكن لما كان المفهوم أن الأسئلة والاستجابات قد تنطوي على عنصر شخصي ، وكثيرا ما تكون منصبه على تصرفات الوزراء بالذات ، فقد جرى العمل بالمجالس النيابية الأخرى وعندنا على الاعتراف بقيام الأسئلة والاستجابات ، المقدمة للوزارة المستقيلة ، على أن توقف إن كانت مدرجة بمجدول الأعمال ، أو لا يتدرج فيه — إن لم تكن أدرجت فعلا — إلا إذا أعلن مقدموها تمسكهم بها ، فتدرج في الجلسة التالية لتلاوة مرسوم تشكيل الوزارة ، فإن لم يفعلوا اعتبروا متنازلين عنها .

وقد حصل في جلسة ٢ مايو سنة ١٩٢٧ يجلسنا أن اشتمل جدول أعمال تلك الجلسة على سؤالين قدما قبل سقوط الوزارة ، فأعلن الرئيس سقوطهما قانونا ، ووجوب تجديدهما إذا شاء صاحباهما التمسك بهما ، ولم يعرضا بعد ذلك .

وحصل في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٨ أن استبعد رئيس مجلس الشيوخ من تلقاء نفسه بعض أسئلة واستجابات من جدول أعمال هذه الجلسة قبل طبعه وتوزيعه ، فلم تعرض على المجلس واعتبرت ساقطة ، وعرضت فقط الأسئلة والاستجابات التي اعتبرت غير منطوية على عنصر شخصي أو غير منصبه على تصرفات أشخاص الوزراء بالذات .

وحصل في مجلس النواب في جلسته التي انعقدت في ١٩ مارس سنة ١٩٢٨ أن كانت مدرجا بمجدول أعمالها استجوابان ، فسأل حضرة الرئيس المستجوبين عما إذا كانا يتمسكان باستجوابيهما ، فتنازل أحدهما عن استجوابه ولم يفصل في شأن الاستجواب الثاني لغياب مقدمه .

ومجدول أعمال جلستنا هذه ، الذي طبع ووزع على حضراتكم ، أسئلة واستجابات يجب أن تعتبر ساقطة ، ما لم يتمسك حضرات مقدميها بها . وكان في وسعي استبعادها من الجدول من تلقاء نفسي ، لو لم يقرر المجلس بجلسته الماضية جدول أعماله الذي طبع ووزع على حضراتكم .

المادة ٧٤

أ ١ وقد تم ذلك ، فإن هذه الأسئلة والاستجابات تعتبر ساقطة الآن من الجدول ، إلا إذا تمسك حضرات مقدميها بها ، فإنها تدرج عندئذ في جدول أعمال الجلسة المقبلة بحالتها الزاهنة لتأخذ مجراها القانوني . وللوزارة أن تقبل الرد عليها ، أو ترفضه ، كما لها أن تمسك بالنسبة للاستجابات بالمسألة الفرعية الخاصة بعدم قبول المناقشة ، ويكون للمجلس حينئذ الفصل في ذلك . (٢٨ يونيو سنة ١٩٣٨) .

تأجيل الإجابة عن الأسئلة إلى ما بعد انتهاء المجلس من فحص الميزانية :

مجلس الشيوخ — قرر المجلس عدم النظر في الأسئلة والاستجابات إلى ما بعد انتهائه من نظر الميزانية . (٢٧ يونيو سنة ١٩٢٧) .

مجلس النواب — طلب محمد الصباحى افندى الإجابة عن سؤال وجهه إلى وزير الزراعة لأهمية موضوعه . فاعترض رئيس المجلس على هذا الطلب ، لأنه سبق أن تقرر إرجاء الإجابة إلى ما بعد الانتهاء من فحص الميزانية . (١٦ يونيو سنة ١٩٢٤) .

عدم موافقة المجلس على تحديد وقت خاص لنذر الأسئلة ، كما لم يوافق على إرجائها إلى ما بعد نظر الميزانية :

مجلس الشيوخ — اقترح حضرتا الشيوخ المحترمين محمد محمود خليل باشا ، ومحمد صدق باشا تحديد وقت نصف ساعة في إحدى جلسات الأسبوع للأسئلة ، كما اقترح معالى محمد شفيق باشا إرجاء النظر فيها إلى ما بعد الفراغ من الميزانية ، فلم يوافق المجلس على ذلك . (٢١ مايو سنة ١٩٢٨) .

المادة ٤٧

إيداع الإجابة عن سؤال لدى السكرتيرية لطول البيانات والأرقام :

مجلس الشيوخ — وجه سؤال من حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس افندى لوزير الأشغال ، فقال الوزير : إن الإجابة عن هذا السؤال طويلة ، وفيها إحصاءات وأرقام ، ولا يفيد المجلس أن أتلوها الآن ، ولذلك أودعتها سكرتيرية المجلس ، ويمكن لحضرة الشيخ المحترم صاحب السؤال أن يطلع عليها ، فقال السائل : لا مانع عندي ، وأودعت ونشرت في صلب المضبطة .

(١٩ مايو سنة ١٩٣٧) .

قد يكتفى في الإجابة بإيداع بيانات عن السؤال :

مجلس النواب — وافق المجلس على الاكتفاء بإيداع الحكومة البيانات المطلوبة في السؤال لا اطلاع من يريد الاطلاع عليها من حضرات الأعضاء ، مع أن السؤال وجه علنا في الجلسة ، ونشر في المضبطة دون الإجابة .

(٢٤ يولييه سنة ١٩٢٦) .

عدم قبول إيداع الإجابة عن سؤال بحجة طول البيانات :

مجلس الشيوخ — وجه سؤال لوزير الزراعة من حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس افندى ، فطلب الوكيل البرلمانى إيداع الإجابة وعدم تلاوتها لطول البيانات والإحصاءات فيها . فعارض صاحب السؤال وبعض حضرات الأعضاء ، كما وافق بعض آخر على الإيداع دون التلاوة ، ولكن الأمر انتهى بتلاوة الإجابة مع طولها .

(١٩ مايو سنة ١٩٣٧) .

المادة ٤٧

تأجيل الإجابة لغياب مقدم السؤال :

مجلس الشيوخ — عرض سؤال من الشيخ المحترم الشافعي أبو وافية، وكان غائباً، فقال الرئيس : أظن أن الأولى اتباع ما جرى عليه المجلس من تأجيل الإجابة في حالة غياب العضو مقدم السؤال، فوافق المجلس والوزير على ذلك .
(٢٦ مايو سنة ١٩٣٠) .

مجلس النواب — وجه سؤال إلى وزير الداخلية من حضرة الأستاذ ممدوح رياض، فقال الرئيس : تؤجل الإجابة عن هذا السؤال لغياب مقدمه .
(فلم يعترض المجلس) .
(٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧) .

مجلس النواب — وجه سؤال لوزير الأوقاف عن إنشاء مسجد بناحية "أبوقير"، فقال الرئيس : تؤجل الإجابة عن هذا السؤال نظراً لغياب مقدمه .
(٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨) .

مجلس النواب — في يوم ٢١ يولييه سنة ١٩٣٨ وجه سؤال إلى وزير المالية عن إعفاء الموظفين من دفع أقساط الإكتتاب في مشروع الدفاع الوطني، فقال الرئيس : تؤجل الإجابة عن هذا السؤال لغياب مقدمه .

وفي يوم ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٨ وجه سؤال لوزير الصحة عن الفائدة التي عادت على القرى من الوحدات الصحية القروية المتنقلة، فقال الرئيس : تؤجل الإجابة لغياب مقدم السؤال .

وفي يوم ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٨ وجه سؤال لوزير الحفانية عن سكن قضاة المحاكم الأهلية في دوائر أعمالهم . فقال الرئيس : تؤجل الإجابة لغياب مقدم السؤال .

وفي أيام ٢٨ يولييه سنة ١٩٣٨، و ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٨، وفي ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٨، وجهت أسئلة، فقال الرئيس عنها : تؤجل لغياب مقدمها .

المادة ٧٤

إيداع الإجابة عن سؤال غاب مقدمه لدى السكرتيرية :

مجلس الشيوخ — عرض سؤال مقدم من حضرة الشيخ المحترم بيومي مدكور بك لوزير الأشغال ، وكان صاحبه غائبا ، فأظهر الوزير استعدادده للإجابة ، فقال الرئيس : يمكن إيداع الإجابة السكرتيرية ليطلع عليها مقدمه ومن يريد من الأعضاء . فأودعت ، ونشرت في هامش المضبطة .
(١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦) .

الإجابة عن سؤال غاب مقدمه :

مجلس الشيوخ — عرض سؤال من حضرة الشيخ المحترم الشافعي أبو وافية ، وكان غائبا بإجازة ، وأجاب عنه وزير الحربية .
(٢٦ مايو سنة ١٩٣٠) .

وقدم من حضرة السائل السابق — وكان غائبا أيضا — سؤال لوزير الحربية عن الأحكام التي تصدرها محافظات الصحاري ، فأجاب الوزير عنه .
(٩ يونيه سنة ١٩٣٠) .

إيداع الإجابة في غيبة السائل مع نشرها في المضبطة :

مجلس الشيوخ — أودع وزير الأشغال سكرتيرية المجلس إجابته عن سؤال موجه إليه من حضرة الشيخ المحترم كمال علما باشا لغيابه عن الجلسة ، ونشرت الإجابة في هامش المضبطة ، مع نشر نص السؤال في صلبها .
(١٥ يوليه سنة ١٩٣٦) .

ضرورة تجديد الأسئلة المقدمة في الدورة السابقة :

مجلس النواب — عرض الرئيس (مصطفى النحاس باشا) أنه لدى مكتب المجلس أسئلة باقية من الدورة الماضية ، فإذا أراد مقدموها التمسك

المادة ٧٤

بها ، فعليهم أن يخطرُوا المكتب بذلك حتى ينظر في تقديمها للجلس .
والمكتب لن يقدم للجلس إلا الأسئلة التي يخطر أصحابها بإصرارهم عليها ،
(فلم يعترض أحد) .

(٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧) .

تخيم تجديد السؤال المؤجل لدورة أخرى :

مجلس النواب — وجه الدكتور محمد جميل عبد الله سؤالاً للرئيس مجلس
الوزراء عن عدد الموظفين الذين رفقوا أو اضطهدوا ، فطلبت الحكومة تأجيل
الإجابة للدورة المقبلة ، لكثرة المسائل المطلوبة في السؤال ، فوافق السائل ،
ولكن الرئيس نبه إلى أن السؤال يسقط بانهاء الدورة ، وله تجديده إذا شاء .

(٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧) .

عدم تلاوة الأسئلة والاستجابات اكتفاء بإثباتها في المضبطة :

مجلس النواب — اقترح الرئيس (سعد زغلول باشا) عدم تلاوة الأسئلة
والاستجابات اكتفاء بإثباتها في المضبطة ، ولأنها ترسل إلى حضرات
الوزراء وتوزع على الأعضاء ، فوافق المجلس على ذلك .

(٩ فبراير سنة ١٩٢٧) .

تأجيل الإجابة عن بعض الأسئلة لتجاوز الإجابات الزمن المقرر

لها في اللائحة :

مجلس النواب — حدّد هذا اليوم للإجابة عن الأسئلة ، ولكن الرئيس
(سعد زغلول باشا) لاحظ أن الوقت المخصص للإجابة قد مضى ، فاقترح
تأجيل الإجابة عن البعض الباقي لجلسة أخرى ، فوافق مقدم السؤال مع
استعداد الحكومة للإجابة .

(٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦) .

حق السائل
في الاستيضاح

« المادة ٤٨ — للعضو الذي وضع السؤال ، أن يستوضح »
« الوزير بعد الإجابة مرة واحدة . (١٠٥ نواب) »

إباحة التعليق على السؤال لغير السائل :

مجلس الشيوخ — وجه - ؤال من حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك ،
وبعد الإجابة استوضح الوزير . فأراد حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك
أن يتكلم في موضوع السؤال ، فوافق المجلس على سماع أقواله ، كما سمع
أقوال غيره من حضرات الأعضاء في موضوع السؤال .
(٦ يولييه سنة ١٩٢٦) .

اشتراك غير السائل في التعليق على موضوع السؤال والإجابة ،

وتعليق السائل بإفاضة في الموضوع :

مجلس النواب — قدم سؤال مكتوب من حضرة عبدالرحمن عزام افندى ،
تاريخه ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٦ بشأن شراء "بيوت هاوس" ، وعرض أثناء
نظر المجلس في ميزانية وزارة الخارجية ، فأجابت عنه الحكومة .
وفي يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٦ ، ألفت الحكومة بيانات مكملة
لإجابتها عنه في الجلسة السابقة . وفي الحال علق السائل بإفاضة في الموضوع ،
كما اشترك معه في التعليق بهذه الإفاضة كثير من حضرات الأعضاء حتى
استغرقت المناقشة معظم وقت الجلسة .

(١٥ أغسطس سنة ١٩٢٦) .

تعقيب السائل على الإجابة أكثر من مرة :

مجلس الشيوخ — وجه سؤالان من محمود رشاد باشا ، وسعيد فهمى
الروبي بك إلى وزير المعارف عن استقالة الدكتور طه حسين من الجامعة ،

المادة ٤٨

فبعد إجابة الوزير ، عقب طويلا حضرة محمود رشاد باشا على الإجابة .
(٦ يونيه سنة ١٩٢٧) .

تعقيب السائل بإسهاب على إجابة الوزير :

مجلس النواب — وجه سؤالان إلى رئيس مجلس الوزراء من النائبين
المحترمين عبد الحميد سعيد ومحمود لطيف بك عن أعمال المبشرين الأمريكيين ،
وبعد إجابته ، عقب السائلان طويلا ، (ولم يعترض أحد من المجلس
على ذلك) .

(٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨) .

استيضاح السائل وغيظه أكثر من مرة :

مجلس النواب — وجه سؤالان من حضرة عباس العقاد أفندي إلى وزير
المالية عن المصروفات السرية ، فاستوضحه السائل أكثر من مرة ،
كما استوضحه عدد من الأعضاء ، وكان يجب كل مستوضح .

(٢٢ أبريل سنة ١٩٣٠) .

اشتراك غير السائل في الكلام على موضوع السؤال :

مجلس الشيوخ — يراجع التعليق على سؤال من الشيخ المحترم عبد الرحمن
البيلي لرئيس مجلس الوزراء عما ألقاه من خطاب للجهاد في حماية الدستور
في المادة ٤٧ .

(٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧) .

المادة ٤٨

التعليق بإسهاب على إجابة الوزير ، لأنه تعرض في إجابته
لأشخاص بذاتهم :

مجلس النواب — وجه سؤال إلى رئيس مجلس الوزراء من النائب المحترم إبراهيم دسوقي أباطه عن أسماء الموظفين الذين شغلوا وظائف حكومية من مايو سنة ١٩٣٦ إلى الآن ، وأجابت الحكومة ، وكانت الإجابة ماسة بشخص السائل ، فوقف وعلق عليها بإسهاب فحصلت ضجة . فقال الرئيس : أرجو المحافظة على النظام ؛ إن المجلس قد استمع إلى أقوال الوزير بإنصاف ، فالإنصاف يقضى بالإنصاف إلى ما يقوله حضرة النائب ردًا عليه .

ثم استمر السائل في التعليق ، فحدثت ضجة . وقال نائب : ليس هذا ردًا على الإجابة ، بل هو تعليق . فقال الرئيس : إن الوزير تعرض في إجابته إلى أشخاص بذاتهم ، والمادة ٢٩ (نواب) تجيز الرد على كلام يتعلق بشخص طالب الكلام . لهذا السبب سمحت لحضرة مقدم السؤال بالكلام ، فاستمر السائل في تعليقه دون اعتراض من المجلس .

(١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧) .

تعليق السائل بإسهاب على إجابة الوزير :

مجلس النواب — وجه حضرة عبد الرحمن عزام افتدى سؤالاً لوزير الأشغال عن نية وزارة الأشغال في تنظيم عمالية خفارة جسور النيل ، وبعد إجابة الوزير عقب السائل بإسهاب ، رغم اعتراض بعض حضرات النواب والرئيس .

(٢٩ يناير سنة ١٩٣٠) .

مجلس النواب — وجه النائب المحترم محمود سليمان غنام افتدى سؤالاً لوزير المالية عن سياسة الحكومة في بيع أراضيها ، وبعد إجابة الوزير علق السائل بإسهاب ، فلفت الرئيس نظره ، قائلاً : أرجو أن يقصر النائب المحترم كلامه

المادة ٤٨

على التعليق على الوقائع فقط . فردّد الأعضاء كلمة " فلندعه يتكلم " ، فاستمرّ مسهباً . فقال له الرئيس بعد ذلك : لقد قمت خطيباً بيننا ، والموقف موقف تعليق فقط ، فأرجو الاختصار ، فأخذ في ختام أقواله .
(٧ أبريل سنة ١٩٣٠) .

تدقيق السائل على الإجابة :

مجلس الشيوخ — وجه سؤال لوزير الأشغال من الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بنت عن مركبات الترام ، وبعد الإجابة عقب السائل عليها ، وثبت في المضبطة التدقيق .

(١٨ مايو سنة ١٩٣٨) .

جواز تقديم السؤال من أكثر من عضو واحد — عدم جواز

الاستيضاح إلا من أحد مقدّمه فقط :

مجلس الشيوخ — (يراجع التعليق على المادة ٤٦) .

(٨ مايو سنة ١٩٣٩) .

استيضاح السائل أكثر من مرة :

مجلس النواب — وجه سؤال من الدكتور عبد الحالق سليم إلى وزير المعارف عن حقيقة الرقابة التي تقوم بها الوزارة على سير التدريس بكلية الطب ومستشفى قصر العيني ، وبعد إجابة الوزير استوضحه السائل مرتين .

(٩ أبريل سنة ١٩٣٠) .

تعليق السائل ثلاث مرات على الإجابة :

مجلس النواب — وجه سؤال من النائب المحترم محمود لطيف بك عن تجارب وزارة الزراعة عن زراعة الدخان بالبلاد ، فأحال الوزير في إجابته السائل على مضبطين فيها البيانات المطلوبة ، فعلق السائل ، ثم ردّ الوزير ، ثم علق السائل ، فردّد الرئيس ، ثم علق السائل .

(٧ مايو سنة ١٩٢٨) .

المادة ٤٨

تعليق السائل بإسهاب على إجابة الوزير مع لفت نظره إلى

مخالفة ذلك للأئحة :

مجلس النواب — وجه سؤال لرئيس مجلس الوزراء من النائب المحترم محمود وهبه القاضي بك عن شكره للحكومة البريطانية عن الحل السعيد للأزمة الأخيرة ، وبعد إجابته علق السائل طويلا وعدة مرات على الإجابة ، مع لفت الرئيس نظره إلى وجوب الاختصار أو تحويل السؤال إلى استجواب .

(١٤ مايو سنة ١٩٢٨) .

منع السائل من الكلام بعد الإجابة من حق المجلس . لا من حق

الرئيس :

مجلس النواب — وجه النائب المحترم خليل أبو رحاب افندى سؤالا خاصا بأحد المبشرين ، وبعد الإجابة قال السائل : إنه طلب الكلمة ، فلم تعط له ، واحتج على ذلك . فقال أحمد رمزي بك : إن حضرة السائل وقف ليتكلم ، ولكنه لم يطلب الإذن بالكلام . فقال الرئيس (حضرة الأستاذ ويصا واصف) : منع الكلام ليس من حق الرئيس ، ولكنه من حق المجلس ؛ ولم يعرض على طلب حضرة السائل .

(٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨) .

« المادة ٤٩ — على العضو الذى يريد أن يستجوب »
 « واحدا أو أكثر من الوزراء ، أن يقدم إلى الرئيس بيانا »
 « مكتوبا بموضوع هذا الاستجواب ، فيأمر الرئيس بتلاوة هذا »
 « البيان فى الجلسة ، ويحدد المجلس موعد المناقشة فى موضوع »
 « الاستجواب بعد ثمانية أيام على الأقل ، إلا إذا رأى »
 « المجلس الاستعجال ووافق الوزير . (١٠٩ نواب) »

ما يتبع فى توجيه
 الاستجواب ،
 وفى عرضه ،
 ووقت المناقشة
 فيه

(١) لرئيس المجلس الحق فى استبعاد استجواب تضمن

عبارات سبق للمجلس أن رفضها .

(٢) تغيير عبارة استجواب يستدعى تقديم استجواب جديد

لتحديد يوم للمناقشة من جديد .

مجلس الشيوخ — أدرج بجدول الأعمال للمناقشة استجواب من
 حضرة الشيخ المحترم الأسناذ يوسف الجندى ، مقدم لرئيس مجلس الوزراء
 ولوزير الداخلية ، عن الانتخابات لمجلس النواب ، وتضمن عبارات سبق أن
 تضمنها اقتراح عرض على المجلس فى صيغة الرد على خطاب العرش ، ورفضه
 المجلس فى جلسة سابقة لمسامه بمجلس النواب .

فقّر رئيس المجلس (سعادة محمد محمود خليل بك) استبعاد هذا الاستجواب
 من تلقاء نفسه ، احتراما للقرار السابق ، (فلم يعترض المجلس) .

ثم عدل العضو استجوابه ، وطالب تحديد يوم للمناقشة ، فاعترض وزير
 الحربية (معالي حسن صبرى باشا) على ذلك بأن الاستجواب القديم غير

المادة ٤٩

موجود ، والجديد لم يبلغ للوزير المختص ، كما جرت العادة بتبليغه ، وطلب اتباع القواعد التي تتبع في تقديم الاستجابات من جديد ، طبقا للدستور واللائحة الداخلية ، وأقره الرئيس على ذلك ، ولم يعترض المجلس .

(١٤ يونيو سنة ١٩٣٨) .

إرجاء النظر في الأسئلة والاستجابات إلى ما بعد الانتهاء

من نظر الميزانية :

مجلس الشيوخ — أثناء النظر في ميزانية وزارة الداخلية ، قال حضرة الشيخ حسن عبد القادر : أقترح عدم النظر في الأسئلة والاستجابات حتى ينتهى المجلس من نظر الميزانية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟
(موافقة) .

الرئيس — المجلس يقرر عدم النظر في الأسئلة والاستجابات ، حتى ينتهى من نظر الميزانية .

(٢٧ يونيو سنة ١٩٢٧) .

تحديد يوم لإلقاء بيان من المستجوب عن الاستجواب ،

وتحديد يوم آخر لمناقشة فيه بعد سماع هذا البيان لظروف

هذا الاستجواب الاستثنائية :

مجلس الشيوخ — قدم استجواب من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لرئيس مجلس الوزراء عن تصرفات الحكومة في الانتخابات لمجلس النواب . فأبدى الوزير (معالى حسن صبرى باشا) أنه لا يمكن تحديد يوم لمناقشة الاستجواب بالصيغة التي قدم بها ، لأنها لا تتضمن وقائع معينة يراد استجواب الحكومة عنها ، وأنه يجب بيانها ، ثم يحدد يوم للمناقشة ، وفي أثناء ذلك يتسنى للحكومة أن ترجع إلى المصالح المختلفة للرد على الاستجواب .

المادة ٤٩

فاجاب المستوجب بأنه يريد استجواب الحكومة عن تصرفاتها في الانتخابات لمجلس النواب ، أى تصرفاتها فيها من بدء العملية حتى نهايتها ، والحكومة أدرى بتصرفاتها ، والفقهاء الدستوري يقضى بأن المستوجب لا يفصل استجوابه تفصيلا ، ثم قال : انى سادلى ببيانى فى جلسة قادمة - من وقائع الاستجواب ، ولا أمانع فى أن تطلب الحكومة التأجيل عندئذ لجلسة أخرى استعدادا للرد على هذه الوقائع .

فقال الوزير (معالى حسن صبرى باشا) : أنهم من هذا أن حضرة الشيخ المحترم يريد أن يدلى ببيانه فى جلسة آتية ، فإذا كان هذا ما يريده فملا ، فيترتب على ذلك أن تبدأ المناقشة فى الجلسة التى تحدّد لذلك بعدها ، لا فى الجلسة التى يلقى فيها البيان . وكل هذا الأساس ، لا مانع لدى مطلقا من أن يدلى حضرة الشيخ المحترم ببيانه فى جلسة قادمة ، وفى هذه الجلسة تطلب الحكومة تحديد جلسة أخرى للمناقشة ، أى أن يدلى حضرة الشيخ المحترم ببيانه فى جلسة مقبلة ، وبعد انتهائه من بيانه تطلب الحكومة تحديد جلسة تسرى عليها اللائحة ، ليكون لديها الوقت الذى يكفيا للاستعداد للمناقشة بعد جمع البيانات .

فقال الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) : إذن تحدّد اليوم جلسة يدلى فيها حضرة المستجوب ببيانه ، ونؤجل الحكومة ردها إلى جلسة أخرى ، تجرى فيها المناقشة طبقا لنصوص اللائحة الداخلية ، فقال الوزير : ألاحظ أن المواعيد التى تنص عليها اللائحة تبدأ من الجلسة القادمة ، أى أن حضرات الأعضاء المحترمين لا يشتركون فى المناقشة إلا فى الجلسة التى تلى الجلسة التى سيدلى فيها المستجوب ببيانه .

فقال دوس بك : أريد أن يعتبر المجلس أن هذا الطاب من الحكومة خاص بظروف هذا الاستجواب وحده ، وأنه لا يقر قاعدة عامة .

فقال الرئيس : لم تقل الحكومة إنها تتبع قاعدة عامة بما قرّر اليوم ، ولكنها قرّرت أنها فى ظرف استثنائى خاص بهذا الاستجواب بالذات ، إذ لا يمكن أن تتكلم والبيانات غير موجودة لديها .

المادة ٤٩

ثم قال الرئيس : المسألة انتهت ، وحدد المستجوب أسبوعاً لإلقاء بيانه ، ولنتقل إلى جدول الأعمال .

(٢١ يونيو سنة ١٩٣٨) .

موافقة المجلس على تحويل سؤال إلى استجواب من غير طلب كتابي :

مجلس الشيوخ — وافق المجلس على تحويل سؤال مقدم من حضرة الفريد شماس افندي لوزير الحقانية إلى استجواب ، من غير أن يقدم صاحبه طلباً كتابياً بذلك .

(٢ يناير سنة ١٩٢٨) .

تحديد يوم معين في الأسبوع لنظر الاستجوابات :

مجلس الشيوخ — راجع التعليق في ذلك على المادة ١٧

(١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨) .

مجلس النواب — سأل النائب المحترم على المنزلاوى بك ، وزير الأوقاف عن دورة مياه مسجد الخواص بسمنود ، فلم تقنعه إجابة الوزير ، وطالب في الجلسة أن يوافق المجلس على تحويل سؤاله بصيغته إلى استجواب ، وتحديد موعد للمناقشة فيه ، فوافق المجلس ، وحدد يوم المناقشة بعد أسبوعين .

(١٣ يولييه سنة ١٩٣٨) .

وجوب تحديد الغرض من الاستجواب لينتهي إلى فكرة معينة :

مجلس النواب — قدم الأستاذ عبد الخالق عطيه استجواباً إلى رئيس مجلس الوزراء ، ووزيرى المالية والزراعة ، هذا نصه : تجنازنا أزمة مالية خطيرة ، لم تكن لتصل في شلتها إلى ما وصلت إليه ، لو أن البلاد كانت لاتعتمد في كل ثروتها على محصول رئيس واحد . وإنه مع التسليم بأن هذه الحال قد

المادة ٩٤

أنارت من اهتمام الحكومة، إلا أن ما قامت به وما وعدت باتخاذها لن يحول في رأي دون تجدد الأزمة ، ولابد للبلاد من مواجهة ما هو أشد منها إن استمرت تقاليدھا الاقتصادية على ما هي عليه . وأمام ذلك، ألا يجدر بالوزارة التي تشتق وجودها من ثقة الأمة ، أن تفزع لمعالجة الأمر بما يستأهله من العناية بحيث تضع ثروتنا الأهلية سياسة تكفل حمايتها ، وتجعلها في مناعة بقدر الإمكان ؟

وبعد أن شرح المستجوب موضوع استجوابه في كلام عام ، قال الرئيس (سعد زغلول باشا) : أفهم أن الاستجواب يكون حينما تأتي الحكومة أمرا يخالف القانون ، أو للصالح العام ، فتستجوب عنه لتبرر موقفها .

فقال المستجوب : إنني ما وجهت هذا الاستجواب بقصد طرح مسألة الثقة، وإنما اتخذته طريقة من الطرق التي تبسط بها المسائل بتوسع، فقال الرئيس : يدور الكلام حول معنى الاستجواب ، وما يرمى إليه ، وما هو موقف الحكومة تجاهه ؟

ثم استمر المستجوب في الشرح كما كان ، ثم رد عليه وزير الزراعة بكلام عام أيضا ، فقال الرئيس : لست أدري هل يرمى الاستجواب الحال إلى طرح الحالة العمومية كلها للمناقشة فيها من جميع الوجوه ، دون أن يكون هناك شيء معين تدور حوله المناقشة ، حتى يمكن أن ننتهي إلى نتيجة معينة ؟

ثم تكلم بعض الأعضاء كلاما عاما أيضا ، فقال الرئيس : لو سمح بالكلام لكل من يشاء ما استطعنا أن نخلص إلى رأي معين ، ولا كان في الإمكان حصر المناقشة بحيث يمكن أن تؤدي إلى نتيجة ، ولو كنت في مكان الحكومة لصرحت بأنني لا أستطيع الإجابة على استجواب يتناول جميع شؤون البلاد من زراعية وصناعية وتجارية ، ثم قال : إن الكلام الذي سمعناه حتى الآن يتناول كل مرافق الدولة وأحوال الحكومة ، وأنا لا يمكنني

المادة ٤٩

حصر المناقشة إذا كنت أبيع الكلام لمن يريد ، ولم أسمع من المستجوب إلا كلاما عاما ، فهو لم يعترض على أى عمل قامت به الحكومة ، ولم يبين أنها فعلت ما فيه مخالفة للمصلحة العامة .

فقال المستجوب : إذن سأضع استجوابا آخر بالمعنى الذى يريده دولة الرئيس ، فقال الرئيس : الواقع أنه لا غرض لى من ملاحظتى التى أبديتها ، إلا أن ينصب الاستجواب على شىء معين ، حتى يمكن أن تنتهى إلى نتيجة معينة ، أما المناقشة العامة التى لا يمكن أن تنتهى إلى شىء معين ، فهذا ما لا أرى فائدة فيه .

فقال المستجوب : أنا لا أفهم ، فى الحقيقة ، كيف يعتبر هذا الاستجواب غير منسوب على شىء بعينه ، مع أن الغرض منه واضح كل الوضوح ، ووجهته إلى وزراء بعينهم .

وبعد مناقشة ، قال الرئيس : أليس المفهوم أن الاستجواب ينتهى بقرار ، فما هو القرار الذى يريد اقتراحه حضرة المستجوب بعد أن سمع جواب الحكومة ؟ .

فقال المستجوب : ليس من الضرورى أن ينتهى الاستجواب حتما بقرار .

ثم تكلم بعض من حضرات الأعضاء فى موضوعه ، ثم قال حضرة عبد الرحمن عزام افندى : أظن أن هذا الاستجواب إذا كان محمداً كان يمكن أن ينتهى بفكرة معينة ، ولكن رأيت من مناقشته ، أننا صرنا ننتقل من موضوع إلى آخر ، مما لا يمكن أن يجعل للمناقشة حداً ، لذلك أقترح أن تنتقل إلى جدول الأعمال ، (فوافق المجلس على هذا الاقتراح) .

(٩ فبراير سنة ١٩٢٧) .

المادة ٤٩

استبعاد الاستجواب لأنه مصوغ بلغة غير لائقة :

مجلس النواب — نظر في الاستجواب الملقم من النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق لرئيس مجلس الوزراء بشأن حادث الأزهر الأخير ، فقال الرئيس : إن رفعة رئيس الحكومة سيتكلم في شكل الاستجواب ، لا في موضوعه . فقال رئيس مجلس الوزراء : يعرض هذا الاستجواب على حضراتكم على حسب العادة ، لتحديد يوم للمناقشة فيه ، غير أني أطالب إليكم استبعاده أصلا من جدول أعمال المجلس ، فإن طلب الاستجواب يجب أن يقتصر على بيان الموضوع الذي يراد الاستجواب عنه ، وهذا هو التقليد الثابت في كل البلاد البرلمانية .

ولا يجوز طبعاً ، وعلى أي حال ، أن تتضمن عبارة طلب الاستجواب إهانة أو سباً أو قذفاً ، فإن حصانة الأعضاء لا تعد لذلك ، إذ كان العضو لا يتمتع بالحصانة إلا بالنسبة لما يقوله في المجلس نفسه ، وإذا كان الاستجواب طلب بيان من الحكومة عن بعض أعمالها ، فإن طبيعته تأبي أن يرسل العضو مقدماً حكمه على تلك الأعمال ، بل يجب أن يرجى ذلك الحكم حتى يسمع بيان الحكومة عما يكون قد بسطه من الأقوال في المجلس ، وهذا الحكم لا يزيد على أن يكون طلباً أو اقتراحاً يقدم إلى المجلس للاقتراع عليه .

والاستجواب المعروض اليوم يخالف كل هذه القواعد التي لا شك فيها ، وفي أنها مأخوذة بها محترمة في كل المجالس التبريرية ، فهو قد تضمن تفصيلاً قام على إهانة الحكومة والقذف فيها ، وحكم العضو به مقدماً على أعمال الحكومة قيل أن يسمع بيانها عن ذلك . لذلك أرجو من المجلس الموقر أن يقرر التقليد الذي يجب أن يتبع في هذا الشأن ، وذلك باستبعاد الاستجواب من جدول أعماله .

فردت حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني بأن للحكومة حقها في الاعتراض على ما تراه مأساً بكرامتها أو فيه إهانة لها ، والاستجواب يتضمن إهانة موجهة للحكومة حقاً ، قبل أن نعرف حقيقة ما حدثت .

المادة ٤٩

غير أنى ألاحظ أن رفعتة تعرض لحصانة النائب ، فقال : إن الحصانة لا تشمل إلا ما يقال داخل المجلس .

وإني أخالف رفعتة في ذلك ، لأن كل ما يقدمه النائب من أسئلة أو استجوابات أو غير ذلك ، مما يتصل بعمله البرلماني ، لا يمكن أن يكون محل مؤاخذه ، أى أن كل عمل ذي صلة بالمجلس يدخل قطعا في دائرة الحصانة النيابية ، ولا يمكن أن يكون سببا لرفعها عنه .

أما من حيث الموضوع ، فإني أوافق تمام الموافقة على أنه يجب علينا ألا نوجه للحكومة أية إهانة .

ثم قال وزير المالية (الدكتور أحمد ماهر) : إن الحصانة المشار إليها على نومين : الأول هو الحصانة الكاملة ، ومن شأنها ألا يحاسب النائب مطلقا على ما يقوله في الجلسة .

أما النوع الآخر فهو أن النائب إذا ما تصرف أى تصرف يخالف أحكام القانون العام خارج المجلس فهو مسئول عن عمله هذا ، وغاية الأمر أنه لا يمكن توجيه التهمة إليه ، إلا بعد استئذان المجلس في رفع الحصانة عنه ، وهذه هي الحصانة الفرعية ، وهي تختلف عن النوع الأول .

الكل نائب الحق في أن يقول داخل المجلس ما يشاء ، إذ يجب أن تتاح له الحرية حتى يدلى بما يحول في نفسه مؤيدا لم رأيه أو مثبتا للتهمة التي يريد توجيهها إلى أى شخص .

أما النشر في الصحف فيختلف عن ذلك لاختلافا كبيرا ، لأن مسؤولية النشر مسؤولية كاملة ، ويعتبر المكتب شر يكامله في الجريمة ، إن كانت هناك جريمة ، ولا يمكن محاكمة النائب إلا بعد استئذان المجلس في رفع الحصانة عنه . وهذا ما أريد أن يشير إليه رفعتة رئيس مجلس الوزراء في الكلمة التي ألقاها على حضراتكم الآن .

المادة ٤٩

وردّ حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى بأنه لا يقتر استبعاد الأسئلة والاستجوابات دون تفاهم مع مقدميها، لأننا لو أقررنا المبدأ الذى يطالب به رئيس الحكومة ، فلا نعرف حداً للاستجوابات أو الأسئلة التى تستبعد أو لا تستبعد .

فقال الرئيس : حقا إننى فى كثير من الأحوال رجوت حضرات الأعضاء أن يتفضلوا بالتحلث معى فى شأن بعض الأسئلة والاستجوابات ، واتفقت معهم على تعديل صيغتها ، أما فى هذه المرة ، فقد فوجئت بالاطلاع على هذا الاستجواب الذى نحن بصدد منشورا بجريدة المصرى .

فاتصلت بمكتبي لأتحقق مما إذا كان الاستجواب قد وصل إلى المجلس ، فعلمت أنه لم يصل إلا فى منتصف الساعة العاشرة صباحا ، مع أنى قرأته فى الجريدة المذكورة الساعة السابعة صباحا .

أردت عند ذلك أن أسلك الخطة التى أتبعها بشأن غيره من الاستجوابات فحاولت فى ذاك اليوم ، وهو يوم الخميس ، أن أتصل بحضرة النائب المحترم مقدم الاستجواب ، فعلمت أنه مسافر . ثم حاولت الاتصال بحضرته فى مكتبه يومى السبت والأحد التالين ، فلم أوفق إلى ذلك . ولما كان الاستجواب قد نشر فعلا وهو يتعلق بمسألة ، أعلم مقدار اهتمام كل من حضراتكم بها ، كما أعلم أيضا مقدار اهتمام الحكومة بها ، رأيت أن من المصلحة العامة ألا أترك الاستجواب معلقا ، وأن أدرجه فى جدول الأعمال . لذلك أمرت — بعد طبع الجدول — أن يلحق به حتى تكون للمجلس الموقر حريته التامة فى التصرف فى الأمر ، وحتى تكون الحكومة على بيئة تامة من مركزها إزاء موضوعه . فإذا كنت قد أدرجت الاستجواب دون تعديل صيغته ، فهذا يرجع إلى الظروف التى قدمتها لحضراتكم ، والى أبلأتنى إلى ألا أتبع فى شأنه الإجراءات العادية التى تتبع فى كافة الأسئلة والاستجوابات .

المادة ٤٩

ثم طلب حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادى إحالة هذا الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية لبحثه، ليكون الحكم عن تريت وتعمق في البحث . فردّ على ذلك حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد مرسى بدر بأن المسألة بديهية، وهى مسألة آداب اجتماعية، والإنسان حين يقرأ ألفاظ الاستجواب يمكنه أن يحكم عليها بأنها ألفاظ نابية أو غير نابية . ولذلك لا أرى محلا مطلقا لأن تنيب لجنة الشؤون الدستورية عنا في إبداء الرأى فيها لأننا، نحن النواب ، من طبقة يسهل عليها جدا أن تميز بين ما يدخل في حدود الآداب وما لا يدخل فيها .

وقال حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن محمد إسماعيل : إذا قدّم استجواب . وقال رفعة رئيس مجلس الوزراء : إن المجلس غير مختص بالنظر في موضوع هذا الاستجواب ، ففي هذه الحالة يحال على لجنة الشؤون الدستورية . أما والحكومة لا تعارض في موضوع الاستجواب الذى نحن بصددده ، بل في صيغته وألفاظه دون سواها ، فهذا أمر مرجعه للمجلس لا إلى لجنة الشؤون الدستورية . فإذا اعتبر المجلس أن العبارات التى كتب بها الاستجواب قاسية لازمة شديدة ، قررنا استبعاده حتى يضعه مقدمه في صيغة مقبولة محترمة تليق بكرامة المستجوب وكرامة المجلس .

ثم قدّم اقتراح هذا نصه : "تقترح استبعاد الاستجواب المقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق لأنه . صوغ باغة غير لائقة " . فقال رئيس مجلس الوزراء : الحكومة توافق على هذا الاقتراح . فقال الرئيس : الموافق على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف ، (وقفت أغلبية) . فقال الرئيس : إذن قرر المجلس استبعاد الاستجواب من جدول الأعمال .

(٢ يناير سنة ١٩٣٩) .

المادة ٤٩

لا يجوز توجيه الاستجواب من عضو لعضو آخر :

مجلس النواب — تقدم نائب بكتاب للرياسة يطلب فيه استنكار عمل
منسوب لنائب آخر ضنا بكرامة المجلس .

فقال الرئيس (الدكتور أحمد ماهر) : من المبادئ المتفق عليها أنه
لا يجوز لنائب أن يستجوب نائبا آخر ، فلا يستطيع المجلس أن ينظر
في الطلب المبين في هذا الكتاب إلا إذا سمح للنائب المراد استنكار عمله بأن
يدافع عن نفسه . ومعنى هذا أن يكون هناك استجواب من نائب لنائب ،
وهو غير جائز . حقا إن الدستور يحجز للمجلس أن يفصل من عضويته أحد
النواب ، ولكن الفصل يستدعي إجراءات وتحقيقات لم تحدث
في موضوعنا . لهذا لا أعرض الكتاب المذكور لأخذ رأيكم فيه ، (فلم
يعترض المجلس على ذلك) .

(٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧) .

قرار لمجلس ألا تقبل استجوابات لمدة ثلاثة أسابيع

لأن للوزراء حديثو عهد بمناصبهم :

مجلس النواب — وجه استجواب من حضرة رياض المصرى افندى
لوزير المعارف بخصوص ملاحق الامتحانات ، فوقف معالى وزير المالية
نيابة عن الحكومة ، وقال : لى كلمة بخصوص الاستجواب الواردة في جدول
الأعمال ، فخاني أنرى أن توجيه الاستجوابات الآن سابق لأوانه ، ذلك لأن
الوزراء حديثو عهد بمناصبهم . وللم يتسع لهم الوقت بعد الدرس بشؤون
وزاراتهم . ولذلك أرى أن يكون توجيه الاستجوابات بعد حين ، ريثما
يكون الوزراء قد ألموا بالإلمام الكاف بأحوال وزاراتهم . فأرجو إن سمحتم
أن يؤجل الاستجواب إلى وقت آخر .

المادة ٩٤

فسأله الرئيس : هل تريد تأجيل هذا الاستجواب بالذات ؟

فأجابه معالي وزير المالية : لا ، بل أريد تأجيل الاستجوابات بصفة عامة ، نظرا لحدثة عهد الوزراء بمناصبهم . أرجو ألا توجه الآن استجوابات للوزارة ، بل يؤجل توجيهها زمنا كافيا لتمكين الوزراء من درس شؤون وزاراتهم . والواقع أن المسألة ليست مسألة تأجيل استجوابات بقصد التأجيل ، بل لأن توجيهها الآن غير مفيد . فالمهلة المطلوبة الآن هي في الحقيقة لتمكين الوزارة من الدرس لتكون على استعداد للإجابة إذا ما استجوبت .

فسأله الرئيس : هل تريد تأجيل توجيهها زمنا طويلا ؟ فأجابه وزير المالية بأنه يترك تقدير اللجنة للمجلس ، ولتكن شهرا مثلا ، ثم تدارت مناقشة وانتهت بأن صرح رئيس المجلس (وهو سعد زغلول باشا) بما يأتي :

أصبحت الآن المسألة واضحة ، وهي : هل تؤجل الاستجوابات لمدة معينة (أسبوعين أو ثلاثة) ؟ وإذا استحسنتم أن تؤجل ثلاثة أسابيع كان ذلك خيرا . وأرى أن هذه مدة كافية لإعطاء الوزارة الفرصة اللازمة لدرس شؤون الوزارات المتنوعة ، كما أنها كافية لأن تدبر أعمالها ، وتنجزها ، وتقارن بينها وبين القانون ، وننظر فيما إذا كانت تستلزم ، أو لا تستلزم تقديم استجوابات . فإذا وافقتم على ذلك يثبت ذلك الرأي في محضر الجلسة . فهل توافقون على ذلك ؟

(موافقة عامة) .

وبعد ذلك سأل حضرة فكري الباطنة أفندي : هل هذا مختصر على الاستجواب المدرج في جدول أعمال الجلسة . فقال الرئيس : لا ، لقد قرر المجلس ألا تقبل استجوابات لمدة ثلاثة أسابيع .

(١٢ يونيه سنة ١٩٢٦) .

المادة ٤٩

لا يجوز لأحد الأعضاء أن يدخل تعديلا في استجواب مقدم
من عضو آخر :

مجلس النواب — قدم حضرة محمد عبداللطيف سعودى افندى استجوابا بشأن الأحكام التأديبية الصادرة من المجلس المخصوص بوزارة الداخلية ضد رجال الأمن العام، فأراد حضرة محمد يوسف بك أن يضيف إلى صيغته كلمة "حكمदारو المديریات"، الذين ينصب عليهم الوصف الموضح فى الاستجواب.
فأعرض على هذا بأن الأعضاء لا يجوز لهم الاشتراك بغير المناقشة، وليس لهم أن يحولوا موضوع الاستجواب عن أصله، ولا أن يدخلوا تعديلا فى صيغته، ولكل عضو أن يقدم استجوابا بالصيغة التى يراها .

فتنازل العضو الذى أراد إدخال تعديل على الاستجواب حين رأى الرئيس يهم بأخذ رأى المجلس فى عمله .
(٧ فبراير سنة ١٩٢٧) .

ضرورة تجديد الاستجوابات المقدمة فى الدورة السابقة :

مجلس النواب — عرض الرئيس (مصطفى النحاس باشا) أنه لدى مكتب المجلس استجوابات باقية من الدورة الماضية، فإذا أراد مقدموها التمسك بها، فعليهم أن يخطروا المكتب بذلك، حتى ينظر فى تقديمها للمجلس، والمكتب لن يقدم للمجلس إلا الاستجوابات التى يخطر أصحابها بإصرارهم عليها .
(فلم يعترض أحد) .

(٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧) .

المادة ٤٩

هل حق العضو في تقديم استجوابات حق مطلق، بحيث يجوز
له أن يتقدم بعدة استجوابات في جلسة واحدة ، ولو كان
بعضها سؤالا وضع في صورة استجواب؟ وهل من حق المكتب
أن ينصح العضو يجعل استجوابه سؤالا ؟

مجلس النواب — تلى الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المعالي
وزير المالية من حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفى بك ، ونصه :

” في سنة ١٩٣٨ قدمت سؤاين ، أحدهما بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٣٨ ،
حينما كان دولة إسماعيل صدقي باشا وزيرا للمالية ، بخصوص تعديل ضريبة
الأطيان ، وقد أجاب دولته : بأن الحكومة ستقدم للجلسة قانون تعديل ضرائب
الأطيان في سنة ١٩٣٨ ، على أن يسرى التعديل ابتداء من سنة ١٩٣٨ المالية .
ولما استقال دولته ، قدمت سؤالا آخر لمعالكم في هذه الدورة بتاريخ ٢٩ نوفمبر
سنة ١٩٣٨ ، فقلتم إن مشروع هذا القانون سيقدم للجلسة حيث قرب
الانتهاء من بحثه ، وحتى الآن لم يقدم هذا القانون ، مع أنه كان مع قوانين
أخرى قدمتها الحكومة للجلسة ونظرها فعلا .

فأريد أن أستجوب معالي الوزير عن الأسباب الداعية لهذا التأخير
خصوصا أن السنة المالية (سنة ١٩٣٨) قاربت على النهاية “ .

الرئيس — الكلمة لحضرة النائب المحترم محمود محمد الألفى بك .

حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفى بك — قدم قانون تعديل الضرائب
مع جملة قوانين الضرائب التي فرضتها الحكومة علينا أخيرا ، ولسبب
لا أفهمه سحب هذا القانون ولم يعرض علينا حتى اليوم ، وقد سبق لي أن
قدمت سؤالا إلى حضرة صاحب الدولة صدقي باشا ، حينما كان وزيرا
للمالية ، وأجاب دولته يومئذ : بأن الحكومة ستعرض هذا القانون على

المادة ٩٤

البرلمان في أقرب فرصة ، ثم شفعت هذا السؤال إلى آخر إلى معالي وزير المالية الحاضر ، فأجاب بمثل ما أجب به دولة صديق باشا ، ولكن هذا القانون لم يعرض علينا حتى اليوم ، ولهذا رأيت تقديم هذا الاستجواب .

تعلمون ، يا حضرات النواب ، أن إصدار هذا القانون يهم المصلحة العامة ، فهناك أطيان لا تغل أكثر من أربعة أو خمسة جنيهات ، في حين أنها تدفع ضريبة على القدان تتراوح بين ١٥٠ قرشا ومائتي قرش . ففي تأخير إصدار هذا القانون ضرر على الزراع ولا شك ، ولا زلت أقول إنى لا أعلم السر في عدم تقديم هذا القانون إلى الآن ، وأرجو معالي الوزير أن يبين لنا العلة في ذلك .

(منجزة)

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام - سأتكلم في الاستجواب من الناحية الشكلية ، فأقول إنى مع تقديرى لحضرة مقدمه ، أكاد أتميز غيظا من مثل هذه الاستجابات ، وأرى أنه يجب أن يكون هناك فارق بين السؤال والاستجواب ، فالسؤال بأبسط معانيه يقصد منه الاستعلام عن شيء مجهول ، وكان في استطاعة حضرة النائب المحترم أن يوجه سؤالاً في موضوع الاستجواب ، لأن هذا الاستجواب لا يمكن بحال أن يتضمن المعنى المقصود من الاستجواب ، وأعتقد أن لمكتب المجلس كل الحق في أن يلفت نظر النائب ، في مثل هذه الحالات ، إلى أنه يحسن به أن يقدم سؤالاً بدلاً من استجواب ، هو في الواقع سؤال من جميع الوجوه .

هذا هو رأي ، أقوله في صراحة بناء على تقاليد المجلس وتقاليد المكتب الماضية ، وأعتقد أن تصرف المكتب في هذه الحالة يقصد منه إعطاء كل فرصة للنائب ، وفي هذا توسيع لحقوقه بلا شك ، وإنما يجب أن يكون ذلك إلى حد محدود ، فيصح إذن أن يستغنى عن مثل هذه الاستجابات بمجرد السؤال .

المسألة ٤٩

حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفى بك = كيف يستغنى عنها ؟
(ضحك) .

إني صاحب الاستجواب وأتهم الحكومة بالتقصير في القيام بالواجب إزاء المزارعين ، إذ كان عليها ألا تتأخر في إصدار قانون ضرائب الأتبان ، لأن التأخير مضر بهم .

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك - ما تناول الكلام عن هذا الاستجواب من الناحية الشككية أيضا .

الرئيس - إن المسألة التي أثارها حضرة النائب المحترم الأمتاذ غنام تهمل في طياتها ما يأتي : هل هذا الاستجواب مقبول شكلا ، أو ليس كذلك ؟

ثم رتب على هذا ما إذا كان من الواجب استبعاد الاستجواب وعدم عرضه على المجلس . هذا هو مضمون كلمة حضرته .

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء - لا ، لا ، لم يقصد ذلك .

الرئيس - هذا هو معنى ما تضمنته كلمته ، فهو قد قصد بما قال إنه كان من الواجب استبعاد الاستجواب وعدم عرضه . وحرصا على وقتكم أرجو ممن يريد الكلام في الشكل أن يتفضل بالكلام في هذه النقطة . أما إذا كان الكلام في موضوع الاستجواب ، فيحسن أن تكون الكلمة أولا لمعالى وزير المالية ، ثم لمن يريد الكلام من حضراتكم في الموضوع .

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك - قلت إني سأتكلم عن الاستجواب من الناحية الشككية ، والمفهوم من الاستجواب عادة أنه يتضمن أولا ، وقبل كل شيء ، توجيه اللوم إلى الحكومة ، ولكن ليس معنى هذا أن كل استجواب يجب أن يتضمن اللوم ، فقد يقصد بالاستجواب

المادة ٩٤

مثلا تمكين المجلس من مناقشة موضوع لا تتاح الفرصة للاستشارة فيه إذا أثير في شكل سؤال ، لأن المناقشة في حالة السؤال تنحصر بين السائل والمستول وحدهما .

وهذه المسألة لها نظائر كثيرة طرحت على المجلس ، وقد نوقش بعضها ، وسيكون بعضها الآخر محل مناقشة بعد أيام قلائل ، وأظن أن أحدثها عهدا هو ذلك الاستجواب المقدم من حضرة صاحب الدولة صدق باشا بشأن مركز مصر من الحوادث الأخيرة التي أدت إلى ضياع استقلال دولة تشيكوسلوفاكيا .

إذن يصح أن يكون لاستجواب حضرة النائب المحترم محمود الألفي بك هذا المعنى الذي بيته لحضراتكم ، وهو الاستشارة في موضوع له مقدمات تستدعي طلب هذه الاستشارة .

وأذكر أنه كان قد صدر قرار من المجلس في العام الماضي بالموافقة على تخفيض مليون جنيه من ضرائب الأملاك التي يدفعها صغار الملاك
حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غام — هذا كلام في الموضوع .

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك — نعم ، لكنه للاستدلال من الناحية الشكلية . قلت إن ذلك القرار قد صدر ، وقيل في تبريره ما قيل مما لا محل لإعادته الآن ، ثم تقدمت الحكومة فعلا بمشروع قانون للضرائب العقارية على هذا الأساس وعرض على المجلس ثم سحب .

حضرة النائب المحترم مقدم الاستجواب يطلب — نظرا لما تقدم — بيانات من الحكومة على صورة هي في الواقع تزيد على مجرد سؤال يرّد عليه بكلمة "نعم" أو "لا" ، فيصح إذن أن يقبل هذا الاستجواب من ناحية الشكل . وأرى أن يناقش المجلس موضوعه ، ويدلى برأيه فيه بالإيضاح الكافي ، لا أكثر ولا أقل .

المادة ٤٩

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — لقد تبين لي مما سمعته من حضرة
مقدم الاستجواب ، أنه لا يطلب المناقشة التي أشار إليها حضرة النائب المحترم
توفيق خليل بك ، والأمر واضح لأنه تكلم في الموضوع ولم يطلب شيئاً
من ذلك .

أما من الناحية الشكلية التي أشار إليها حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود
سليمان غنام في عبارته ، فالواقع أن لكل نائب أن يقدم ما يشاء من أسئلة
واستجابات ، وأن لرئيس المجلس بما له من سلطة غير محدودة المدى أن
يستعمل سلطته ، فيطلب إلى النائب أن يتصرف تصرفاً غير الذي اتجه إليه ،
وللنائب أن يقدر هذه النصيحة ، ولكن إذا ما أصر على رأيه ، وجب على
الرئيس أن يدرج الاستجواب الذي وجهه النائب إلى الوزير المختص في جدول
الأعمال . وظاهر من تشبث حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفي بك
في عرض ما يسميه استجواباً ، ونسميه نحن سؤالاً ، ومن عدد الاستجابات
التي يطرنا بها من وقت لآخر ، أنه مصر على رأيه ، فما الذي يمكن للرئيس
عمله في هذه الحالة ؟

ليس في استطاعة الرئيس أن يفعل شيئاً غير أن يعرض هذه الاستجابات
على المجلس ليبدى رأيه فيها . فالمسألة من الناحية الشكلية واضحة ، أما من
ناحية الموضوع ، فإنني أعتبر أن هذا الاستجواب هو ، في الواقع ، سؤال
قدم في صورة استجواب ، وسأجيب عنه على هذا الاعتبار .

أعادت وزارة المالية بحث مشروع قانون تعديل ضرائب الأتبان على
ضوء الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد ، وعلى ضوء الملاحظات التي
أبدت بشأنه في هذا المجلس والتي تعرض لها حضرة النائب المحترم الأستاذ
محمّد توفيق خليل بك الليلة ، فغيرت من نصوصه وأحكامه ، و انتهت من
مراجعته ، وستقدم به إلى مجلس الوزراء في الأسبوع المقبل إن شاء الله ،
والمفهوم أنه سينفذ ابتداء من سنة ١٩٣٩

المادة ٤٩

حضرة النائب المحترم على إسلام باشا — أتكلم عن هذا الاستجواب من الناحية الشكلية ، فأقول ردًا على اعتراض حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام ، إن هذا الاستجواب كان سؤالًا طلب حضرة مقدمه تحويله إلى استجواب ووافق المجلس على ذلك . فإن كان هناك مبرر للاعتراض على تقديم الاستجابات بصفة عامة ، فلا محل للاعتراض على هذا الاستجواب بالذات . على أنى لا أرى من المناسب أنه في كل فرصة يعرض فيها استجواب على المجلس ، تثار المناقشة حول حق النائب في تقديم الاستجابات ، فهذا حق مطلق له ، أقره المجلس أكثر من مرة . فلنائب أن يقدم ما يشاء من الاستجابات دون قيد ولا شرط ، وأرى أن المناقشة في هذه النقطة مضیعة لوقت المجلس ولا نتيجة لها . ولهذا لا أرى محلا لاعتراض حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — الواقع أن لكل نائب الحق في أن يقدم ما يشاء من الاستجابات ، ولكن المفروض في النائب أنه يقدر الموضوع الذي يريد أن يستجوب الحكومة فيه ، ويقدر وقت المجلس ووقت الحكومة ، ومقدرته على شرح الاستجواب .

(ضحك) .

إذا كانت كل فكرة تجول في خاطر النائب يقدم عنها استجوابا للحكومة ، فيعرض على المجلس ستة أو سبعة استجابات في كل جلسة ، فإن الوقت لا يكفي لمناقشتها ، وبالتالي لا يكون هناك متسع لنظر ما عداها من الأعمال ، وكل ما أرجوه أننا ، كنواب ، قبل أن نسارع إلى تقديم الاستجابات ، نتدبر موضوعاتها ، حتى تتحقق الفائدة المرجوة من تقديمها . أما إمطار المجلس بوابل من الاستجابات ، ففضلا عن أنه يضيع وقت المجلس ، فإنه يقلل من قيمتها .

المادة ٤٩

حضرة النائب المحترم عباس محمود العقاد — فهمت من كلام حضرة النائب المحترم الأستاذ غنم أنه لا يريد أن يوجه اعتراضا لمكتب المجلس ، لأنه وافق على عرض هذا الاستجواب على المجلس ، بل يريد أن يصل إلى أن يفوض المجلس الرئيس وأعضاء المكتب حق توجيه نظر حضرات النواب المحترمين ، إلى تحويل استجواباتهم إلى أسئلة ، إذا كان موضوع هذه الاستجوابات يصح أن يعرض على المجلس في صورة أسئلة. وأظن أن هذا مبدأ لا اعتراض عليه ، إلا أنه إذا كان مما لا نزاع فيه أن حق النائب في تقديم الاستجوابات غير محدود ، فالواقع أن جميع الحقوق لها حدود من حسن الاستعمال ، فإذا تجاوزت هذه الحدود انتقلت إلى ضدها ، وفقد صاحبها الحق فيها .

يقول حضرة النائب المحترم على إسلام باشا : إنه يجوز للنائب أن يقدم ما يشاء من الاستجوابات ، وهذا صحيح ، ولكن يجوز للمجلس أيضا أن يحرص على وقته وأوقات الحكومة وأعمالها ، ويوازن بين حق النائب وحق المجلس في تبين المصلحة المترتبة على استعمال هذا الحق .

إن ما يدعو إلى التفكير في هذه المسألة سبق التفكير فيه في مجلس من أقدم المجالس النيابية في العالم وأعرفها بحقوق النواب ومعنى الرقابة على الحكومة ، وأعني به مجلس النواب البريطاني ، إذ حدث حينما كان لإرلندا نواب يمثلونها في المجلس المشار إليه ، أن اتفق هؤلاء النواب فيما بينهم ، على خطة محكمة يراد بها تعطيل أعمال المجلس وإحراج الحكومة ، ومنع المجلس من تناول أى بحث عدا المباحث التي يريدونها هؤلاء النواب ، واستطاعوا ببراعتهم وحسن تدبيرهم أن يصلوا إلى شل حركة البرلمان . فما الذي حدث إزاء هذه الحالة في أقدم المجالس النيابية كلها ؟ حدث أن أقفل الرئيس من تلقاء نفسه باب المناقشة ، وقال للمجلس : إننى أقفلت باب المناقشة في هذه المسألة تحت مسؤوليتي . فوافق المجلس على ذلك ، لأن للحقوق حدودا ، هي كرامة البرلمان والحرص على أوقات النواب والحكومة ، بل حدث بعد ذلك ، يا حضرات النواب

المادة ٤٩

المحترمين ، أن وضع نظام ثابت سمي نظام ال " Closure " ، وهو يقابل عندنا إقفال باب المناقشة .

ثم وضع بعد ذلك نظام أقسى من هذا ، سمي نظام " الجيلوتين " أي المقصلة ، وهو قطع المناقشة قطعاً ، وذلك بأن يتقرر من بادئ الأمر تحديد الساعات أو الأيام التي تستغرقها مناقشة من المناقشات ، فإذا انتهى الوقت لم تعد أقفلت المناقشة فيها من تلقاء ذاتها .

حضرات النواب المحترمين : إن القول بأن الاستجوابات حق مطلق للنواب ، قول لا يمكن إقراره على إطلاقه . فإذا كان للنائب حق ، فالمجلس حقوق ، هي الأجدر والأولى بالرعاية ، وهذه الحقوق هي ما نريد استخدامها الآن ، وقد وجب أن تستخدم ، لأن تقديم خمسة استجوابات في جلسة واحدة ومن نائب واحد ، أمر لا يمكن أن تنتظم معه أعمال البرلمان ولا أعمال الحكومة .

(تصفيق) .

(٢٨ مارس سنة ١٩٣٩) .

أقصى مدة لمناقشة
استجابات
الشؤون الداخلية

«المادة ٥٠ هـ — لا يجوز تحديد موعد المناقشة في الاستجابات»
«المتعلقة بالأمور الداخلية لمدة تتجاوز الشهر. (١١٠ نواب)»

لا مانع من تأجيل المناقشة في الاستجابات بناء على طلب
المستجوب إذا كان لجمع معلومات وبيانات ووافق الوزير:

مجلس الشيوخ — عرض استجواب مقدم من حضرة محمد زكي
عبد الرازق بك لدولة وزير الداخلية ، فطلب مقدمه تأجيله أسبوعين ، فقال
الرئيس : الأوفق أن تسحبه ، فقال مقدمه : إني مصرّ عليه ، فقال الرئيس :
ما رأى دولة وزير الداخلية ؟ فقال وزير الداخلية : الأولى أن نجيب الآن
إذ لا معنى في الراجع لأن يطلب مقدم الاستجواب التأجيل ، فقال مقدمه :
ما حملني على طلب التأجيل ، لا رغبتى في جمع بعض معلومات ، فقال الرئيس :
لا مانع لدى دولة الوزير من التأجيل .

(قرر المجلس تأجيل الاستجواب أسبوعين) .

(٧ مارس سنة ١٩٢٧) .

من حق المجلس تأجيل المناقشة في الاستجواب لأكثر من شهر :

مجلس النواب — اعترض النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك على تأجيل
المناقشة في استجواب بشأن عتادات المياه ثلاث مرات أو أربعاً ، محتجاً
بأن المادة ١١٠ من لائحة النواب لا تجيز التأجيل أكثر من شهر ، فردّ عليه
الرئيس بأن حكم هذه المادة يقضى بأن للوزير أن يطلب تأجيل المناقشة
في الاستجواب شهراً لا أكثر ، ولا يجوز للمجلس أن يرفض هذا الطلب .
أما بعد ذلك ، فالمجلس حرق تقرير المناقشة فوراً أو تأجيلها . فإذا رأى أن
هناك أسباباً أدلى بها الوزير تبرر التأجيل قبلها ، وإلا قرر المناقشة فوراً ،
والمجلس صاحب الحق في الحالتين . فوافق المجلس على ذلك .

(١٠ يونيه سنة ١٩٣٧) .

المادة ٥٠

اعتبار المجلس الاستجوابات المقدمة في دورة قائمة بعد انتهاء

إلى أن يحاب عنها في دورة تالية :

مجلس النواب — في دور الانعقاد غير العادي لنظر المراسيم بقوانين التي صدرت بعد انتهاء دور الانعقاد العادي الثاني ، تليت استجوابات ، وطلبت الحكومة تأجيل الإجابة أسبوعين — أي بعد انتهاء هذه الدورة — فقال الرئيس : من المعروف أن الاستجوابات والاقتراحات تسقط بانتهاء الدورة إلا إذا جددتها مقدمها ، فهل تعتبر الحكومة هذه الاستجوابات قائمة إلى ما بعد انتهاء هذه الدورة ، أم أن الأمر يحتاج إلى تجديدها بعد افتتاح الدورة العادية ؟

رئيس مجلس الوزراء — هذه مسألة تتلاق باللائحة الداخلية للمجلس ، وهو صاحب الشأن في هذا الأمر . والحكومة ، كما قلت ، مستعدة للإجابة بعد أسبوعين .

الرئيس — هل توافقون على أن تكون مناقشة هذه الاستجوابات في الدورة القادمة ؟

(موافقة عامة) .

(أول نوفمبر سنة ١٩٣٧) .

المادة ٥٠

للعضو أن يطلب كل البيانات التي يريدها ، ولكن مما لا شك
فيه أيضا أن للوزير أن يقدر ما إذا كانت المصلحة العامة تقضي
بإعطاء هذه البيانات أم لا ؛ فإن رأى إعطاءها انتهى الأمر ،
وإن رأى أن المصلحة العامة تقضي بعدم إعطائها ، كان على
العضو في هذه الحالة أن يرجع إلى المجلس ليحكم بينه وبين الوزير

مجلس النواب — أشير إلى الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب
المعالى وزير المعارف العمومية من حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى ،
ونصه :

” استجوب معالى الوزير عما يأتى :

أولا — عن مقدار ما باعه معاليه للوزارة من كتبه الخاصة ، وهل كان
هذا قبل دخوله الوزارة ، أو بعد دخوله فيها أيضا ؟

ثانيا — عن العيوب التي نراها في توزيع الكتب والمجلات على
المدارس ، وهل هذه الكتب وتلك المجلات روعيت فيها ضرورة التمشي مع
مستوى مدارك التلاميذ في مختلف الفرق ، أو ما يراد من رفع مستوى العربية
الفصحى بينهم ؟

ثالثا — عن السخاء العظيم في توزيع بعض الكتب للطالعة الإضافية
سخاء تجاوز التلاميذ إلى المدرسين أنفسهم ، وهل في هذا تحقيق لسياسة
الاقتصاد التي تقتضيها ظروفنا الحاضرة ؟

رابعا — عن مقدار زيادة المنصرف على الاعتماد المقرر للكتب المدرسية
في بسند الأدوات المدرسية ، وهل لهذه الزيادة اتصال بنظرية السخاء
على بعض المؤلفين ، وعن الحاجة التي دعت إلى هذا التجاوز ؟“

المادة ٥٠

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — حضرات النواب المحترمين :
قبل أن أعرض لموضوع الاستجواب ، يلوح لى أنه من أهم ما يجب أن
نعرض له جميعا مسألة شكلية أثرت فى طريق هذا الاستجواب .

جرت التقاليد البرلمانية هنا فى هذه الدورة ، بل فى دورات سابقة ،
وفى فصول تشريعية سابقة ، كما جرت هذه التقاليد فى كثير من البرلمانات ،
على أن للمستجوب حقا فى طلب البيانات من الوزارة المستجوب وزيرها ،
تلك البيانات التى يستطيع بها أن يتثبت كل التثبت مما يدعيه ، ومما
يدفع به الوزير المستجوب ، وحتى لا يكون موضوع الاستجواب من
باب الظن المرجم ، بل من الحقيقة الواقعة المدونة فى مستندات الوزارة
ذات الشأن ، كان من الواجب أن تتقدم الوزارة المسؤولة بالبيانات التى
يطلبها المستجوب .

جريا على هذا ، طلبت عن طريق مكتب المجلس بعض البيانات من معالى
وزير المعارف ، فكان جواب معاليه ما يأتى :

” حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النواب
أتشرف بأن أحيطكم علما بأن الوزارة تلقت خطاب سعادتكم الذى
تطلبون به إرسال بيانات منها ، بناء على طلب الأستاذ أحمد والى الجندى ،
لنظر استجوابه المقدم لى ، ولما كان تقديم مثل هذه البيانات لا يقع
دستوريا فى حالة الاستجواب ، وذلك ما توافقنى عليه لجنة القضايا ، فإن ما قد
يحتاج إليه الاستجواب منها ، سيقدم منى بالمجلس حين الرد على هذا
الاستجواب .

وتفضلوا ... الخ “ .

حضرات النواب المحترمين : تنص المادة ٦٦ من اللائحة الداخلية
على ما يأتى :

المادة ٥٠

” للجان ولأى عضو من أعضاء المجلس أن يطلب بواسطة مكتب المجلس من أية مصاحبه أميرية أوراقا أو معلومات أو إيضاحات تختص بالمشروعات المعروضة عليها “ .

وقد فسر هذه المادة ما جرى عليه العرف ، فمثلا قدّم استجواب لمعالى وزير الزراعة من أحد حضرات الشيوخ المحترمين ، وطلب من معاليه جميع الملفات التى تختص بموضوع الاستجواب ، فوردت تلك الملفات إلى سكرتيرية المجلس وأطلعنا منها على ما ينبغى الاطلاع عليه . وطلب بعض حضرات النواب من معالى وزير الزراعة الموقت إيداع مكتب المجلس أوراق التحقيق ذاتها ، فقال حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء فى صراحة إن الحكومة تعد بوضع جميع أوراق التحقيق فى سكرتيرية المجلس .

وقبل ذلك طلب مجلس الشيوخ الاطلاع على أوراق التحقيق الخاصة بالاعتداء على رفعة النحاس باشا ، فقال معالى وزير الداخلية : ” إن هذا من حق المجلس ، وسأودع هذه الأوراق “ . وقد طلب أيضا حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق الأوراق الرسمية التى تبودلت بشأن المفاوضات الإيطالية المصرية البريطانية ، فأودعت هذه الأوراق مكتب المجلس ، وهى لا شك تمس مسائل خارجية سياسية قد يكون فيها من أسرار الدولة ما يكون .

فالتقليد المحترم يقضى بأن يتقدم الوزير بعرض الأوراق أو الملفات على المجلس ، إذا رأى أن لا خطر فى ذلك ، وأنه لن تفوح منها فى هذه القاعة رائحة بغیضة . إذا رأى الوزير هذا تقدّم ، ولكن من يرى غير ذلك لا يتقدم .

والأدلة على ما أقوله كثيرة جدا ، وعندى من البحوث الفقهية فى فرنسا وغير فرنسا ما يؤيد ذلك .

المادة ٥٠

(بدا من المجلس ما يدل على موافقة على ما يقوله حضرة المستجوب) .
حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — إذن اتينا ، ما دمت متفقين
معى فى رأى ؛ فإذا كان عندنا من التقاليد والواقع ما يجعل طابى عادلا ،
وما يجعل هذا من حق المجلس ، فقد وجب على وعلى حضراتكم ، قبل أن
نتقل إلى موضوع الاستجواب ، أن أقف بكم عند هذه العقبة . فإذا
أقررتموها أضعتم أجلى مظهر من مظاهر الرقابة البرلمانية ، إلى أضعتم أمضى
سلاح لهذه الرقابة ، وأضعتم أيضا على من يأتى بعدنا من الهيئات التشريعية
تراثا كان يجب أن يلتقى منا إليهم كما انتقل إلينا من غيرنا ، ولهذا أطرح
على المجلس الموقر هذه المسألة للبت فيها .

هل لنا — كبرلمان وكهيئة تشريعية تملك حق الرقابة — أن نطلب
هذا الطلب ؟ وهل هذا يتفق مع الدستور أم هو ضد الدستور ، كما يدعى
معالى وزير المعارف ؟ هذا ما أطالب البت فيه قبل الانتقال إلى موضوع
الاستجواب ، وأؤكد لحضراتكم أنه لن يعوزنى الدليل الذى به أدم
استجوابى وأظهر صحة ما أقول .
(تصفيق حاد) .

حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية — حضرات النواب
المحترمين ؛ أما أن للمجلس مجتمعا الحق فى أن يصدر قرارا ما ، فهذا ما لا يختلف
فيه اثنان ، وأما أن لأى عضو من المجلس ، لمناسبة استجواب يقدمه ،
أن يطلب من أية وزارة من الوزارات الأوراق التى يريد ، فهذا ما يجب
أن يكون موضع البحث .

(ضجة) .

فالذى حدث فى هذه المسألة بالذات ، كما حدث قبل ذلك فى استجواب
خاص بى ثم سحب ، أنه أرسلت إلى من رياسة هذا المجلس اللو قرو سائل طويلة
يريد أصحابها إيداع أوراق ، يقولون عنها إنها خاصة بالاستجواب ، فرايت

المادة ٥٠

من تلقاء نفسه أن هذا لا يمكن أن يكون حقاً لكل نائب منفرد ، ورأيت من جهة أخرى أن أستعين برأى قلم القضايا ، فأفتاني بأننى على حق فى هذا...
(ضجة شديدة ، ومقاطعة) .

الرئيس - أرجو من حضراتكم الاستماع إلى المناقشة فى هدوء .

أرى أن لا مانع من أن يقول أحد إنّه رأى ألفي ستمين برأى ما أو يستشير جهة ، أو يستشهد بسابقة ، إذ ليس فى هذا غرضية ، أما ما يكون محلاً للاعتراض فهو أن يقول : يجب على المجلس أن يتبع رأياً معيناً ، وهذا ما لم يقل به أحد . ولكل من حضراتكم - بعد أن يتم معالي الوزير أقواله - أن يبدى بعد ذلك ما يشاء ، وأن يناقش المسألة على الوجه الذى يراه .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية - اعتمد حضرة النائب المحترم مقدم الاستجواب فى طلبه للبيانات على المادة ٦٦ من اللائحة الداخلية ، ونصها : "للجان ولأى عضو من أعضاء المجلس أن يطلب بواسطة مكتب المجلس من أية مصلحة أميرية أوراقاً أو معلومات أو إيضاحات تختص بالمشروعات المعروضة عليها" .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى - وما المقصود بكلمة "المشروعات" الواردة فى المادة ؟

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية - المقصود بهذه الكلمة مشروعات القوانين والاقتراحات بقوانين وغيرها من الأعمال التى تفحصها اللجان .

وفى عدا ذلك ، فقد قرر الدستور لحضرات أعضاء المجلس حق السؤال وحق الاستجواب ، فالسؤال يقف به كل عضو على ما يريد أن يعرفه ، والاستجواب يوجه به العضو ما يرى أن فيه محلاً للاخذة بالنسبة للوزير المستجوب .

المادة ٥٠

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — سبق أن قلم
إن الاستجواب هو مجرد استعلام .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — أحيانا يكون كذلك .
لهذا أقول إنه عندما وصل إلى من رئاسة المجلس بمناسبة هذا الاستجواب ،
وبمناسبة استجواب سابق ، طلب بيانات من حضرة مقدم الاستجواب ،
رأيت أن هذا الأمر على إطلاقه قد يكون من ورائه أن تشغل الوزارة شغلا
دائما إذا كثرت الاستجوابات .

(ضجة ومقاطعة) .

لهذا جعل الدستور لنظر الاستجواب مرحلتين

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح — أظن أنه كان من
المستحسن أن تثار هذه المسألة بمناسبة استجواب يتعلق بموضوع عام ،
لا بأمر خاص .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — على كل حال إن
المسألة التي أثرت خطيرة جدا .

الرئيس — أرجو عدم المقاطعة ، ومن يريد الكلام ، فليطلب الإذن به .
حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — لهذا رأيت ، يا حضرات
التواب المحترمين ، حين ورد إلى كتاب المجلس الخاص بهذا الموضوع ، أن
أجيب عن الجزء الخاص بي شخصيا ، وأن أقول فيما يتعلق بالمسألة العامة
إن الأمر فيها ، من حيث المبدأ ، هو من حق المجلس لا من حق كل عضو
بذاته .

(ضجة) .

ولو أن حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى لم يرد أن يوفر على حضراتكم
قراءة الخطاب كله وتلاه كاملا ، لرأيت أنني قلت فيه ، إن ما قد يحتاج إليه
الاستجواب من بيانات سيقدم منى بالمجلس حين الرد على هذا الاستجواب .

المادة ٥٠

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — لا داعى لكل هذا،
فإن المادة ١٠٤ من اللائحة الداخلية صريحة في هذا الشأن .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — وأضفت إلى ذلك
ما يأتى :

”على أنى أريد أن أجيب من هذا الطاب بصفة شخصية عن القسم
المتعلق بمؤلفاتى التى اقتنتها وزارة المعارف، والوزارة لم تقن منها منذ أسندت
إلى إلا ثمانمائة نسخة من كتاب ”حياة محمد“ ، وألقى نسخة من
رواية ”زينب“ بناء على تقرير لجنة إنهاض اللغة العربية . أما قبل
ذلك فقد اقتنت الوزارة كتاب ”چان چاك روسو“ ، الجزء الأول
فى سنة ١٩٢١ ؛ وليس فى محفوظات الوزارة الآن شىء يتصل بهذا الموضوع.
وقد طلبت الوزارة اقتناء كتب أخرى كثورة الأدب وغيرها ، وبعثت
تخطرني بذلك، وكانت بعض هذه الكتب قد نقد طبعها. وقد اقتنت الوزارة
فى عهود مختلفة وقبل أن أتولى شؤونها ٧٦٣ نسخة من ”حياة محمد“، وذلك
فى سنة ١٩٣٥ ، حين كان حضرة صاحب الفزة نجيب بك الهلالي وزيرا
لها و ١,٠٠٠ نسخة من الكتاب المذكور حين كان سعادة محمد على علوه
باشا وزيرا لها و ١٢٠ نسخة منه حين كان سعادة على زكى العرابى باشا
وزيرا لها .

واقنت من كتاب ”فى منزل الوحي“ ٢,٣٠٠ نسخة حين كان سعادة
بى الدين بركات باشا وزيرا لها ، وكانت تقنى كلا من الكاين الأخيرين
بسعر النسخة ٢٠٠ مليم . وقد استولت على نسخ ”حياة محمد“ من مطبعة
مصر ومن مطبعة دار الكتب ومن مكتبة النهضة . واستولت على نسخ
”حياة محمد“ الأخيرة وعددها ٨٠٠ ، وعلى نسخ ”زينب“ من مكتبة
النهضة، بثن دون الثمن الذى اقتنت به هذه الكتب من قبل، تنفيذًا لإشارة
منى خاصة بكتب جميع المزانين .

المادة ٥

هذه هي البيانات الخاصة بما اقتنته الوزارة من مؤلفاتي ، أرسلها بصفة شخصية لأبصفة كوني وزير المعارف .
(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطة — عمل ما تلاه معالي الوزير الآن وارد في الرد الذي أرسل لمكتب المجلس ؟

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — نعم ، وقد تلوته من النسخة التي تفضلت حضرتها المستجوب بإعطائها إلى الآن من أوراقه الخاصة .
(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم أمين أحمد سعيد — إن في اقتصار حضرتها المستجوب على تلاوة جزء من الرد تفصيلا للمجلس .
(ضجة) .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — من هذا ترون حضراتكم أن المسألة التي أشار إليها حضرتها النائب المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح ، وله ظنره ، قد أنجب عنها ، وأصبح موضوع البحث الآن المناقشة العامة التي تتعلق بالمجلات وكتب المؤلفين الآخرين ، وما إذا كان من حق كل نائب أن يطلب بيانات بشأن الاستجواب ، أو أن المجلس هو الذي له الحق في ذلك .

قلت لحضراتكم إن الدستور واللائحة الداخلية ، قسم الأمر الاستجواب ونظره إلى مرحلتين : الأولى مرحلة تحديد ميعاد لمناقشة الاستجواب ، والثانية مرحلة المناقشة فيه ، ومن المعلوم أن المرحلة الأولى لم تتحدد عنها ، ولكنها حددت حتى يتسنى لـ حضرتها النائب المستجوب — إذا لم تكن لديه معلومات خاصة — أن يطلب إلى الوزير عن طريق مكتب المجلس ، أن يوافيه بمعلومات تفيد في شرح استجوابه ، فإذا كان لدى الوزير اعتراض على هذا الطلب أفضى باعتراضه للمجلس ، فإن وافقه فكان بها ، وإن لم يوافقته تحمل الوزير مسئولية القرار الذي يصدره المجلس ، فلو أن حضرتها مقدم هذا الاستجواب جاء في الجلسة التي عرض فيها لتحديد ميعاد المناقشة ، وطلب

المادة ٥٠

إلى الوزير أن يقدم له معلومات عن مسائل محددة ، لقلت لحضرته يومئذ إنني مستعد لأن أقدم كذا ، وغير مستعد لأن أقدم كذا ، والمجلس الموقر هو الحكم والفيصل في هذا الأمر .

أما أن يترك الأمر لحضرة مقدم الاستجواب وحده ، كما حدث في هذا الاستجواب ، وفي استجواب سابق ، فهذا ما لم تجر به التقاليد مطلقا .

استشهد حضرة مقدم الاستجواب على حق النائب في ذلك بمسألة مرمية نظرت أمام مجلس الشيوخ ، طلب بشأنها إلى معالي وزير العدل ، أن يقدم أوراق التحقيقات التي تمت فيها ، فأبى معاليه أنه لا محل للاعتراض على ذلك ، ووعد بتقديم تلك التحقيقات . كما قال حضرة المستجوب أيضا إنه في الجلسة الماضية — عند نظر استجوابه الخاص بوزارة الزراعة — طلب موافاة المجلس بأوراق التحقيقات التي تجرى فيها ، فصرح حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ، بأن الحكومة مستعدة لإجابة ذلك متى تم التحقيق . .

إن هذا ، باحضرات النواب المحترمين ، كلام لا غبار عليه ، لأن الوزير أو رئيس الحكومة ، وهو يعد بإجابة الطلب ، لا يعد المستجوب بداته ، ولكنه يتزل على قرار يصدره المجلس ، بعد أن اشترك في مناقشة هذا الطلب .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — لم يصدر قرار من المجلس ، وإنما كان هذا الوعد بناء على رغبة أعضائها أحد حضرات النواب .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — إذا قدمت للمجلس الموقر الأوراق التي يطلبها حضرة النائب المحترم أحمد وإلى الجندي ، فهل يعتبر تقديمها بناء على قرار يصدره المجلس أم لا ؟ إنني شخصيا رأيت في المرين اللتين طلب مني فيهما معلومات خاصة ، أن أضع الأمر أمام المجلس ، لا لأنني أريد أن أنتقص حقا من حقوقه ، بل لوضع جميع الحقوق في يده .

المادة ٥٠

فإذا رأى المجلس أن أقدم البيانات التي طلبها حضرة النائب المستجوب
بمخالفاتها ، فإنني مستعد الآن لتقديمها بناء على هذا القرار وحده ، لا بناء
على طلب حضرة مقدم الاستجواب كعضو في هذا المجلس .
(ضجة) .

حضرة النائب المحترم معالي محمد حلمي عيسى باشا — نريد أن يفصل
المجلس الآن في هذه المسألة كبداً ، لا كحالة خاصة .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — فيما يتعلق بمؤلفاتي ،
قد سمعت حضراتكم كل شيء عنها ، أما فيما يتعلق بباقي البيانات التي طلبها
حضرة المستجوب ، فهذا بيانها طبقاً لما هو وارد في كتابه :

” أولاً — القرار الوزاري الصادر بتشكيل لجنة تحت رئاسة عوض بك
إبراهيم ، لبحث أسباب ضعف التلاميذ في اللغة العربية ، واقتراح وسائل
علاجها ، ولجنة إنهاء اللغة العربية المؤلفة من بعض حضرات المفتشين
لنفس الغرض ، وأسماء أعضاء اللجنتين وتقارير اللجنتين ومقترحاتهما .

ثانياً — بيان بعدد الكتب التي وزعت على المدارس الثانوية جميعها
تنفيذاً لمقترحات اللجنتين المذكورتين وثمنها ، وهل وزعت على المدارس بنسبة
واحدة ، وما هو نظام توزيعها ؟ ثم هل وزعت أيضاً على بعض مدرسي
اللغة العربية بهذه المدارس وبغيرها ، وما عدد النسخ التي وزعت على حضراتهم
من كل كتاب ؟

ثالثاً — ما هو عدد الكتب التي اشترتها الوزارة من مؤلفات معالي الوزير
وتوارىخ بيعها ، وما كان منها بطالب من معاليه ، وما كان منها بناء على
مقترحات اللجنتين السابقتين ، وثمن كل صفقة ؟

رابعاً — ما مقدار العجز الذي وقع في باب المصروفات العامة لوزارة
المعارف العمومية في الميزانية الحالية ، وفي بند الكتب والأدوات ، وما سببه ؟
وهل تنتوى الوزارة أن تتقدم بطلب للبرلمان لاعتماد مبلغ تسد به هذا العجز ؟

المادة ٥٠

خامسا — ما أسماء المؤلفين الذين عرضوا على الوزارة بيع بعض مؤلفاتهم في هذا العام الدرامى والعام السابق للتدريس أو للكتابة ، سواء منهم من وافقت الوزارة على شراء مؤلفاته مع إرجاء دفع الثمن حتى تسمح الميزانية ، ومن رفضت طلباتهم ، وأسماء الكتب التى عرضت على الوزارة ؟

سادسا — ما مقدار المبالغ المخصصة للاشتراك في المجلات والجرائد في جميع مدارس الحكومة ، كل على حدته ، وأسماء هذه المجلات والجرائد ومقدار العدد المشترك فيه من كل مجلة ، وما يدفع لكل مجلة من هذه المجلات ؟

أما عن الطلب الأول من هذه البيانات فإننى مستعد لتقديمه ، غير أنى أقول لحضراتكم ، إن اللجنة التى ألفت برئاسة حضرة صاحب العزة عوض إبراهيم بك ، قد شككت بصفة داخلية قبل أن تسند إلى وزارة المعارف العمومية .

أما عن الطلب الثانى الخاص ببيان عدد الكتب التى وزعت على المدارس الثانوية جميعها ...

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — نريد أن نعرف أولا ، هل يسلم معالى الوزير بحق النائب في طلب البيانات من الوزير أولا ؟

حضرة النائب المحترم معالى محمد حلمى عيسى باشا — هذه هى النقطة التى نريد أن يفصل فيها المجلس أولا .

حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية — قلت إن للنائب أن يعرض على المجلس طلب البيانات والأوراق التى يريد الاطلاع عليها ، وذلك في الجلسة التى ينظر فيها تحديد ميعاد لمناقشة الاستجواب . فإذا أقر المجلس هذا الطلب ، بعد معرفة رأى الوزير ومناقشته ، قام بتقديم جميع الأوراق والبيانات المطلوبة ، وإنى لا أزال عند رأيى فى أن هذا حق للمجلس ، لا حق لكل نائب بمفرده ، ولحضراتكم الرأى الأعلى .

المادة ٥٠ هـ

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — حضرات النواب المحترمين :
بدا لى أن بعض حضرات النواب يتشكك فى أننى قصدت عمدا أن
أخفى من كتاب معالى الوزير شيئا ، ولكن ما أدلى به معاليه فى كتابه
هذا بخصوص مؤلفاته ، كان قد سبق للوزارة أن أصدرت به بلاغا رسميا
فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ، وعلى ذلك فإن ما ورد فى كتابه كرتة على معروف
لكل إنسان .
(ضجة) .

حضرة صاحب المعالى وزير المالية — حضرات النواب المحترمين :
أثيرت الآن مسألة تتعلق بحقوق حضرات النواب فى طلب بيانات تتعلق
بما يؤدونه من واجب فى هذا المجلس الموقر . ومما لا شك فيه أن للنائب
أن يطلب كل البيانات التى يزيد بها ، ولكن مما لا شك فيه أيضا أن
للوزير ، وهو المسئول عن المحافظة على المصلحة العامة ، أن يقدر ما إذا
كانت هذه المصلحة تقضى بإعطاء هذه البيانات أولا ، فإن رأى إعطائها
انتهى الأمر ، وإن رأى أن المصلحة العامة تقضى بعدم إعطائها ، كان على
النائب فى هذه الحالة أن يرجع إلى المجلس ليحكم بينه وبين الوزير .
(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن الببلى — لم يقل معالى وزير
المعارف هذا .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحلق — إن كلام معالى
وزير المالية كلام طيب ، غير أن معالى وزير المعارف لم يقله .

حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية — هذا بما نقلته بالضبط .
(ضجة) .

المادة ٥٠

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — لقد أنكرت ، يا معالي الوزير ، على النائب حقه في طلب البيانات ..

حضرة النائب المحترم معالي محمد حلمي عيسى باشا — إذن فالأصل هو إعطاء البيانات ، والاستثناء هو عدم إعطائها .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — لا شك أن مهمة الوزير والمجلس والنائب ، هي التعاون لتحقيق المصلحة العامة ، ولا يمكن أن يكون هذا موضع خلاف أو بحث ، وإنما يكون الخلاف في حالة ما إذا طلب النائب بيانات أو أوراقا يرى الوزير من المصلحة العامة عدم إعطائها ، وعند ذلك يكون المرجع للمجلس وله الرأي الأعلى .

(تصفيق) .

هذا هو ما بينته لحضراتكم معالي وزير المعارف .

(ضجة) .

أصوات : لا ، لا

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — هذا ما قاله لحضراتكم معالي وزير المعارف ، وغاية ما في الأمر أن معاليه ترك المسألة البديهية البسيطة ، وهي الحالة التي يطالب فيها النائب ببيانات ، ويرى الوزير أن من المصلحة العامة إعطاء هذه البيانات ، ترك معاليه هذه المسألة وانتقل إلى نقطة الخلاف ، فقال عنها إن للمجلس — بدون غيره — الحق في أن يفصل في الأمر ، ويقرر وجوب تقديم البيانات أو عدم تقديمها .

هذا ما قاله معالي وزير المعارف وما نتمسك به ، والوزير بعد ذلك أن يتصرف في الأمر تبعاً لما يراه ، ولما يرى أن يتحمل مسؤوليته .

هذا كل ما في المسألة ، وأظننا جميعاً متفقين فيه تماماً .

(تصفيق) ..

المادة ٥٠

الرئيس — هل يرى حضرات النواب المحترمين الذين طابوا الكلمة الاكتفاء بما قاله معالي وزير المالية، أم يريدون أن يتكلموا في الموضوع؟

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — ليسمح لي سعادة الرئيس أن أقول إن ما ذكرته لحضرات النواب المحترمين هو رأي جميع إخواني الوزراء، وفي مقدمتهم معالي وزير المعارف العمومية .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم معالي محمد حلمي عيسى باشا — إذا كان يؤدي كلام معالي وزير المالية هو أن الأصل أن يجيب الوزير المستجوب عن جميع ما يطلب من البيانات، ولا يمتنع إلا إذا وجد أن هناك خطرا على نظام عام، أو مسألة لا تقضي المصلحة بإذاعتها، وفي هذه الحالة يحتكم النائب والوزير إلى المجلس، فنحن موافقون على هذا التفسير .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندی — يوم طلبت هذه البيانات، وقد عرضت على حضراتكم وعرفتم من نصها مبلغ اتصالها بجوهر الاستجواب، كنت جادا فيما طلبت، وكنت قاصدا إلى الصميم للوقوف على هذه البيانات، استيثاقا بما علمته عن المخالفات، وإقرارا للحق في ذاته .

لذلك أتمسك بالمطالبة بهذه البيانات، وأتمسك أيضا بأن هذا حق لكل نائب، لا يشترط لتحقيقه قرار من مجلس النواب قبل الطلب، وللمجلس الحق في أن يقرر ما يراه في ذلك .

الرئيس — هل ترى الوزارة تأجيل مناقشة الاستجواب حتى تقدم البيانات المطلوبة .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — الرأي للمجلس .

المادة ٥٠

الرئيس — هل يوافق المجلس على أن تكون مناقشة الاستجواب بعد أسبوعين، حتى يودع معالي وزير المعارف الأوراق والبيانات المطلوبة ؟
(موافقة عامة) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود موسى — نريد أن نعرف إذا كان إيداع هذه البيانات قد تقرّر بناء على طلب النائب المستجوب، أو بناء على قرار المجلس .

الرئيس — بعد البيان الذي أدلى به معالي وزير المالية ، وموافقته على ما قاله معالي حلمي عيسى باشا في هذا الصدد، وموافقة معالي وزير المعارف على ما قاله معالي وزير المالية، لا يكون هناك محل لمثل هذا الاعتراض .
حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — لقد صرحت بأبني مستعد لإيداع البيانات المطلوبة ، فلا داعي إذن للاحتكام إلى المجلس .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود موسى — إن الاتفاق الذي يشير إليه سعادة الرئيس غير مفهوم ؛ فتريد أن نتيين : هل تقديم البيانات قد تقرّر الآن بناء على طلب المجلس ، أو على طلب العضو المستجوب ؟

الرئيس — لقد تم أخذ الرأي الآن على تأجيل الاستجواب لتقديم البيانات المطلوبة ، والكلام الآن في هذا الموضوع يعتبر فتحاً لباب المناقشة من جديد .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود موسى — من المصلحة أن تستمر المناقشة في ذلك .

الرئيس — الموافق على إمادة المناقشة في هذا الموضوع يتفضل بالوقوف .
(وقفت أقلية) .

(١٣ فبراير سنة ١٩٣٩) .

المادة ٥٠

لا يوجه الاستجواب ابتداءً ثم يطلب من الوزير البيانات التي
يبنى عليها اتهامه . لكل نائب الحق في أن يطلب من الوزير
البيانات التي يراها ، في صورة سؤال أو بكتاب ، لأن طلب
البيانات وتقديمها يكون قبل توجيه الاستجواب ، ولا يمنع
الوزير عن تقديمها إلا لمصلحة عامة :

مجلس النواب . — أشير إلى الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المقام
الرفيع رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفي بك ،
بشأن بعض موظفي الحكومة الذين يشتغلون في بعض الشركات والبنوك .

حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفي بك — أرسل لي مكتب المجلس
صورة كتاب ورد إلى حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس من حضرة
صاحب المعالي وزير المالية ، وفيه أن البيانات التي أطلبها خاصة بهذا
الاستجواب ، لم ترسل إلى الآن لعدم ورودها من الوزارات المختلفة ، ولا أزال
أنتظر هذه البيانات حتى أبني عليها استجوابي .

(ضحك وضحكة) .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — لا أوافق على الطريقة التي يتبعها حضرة
العضو المحترم ، لأن المفروض أن المستجوب لا يوجه استجوابه إلا إذا كان لديه
البيانات والأدلة التي يرتكن إليها في توجيهه . أما أن يوجه الاستجواب
ابتداءً ، ثم يطلب من الوزير البيانات التي يبنيه عليها ، فأمر غير جائز . فلنكل
عضو أن يسأل ، وعلى الوزير أن يجيب . فإن اقتنع العضو بإجابة الوزير
كان بها ، وإن لم يقتنع كان له الحق في تحويل سؤاله إلى استجواب .

ولهذا أقترح أني لن أرسل لحضرة العضو المحترم البيانات التي يطلبها .

(تصفيق وضحك) .

المادة ٥٠

الرئيس — إن حضرة صاحب المعالي وزير المالية في رتبته الآن، يذكرني برّد آخر لمعاليه. ألقاه أثناء المناقشة في استجواب كان موجهًا إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية. فقد كان معالي وزير المعارف يدافع عن النظرية التي يدافع عنها اليوم معالي وزير المالية، ولكن معالي وزير المالية نفسه قرر في ذلك الوقت، أن للاستجواب كل الحق في طلب ما يشاء من البيانات، وأن على الوزير أن يجيب، إلا إذا رأى أن المصلحة العامة تمنع من إعطاء العضو هذه البيانات، ففي هذه الحالة يعرض الأمر على المجلس الذي يصدر فيه كلمته العليا.

(تصفيق)

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — لا أعارض مطلقًا في هذا.

الرئيس — فليكن تكون قرارات المجلس أو تصرفات الحكومة مثار مناقشة ما بين حين وآخر، أقترح أن تحال هذه المسألة على لجنة الشؤون الدستورية لتبحثها وترى فيها رأيها، حتى لا تكون أمثال هذه التفصيلات في المستقبل محلا للتصرف الوقتي من لدن المجلس.

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — لا أعترض على أن لكل عضو من حضراتكم أن يطلب ما يشاء من البيانات، على أن للوزير أن يتقرر المصلحة العامة في إعطاء هذه البيانات تحت مراقبة المجلس وأمره؛ هذا ظاهر واضح، وإنما الذي أعترض عليه هو أن يبدأ العضو بتوجيه الاستجواب الذي هو في معناه الصريح اتهام ومحاسبة وتحميل تبعة، ثم يقول بأنه لا يملك الدليل على هذا الاتهام، ويطلب من الوزير الذي وجه إليه التهمة أن يقدم له الدليل عليها، وذلك قلب للأوضاع البرلمانية. أما الوضع الصحيح، فهو أن يوجه النائب سؤالًا أو يطلب بيانات مجردة عن أي اتهام، فإذا رفض الوزير أن يجيبه، أو أعطاه بيانات لم تكن كافية في نظره،

المادة ٥٠

أو كانت غير متفقة مع ما حصل عليه هو من البيانات ، كان له أن يتقدم بالاستجواب كما يشاء ، فالمسألة واضحة لا تحتاج إلى إحالة على لجنة الشؤون الدستورية ولا على سواها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — أعتقد أن توجيه الاستجوابات على هذا المنوال يقلل من أهمية الرقابة على الحكومة ، ويظهرنا في مظهر من يتقدم باتهام لا دليل عليه ، ولم يدرسه من قبل . وإذا نحن جازفنا بالاستجواب الذي هو اتهام ، دون بحث ودرس ، سقطت قيمة الاستجواب والرقابة البرلمانية .

أفهم جيدا أن يحصل المستجوب على أدلته وأسانيده من دواوين الحكومة أو من غيرها ، ثم يعتد عدته فيهاجم الحكومة ، ونكون معه إذا كان مستندا إلى أدلة وبراهين تقبلها .

إن معنى الاستجواب دقيق جليل ، يجب أن يكون في المقام الأول من المسؤولية ، فإذا كنا سنهاجم الحكومة باستمرار بتوجيه الاستجوابات على هذا المنوال ، فاسمحوا لي أن أقول إن هذا يقلل من قيمتنا وقدرنا ورقابتنا على الحكومة ، ويضيع معنى الاستجواب ، والعفاء إذن على الحياة البرلمانية .

فيجب على النائب الذي يريد توجيه الاستجواب ، أن يستعد له كل الاستعداد .

(مقاطعة وضجة) .

لا أحد يمنعه من توجيه الاستجواب إثر الاستجواب كل يوم ، ولكن يجب أن يكون مستعدا للمناقشة فيه ، إما من طريق أبحاثه الخاصة أو من طريق الحكومة ، هذا هو المنطق المعقول ، ولا يحتاج الأمر فيه إلى العرض على لجنة الشؤون الدستورية .

المادة ٥٠

حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفى بك — سأتلو على حضراتكم نص الكتاب الذى قلت إن معالى وزير المالية أرسله إلى سعادة رئيس المجلس خاصا بما طلبته من البيانات، ليرى المجلس ويحكم ، إن كنت قد قصرت أو لم أقصر ، وهذا هو نص الكتاب :

”حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

ردّا على كتاب سعادتكم رقم ٦٠/٢/٥ (٥٠٧) بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ الخاص بطلب بيانات لازمة لاستجواب حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفى بك عن عدد الموظفين الذين يشتغلون فى شركات أو بنوك ، نأسف لعدم إمكان إرسالها الآن نظرا لعدم ورود البيانات الكافية من الوزارات المختلفة .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

وزير المالية
أحمد ماهر

٦ مارس سنة ١٩٣٩

(ضجة) .

حضرة صاحب المعالى وزير المالية — واضح من الخطاب أن حضرة العضو المحترم وجه استجوابه أولا ، ثم طلب البيانات .

حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفى بك — أريد أن أقول ، لو كان صحيحا أنه ليس لى الحق فى طلب البيانات ، لكان من الممكن أن يردّ على هذا ، فأقبله أو أرفع الأمر إلى المجلس .

(ضجة) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ منصور مشالى — أرى أن الموضوع هام جدا ، وله كبير الخطر .

المادة ٥٠

إن للنائب أن يستجوب الوزير في أى موضوع يرى فيه خروجاً عن حدود القوانين ، وللنائب أن يطلب ما يريده من البيانات في أى وقت شاء .

هب آنى تقدمت باستجواب ، ولدى من البيانات ما يحلنى على الاعتقاد بأنها تقوم أساساً لهذا الاستجواب ، ثم قصصنى بعض البيانات ، فتوجهت إلى الوزير المختص بطلبها ، فما معنى إحجام الوزير عن إعطائها ؟ وما معنى أن يحدّد لى موقفى ، فيقول لا بد أن تكون لديك البيانات كاملة ؟ !

إنى لا أعرف معنى لهذا ؛ وأرى أن دفاع حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي دفاع معكوس .

يجب أن يكون للحياة النيابية المقام الأول ؛ ويجب أن يكون للنائب كل احترام ، كما يجب أن يفسح له مجال الكلام ، وأن يجاب إلى ما يتضمنه سؤاله أو استجوابه من بيانات .

إن الكتاب الذى وصل إلى حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفى بك يدل على أن هناك بيانات لا يرغبون فى إعطائها إليه . ولستنا نعرف لذلك سبباً ، لقد قالوا إن البيانات لدى الوزارات ، وإنها لم تصل بعد ، ولم يقولوا إن هذه البيانات طلبت بعد تقديم الاستجواب ، كأنهم لا يريدون أن يعطوها لحضرات النواب .

إنه يهتما جداً أن يكون للنائب حق الإشراف على الحكومة فى كل وقت وفى كل أوان .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على السيد أيوب — حضرات النواب المحترمين ، يخيل إلى أنه لا محل للخلاف فى رأى ، وأظن — إذا لم تخنى ذاكرتى — أن ما سمعناه الليلة من معالى وزير المالية ، لا يختلف فى شيء عما قاله من قبل عند نظر الاستجواب الذى كان موجهها إلى معالى وزير

المادة ٥٠

المعارف العمومية . وقد كان رأى ثانيهما إذ ذاك أن للوزير الموجه إليه الاستجواب أن يمتنع عن تقديم البيانات إذا رأى مصلحة في عدم تقديمها . ويكون المرجع بعد ذلك للجلس ، فإذا أقر الوزير على وجهة نظره تم له ما أراد ، وإذا خالفه كان لزاما على الوزير أن يقدم البيانات المطلوبة .

ولا نظن أن فيما قاله معالي وزير المالية الآن ما يخالف إطلاقا ذلك الرأى ، لا في الكليات ولا في الجزئيات . ويهمنى جدا أن أوجه نظر حضراتكم إلى أنكم أقررتم ذلك الرأى عند نظر الاستجواب الذى كان موجهها إلى معالي وزير المعارف العمومية . ولذلك أستمح سعادة رئيس المجلس فى أن أبدى أنه لا محل لإحالة المسألة على لجنة الشؤون الدستورية ، ما دام للمجلس رأى واضح فى الأمر ، ولم ير إلى الآن محلا للعدول عن هذا الرأى ، وهو أن للوزير أن يمتنع عن تقديم البيانات التى تطلب منه ، وأنه فى حالة الامتناع — إذا أصر المستجوب على تقديمها — يكون الحكم فى ذلك للمجلس .

لهذا أعتقد أن من واجب المستجوب أن يكون لديه ، قبل تقديم استجوابه ، من البيانات ما يبرر — حسب تقديره — أن هناك محلا للاستجواب . ولا أريد أن أذهب مذهب حضرة الزميل المحترم الأستاذ عبد الرحمن الببلى فأقول إن على النائب أن يكون لديه من المبررات والبيانات ما يكفى لتوجيه الاستجواب . وإنى أعتقد أن حضرة المستجوب تحت يده فعلا ما يبرر — حسب تقديره — تقديم الاستجواب ، فليتفضل إذن ببيان الأسس التى بنى عليها استجوابه ، وما لديه من المبررات . وبعد ذلك نسمع رد الوزير ، وقد نأبين من الرد أن هناك فعلا ما يسوغ توجيه الاستجواب ، وأن الأمر يدعو إلى تقديم بيانات ليكون الموضوع أكثر جلاء ووضوحا ، وأن الوزير يمتنع عن تقديمها ، فيفصل المجلس عندئذ فى الأمر ويقرر وجوب تقديم البيانات .

المادة ٥٠

فالمبدأ فيما يتعلق بالناحية النظرية مسلم به ، وقد أقره المجلس من قبل .
ومن الناحية العملية لا يمكننا أن نفصل فيما إذا كانت البيانات التي يراد من
معالي وزير المالية تقديمها جوهرية ، وما إذا كان من المستحسن إلزام
الوزير بتقديمها أولا ، والأمر يتوقف على المستجوب ذاته ، فليفضل
حضرته باعتلاء المنبر ، وإبداء ما لديه من المبررات ، وليسمعنا ما عنده
من البيانات ، وقد تكون محدودة ، ولكنها ربما أنارت لنا الطريق ، فترى
بعدها أنه من اللازم أن يتقدم لنا معالي وزير المالية ببيانات أكثر مما
تحت يد المستجوب .

حضرة النائب المحترم معالي محمد حلمي عيسى باشا — الذي يهمننا في الأمر —
كما قال بحق سعادة رئيس المجلس — مسألة المبدأ ، أوجب تقديم البيانات
عند طلب المستجوب لها أو لا . أما أن ننظر في موضوع الاستجواب
لنرى ما إذا كان جديا ، وهل حضره المستجوب أولا ، فهذه مسألة أخرى ؛
وقد جرت مناقشة في هذا الموضوع — كما أشير إلى ذلك — وكان رأي
المجلس بالإجماع أنه لا بد من تقديم البيانات ، إلا إذا رأى الوزير المختص أن فيها
خطرا على المصلحة العامة أو النظام العام . عند ذلك يحتكم إلى المجلس ،
وله القول الفصل ، بمعنى أن المتفق عليه أن الوزير لا يجوز له أن يرفض
من تلقاء نفسه الإدلاء بالبيانات ، بل عليه تقديمها ، وفي ظني أن المادة
الخاصة بالاستجوابات ، وهي المادة ١١١ من اللائحة الداخلية تفيد ذلك ،
إذ هي تنص على ما يأتي :

” يشرح المستجوب موضوع استجوابه ، وبعد إجابة الوزير يجوز
للأعضاء الاشتراك في المناقشة ، فإذا لم يقتنع المستجوب ببيانات الوزير
يتن للجلس أسباب عدم اقتناعه ... “ ، وفي الواقع ليس في ميسور المستجوب
دائما أن يحصل على بيانات رسمية ، سواء في مصالح الحكومة أو في الشركات
أو المصالح الأهلية التي يكون الاستجواب متعلقا بها ، بل القادر على ذلك

المادة ٥٠

الحكومة ذاتها ، فليس من غضاضة على أى عضو أن يطلب تلك البيانات ، لأنها قد تكون هامة جدا تغير من وجه المسألة ، وقد يقتنع بها النائب حينئذ ينزل عن استجوابه ، أى أن المصلحة العامة فى ذاتها قد تتحقق بتقديم البيانات المطلوبة . أما أن يتمسك الوزير بعدم تقديمها ، فمعنى هذا تعطيل لرقابة الأعضاء وتعجيز لهم ، إذ من المعروف أنه قد لا يمكنهم الحصول على البيانات .

وأعرف أنه فى كثير من الأحيان ، لا تجيز قواعد الحكومة أن تعطى للأفراد أوراق إلا بناء على إذن رؤساء المصالح . لهذه الأسباب أرى أنه يجب علينا أن تؤيد القرار الذى أصدرناه فى هذا الموضوع ، وأن نتمسك بالمبدأ الذى اتخذناه فى الجلسة التى أشار إليها معادة الرئيس ، احتراماً لقرارات المجلس ، ولأن فيه منعا للاضطراب والتناقض .

حضرة صاحب المعالى وزير المالية — يظهر أننى لم أكن واضحا حينما تكلمت فى المرة الأولى . وفى الواقع ، يحضرات النواب المحترمين ، أن لكل نائب الحق فى أن يطلب من الوزير البيانات التى يريد ، وعلى الوزير أن يجيب عنها ، هذا هو الأصل ؛ ولكن له استثناء ، وهو أن للوزير أن يمتنع عن تقديم ما يطلب منه من البيانات إذا رأى المصلحة فى ذلك .

فإذا وصلت البيانات إلى النائب ، سواء أكان ذلك عن طريق الكتابة أم إجابة عن سؤال مكتوب ، أم رداً على سؤال موجه فى الجلسة ، كان للنائب أن يقدر هذه البيانات ، فإن وجدها مقنعة اكتفى بها ، وإلا حوّل سؤاله إلى استجواب .

وهذا هو الوضع الطبيعى . فليس هناك إذن تعجيز ، ولا امتناع عن إعطاء بيانات ، إنما الذى نقول به ، إن على النائب أن يسأل قبل أن يتهم ، وأن يتعرف الوقائع قبل أن يحاسب .

المادة ٥٠

قال معالي محمد حامى عيسى باشا فى آخر كلامه : إن للنائب عند تقديم استجواب أن يطلب من الوزير البيانات التى يريدّها ، فإن أعطيت له ووجدّها مقنعة ، كان له أن يتزل عن استجوابه . ما معنى هذا ؟ أكان تقديم النائب للاستجواب عبثا ؟ ! ما معنى تقديم استجواب يقوم على اتهام ، ثم طالب ببيانات بعد ذلك ، ثم نزول عن الاستجواب ؟ !

(تصفيق) .

هذا ، يا حضرات النواب ، ما أردت أن أبينه لحضراتكم ، حتى لا يتعرض أحد من حضرات النواب للوقوع فى الخطأ . أعود فأقول إنه يجب عليك قبل أن تخاصم إنسانا أن تسأله ، لعل فى إجابته ما يقنع ، فتعاشى بذلك ضياع الوقت فى المناقشة .

أما إذا طلب المستجوب بيانات من الوزير ، فامتنع عن إعطائها ، فله فى هذه الحالة أن يقدم استجوابه ، ويذكر أمام المجلس كيف أن الوزير امتنع عن إعطائه البيانات المطلوبة . فوقفنا والحالة هذه واحد لم يتغير ، ولحضرة المستجوب أن يطلب ما يشاء من البيانات وهى بين يديّ ، وأنا مستعد لتقديمها له ، لو أنه طلبها بصفة سؤال لا بصفة استجواب .

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ سليمان الكارم — الواقع أن لهذا الموضوع ناحيتين أو وجهتين : ففى الحالة الأولى يكون المستجوب مستجمعا للأسس والمبادئ الأولية التى بنى عليها استجوابه ، ويكون مستعدا للمناقشة فيه على هذا الأساس ، وكل ما فى الأمر أنه قد يحتاج إلى طلب بعض إيضاحات أو طلب زيادة فى المعلومات للتأكد مما يدلى به أمام المجلس ، وفى هذه الحالة يحق له أن يطلب تلك البيانات من الوزير . وقد كان هذا موقف حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى حينما تقدم باستجوابه . فقد كان مستعدا له كل الاستعداد ، واعتلى المنبر ، ولكتبه طلب من الوزير بغض البيانات زيادة فى الاستيضاح ، وعرض الأمر عندئذ على المجلس .

المادة ٥٠

وأما في الحالة الثانية ، فإن المستجوب يتقدم باستجوابه ، ولا تكون لديه المواد الأولية التي بنى عليها اتهامه ، في حين كان يجب عليه أن يجمعها قبل ذلك . فإذا كانت محتاجا إلى بيانات يتم بها استجوابه ، أو يلزم بها وقائعه ويتأكد منها ، كان له أن يطلب تلك البيانات من الوزير ، ولا نزاع في أن عليه أن يلبي طلبه . أما أن يأتي إنسان إلى ساحة المحكمة ويطلب من خصمه أن يقدم له ما لديه من الأوراق ليرى ما إذا كان متهما أو غير متهم ، فهذا ما لا يمكن أن يجاب إليه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المجيد قافع — حضرات النواب المحترمين :

إن المسألة المطروحة علينا الليلة للمناقشة أجل وأخطر من أن تمر بسهولة ، فأرجو أن تسمحوا لي أن أقول كلمة موجزة ستوفر عليكم كلاما قد تسمعون منه مني غدا عند النظر في الاستجواب المقدم مني .

يجب أن نتفق مبدئيا على أن الاستجواب لا يحمل حتما في طياته معنى لاتهام الوزير، فقد يكون الأمر قاصرا على مجرد تناول سياسة الوزير بالنقد والتخطيء، لا أكثر ولا أقل . فإذا طالب النائب في هذه الحالة من الوزير المستجوب أن يقدم له بيانات ، فليس هذا معناه أن يد النائب خلوم من البيانات مطلقا، بل قد يكون ما يطلبه مجرد بيانات تكميلية. وفي هذه الحالة لا يكون النائب خارجا عن حدود الرقابة البرلمانية .

حضرات النواب المحترمين : لقد قدمت لمعالى وزير المالية بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٣٩ استجوابا بشأن الترقيات والعلاوات التي منحتها الحكومة لموظفيها قبل صدور الكادر وبعد صدوره . عرض هذا الاستجواب على المجلس بجلسته ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٩ ، فقرّر إرجاء المناقشة فيه أربعة أسابيع ، أي أنه حدّدت للمناقشة جلسة ٢٨ مارس ، أي غدا .

المادة ٥٠

في اليوم الذي تقدمت بهذا الاستجواب شففته بكتاب إلى معالي وزير المالية ، عن طريق رئاسة المجلس ، طُلبت فيه أن يتفضل معاليه بإعطاء بيانا شاملا عن الترقيات والعلاوات الاستثنائية التي منحت لموظفي الحكومة قبل صدور الكادر بأربعة شهور وبعد صدوره .
(ضجة) .

وقد أرسل طلي من رئاسة المجلس إلى معالي وزير المالية في يوم أول مارس بالذات ، وفي يوم ٦ مارس جاءني خطاب من معالي الوزير ، تلقيته أيضا عن طريق الرئاسة ، ذكر فيه معاليه ، أنه لا يرفض أن يقدم هذه البيانات ، إنما هو يأسف لعدم استطاعته تقديمها ، لأنه لم يتلق الكشف الخاصة بموضوع الاستجواب من مختلف الوزارات .
(ضجة) .

الرئيس — هذا موضوع آخر ، ومحل الكلام فيه غدا .
حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد نافع — بل محله في الموضوع الذي نحن بصددده . ما كان لوزير المالية أن يرفض بتاتا أن يرسل إلى البيانات التي طلبتها ، لأنني حين قدمت الاستجواب ، قدّمته على ضوء المبدأ الدستوري الذي أقره معاليه في جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٣٩ ، عند مناقشة الاستجواب الذي كان موجها إلى معالي وزير المعارف العمومية . وكان معالي وزير المعارف العمومية مصرّا على أن للوزير ألا يقدم البيانات المطلوبة ، فنهض معالي وزير المالية وصحح الموقف ، وقال بأعلى صوته وبملاء فيه وفي لفظ جلي صريح بأن للنائب أن يطلب من الوزير البيانات الخاصة باستجوابه ، وأن ليس للوزير أن يمتنع عن الإدلاء بالبيانات ، إلا إذا رأى أن المصلحة العامة تقضى ألا تذاع مثل هذه البيانات .
(ضجة) .

إن حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفي بك مقدم الاستجواب ، حين يحتمكم إليكم ، إنما يفعل ذلك في أمر واحد هو : هل المصلحة العامة تقضى ألا تذاع

المادة ٥

هذه البيانات الخاصة باستجوابه أو لا ؟ وليس معنى طلب البيانات أن يد النائب خلوا من المستندات ، وإنما قد يكون السبب في ذلك أنه ، تشكك بعض الشيء ، وقد تكون هناك حوائل مادية تحول بينه وبين الوصول إلى هذه البيانات .

اسمحوا لي أن أسأل ، كيف يمكن أن أعرف ، بصورة واضحة وعلى وجه التحديد بالضبط ، البيانات الخاصة بالعلاوات الاستثنائية التي منحتها الحكومة للموظفين قبل صدور الكادر وبعد صدوره ، طبعاً لا يكون هذا إلا عن طريق وزارة المالية .
(ضجة) .

حضرة النائب المحترم على إسلام باشا — حضرات النواب المحترمين :
أرى أن المسألة قد استوفت مناقشة من جميع الوجوه ، وتبين فعلاً أن معالي وزير المالية قوّر بصريح العبارة ، أن ليس هناك أى شك في أن من حق النائب أن يطلب ما يشاء من بيانات وأن يحصل عليها . والواقع أن الذي سبّب هذا الإشكال هو ما قاله حضرة مقدم الاستجواب ، من أنه يطلب هذه البيانات ” ليبنى ” عليها استجوابه ، ولو لم يقل حضرته هذا — وهو خطأ لفظي — لما قال معالي وزير المالية ، ما قاله الآن . وفي اعتقادي أن النقاش قد انتهى حول مبدأ : هل للاستجواب الحق في طلب البيانات والحصول عليها أو ليس له هذا الحق ؟ فحق النائب في ذلك مسلم به وليس موضع مناقشة . أما فيما يختص بموضوع الاستجواب ذاته ، فأنا أنضم فيه إلى حضرة الزميل المستجوب ، وأعلن أنني مستعد لشرحه على الفور من فوق هذا المنبر دون حاجة إلى طلب بيانات .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — أرى أننا مختلفون في غير موضع للخلاف مطلقاً . ليس ثمة شك في أن للجلس حق الرقابة على أعمال الحكومة ، كما أنه ليس في إجابة معالي وزير المالية ما يتنافى مع هذه

المادة ٥٠

الرقابة ، وكل ما في الأمر هو الترتيب والتعقيب ، لا أكثر ولا أقل . فلنكن عمليين في هذه المسألة . إذا نحن أخذنا بالرأى الذى ذهب إلى الحكومة ، كان للنائب أن يسأل الحكومة عن البيانات التى تنقصه ، أو التى تدعوه إلى تقديم الاستجواب ؛ فإذا وصلت إليه هذه البيانات أمكنه على ضوءها أن يكون لنفسه عقيدة فيما إذا كان هناك محل للاستجواب ، وعلى هذا الأساس يبنى استجوابه .

فأى شىء فى هذا ينقص من رقابة المجلس على أعمال الحكومة ومحاسبتها ؟ وإذا نحن نظرنا إلى هذه المسألة من ناحية عكسية ، واقترضنا أن البيانات التى طلبها المستجوب من الحكومة وصلته فعلا ، ورأى منها أن ما قام فى عقيدته عن الموضوع الذى قدم الاستجواب عنه كان خطأ ، وأنه لا محل للاستجواب مطلقا ، فماذا تكون النتيجة ؟ لا شك أن النائب ، لو علم ذلك من قبل ، لآثر أن يوفر على نفسه وعلى المجلس كل ما يترتب على الاستجواب وإدراجه فى جدول الأعمال والمناقشة فيه ، ثم يأتى بعد ذلك فيصعد المنبر ، ويقول : لقد قدمت استجوابي ، ولكنى حين اطلعت على ما طلبته من بيانات ، وجدت أن عمل الحكومة لا غبار عليه ، ولذلك أنزل عن الاستجواب . أليس هذا عبثا هو إلى الهزل أقرب منه إلى الجلد ؟

حضرات النواب المحترمين : لو أن فيما تقوله الحكومة أقلّ أساسا برقابة المجلس على أعمالها لكانت مع الرأى المعارض ، ولكنى وجدت الحكمة فيما ذهبت إليه الحكومة ظاهرة واضحة .

قد يكون لدى النائب من الأسانيد ما يبرر الاستجواب ، ولكنها أسانيد ناقصة تحتاج إلى تكملة ، وفى هذه الحالة يحسن بالنائب قبل أن يقدم استجوابه أن يبحث بشأنه عن طريق رئيس المجلس سؤالا إلى الوزير المختص يطلب عنه ردّا كتابيا ، فإذا جاء ردّ الوزير ووجد فيه مبررا للاستجواب قدمه وإلا عدل عنه . أما إذا رفض الوزير إعطاء البيانات ، فللنائب أن

المادة ٥٠

يقدم استجوابه ويعرض الأمر على المجلس ، إذا كرا أن الوزير لم يعطه ما يطلبه من بيانات ، وللمجلس الكلمة الأخيرة على كل حال .

لهذا قلت في مستهل كلامي إننا مختلفون في غير موضع للخلاف ، وإن رقابة المجلس على أعمال الحكومة متفق عليها من الجميع ، وإن الحكومة توافق على حق النائب في طلب البيانات التي يريد ، وكل ما هنالك من خلاف هو في موعد طلب البيانات : هل يكون قبل تقديم الاستجواب أو بعده ؟

حضرة النائب المحترم معالي محمد حلمي عيسى باشا — هذا خلاف في الشكل .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — نعم هو خلاف في الشكل فقط ، والطبعي المعقول أن يطلب النائب البيانات قبل أن يقدم استجوابه استكمالاً للأسانيد التي يدعم بها رأيه . فإذا رفض الوزير إعطاء هذه البيانات ، فللنائب أن يتقدم إلى المجلس طالباً من الوزير إبداء الأسباب التي دعت إلى الرفض وبيان المصلحة العامة التي اقتضت ذلك . ولهذا لا أرى ، يا حضرات النواب المحترمين ، داعياً لإضاعة الوقت في هذه المناقشة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطه — حضرات النواب المحترمين : أعتقد أنه لو كان معالي الدكتور أحمد ماهر قد تكلم باعتباره نائباً لحاز كلامه القبول لأنه النظرية الصحيحة التي تتفق تماماً ونصوص الدستور . ولكنه تكلم باعتباره وزيراً لل المالية ، وقال إنه لا يعطي بيانات ، ويظهر أن هذا هو ما أثار بعض حضرات النواب المحترمين الذين لا يوافقون على ذلك .

إن الاستجواب — في الواقع — خصومة ، واتهام لا شك فيه ، والنصوص الواردة في الدستور وفي اللائحة الداخلية ، تخالف رأى حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المجيد نافع ، الذي يحاول فيه أن يصف الاستجواب وصفاً آخر .

المادة ٥٠

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المجيد نافع — ليس من الضروري أن يؤدي الاستجواب إلى طرح مسألة الثقة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — لعل أكثر حضراتكم تطرفا في كل ما يمس الحكومة ، ولكنى الآن أناقش مناقشة فقهية هادئة . فانظروا حضراتكم إلى الإجراءات الواردة بالمادة ١٠٩ من اللائحة الداخلية ، والتي يستتج منها أهمية وخطورة الاستجواب .

تنص هذه المادة على ما يأتى :

”على المستجوب أن يرسل استجوابه مكتويا للرئيس . وبعد تلاوته في الجلسة وسماع أقوال الوزير عن أنسب الأوقات للمناقشة في موضوعه يحدد المجلس موعدها بعد ثمانية أيام على الأقل ، إلا إذا رأى الاستعجال ووافقه الوزير“ .

فهذه الإجراءات تفيد أن مثل هذا الاستجواب انذى ينقض كالصاعقة على الحكومة أو على الوزير الموجه إليه ، ليس أمراً هيئياً ، بل هو من الخطورة والأهمية بمكان . وتبدو هذه الأهمية وعذرة الخطورة من نص المادة التالية ، وهي المادة ١١٠ التي تنص على أنه : ”لا يجوز تأجيل المناقشة في الاستجوابات المتعلقة بالأمور الداخلية لأكثر من شهر“ .

وهذا قاطع في أن الاستجواب خطر على كيان الدولة ، ولذا يجب حسمه والبت فيه فيما لا يتجاوز شهراً .

بعد هذا أعطى المشرع للنائب الحق في أن يبين أسباب عدم اقتناعه بالبيانات التي ألقاها الوزير ، ويطلب طرح مسألة الثقة .

هذه هي أهمية وخطورة الاستجواب ، ولكننا مع الأسف الشديد أنقصنا من قيمته وأثره ، حتى أصبح من المشاهد أن يقدم طلب بإقفال باب المناقشة والانتقال إلى جدول الأعمال ، رغم أن مقدم الاستجواب

المادة ٥٠

يكون غير مقتنع بإجابة الوزير ! ! بل لم يحدث مطلقا في أى دور من أدوار الحياة النيابية ، أن نائبا استعمل حقه في طرح مسألة الثقة . لذلك أرجو حضراتكم من الآن فصاعدا أن تطرحوا الثقة بالوزراء لكي ترضوا شهوة المشرع ومنطقه .
(تصفيق وضحك) .

لا شك أن الاستجواب خصومة واتهام على العكس من السؤال ، فإنه لا ينم عن شيء من ذلك ، بل هو برئ منه . فأنا أستفهم ، وقد أقنع أو لا أقنع ، أما الاستجواب فحسن النية غير متوافر فيه مطلقا ، وهو سلاح خطر . فإذا كان حضرة النائب مقدم الاستجواب يعتقد أن الوزير مخطئ ومتهاون في عمله ، وطبقا لهذا الاعتقاد تقدم باستجوابه ، ويرى أنه يمكن الاقتراع على عدم الثقة به ، فكيف بعد هذا كله يطلب إلى الوزير أن يمدّه بالأداة المؤيدة لما يعتقد ؟ ! ! هذا كثير . وإني أرى أن حضرة النائب المحترم مقدم الاستجواب لم يكن في حاجة إلى بيان هذا ، وكذلك لم يكن معالي وزير المالية في حاجة إلى هذا الرد .

إن الاستجواب المطروح للناقشة الليلة واضح ، وموضوعه : "هل صحيح أن بعض موظفي الحكومة يشتغلون في بعض الشركات والبنوك ويتقاضون منها أجرا ؟"

والمبدأ الذي يجب أن يدور حوله الحوار هو : هل الجمع بين عمل الحكومة وعمل آخر ضار في حد ذاته بالمصلحة العامة أو لا ؟ هذا هو الأساس . أما ما عداه من التفاصيل ، مثل عدد الموظفين ، قل أو كثير ، فلا يتناقض أو يصطدم بالمبدأ الأساسي ، وأعتقد أنه لو قال حضرة النائب مقدم الاستجواب أنه لا يرى من المصلحة العامة أن يجمع موظف الحكومة بين عمله في الحكومة وعمله في الشركات أو البنوك ، لتوافر لديه الدليل على صحة رأيه ، ألا أنه يتهم الوزير ويطلب إليه أن يمدّه بالأدلة التي تؤيد هذا الاتهام ، فهذا ما لا أوافق عليه ، ولا يمكن أن يوافق عليه أحد .

المادة ٥٠

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود موسى — حضرات النواب المحترمين :

ليست المسألة المعروضة الآن هيئة ، لأننا سنخرج منها في الواقع — لا كما قال حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا متفقين — بل سنخرج منها مختلفين ، وسيتجدد أمر هذا الخلاف دائما . لا شك أنه معروض الآن أمامنا نظريتان : الأولى طرحت من جانب الذين يقولون إن حقوق النواب تنقضي إذا ما سارنا الحكومة في الرأي الذي تقول به الليلة . وثالثه لحضراتكم أن هذا الرأي في حقيقته يخالف الرأي الذي ذهب إليه المجلس في جلسة سابقة . والقول بأن للوزير أن يتمتع عن إعطاء البيانات ويطرح الأمر على المجلس يخالف للدستور ، لأن الدستور الذي أعطى النائب حق الاستجواب لا يعطى المجلس حق منع هذا الاستجواب ، ويكون المجلس يؤيد الحكومة ، ليس معناه أن للوزير أن يتمتع عن إعطاء البيانات التي يطلبها أحد حضرات النواب المحترمين .

(ضجة) .

حضرة النائب المحترم حسين درويش — لا يصح توجيه مثل هذا الكلام .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود موسى — أرجو أن تسمعوا صدوركم . لقد قال معالي وزير المالية في جلسة ماضية إن المصلحة العامة هي الفصل . وكل ما أريده الآن هو أن يكون الأمر واضحا جليا ، لا أن نخرج منه متسترين على أنفسنا بالقول إننا متفقون ونحن في الواقع مختلفون . إننا بعد كل هذا الوقت الذي أمضيته نود أن نقطع في الأمر برأى ، حتى لا يتجدد النزاع فيما بعد ، ويطرح كلما عن الوزير أن يتمتع عن إعطاء

المادة ٥٠

البيانات . أقول لحضراتكم — خلافا لما سمعته من بعض حضرات النواب المحترمين — إن الاستجواب ليس خصومة ، إنما هو اتهام للمصلحة العامة .
(ضجة) .

لقد افترض الدستور واقترضت اللائحة الداخلية أن النائب يكتفى بالبيانات التي يلقيها الوزير ، وهذا ليس من الخصومة في شيء ، ولكن يظهر أن معالي الوزير يذهب إلى تصوير الاستجواب بأنه خصومة ، وأن النائب — تبعاً لذلك — إذا ما طلب بيانات باعتباره سائلاً أمده بها ، أما إذا طلبها باعتباره مستجوباً حق له أن يمتنع عن إعطائها له . وهذا التصوير خاطئ ولا يحق للوزير أن يقول بهذا ، لأن هذه البيانات ليست ملكاً للحكومة ، إنما هي ملك للمصلحة العامة . ولا يسوغ للحكومة أن تقدمها إن كانت في مصلحتها ، وتمتنع عن تقديمها إذا لم تكن في مصلحتها ، ولو كانت للمصلحة العامة . أرى أنه يجب أن يكون الحكم في هذا الأمر هو المصلحة العامة . لذلك أقترح أن يصير المجلس على الرأي الذي أبداه من قبل ، والذي نادى به معالي وزير المالية في جلسة ماضية ، لا الرأي الذي يقول به معاليه في هذه الجلسة .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — إن ما أبديته الآن هو عين ما أبديته في جلسة سابقة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود موسى — يوجد فارق بين الرأيين .

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك — يريد حضرة المستجوب شرح استجوابه ، فأرى أن لا داعي لإطالة المناقشة .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — أصرح بأنني لن أقدم في هذا الاستجواب أية بيانات . وإنني مستعد للمناقشة فيه الآن .

المادة ٥٠

الرئيس — ما دام معالي الوزير مستعدا للنقشة في الاستجواب الآن ،
فهل حضرة المستجوب على استعداد لشرح استجوابه ؟

حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفى بك — نعم .

الرئيس — إذن يتلى الاستجواب .

تلى الاستجواب ، ونصه :

” هل صحيح أن بعض موظفي الحكومة يشتغلون في بعض الشركات
والبنوك ويتقاضون منها أجرا ؟ فإذا كان هذا صحيحا ، فمن هم هؤلاء
الموظفون ؟ وما قيمة مرتباتهم من الحكومة ؟ وما قيمة ما يتقاضونه
من الشركات والبنوك ؟ وهل هذا جائز قانونا ؟ “

حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفى بك — سأشرح الآن استجوابي ،
وأرجو ألا يفهم أني أقدم هذا الاستجواب ضد الحكومة ، بل أقدمه للصحة
العامة . وإني أجل الحكومة

(ضجة) .

قلت إنني ما قدمت استجوابي إلا للصحة العامة ، فالموظف الحكومي
الذي بيده الأمر ويعمل في شركة أو بنك أو في أي محل آخر ، يأخذ عن
ذلك أجرا لابد أن يحابي صاحب هذا العمل في نظير ما يتقاضاه من أجر .
فالموظفون من هذا القبيل — وأعرف بعضهم — يجب أن يخبروا بين بقائهم
في وظائفهم الحكومية وبين عملهم الحر ، هذا هو موضوع استجوابي ،
أطرحه على حضراتكم ، ولكم الرأي الأخير .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — حضرات النواب المحترمين :

إن كل ما أردته من اعتراض على الطريقة التي كان يطلب بها حضرة
المستجوب وضع الأمور فيها ، هو ما أبانه سعادة توفيق دوس باشا من منع

المادة ٥٠

تعطيل أعمال المجلس ، فما يمكن معرفته وما يمكن عمله والوصول إلى إتمامه من غير تضييع لأوقات المجلس ، يحسن بنا أن نعمله ، وهذا هو الطريق السوى ، وهو الطريق المستقيم .

هذا ما دعاني للقول بأني مستعد للإجابة عن البيانات التي يطلبها حضرات النواب ، مادامت المصلحة العامة لا تمنع من إعطائها . وليست الحالة التي نحن بصدددها مما يدخل تحت هذه التسمية بلا شك .

لو طلب حضرة المستجوب هذه البيانات ، لما تأخرت مطلقا عن إجابة طلبه . أما أن يبدأ بالاستجواب ، ثم يطلب البيانات ، فهذا ما أردت أن أصون عمل المجلس عنه ومن الوقوع فيه .

(٢٧ مارس سنة ١٩٣٩) .

«المادة ٥١ — يبدأ المستجوب بشرح الموضوع، ثم يجيب»
«عضو الحكومة ، ويشترك الأعضاء في المناقشة، بشرط»
«ألا يزيد عددهم على أربعة، إلا إذا قررت الهيئة خلاف ذلك.»
(١١١ نواب)

ترتيب المناقشة
في الاستجواب،
ومن يصح
اشتراكه فيها

تحويل الاستجواب إلى سؤال :

مجلس الشيوخ — في يوم المناقشة في استجواب بشأن شراء الحكومة
للقطن الأشموني، قام موجه الاستجواب (لويس فانوس افندى) ، وقال :
أرجو أن يعتبر الاستجواب الموجه منى لوزير المالية سؤالاً ، وأكتفى بالرد
الكتابي الذي تفضل معاليه بتقديمه إلى ، فوافق المجلس على ذلك .

(١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦) .

لا يقف حق توجيه الاستجواب والسؤال عند حد ، بل

يجب أن يكون لعضو البرلمان حق استعمالهما بالنسبة لأي

أمر يرى الحاجة ماسة إليه في دائرة اختصاص الوزير

المستجوب أو المسئول :

مجلس الشيوخ — قبل المناقشة في استجواب قدمه حضرة محمد زكي
عبد الرازق بك لدولة وزير الداخلية، عن سبب رفت شيخ خفراء بلدة القيس،
اعترض رئيس المجلس بأنه ليس للعضو أن يتدخل فيما هو من اختصاص

المادة ٥١

السلطة التنفيذية ، فالوزارة أن ترفعت خفيرا بسبب تراه وجيها ، وليس له أن يراجعها في التقدير ، (ضجة) ، فقال الرئيس : أقصد أنه ليس للعضو أن يقدم استجوابا عن مسألة كهذه ، إنما له أن يوجه سؤالاً عنها ، فاعترض بعض الأعضاء على ذلك بأن للمجلس حق الرقابة والإشراف على الحكومة ، فقال الرئيس : يكون استعمال هذا الحق في هذه الحالة عن طريق السؤال لا عن طريق الاستجواب ، لأن الاستجواب لا يكون إلا فيما قد يترتب عليه لوم الحكومة ، وقال : هذه مسألة قانونية أرى إحالتها على لجنة الحقانية لفحصها ، فأحيلت ، وجاء في تقريرها المقدم منها في يوم ٤ مايو سنة ١٩٢٧ :

” وبالرجوع إلى العرف البرلماني في البلاد الغربية التي كان تشريعها مصدرا للدستور المصري ، وإلى أقوال الشراح والمؤلفين في ذلك ، نجد أن السؤال هو الأمر الذي يطلب به عضو البرلمان من وزير بياناً عن أمر معين ، (راجع دجوى جزء ٤ صفحة ٣٧٨) ، أو حين يدير صفحة ٦٥٠ وما بعدها ، اسمان صفحة ٤٤٤ جزء ثان وما بعدها) ، ويقتصر في السؤال على مجرد الاستعلام من الوزير عن الأمر المطلوب فيجيب عنه . وللعضو بعد إجابة الوزير عن سؤاله ، أن يستوضحه عن أمر وجهه غامضاً في رده ، ويقتصر الأمر على ذلك ، ولا تحصل بخصوصه مناقشة بين الأعضاء والوزير ، ولا يطلب عقب ذلك الاقتراع على أمر ما ، (راجع ما سبق ذكره من الكتب ، والمواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ من اللائحة الداخلية للمجلس) .

والأمور التي يجوز للعضو أن يوجه بخصوصها سؤالاً إلى الوزير ليست محدودة ، فله أن يسأله عن كل أمر داخل في دائرة اختصاصه بدون شرط ولا قيد ، فله مثلاً الحق في سؤاله عن سبب تعيين موظف أو رفته ، كما له أن يسأله رأيه في أمر متعلق بوزارته ، أو عما يراه في تأويل نص قانوني .

المادة ٥١

وقد حصل أخيراً في مجلس النواب، بجلسته ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٧، أن وجه أحد الأعضاء سؤالاً إلى وزير المواصلات عما اعتبره تدخلاً من وكيل الوزارة في مناقشة، كما وجه عضو آخر سؤالاً إلى وزير الحقانية عن ترقية كاتبين في محكمة أسبوط. وقد أجاب كل من الوزيرين عن السؤال الذي وجه إليه.

أما الاستجواب فيقصد به تكليف الوزير بالإجابة عن أمر معين، وهنا يشرح المستجوب مسأله على المنبر عادة، فيرد عليها الوزير ويشارك أعضاء المجلس في مناقشتها، وينتهي الأمر عادة فيها بأخذ قرار من المجلس عنها.

والعضو أن يستجوب الوزير عن أي أمر كان، كما هو الحال في السؤال، والفرق بين السؤال والاستجواب هو أن الأمر في السؤال قاصر على مجرد بيان إعطيه الوزير عما يسأل عنه. ولا يكون ذلك الجواب محل مناقشة كما بيناه، بخلاف الاستجواب فإن إجابة الوزير تكون محل مناقشة في المجلس، يعقب تلك المناقشة غالباً صدور قرار من المجلس، يعبر فيه عن رأيه نحو ما سمعه من أقوال الوزير وأقوال النواب المشتركين في المناقشة، فهو عبارة عن مرافعة تحصل أمام المجلس عن مسألة ليصدر حكمه فيها.

والسؤال والاستجواب من مستلزمات الحكم النيابي، وبدونهما لا يمكن للبرلمان أن يقوم بماله من حق مراقبة أعمال السلطة التنفيذية حق قيام. ولذا رأى الدستور ورأى رجال القانون وعلماءه ألا يقف حق توجيه السؤال والاستجواب عند حد، بل يجب أن يكون لعضو البرلمان حق استعمالهما بالنسبة لأي أمر يرى الحاجة ماسة إليه.

مما ذكر يتضح أن موضوع السؤال والاستجواب واحد يجوز توجيههما بالنسبة لأي أمر كان داخل ضمن أعمال الوزير المسئول أو المستجوب أو متعلق بها، والفرق بينهما بوجود فقط في كيفية توجيه السؤال أو الاستجواب وفي الإجراءات التي تتبع في الحالتين وما لكل منهما من نتائج.

المادة ٥١

وقد رأى بعض المجالس النيابية أن ينص في لائحته على جواز حصول السؤال بطريق الكتابة ، فيرسل العضو في هذه الحالة سؤاله مكتوبا إلى الوزير بواسطة رئيس المجلس ، فيردّ عليه الوزير بهذه الكيفية ، وينشر السؤال والجواب في الجريدة الرسمية ، (يراجع ذلك في لائحة مجلس النواب) .

ولم تنص لائحتنا الداخلية على هذا الجواز ، ولكن لم تمنع العمل به أيضا مما يجعلنا نعتقد أنه لا مانع من السير عليه يجلسنا .

وعليه ترى اللجنة بإجماع الآراء أن لحضرة العضو أن يستجوب وزير الداخلية عن الأمر الوارد في طلب الاستجواب المقدم منه . وتودّ لو روعي العمل بطريقة السؤال الكتابي ، لما فيه من السهولة ولتوفير وقت لا يستهان به ، سواء أكان بالنسبة للمجلس أم للوزراء .

فقال الرئيس : هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

(٨ فبراير سنة ١٩٢٧) .

إباحة سماع بيان الوزير المستجوب في غيبة العضو المستجوب

وقبل شرح استجوابه :

مجلس الشيوخ — وجه استجواب من حضرة لويس فانوس افندى ، عن تأجيل حليج القطن إلى شهر أغسطس سنة ١٩٢٧ إلى وزير الزراعة ، فحضر ، وقال رئيس الجلسة (محمد علوى الجزار بك ، وكيل المجلس) : هل توافقون حضراتكم على سماع بيان معالى وزير الزراعة عن موضوع الاستجواب ؟ (موافقة) . ثم قال سعادة محمد صفوت باشا : وقد يستغنى حضرة المستجوب عن التمسك باستجوابه بعد سماع بيان معالى الوزير ، فالقى الوزير بيانه في غيبة العضو ، ثم حضر العضو وأخذ في شرح استجوابه بعد ذلك .

(٤ مايو سنة ١٩٢٧) .

المادة ٥١

بدء الوزير ببيانته عن الاستجواب قبل أن يشرح المستجوب
موضوع استجوابه :

مجلس الشيوخ — وجه استجواب لوزير الداخلية من حضرة عقل محمد بك ،
عن سبب استمرار سجن شخص ممن شملهم العفو ، فتل الاستجواب ، ثم
أدلى وزير الداخلية ببيان قبل أن يشرح المستجوب موضوع استجوابه ،
ثم وجهت للوزير أسئلة من المستجوب وغيره ، وانتقل المجلس إلى جدول
الأعمال .

(٣٠ مايو سنة ١٩٢٧) .

تحديد يوم لإلقاء بيان من المستجوب ، ثم تحديد يوم للنقاش
في الاستجواب بعد سماع هذا البيان لظروف هذا الاستجواب
الاستثنائية :

مجلس الشيوخ — تراجع هذه الفقرة في المادة ٤٩

(٢١ يونيو سنة ١٩٣٨) .

زيادة المتكلمين في الاستجواب على أربعة :

مجلس الشيوخ — وافق المجلس على أن يكون عدد المتكلمين في استجواب
قدمه حضرة الشيخ المحترم يوسف الجندى أكثر من أربعة .

(١٧ يناير سنة ١٩٣٩) .

استبعاد استجواب لغياب مقدمه :

مجلس الشيوخ — وجه استجواب من حضرة الشيخ المحترم محمد زكي
عبد الرازق بك لوزير الداخلية ، عن سبب تعيين شيخ خفراء مع سابقة
رفته ، وعن سبب رفت شيخ خفراء آخر ، وغاب عن الجلسة المحددة

المادة ٥١

للمناقشة في الاستجواب ، فصرح الشيخ يس أبو جليل بالنيابة عن مقدم الاستجواب بأنه متنازل عنه ، فقال الرئيس : الأولى أن يحضر حضرة المستجوب ويتنازل بنفسه عن استجوابه . فقال حضرة إبراهيم نور الدين بك : يكفي غياب حضرة المستجوب لاستبعاد استجوابه من الجدول .

(أصوات : موافقون) .

فقال الرئيس : المجلس يقرر استبعاد هذا الاستجواب من جدول الأعمال ، ولحضرة مقدمه أن يحدده متى أراد .

(٣٠ مايو سنة ١٩٢٧) .

لا يعتبر عدم الموافقة على بيان الوزير بشأن استجواب عدم ثقة به :

مجلس النواب — لفت دولة الرئيس (سعد زغلول باشا) نظر الأعضاء إلى أن الاستجواب إذا لم ينته بالموافقة على بيان الوزير اهتبر ذلك عدم ثقة . فردّ عليه النائب المحترم الأستاذ فكرى أباطه ، وقال : ليس من الضروري اعتبار ذلك عدم ثقة ، لأن المادة ١١١ (نواب) تنص على أن يشرح المستجوب موضوع استجوابه ، وبعد إجابة الوزير يجوز للأعضاء الاشتراك في المناقشة ، فإذا لم يقتنع المستجوب ببيانات الوزير يبين للمجلس أسباب عدم إقناعه له ، ولغيره من الأعضاء أن يطرحوا مسألة الثقة . وحقب النائب المحترم الأستاذ بكرم عبيد ، فقال : لنا أن ننتقد ، ولكن ليس معنى الانتقاد عدم الثقة .

(٥ يولييه سنة ١٩٢٦) .

المادة ٥١

للعضو أن يتنازل عن استجوابه، وليس له أن يستجوب وزيرا

إلا عن شيء صدر منه لا من غيره من الوزراء :

مجلس النواب — وجه استجواب من الدكتور محمد أمين نور، وفي الجلسة تنازل عنه، فأراد الدكتور نجيب اسكندر أن يتناقش المجلس فيه محتجا بوروده في جدول الأعمال ، فردّ عليه الرئيس (سعد زغلول باشا) بأن صاحبه تنازل عنه . فسأل طالب الكلام : هل لصاحب الاستجواب حق التنازل عنه ؟ فأجابه الرئيس : نعم .

ولم يعترض المجلس .

ثم قال الرئيس بعد ذلك : إن موضوع الاستجواب خاص بعمل لم يصدر من الوزارة الحاضرة ، ولا شأن لها به ، فلا يمكن أن تسأل عنه . وقال : يجب أن يكون موضوع الاستجواب خاصا بعمل صدر من الوزير المستجوب .

ولم يعترض المجلس على ذلك .

(٢٤ يولييه سنة ١٩٢٦) .

لا يجوز الاستجواب عن شيء لم يبدأ فيه، وصدر الأمر بوقفه :

مجلس النواب — تلى استجواب من حضرة عبد الحميد سعيد افندي عن مشروع خزان جبل الأولياء ، كان مدرجا في جدول أعمال تلك الجلسة وأخذ المستجوب يشرح استجوابه ، واستمر في الشرح ، فرأى الرئيس

المادة ٥١

(سعد زغلول باشا) : أثناء الاسترسال في الشرح — وبعد أن تبين أن المشروع موقوف — أن محل الكلام في هذا الاستجواب يكون عند عرض مشروع خزان جبل الأولياء على المجلس ، إذا فرض أن الوزارة أقرته . وأعلن الرئيس بعد ذلك أنه لا يمكنه أن يبيع الاستمرار في الكلام بعد أن صرح الوزير بأنه قد أوقف المشروع لبحثه بحثا فنيا . فموضوع الخزان غير موجود ، ووظيفة الرئيس أن يمنع الكلام في موضوع غير مطروح للبحث ، فكل كلام يجب أن يؤجل حتى يطرح المشروع للبحث ، ثم علل الرئيس المنع بأن المجلس لا يمكنه أن يتخذ في الأمر قرارا بناء على كلام المستجوب وحده .

وشاء الوزير (عثمان محترم باشا) أن يرد على ما سمعه من المستجوب ، فقال له الرئيس : لقد منعنا العضو من إتمام الكلام ، لأن موضوع الاستجواب غير وارد في الميزانية ، ثم قال : إن الكلام قد طال في الموضوع ، وإنه لا يرى فائدة من الاستمرار فيه . وعقب هذا تخلى عن الرئاسة وتولاها وكيل المجلس (الأستاذ ويصا واصف) ، فسمح لوزير الأشغال بالكلام في الموضوع ، فاعترض حضرة مكرم عبيد افندي ، وقال : إن رئيس المجلس رأى أن هذا الاستجواب غير داخل في الموضوع الذي نحن بصددده ، ورأى أيضا أن ليس لوزير الأشغال أن يرد عليه .

وقد خرج الرئيس من المجلس على هذه الفكرة ، أي بعد أن أقره المجلس على ذلك ، أورد على الأقل عنه ، فلا يمكن بعد ذلك ، أن يعود الوزير إلى الرد إلا بعد استئذان من المجلس ، فأرى أنه لا يصح النظر في هذا الاستجواب الآن إلا بعد عرض الأمر على المجلس طبقا للأئمة الداخلية .

فعاد الرئيس (سعد زغلول باشا) لتولى الرئاسة ، وصرح بما يأتي :
إن المسألة قد انتهت ، وأنا لا أسمح بالكلام في هذا الموضوع ، وانتقل الآن إلى جدول الأعمال ، فلم يهتدأ أحد على ذلك .

(١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦) .

المادة ٥١

إذا قدمت اقتراحات عدة بعد الإتهاء من المناقشة يبدأ بأخذ

الرأى على أبسطها أولاً :

مجلس النواب — قدّم الأستاذ عبد الرحمن عزام استجواباً خاصاً بمسألة الحكومة بالنسبة للموظفين الأجانب .

وبعد مناقشته قدّم فريق من الأعضاء اقتراحاً مضمونه : ”إن الحكومة لا تجدد عقد أى موظف أجنبي إلا إذا ثبت لديها أنه لا غنى للمصلحة فى الوقت الحاضر عنه ، وبشرط أن يكون تجديد العقد لأقصر مدة ، وأن ينص فيه على أن العقد لن يحدّد بعد ذلك ، ويستثنى من هذا مدرسو اللغات الأجنبية .

ثم قدّم اقتراحان بمعنى واحد من بعض الأعضاء نصه : ”أقترح الاكتفاء بالبيانات التى أدلى بها دولة رئيس الوزراء، والانتقال إلى جدول الأعمال“ .

ولما أراد الرئيس أخذ الرأى على الاقتراحين الأخيرين ، قال الأستاذ النقراشى : أطلب أن يؤخذ الرأى أولاً على الاقتراح المقدم متا ، فقال الرئيس : تقضى القواعد بأخذ الرأى على الاقتراح البسيط أولاً، ثم على الاقتراح المركب ، ولذلك يؤخذ الرأى على الاقتراحين الأخيرين ، فالمخالف لهما يقف .

(وقفت أقلية) .

الرئيس — إذن ننتقل الانتقال إلى جدول الأعمال .

(٢١ فبراير سنة ١٩٢٧) .

المادة ٥١

استمرار المناقشة في الاستجواب مع امتناع المستجوب عن شرحه :

مجلس النواب — قدم هارون أبو سحلي باشا استجوابا لوزير المعارف بشأن اختيار عمداء كليات الجامعة المصرية ، وتلى نصه ، وبدأ في شرحه فقاطعه ، وبسبب المقاطعة امتنع عن الشرح مع وعد الرئيس (الدكتور أحمد ماهر) بمنع المقاطعة .

فطابت الحكومة بلسان مصطفى النحاس باشا المناقشة في الاستجواب ، وأجاب الوزير ، وتكلم غيره مع إصرار المستجوب على عدم الكلام والشرح . (١٥ يونيه سنة ١٩٣٦) .

تحديد الحكومة الحدود الدستورية في مناقشة الاستجواب حتى تبين الموضوعات التي يجوز الكلام فيها والتي لا يجوز :

مجلس النواب — قبل البدء في مناقشة الاستجواب عن حادثة " ميت عباس " المقدم من النائبين المحترمين : أحمد عبد الغفار بك ، ومدني حزين ، وقف رئيس الحكومة (مصطفى النحاس باشا) ، وقال : قبل البدء في المناقشة أود أن أبين الحدود الدستورية في مناقشة مثل هذا الموضوع ، فقال الرئيس : (الدكتور أحمد ماهر) الحدود الدستورية معروفة . وأظن أن محل الكلام فيها عند ما يتعداها مقدم الاستجواب . فقال رئيس مجلس الوزراء : أريد أن أبينها أولا ، وإلا فإني لا أقبل المناقشة في موضوع الاستجواب . فقال أحمد عبد الغفار بك : المفروض أنني أعرف أحكام الدستور كأى عضو من أعضاء هذا المجلس ، فإذا تجاوزت الحدود الدستورية ، فلحضرة رئيس المجلس أن يمنعني من الكلام ؛ أما أن يقترض أنني جاهل بالدستور ... فقال الرئيس : لقد قبل حضرة صاحب المقام الرفيع أن يجيب اليوم في حدود مخصوصة ،

المادة ٥١

وهو يريد الآن أن يبين هذه الحدود التي سيتكلم في دائرتها ، فقال أحمد عبد الغفار بك : تقضى اللائحة الداخلية بأن للاستجواب الحق في التكلم أولاً ، فقال الرئيس : لقد وجهت نظر النائب المحترم في الجلسة الماضية إلى ما يطلبه صاحب المقام الرفيع في هذا الموضوع . فقال أحمد عبد الغفار بك : أنا لم أوافق إلا على تأجيل المناقشة في الاستجواب أسبوعاً ، ومن حق الآن أن أشرح استجوابي أولاً ، فإذا تجاوزت الحدود الدستورية ، فلرئيس المجلس وحده أن يقفني عند حدّي . فقال الرئيس : إن ما يطلبه حضرة صاحب المقام الرفيع يشبه الدفع الفرعي الذي يبدي أمام المحاكم قبل الدخول في الموضوع . فقال أحمد عبد الغفار بك : أرى أن هذا مخالف لللائحة الداخلية . فقال الرئيس : يدور البحث الآن حول إجراء شكلي ليس في موضوع الاستجواب . وللنائب المحترم أن يتكلم بعد سماع السيد لي به صاحب المقام الرفيع . فقال أحمد عبد الغفار بك : أرى أن هذا الإجراء الشكلي من حق رئيس المجلس وحده . فقال الرئيس : الكلمة الآن لصاحب المقام الرفيع .

فقال رئيس مجلس الوزراء :

حدود المناقشة الدستورية

لا يسع الحكومة ، رغم حرصها على إيفاء البرلمان حقه من السلطان وتمكنه من الرقابة والهيمنة على أعمالها ، أن تترك هذا الاستجواب يبدأ الأخذ والرد فيه ، دون أن تقرّر قبل ذلك حكم الدستور والتقاليد المتبعة في شأنها . لقد قام دستورنا على ما قامت عليه الدساتير الحديثة من قاعدة فصل السلطات ، ومن آثار هذه القاعدة أن كل ما يتعلق بالقضايا من تحقيق وحكم من شأن السلطات القضائية .

المادة ٥١

ومن السلطات القضائية في المواد الجنائية "النيابة العمومية" ، وهي
البلاد التي اصطاحت على الأخذ بهذا النظام ، صاحبة الحق في رفع الدعوى
لعمومية .

والقاعدة التي جرى عليها العمل في الشؤون البرلمانية ، هي أنه متى رفع
الأمر إلى القضاء في شأن من الشؤون ، امتنع أن يدور حوله بحث أو استجواب
داخل البرلمان ، ذلك أنه إذا أذن للسلطة التشريعية أن تعالج مثل تلك
الشؤون بالبحث والمناقشة وأظهرت فيها اتجاهها ، أو اتخذت قرارا ، كان
عملها افتئاتا على سلطة حفظ الدستور لها حريتها ، وترتبت عليه آثار غير
محمودة العاقبة في استقلال القضاء وحرية الأفراد .

وليست النيابة ، فيما تفعل من رفع الدعوى العمومية أو عدم رفعها ،
مسئولة لدى البرلمان — وإنما المسئول وزير الحقانية حين يحول بعمله دون
رفعها بغير حق ، أو حين يحمل النيابة بدون حق على رفعها .

من أجل هذا كانت المناقشة في أمر هو رهن التحقيق أو في سبيل العوض
على القضاء — من غير تقييد وتحميد — فيه تهوئش على عمل المحقق وخطط
بين السلطات ، وإحكام للسلطة التشريعية في أمر هو من أخص أعمال
القضاء .

من أجل هذا جرت التقاليد البرلمانية بإنجلترا ، على أنه لا يجوز للبرلمان
أن يناقش في المسائل التي تنتظر فيها كلمة القضاء .

أعلن هذه القاعدة في خطاب العرش وفي المناقشات ، كل من سير
"روبرت بيل" ولورد "رسل" بشأن قضية "أوكونيل" ، وأيدها مجلس
العموم من أعلى منصة الرئاسة مرات عديدة . فثبتت قواعدها واعتبرت
تقليدا راسخا .

واصطلح في فرنسا على عدم جواز المناقشة فيما عدا طريقة السير
في الإجراءات وإدارة التحقيقات ، وإلا كان في ذلك مساس بمبدأ فصل

المادة ٥١

السلطات ، فكل مناقشة تدور حول صحة الوقائع التي ستطرح على القضاء هي مسألة لا أسمح لنفسى أن أشارك فيها ، وأرجو أن يتره المجلس منبره عنها ، وإلا كنا هنا في مقام من يلى على القضاء خطة معينة في قضية مطروحة أو ستطرح عليه .

كذلك لا يمتد سلطان هذا المجلس الموقر إلى مناقشة الأوامر التي تصدرها النيابة بشأن التحقيق ، أو عند الانتهاء منه تنفيذاً لحكم القانون ، لأن لهذه الأوامر صفة قضائية ، وكل ما أعتقد أنه من حقنا هنا أن نتناقل فيه هو :

هل منعت النيابة من التحقيق ؟ هل قدم إليها بلاغ واهتمت عن السير في تحقيقه نعسفا وافتئاتا ؟ وبالإجمال ، كيفية إدارة التحقيق والسير فيه ، لا موضوع التحقيق ، وما ثبت فيه .

فإذا أقر المجلس هذه المبادئ ، كحدود مرسومة للمناقشة في الاستجواب لا يتعداها ولا يتجاوزها ، فالحكومة على أتم استعداد من الآن للرد على الاستجواب .

(تصفيق حاد) .

فقال أحمد عبد الغفار بك : لا أوافق صاحب المقام الرفيع على ما ذهب إليه من أن النيابة جزء من القضاء لا يجوز المساس به ، فقد بين الدستور السلطات القضائية ، إذ نصت المادة ١٢٤ على أن " القضاء مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في القضايا " .

هذا ما ورد بالدستور ، وليس في اللائحة الداخلية شيء بهذا الخصوص ؛ لذلك أرى أن النيابة جزء من السلطة التنفيذية تابعة لوزير الحقانية ، له أن يأمرها بالسير في التحقيق أو عدم السير فيه .

المادة ٥١

فقال الرئيس : أوجه نظر النائب المحترم إلى المادة ١٢٨ من الدستور الخاصة بتعيين رجال النيابة ، وهي تقع في الفصل الرابع منه ، وهو الفصل الخاص بالسلطة القضائية ، فوضع هذه المادة في هذا الفصل ، معناه أن النيابة تعتبر جزءا من السلطة القضائية وفي حدود اختصاصها . فأرجو النائب المحترم أن يتكلم في هذه الحدود ، وهي واضحة بيّنة .

فقال أحمد عبد الغفار بك : سأتكلم في هذه الحدود .

ثم قال محمد حلمي عيسى باشا : لي ملاحظة فيما يتعلق بالمسألة الدستورية ؛ فإن هذا المبدأ الذي قال به رفعة رئيس مجلس الوزراء لا يتنافى مع سلطة المجلس ، ولا ينوّت حقه في الرقابة الكاملة على الحكومة ؛ ولقد ذكر رفعتة فعلا — حين اعترض النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك على تضيق حدود المناقشة — أنه ليس هناك ما يمنع المستجوب من الكلام عن مسئولية وزارة الداخلية وموظفيها .

من المفهوم أن الاستجواب قاصر على الحالات والحوادث الناشئة قبل بدء النيابة في التحقيق . ومن المسلم به أنه ليس لمجلس النواب أى شأن في سير القضية أمام القضاء ، ولا في كيفية تصرفه فيها . وإذا قلت القضاء ، فإنما أعني بذلك النيابة والقاضي الجالس ، ولكن بجانب هذا يجب أن تظل رقابة المجلس قائمة بالنسبة لتقصير رجال الإدارة في التحقيق ، أو لما يرتكبون من جرائم يعاقب عليها القانون . فإذا ما وقع منهم تعذيب أو قسوة ، فلكل نائب الحق في مثل هذه الأحوال أن يستجوب الوزارة ، ويكون مدار الاستجواب هو : هل حققت الشكوى ؟ وهل أكره شخص على عدم تحقيق شكواه ؟ سواء أكان هذا الإكراه أدبيا أم ماديا ؟ وهل وقع تعذيب ؟ وما نوعه ؟ كل هذه المسائل من حق المجلس أن يستجوب عنها ، وله الرقابة عليها ، ووزير الداخلية مسئول عنها أمامه ، لأنها أمور لا تنصل بشؤون السلطة القضائية .

المادة ٥١

إن كل ما يريده المستجوب هو إيصال شكوى المجنى عليهم إلى السلطة القائمة بالتحقيق ، لأن هذه الشكوى إن لم تصل لسبب من الأسباب ، فعلى كل نائب علم بالشكوى أن يعمل على إبلاغها .

إن هناك نصاً عاماً في قانون تحقيق الجنايات ، يفرض على كل شخص علم بوقوع جريمة أن يبلغ عنها ، فمن باب أولى يكون ذلك داخلاً في سلطة مجلس النواب بالنسبة لما يقع من جرائم ، أو إهمال في تحقيقها ، أو أى تصرف لا يتفق مع النصوص القانونية والتعليمات المرعية . وليس في هذا خروج عن حدود سلطة المجلس ورقابته .

هذا كل ما أريد أن أبينه .

فقال الرئيس : إن للمجلس حق الكلام في الدائرة التي رسمها معالي النائب المحترم ، إذا كانت النيابة لم تقم بعد بتحقيق الواقعة . أما وقد بلغت النيابة فليس للمجلس الكلام فيها . فليتكلم معالي النائب المحترم إذن كما يشاء ، ولكن في الحدود التي بينها ، والتي اتفقتنا مع الحكومة عليها .

(٢٢ بوليه سنة ١٩٣٧) .

عدم ممانعة الحكومة في المناقشة في استجواب يتضمن لوماً لها :

مجلس النواب — عرض استجواب لرئيس مجلس الوزراء من النائب المحترم عبد الحميد عبد الحق عن المفاوضات التي بين إنجلترا وإيطاليا بخصوص الحدود المصرية وقناة السويس ، فطلب النائب المحترم صالح الجداوى عدم نظره ، لأنه يتضمن لوماً للحكومة .

المادة ٥١

واحتج بأن مجلس الشيوخ سبق له أن استبعد مسؤالا في يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، لأنه صيغ في عبارة غير لائقة . فقال رئيس مجلس الوزراء : لا داعي لكل هذا الكلام ، فالحكومة مستعدة لمناقشة الاستجواب الآن ، ثم قال الرئيس : الموافق على نظر الاستجواب الآن يقف . (وقفت أغلبية) .

(١٨ مايو سنة ١٩٣٨) .

إذا تقدمت اقتراحات عقب المناقشة في استجواب ، وكان
من بينها اقتراح بالانتقال إلى جدول الأعمال ، كان هو أحقها
بالتقديم في أخذ الرأي ، لأن الاقتراحات الأخرى فيها
عساس بالثقة :

مجلس النواب — بعد أن تناقش المجلس في استجواب موجه من حضرة
النائب المحترم محمود الألفي بك عن موظفي الحكومة الذين يشتغلون
في شركات أو بنوك ، قال الرئيس : تقدمت أربعة اقتراحات ، الأول من
حضرة النائب المحترم أحمد عبدالغفار بك ، ونصه :
”أقترح الانتقال إلى جدول الأعمال “ .

والثاني من حضرة النائب المحترم أحمد مختار بك وعدد كبير من حضرات
الأعضاء ، ونصه :

”نقترح مطالبة الحكومة بتنفيذ القرار الصادر من مجلس الوزراء الصادر
في سنة ١٩٣٦ مع إلغاء جميع الاستثناءات والتنفيذ حالا “ .

والثالث من حضرتي النائبين المحترمين عبد المنعم حشيش وصادق
راضى ، ونصه :

”نقترح أن يقرر المجلس توجيه نظر الحكومة للعمل على منع الموظفين من
الاشتغال بعمل خارج عن حدود وظائفهم “ .

المادة ٥١

والرابع من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام ، ونصه :
” أقترح أن تعمل الحكومة على منع اشتغال الموظفين بأعمال الشركات والبنوك “.

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — إن المفهوم من أحكام اللائحة أن اقتراح الانتقال إلى جدول الأعمال يجب أن يسبق في العرض كل اقتراح آخر ، وجرت التقاليد على ذلك .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك — وأنا أقول العكس ، فمن البديهي أن تعرض الاقتراحات أولا ، فيؤخذ عليها الرأي ، ثم يعرض اقتراح الانتقال إلى جدول الأعمال ، وذلك لأن الاستجابات تنتهى دائما ، إما إلى طرح مسألة الثقة بعد الفصل طبعاً في الاقتراحات المقدمة ، وإما إلى الانتقال إلى جدول الأعمال .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادى — أرجو أن أتلو على حضراتكم نص المادة ١١١ من اللائحة الداخلية ، فهى تشرح الوضع الذى نحن بصددده شرحا واضحا :

” يشرح المستجوب موضوع استجوابه ، وبعد إجابة الوزير يجوز للأعضاء الاشتراك في المناقشة ، فإذا لم يقتنع المستجوب ببيانات الوزير يبين للجلسة أسباب عدم اقتناعه ، وله ولغيره من الأعضاء عند ذلك أن يطرحوا مسألة الثقة “.

فبناء على هذه المادة تنتهى مناقشة الاستجابات إلى أحد أمرين :
الأول طرح الثقة ، والثانى الانتقال إلى جدول الأعمال . أما الاقتراحات التى تقدم نتيجة للمناقشة ولتعارض الأفكار ، فتكون محل تقدير من غير شك عند الانتقال إلى الجدول . وأما إذا أراد أحد النواب أن يصل إلى معرفة الموقف بالتحديد ، فليس ما يمنع من أن يتقدم باقتراح مستقل فى أى وقت .

المادة ٥١

وبعد هذا أرى أن اقترح حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك أولى الاقتراحات بالنظر ، بل هو الذى يتعين نظره إذا لم يكن هناك من يريد طرح مسألة الثقة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إن اللأئحة الداخلية لم تذكر ما يقوله حضرة العضو المحترم على وجه التحديد، ولكن المفهوم أنه مادام النائب يملك طرح الثقة، فهو يملك من غير شك عرض الاقتراحات، لأن الذى يملك الأكثر يملك الأقل، وقد سارت التقاليد البرلمانية على هذا، وفى رأى أن المادة ١١١ لا تمنع أى عضو من تقديم اقتراحات معينة فى مناسبة مناقشة الاستجوابات .

حضرة صاحب المعالى وزير المالية — تقضى كل التقاليد البرلمانية بأن اقترح الانتقال إلى جدول الأعمال يجب أن يسبق فى العرض سائر الاقتراحات . وسبب هذا أن الانتقال إلى الجدول معناه انتهاء المناقشات واكتفاء المجلس بما دار فيها دون الانتهاء إلى رأى معين . ووددت أن تكون بيدى الآن المراجع التى تثبت هذا الرأى ، وأنا على كل حال مستعد أن أقدم الدليل حالا ، غير أنى أقول، توفيراً للوقت، إنى أعتبر فى عرض الاقتراحات الأخرى مساساً بالثقة ، ولذلك أطلب رفضها جميعاً .
(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — لم يتكلم أحد فى مسألة الثقة ، ولا أعتقد أن فى عرض الاقتراحات طرحاً لمسألة الثقة بالوزير .

حضرة صاحب المعالى وزير المالية — قلت إنى أعتبر أن فى عرض الاقتراحات مساساً بالثقة لا طرحاً لمسألة الثقة ، ولهذا أطلب رفض تلك الاقتراحات .

الرئيس — سأخذ الرأى على عرض اقتراح حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك .

المادة ٥١

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك — إن معالي الوزير قال إنه يرفض الاقتراحات ويطلب رأى المجلس ، فهو لا يرفض عرضها على المجلس .
الرئيس — يجب أن يؤخذ رأى أولاً فى عرض اقتراح عبد الغفار بك .
حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك — تحال هذه النقطة إذن على لجنة الشؤون الدستورية .
(ضجة) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أعتقد أن تأويل معالى الوزير لعرض الاقتراحات لا محل له ، لأنه ليس فيه مساس بالثقة به ؛ فإن النظام الذى تناوله الاقتراحات ليس من عمله هو ، ولكنه نظام عادى وقديم ، جرت عليه الحكومات السابقة من زمن طويل ونريد إصلاحه ؛ أما أن نسمع فى كل يوم أن هذا الاقتراح فيه مساس بالثقة

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — هذا حقه ، فليس لك أن تعترض عليه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — نعم هو حقه ، ولكنه يستعمله فى غير محله .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — هو حقه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — وأنا أيضاً حقه فى كلامى ، فأرجو ألا تقاطعنى .

الرئيس — أعرض الأمر فى اقتراح حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك ، وهو أن يقرر المجلس الانتقال إلى جدول الأعمال ، فالذى لا يوافق على عرض هذا الاقتراح الآن يقف .
(وقفت أقلية) .

الرئيس — إذن تعرض الاقتراح لأخذ رأى عليه ، فالموافق على الانتقال إلى جدول الأعمال يقف .

(وقفت أكثرية) .

(٢٧ مارس سنة ١٩٣٩) .

الجان

« المادة ٥٢ — عند افتتاح كل دور من أدوار الانعقاد »
« العادية، وبعد تشكيل المكتب النهائي، ينتخب المجلس لجانا »
« للأمور الآتية : »

« (١) لجنة الرد على خطاب العرش . »

« (٢) » للأنحة الداخلية والطعون . »

« (٣) » للمالية والجمارك . »

« (٤) » للأمور الداخلية . »

« (٥) » للشؤون الخارجية . »

« (٦) » للعدل . »

« (٧) » للمعارف . »

« (٨) » للأشغال . »

« (٩) » للزراعة . »

« (١٠) » للمواصلات . »

« (١١) » للدفاع الوطني والسودان . »

« (١٢) » للصحة . »

« (١٣) » للأوقاف والمعاهد الدينية . »

المادة ٥٢

« (١٤) لجنة لفحص الاقتراحات والعرائض . »

« (١٥) » « لأعمال والشؤون الاجتماعية . »

« (١٦) » « للتجارة والصناعة . »

« (١٧) » « للحسابات . »

« (١٨) » « للشؤون الدستورية . »

(٥٤ ثواب)

موافقة المجلس على بقاء المكتب واللجان القديمة دون تجديد انتخابها :

مجلس الشيوخ — قرر مجلس الشيوخ الموافقة على بقاء المكتب القديم ، وكذلك على بقاء سائر اللجان كما كانت في الدورة السابقة بدون تجديد انتخابها . كما وافق في نفس الجلسة ، على أن يكون عدد أعضاء لجنة الرد على خطاب العرش أحد عشر بدلا من خمسة عشر عضوا ، (صفحات ٢٨ و ٢٩ و ٣٠) .

(٢٣ مارس سنة ١٩٢٥) .

تخفيض عدد أعضاء اللجان :

مجلس الشيوخ — وافق مجلس الشيوخ على أن يكون عدد أعضاء لجنة الرد على خطاب العرش تسعة بدلا من أحد عشر . كما وافق في هذه الجلسة على أن يبقى عدد أعضاء لجنة المالية تسعة . وكما وافق في هذه الجلسة على أن يكون أعضاء لجنة الطعون عشرة بدلا من اثني عشر عضوا .

(١٠ يونيو سنة ١٩٢٦) .

المادة ٥٢

اعتبار لجان الدور العادى قائمةً أثناء الدور غير العادى التالى له :

مجلس الشيوخ — أثناء الدور غير العادى لنظر معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا ، اقترح الرئيس (الأستاذ محمود بسيونى) زيادة عدد أعضاء لجنة الشؤون الخارجية — المؤلفة فى الدور العادى السابق له — إلى خمسة عشر عضواً ، على أن يحول إليها مشروع القانون بالموافقة على المعاهدة المذكورة ويجزئ وروده من مجلس النواب .

(ووافق المجلس على هذا الاقتراح) .

(١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦) .

إنشاء لجنة للشؤون الدستورية :

مجلس الشيوخ — تقدم اقتراح من عشرة من حضرات الأعضاء بتعديل المادة ٥٢ من اللائحة الداخلية بإنشاء لجنة للشؤون الدستورية : وقد قال أحد الموقعين عليه ، حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك ، ما يأتى : قدمت فى أول الجلسة اقتراحاً بإضافة لجنة للشؤون الدستورية إلى اللجان المذكورة بالمادة ٥٢ ، فأرجو أن تضاف لجنة الشؤون الدستورية إلى قائمة اللجان بهذه المادة ، وأن يكون رقمها فى ترتيب اللجان الثامنة عشرة . فقال المقتر : توافق اللجنة على هذه الإضافة . فقال الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) : هل توافقهون حضراتكم على تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطمعون ، مع إضافة لجنة الشؤون الدستورية إلى قائمة اللجان المذكورة بالمادة المذكورة ؟

(موافقة) .

(١٤ يونيه سنة ١٩٣٨) .

المادة ٥٢

جواز انتخاب رئيس المجلس عضواً في أية لجنة ، ما عدا لجنة

الحسابات :

مجلس النواب — أثناء النظر في تأليف لجنة خاصة للنظر في أمثل الطرق لتخليد ذكرى الملك فؤاد، قال المقرر، قبل تلاوة أسماء أعضاء اللجنة : أودّ أن أوجه النظر إلى أن مكتب المجلس يبحث ما إذا كان لسعادة رئيس المجلس أن يشترك في عضوية لجنة من اللجان أو لا . فأتضح له أن الرأي متفق على جواز ذلك ، فيما عدا لجنة المحاسبة ، لأنه محظور على أعضاء المكتب طبقاً للائحة النواب الداخلية ، أن يكونوا أعضاء فيها . وهذا الرأي متفق عليه في فرنسا ، والمرجع في ذلك كتاب ”أوجين بيير“ ، (ملحق) . ثم عقب وزير المالية قائلاً : هل حدث من قبل أن انتخب رئيس المجلس رئيساً للجنة من اللجان ؟ فأجاب المقرر : لم يحدث . فقال الوزير : إذن أرجو ألا يكون ذلك الآن أيضاً .

(ثم تليت الأسماء ، ومن بينها اسم رئيس المجلس ، ووافق المجلس عليها) .

(٢٦ يولييه سنة ١٩٣٨) - .

عدد أعضاء كل
لجنة

« المادة ٥٣ — تكون كل لجنة من هذه اللجان من اثني عشر عضواً، ماعدا بلحتي المالية والجمارك واللائحة الداخلية »
« والطعون، فيكون عدد أعضاء كل منهما خمسة عشر عضواً . »
« أما لجنة الحسابات فتكون من سبعة أعضاء . »

زيادة أعضاء لجنة المالية إلى اثني عشر عضواً :

مجلس الشيوخ — قدم اقتراح من عشرة من الأعضاء بزيادة عدد أعضاء لجنة المالية والجمارك إلى اثني عشر عضواً، على أن يكون اجتماعها صحيحاً إذا حضره خمسة منهم . فوافق المجلس على ذلك — وكانت عددها تسعة فقط كسائر اللجان .

(٢٥ مايو سنة ١٩٣٦) .

جعل عدد أعضاء كل لجنة خمسة عشر عضواً مع بقاء لجنة المالية مكونة من واحد وعشرين عضواً :

مجلس النواب — رأى المكتب ، ووافق المجلس على أن يكون عدد الأعضاء في جميع اللجان خمسة عشر عضواً ، عدا لجنة المالية فإنها تبقى مكونة من واحد وعشرين عضواً ، والمحاسبة من سبعة .

كما وافق على إدماج لجنة السودان في لجنة الحربية ، ولجنة المرائض في لجنة الاقتراحات .

(٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦)

«المادة ٥٤ — ينتخب المجلس أعضاء هذه اللجان بطريق»
«الاقتراع بالقائمة ، وتكفي فيها الأغلبية النسبية . (٥٥ نواب)»

لا يجوز لعضو أن يتنازل عن عضويته في لجنة لعضو آخر بذاته :

مجلس الشيوخ — عرض حافظ عابدين بك أنه عضو في أكثر من ثلاث لجان ، وأنه يتنازل عن عضويته في إحداها لمحمد صدقي باشا . فقال الرئيس (حسين رشدي باشا) : لحضرتك أن تتنازل عن عضويتك في أية لجنة ، ولكن ليس لك الحق في أن تتنازل عنها لعضو بذاته ، (فلم يعترض المجلس على ذلك) .

(٢١ فبراير سنة ١٩٢٧) .

قبول المجلس الترشيح للجان في المراكز الخالية بها :

مجلس الشيوخ — وافق المجلس على الترشيح لبعض اللجان في المراكز التي خلت بها من شاغليها .

(٢٧ مارس سنة ١٩٢٨) .

زيادة أعضاء لجنة الخارجية بطريق الترشيح :

مجلس الشيوخ — اقترح الرئيس (سعادة الأستاذ محمود بسيوني) زيادة عدد أعضاء لجنة الشؤون الخارجية إلى خمسة عشر عضوا ، ورشح الذين يضمنون إلى اللجنة ، فوافق المجلس على هذا الترشيح .

(١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦) .

المادة ٤ هـ

انتخاب بعض أعضاء اللجان بطريق الترشيح :

مجلس الشيوخ - تنازل حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد السيد إبراهيم غنيمه عن عضويته في لجنة الأوقاف ، فرشح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف نفسه لها ، فوافق المجلس على ذلك . وطلب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف إقالته من لجنة التجارة والصناعة على أن يحل محله حضرة الشيخ المحترم بطرس خليل بطرس بك ، فوافق المجلس على ذلك . وتخلى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل عن عضوية لجنة اللامحة الداخلية والطعون ، ورشح حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفي أبو الفضل نفسه محله في اللجنة المذكورة ، فوافق المجلس على ذلك .

(٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦) .

انتخاب اللجان بطريق الترشيح :

مجلس الشيوخ - انتخب المجلس جميع لجانه - ما عدا لجنة الرد على خطاب العرش - بطريق الترشيح بقوائم قدمها حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا وكيل المجلس .

(٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨) .

انتخاب لجنة الطعون من الذين رشحهم المكتب :

مجلس النواب - قدم اقتراحان من النائبين : الدكتور أحمد ماهر والأستاذ إبراهيم ممتاز ، بأن يترك للمكتب الترشيح لعضوية لجنة الطعون ، ثم يصدر المجلس قراره بالطريقة المبينة في المادتين ٦ و ٧ (نواب) ، فوافق المجلس عليهما .

(١١ يناير سنة ١٩٣٠) .

المادة ٥٤

تفويض هيئة المكتب في ترشيح أعضاء كل لجنة :

مجلس النواب — أثناء انتخاب المراقبين والسكرتيرين البرلمانين ،
قال الرئيس : قد وكّلتُ إلى المكتب في السنة الماضية أن يتولى ترشيح
العدد المطلوب لكل لجنة ، فهل توافقون حضراتكم على اتباع هذه السنة
في هذا العام ، مع العلم بأن القديم سيبقى في جملة على قدمه ؟
(موافقة جامعة) .

(٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٦) .

موافقة المجلس على أن يُعَدَّ المكتبُ كشوفاً يجري انتخاب اللجان

على أساسها :

مجلس النواب — قدّم بعض الأعضاء اقتراحاً بهذا نصه : ”تقترح تأجيل
انتخاب اللجان — ما عدا لجنة الطعون — لحينما يتقدّم حضرات الأعضاء
برفضاتهم إلى مكتب المجلس ، لكي يُعَدَّ المكتبُ كشوفاً وافية يعمل الانتخاب
لأعضاء اللجان على أساسها “ ، فوافق المجلس عليه .

(١٣ أبريل سنة ١٩٣٨) .

البلدان التي يترشح
فيها العضو الواحد

« المادة ٥٥ — لا يجوز انتخاب عضو لأكثر من ثلاث
« بلجان في وقت واحد .
(٥٥ نواب) »

جعل انتخاب العضو للجنة واحدة هو الأصل ، ولأكثر من لجنة

واحدة هو الاستثناء :

مجلس النواب — رأى النائب المحترم فكرى أباظه أن لأئحة النواب تنص
على أن العضو لا يجوز له أن يكون عضوا في أكثر من بلتين أصليتين ،
بعد ما تم من تحقيق ذلك الأعضاء في البلدان ، وبعد إدماج بعض منها
في البعض الآخر ، وطلب ألا يجوز انتخاب العضو لأكثر من لجنة واحدة .
ورأى النائب المحترم مصطفى النحاس باشا أنه من الأفضل ألا يكون العضو
عضوا في غير لجنة واحدة ، ما لم تقض الضرورة بانضمامه إلى بلتين ، بمعنى
أن يكون الأصل هو العضوية في لجنة واحدة ، أما العضوية في بلتين
فاستثناء يكون عند الضرورة . ووافق المجلس على ذلك .

(٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦) .

« المادة ٥٦ — يجوز للمجلس أن يعين لجانا أخرى »
« لأغراض يعينها . »

إجازة انتخاب
لجان أخرى

موافقة المجلس على اقتراح بتأليف لختين ، إحداهما لشؤون
وزارة التجارة ، ولأخرى للعمال والشؤون الاجتماعية ، دون
إحالة الاقتراح إلى لجنة لفحصه :

مجلس الشيوخ — قدم اقتراح من عشرة من الأعضاء بزيادة لختين
جديديتين : الأولى لوزارة التجارة ، والثانية للعمال والشؤون الاجتماعية ،
فطلب بعض الأعضاء إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة لفحصه ، فردّ بعض
آخر بأن الاقتراحات التي تحوّل إلى اللجان تنتظرها هي الاقتراحات بمشروعات
قوانين أو رغبات ، وليس هذا الاقتراح منها .
ثم أخذ رأى المجلس في الجلسة ، فوافق عليه .
(٢٥ مايو سنة ١٩٣٦) .

زيادة لجنة على اللجان المنصوص عليها في اللائحة باقتراح من الرئيس
في الجلسة التي عرض فيها :

مجلس النواب — قدم دولة الرئيس (سعد زغلول باشا) اقتراحا بتشكيل
لجنة لفحص دستورية القوانين التي صدرت منذ حل مجلس النواب لغاية
الآن ، لمعرفة ما إذا كانت هذه القوانين والمراسيم التي صدرت دستورية
أم غير دستورية . وإذا كانت غير دستورية ، فهل هي باطلة ؟ وما وجه
هذا البطلان ؟ ومن أى وقت يتبدئ ؟ وما هي النتائج التي تترتب عليه ؟
ثم وافق المجلس على الأعضاء وعلى عددهم ، وهم سبعة من المتضلعين في القانون ،
وأعلن الرئيس تسمية هذه اللجنة بلجنة الشؤون الدستورية .
فوافق المجلس .

وبذلك زيدت لجنة على اللجان المنصوص عليها في اللائحة .
(١٣ يونيو سنة ١٩٣٦) .

المادة ٥٦

اللجان التي تشكل لغرض معين لا تنتهى بانتهاء الدورة ، بل
تظل قائمة حتى تنتهى من مهمتها التي كلفت بها ، وتقدم
تقريرها للمجلس .

تكليف اللجنة المشكلة في دور سابق للنظر في المسائل الواردة
في الاستجواب (١) بأن تقدم تقريرها للمجلس في أقرب فرصة .

مجلس الشيوخ — لرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) — هذه المسألة
تتصل بنقطة دستورية هامة ، وأذكر أن المناقشة في موضوع هذا
الاستجواب قد انتهى المجلس منها ، وقرّر بجلسة ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨
تشكيل لجنة خاصة لتنظر في المسائل الواردة في الاستجواب عن استقلال
القضاء ، وفي التحقيقات والأوراق المودعة بسكرتيرية المجلس من وزارة
الحقانية . وقد شككت هذه اللجنة من حضرات الزملاء المحترمين : محمد توفيق
رفعت باشا ، علي كمال حبيشه بك ، الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، كامل
إبراهيم بك ، إبراهيم الهلباوى بك ، عبد الرزاق القاضي بك ، أنطون الجميل بك .
وطبقا لللائحة الداخلية ، تعلمون حضراتكم أن أعمال اللجان تنتهى بانتهاء
الدورة ، ولكن هذه اللجنة شكلت لغرض معين ، فلا تنتهى بانتهاء الدورة
كسائر اللجان ، بل تظل قائمة حتى تنتهى من مهمتها التي كلفت بها وتقدم
تقريرها للمجلس ، وعندئذ يمكن المناقشة في الاستجواب ، فأرجو من حضرات
الزملاء المحترمين أعضاء اللجنة المذكورة أن يستمروا في مهمتهم ، ويقدموا
للمجلس تقريراً بنتيجة بحثهم في أقرب فرصة ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

(١) هو الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية من حضرة الشيخ المحترم
الأستاذ حسين محمد الجندى عن استقلال القضاء .

المادة ٥٦

حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق رفعت باشا — هل يراد تشكيل لجنة جديدة ؟

الرئيس — لا ، اللجنة مشكلة من الدورة الماضية وقائمة حتى تنتهى من مأموريتها ، وحضرة الزميل المحترم محمد توفيق رفعت باشا هو رئيسها ، وستكون المناقشة بطبيعة الحال فى هذا التقرير فى يوم الثلاثاء مع الاستجوابات كما تقرر ذلك الليلة .

(١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨) .

لانتخاب رئيس
اللجنة وسكرتيرها

«المادة ٥٧ - تنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيسا»
«وسكرتيرا يقوم بأعمال سكرتيرية اللجنة بمعاونة أحد موظفي»
«المجلس . وإذا غاب الرئيس أو السكرتير، تنتخب اللجنة من»
«يقوم مقامه بصفة مؤقتة .»
(٥٧ نواب)

حق الوكيل
رياسة اللجنة
التي هو فيها

«المادة ٥٨ — لوكيل المجلس حق رياسة اللجنة التي هو»
«عضو فيها .»

(٥٧ نواب)

خلق مركز النائب
عن جلسات
اللجان

«المادة ٥٩ - إذا تغيب أحد أعضاء اللجان بدون عذر»
: خمس جلسات متوالية، أعلن الرئيس المجلس بخلق المركز
(لينتخب غيره ، حسب الطريقة التي سبق بيانها . »

سرية جلسات
اللجان ومعنى يصح
انعقادها

«المادة ٦٠ — جلسات اللجان سرية ، ولا يصح انعقاد
«اللجنة إلا إذا حضر خمسة من أعضائها . وإذا تساوت
«الأصوات فيرجح الرأي الذى بجانبه الرئيس . (٥٨ ثواب)»

صحة انعقاد لجنة المالية بخمسة من الأعضاء :

مجلس الشيوخ — وافق المجلس على أن يكون انعقاد لجنة المالية صحيحا
بمحضور خمسة من أعضائها بعد أن أصبح عددها اثني عشر عضوا . وكان
الانعقاد بمقتضى النص القديم لا يصح إلا بأكثر من نصف الأعضاء .

(٢٥ مايو سنة ١٩٣٦) .

وقرر المجلس بجلسته ١٩ يولييه سنة ١٩٣٨ أن تنعقد لجنة الحسابات
بثلاثة أعضاء .

صحة انعقاد اللجان بثلاث أعضائها :

مجلس النواب — وافق المجلس على تعديل المادة ٥٨ من لائحته
بحيث يصح انعقادها بثلاث أعضائها . وكانت لا تنعقد إلا بأكثر من
نصفها .

(٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦) .

ما يتبع في محاضر
اللجان

« المادة ٦١ - يحظر لكل جلسة من جلسات اللجان »
« محضر تدون فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين وملخص »
« المناقشات ونص القرارات، ويوقع عليه الرئيس والسكرتير. »
(٥٩ نواب)

« المادة ٦٢ — على كل لجنة أن تقدم في مدة لا تتجاوز »
« شهرين تقريراً للمجلس عن كل مشروع أو اقتراح يحال عليها ، »
« وإلا كان لو اضع المشروع أو الاقتراح أن يطلب من المجلس »
« مباشرة إدراجه في جدول أعماله . (٦١ نواب) »

الزمن الذي يقدم
فيه تقرير اللجنة

« ويجب أن يشمل التقرير آراء الأكثرية والأقلية ، وأن »
« ينص على اقتراح اللجنة وأن يبين أسبابه . (٦٢ نواب) »

ما يشتمل التقرير
عليه

لا يملك المجلس التغير والتبديل في تقارير اللجان :

مجلس النواب — اقترح حضرة محمد يوسف بك استبعاد جملة من تقرير
لجنة المالية وإبدالها بغيرها اقترحها . فرد المقرر (إسماعيل صدق باشا) بأن
تقرير اللجنة ملك لها ، فلا يملك المجلس حق التبديل والتغير في عباراته ، إنما
له أن يبدى ملاحظاته على ما جاء به ، بالموافقة أو غير الموافقة ، لأن التقرير
هو تقرير اللجنة لا تقرير المجلس .

وأيده أحد الأعضاء (الأستاذ مكرم عبيد) بأن المجلس ليس له أن يطلب
من اللجنة أن تغير عباراتها ، كما أنه ليس له أن ينسب لها شيئاً لم تقصده ،
وله فقط أن يبدى ما يريد من الملاحظات .

وانتهى الأمر بأن أخذ الرأي على عدم الموافقة على عبارة واردة في تقرير اللجنة .

(١٣ يولييه سنة ١٩٢٦) .

المادة ٦٢

مجلس النواب — أراد الأستاذ يوسف الجندى حذف عبارة من تقرير لجنة المالية ، فردّ عليه رئيس المجلس (سعد زغلول باشا) : بأن المجلس لا يملك حق التغيير في التقرير ، فإما أن يقبل المجلس رأى اللجنة أو يرفضه . فردّ العضو بأن للمجلس حق التعديل ، فكان جواب الرئيس : لا يملك المجلس التعديل .

ولم يعترض أحد على هذا الرأى .

(١٤ يولييه سنة ١٩٢٦) .

استئذان المجلس في مدّ الأجل المحدّد لبحث مشروع محال إلى لجنة :

مجلس النواب — طلبت لجنة المواصلات من المجلس في خطاب لها مدّ الأجل المحدّد للجان ، لبحث المشروعات المحالة عليها ، ليتسع لها الوقت في بحث المرسوم الخاص ببعض أشغال البريد ، فوافق المجلس على ذلك . (٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦) .

نظر تقرير اللجنة مع خلوّه من بيان أسباب رفض أقليتها له :

مجلس النواب — قدّم تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بطلب اعتماد إضافي لشراء سراى محمد عزت باشا . فاعترض عبد السلام جمعه بك بأن التقرير خلو من الأسباب التي ارتكبت عليها الأقلية في رفض الشراء ، وطلب إعادة التقرير إلى اللجنة لتبين فيه هذه الأسباب .

فردّ المقترّر بأن الأقلية ستبدى في الجلسة أسباب رفضها للشراء . فقال الرئيس : إذن نبدأ في نظر الموضوع ، وستبين الأقلية رأيها . ونظر المجلس في التقرير .

(٨ مايو سنة ١٩٢٨) .

المادة ٦٢

عدم ذكر رأى الأقلية، اكتفاء برأى الأكثرية من باب التساهل:

مجلس النواب — قدم تقرير لجنة الطعون ، ولاحظ النائب المحترم الأستاذ علي أيوب أن التقرير جاء خلواً من ذكر رأى اللجنة : هل هو بالإجماع أم بالأغلبية ؟ فردّ المقرر بأن القرار صدر بالأغلبية . فرأى العضو أنه كان لزاماً على اللجنة أن تضمن تقريرها رأى الأقلية وسندبها ورأى الأغلبية ، حتى يكون الرأيان تحت نظر المجلس ، فيصدر قراره عن بيّنة . فقال الرئيس : إن رأى الأقلية يذكر في تقرير اللجنة إذا طُلب ذلك — وبعد مناقشة — قال الرئيس : إنه جرت العادة ، إذا لم تطلب الأقلية إثبات رأيها في التقرير ، فإن اللجنة لا تذكره من باب التسهيل . واقترح الأستاذ أيوب ردّ التقرير إلى اللجنة لتثبت فيه رأى الأقلية ، فرفضه المجلس .

(١٤ يونيو سنة ١٩٣٧) .

لا تجوز محاسبة اللجان في المجلس على تصرفاتها :

مجلس النواب — كانت لجنة المالية أصدرت قراراً في مشروع قانون ثم عدلت عنه بعد أن سمعت بيانات وزير المالية . فرأى النائب المحترم محمد عزيز أباظه أنه كان ينبغي لها — حتى لا تعدل عن قرار تصدره — أن تستدعي وزير المالية باديء بدء ... فقال الرئيس (الدكتور أحمد ماهر) : اللامحة الداخلية لا تليح لأحد الأعضاء أن يستجوب اللجنة في تصرفاتها ، فهذا غير جائز . فقال العضو : هذه ملاحظة لا استجواب . فقال الرئيس : لا أجاز ذلك ، ولا أدعه محل مناقشة في المجلس .

(٢٤ يونيو سنة ١٩٣٦) .

المادة ٦٢

للجنة أن تعدل عن قرارات أصدرتها :

مجلس النواب — قدمت لجنة المالية تقريرها عن مخصصات الأسرة المالكة ، وظهر منه أنها كانت أصدرت فيها قرارا ، ثم عدلت عنه بعد سماع بيانات وزير المالية ، وقدمت تقريرا للمجلس برأى آخر .

فرأى النائب المحترم محمد يوسف بك أنه لا حق لها في إعادة النظر في الموضوع ، وأنه إذا أبيع ذلك فما هي المرة التي تقف عندها ولا تعيد النظر ؟ هل هي الثالثة أم العاشرة ؟ ورأى أنها بعد أن أصدرت قرارها الأول قد استنفدت اختصاصها . ومثلها في ذلك مثل المحاكم . ورأى أنه إذا وقع في القرار الأول خطأ ، فسبيل إصلاحه المجلس .

ورد رئيس اللجنة (كامل صدقي بك) بأن اللائحة الداخلية لا تمنع اللجنة من إعادة النظر ، وجرت البلاد الدستورية على ذلك ، حتى إذا رفعت تقريرها للكتب ، وحتى إذا ما طبع ووزع على الأعضاء ، لأن مهمة اللجنة أن تبحث المشروعات وتستبين جميع الوجوه وتجمع المعلومات من أى باب . فوظيفتها تمحيص المسائل تمحيصا تمهيديا ، فلها أن تعيد النظر في قراراتها ، وهناك فارق بين قرارات اللجان وقرارات المجلس ، فتلك تمهيدية وهذه نهائية .

ومن العجب أن تحرم اللجان من إجراء بحث جديد ، وتجبر على أن تقدم مشروعا ليس من رأيها ، وإذا كان للمجلس أن يعود للناقشة في موضوع أصدر فيه قرارا ، فاللجان من باب أولى .

الرئيس — هل توافقون على نظر تقرير اللجنة الذي ضمته رأيها الأخير ؟

(موافقة عامة) .

(٢٤ يونيه سنة ١٩٣٦) .

«المادة ٦٣ - تنتخب كل لجنة في كل مشروع أو اقتراح»
«عضوا مقررا يبين نتيجة أعمالها للمجلس . (٦٠ ثواب)»

مقرر اللجنة
ووظيفته

(١) عدم موافقة المجلس على أن يكون المقرر مخالفا لرأى اللجنة.

(٢) قرار المجلس أن اختيار المقرر من حق اللجنة لا من حقه .

مجلس الشيوخ - عرض تقرير لجنة المواصلاات عن اقتراح لحضرة
الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله ، وكان هو المقرر للجنة ، وتبين في الجلسة أنه
يعارضها فيما رأيته في جزء من اقتراحه ، فاعترض عليه ، لأنه لا يصح أن
يكون الناطق باسمها ويعارضها ، واقترح لذلك اختيار مقرر آخر خلافه أثناء
الجلسة . فتقرر أن اختيار المقرر من حق اللجنة وحدها ، لا من حق المجلس .
وأعيد التقرير إليها لتعين مقرر آخر لها عن هذا الجزء .

(١١ يناير سنة ١٩٢٧) .

تنهى المقرر عن تقديم التقرير للمجلس ، لأنه من أقلية اللجنة لا من

أكثريتها :

مجلس الشيوخ - عرض تقرير لجنة الطعون ، فتلى خطاب من اللجنة
بتعيينها عضوا مقررا بدلا من مقرر سابق لها لتتجيه . وقال المقرر السابق
(سعادة محمود شكرى باشا) في الجلسة : إنه تنهى عن أن يكون مقررا للجنة
في هذا الموضوع ، لأنه كان في جانب الأقلية ، فلا يصح أن يكون مقررا
لها أمام المجلس .

(٢ مارس سنة ١٩٢٧) .

المادة ٦٣

موافقة المجلس على ترشيح الرئيس أحد أعضاء اللجنة ليكون مقرراً لها بدلا من مقررها الغائب :

مجلس الشيوخ — قدمت لجنة الحفانية تقريرها عن عريضة ، فقال الرئيس : هل ترون حضراتكم أن ينوب حضرة الشيخ محمد عن العرب بك باعتبار كونه عضوا في اللجنة عن حضرة محمد محمود خليل بك المقرّر ، لعدم وجوده الآن بالجلسة ؟
(موافقة) .

(٢٠ أبريل سنة ١٩٢٧) .

اختار رئيس المجلس أحد أعضاء اللجنة لينوب عن المقرّر الغائب بموافقة اللجنة أثناء الجلسة :

مجلس الشيوخ — الرئيس — حضرة عبد العزيز وضوان بك مقرّر لجنة الاقتراحات في هذا التقرير خير موجود الآن بالجلسة ، فهل يوافق حضرات أعضاء لجنة الاقتراحات والعرائض على أن ينوب عنه حضرة عبد الرحيم مهنا أفندى ؟
(موافقة) .

(١٢ يولييه سنة ١٩٢٧) .

المادة ٦٣

موافقة المجلس على اختيار رئيس اللجنة مقررا لها بدلا من المقرر
الغائب ، مع عدم تأجيل النظر في التقارير :

مجلس الشيوخ — عرضت تقارير اللجنة الأشغال ، وظهر أن مقررها غائب . فاقترح الرئيس تأجيل النظر فيها لغياب المقرر ، فقال بعض الأعضاء : إن رئيس اللجنة (معالي محمد شفيق باشا) موجود ويمكنه أن يكون مقررا لها . فوافق المجلس على ذلك ونظر في التقارير .

(١٣ فبراير سنة ١٩٣٠) .

موافقة المجلس على اختيار مقرر للجنة في جاسته التي ينظر فيها تقريرها ،
بدلا من مقررها الذي استقال من عضويته :

مجلس النواب — قدمت لجنة المواصلات تقريرها عن اقتراحات ، وكان مقررها قدّم استقالته من المجلس . فاقترح الرئيس اختيار عضو ليكون مقررا بدلا من هذا المستقيل ؟ وكان ذلك في الجلسة التي نظر المجلس فيها التقرير ، فوافق المجلس على ذلك .

(أول مارس سنة ١٩٣٧) .

ما يتبع
مشروعات
القوانين المالية

«المسألة ٦ — إذا وافقت اللجنة على مشروع قانون، وكان يحتاج»
« في تنفيذه إلى اعتمادات مالية، أحالته إلى لجنة المالية لإبداء»
« رأيها بشأن ذلك ، وعلى لجنة المالية أن تقدم تقريرها »
« في ظرف عشرة أيام . »

ضرورة إحالة الاقتراح إلى لجنة المالية إذا كان تنفيذه يستدعي
فتح اعتماد من خزانة الدولة ، ولو لم يكن مشروع قانون :

مجلس الشيوخ — نظر المجلس في تقرير لجنة الصحة عن اقتراح بإحالة
مصلحة الصحة إلى وزارة ، وموافقته عليه ، فطلب معالي محمد شفيق باشا
وحضرة محمود أبو النصر بك إحالة الاقتراح إلى لجنة المالية ، لأن تنفيذه
يستدعي فتح اعتماد من خزانة الدولة . وأخيرا قال الرئيس : هل توافقون
على إحالة الاقتراح إلى لجنة المالية لتنظره وقت نظر مشروع الميزانية ؟
(موافقة) .

(٢٨ مارس سنة ١٩٢٧) .

إقرار مشروع قانون باعتماد إضافي خاص بميزانية مجلس النواب .
دون إحالته إلى لجنة المالية :

مجلس الشيوخ — عرض مشروع قانون باعتماد إضافي وارد من
مجلس النواب مطلوب لتكملة مصروفاته لنهاية السنة المالية ، فقال الرئيس :
عملا بالتقاليد البرلمانية التي جرينا عليها ، والتي تقضي بأن كل مجلس من
مجلسي البرلمان يقر الاعتمادات التي يطلبها المجلس الآخر من غير مناقشة ،
أطلب إلى حضراتكم أن توافقوا على هذا المشروع كما هو ، دون إحالته إلى
لجنة المالية .

(موافقة) .

(٣ فبراير سنة ١٩٣٠) .

«المادة ٦٥ — يقدم تقرير اللجنة إلى رئيس المجلس ليخبر»
«به المجلس في أول جلسة .»
(٦٢ نواب)

إعادة تقارير لجان الدورة السابقة للجان الجديدة لبحثها :

مجلس الشيوخ — بحث المجلس في مسألة إعادة التقارير التي قدّمتها اللجان في الدورة السابقة، فرأى أن تعاد للجان الجديدة لبحثها وتقدم تقريرها عنها للمجلس ، وأنه لا يجوز للمجلس أن ينظر في تقرير للجنة سابقة ولو لم يتغير أحد من أعضائها .
(٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦) .

إرجاع التقارير التي لم تقدم للمجلس في دورة سابقة أو التي لم يبت فيها إلى اللجان الجديدة :

مجلس النواب — عرض الرئيس (مصطفى النحاس باشا) أنه لدى المكتب تقارير كانت قدّمت من اللجان في أحريات الدور الماضي ، ولم يتسع الوقت لعرضها على المجلس ، أو لم يتسنّ للمجلس أن يبت فيها برأى ، فهذه التقارير ستعاد إلى اللجان المختصة كي تعيد فيها النظر ، وتنتخب مقترين لها من جديد ، (فلم يعترض أحد) .
(٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧) .

إلقاء بيان من الوزير المختص قبل نظر التقرير :

مجلس النواب — قدم للمجلس تقرير لجنة الأمور الخارجية عن معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى .
وقبل نظر المجلس في التقرير، ألقى وزير الخارجية بيانا وافيا فقها وسياسيا جامعا ، واعتبر بعض الأعضاء أن هذه التقديمة تقليد برلماني جديد .
(١١ نوفمبر سنة ١٩٣٦) .

رجوب اطلاق
الأعضاء على التقرير
قبل الجلسة بزم

«المادة ٦٦ — يطبع تقرير اللجنة ونص المشروع أو الاقتراح»
«ونص التعديل، ويوزع على أعضاء المجلس قبل الجلسة بأربع»
«وعشرين ساعة على الأقل» .
(٦٣ نواب)

ضرورة قراءة التقرير بالجلسة :

مجلس الشيوخ — طلب مقرّر لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عدم تلاوة
التقرير المعروض ، فرفض المجلس هذا الطلب ، وحتم التلاوة .
(١٥ يونيه سنة ١٩٢٦) .

رفض اقتراح بعدم تلاوة التقارير :

مجلس النواب — لم يوافق المجلس على اقتراح "بعدم تلاوة تقارير اللجان ،
اكتفاء بتوزيعها قبل الجلسة بثان وأربعين ساعة" .
(٢٧ يوليه سنة ١٩٣٦) .

قراءة ملخص التقرير وقرار اللجنة :

مجلس النواب — قرر المجلس الاكتفاء بتلاوة ملخص تقرير لجنة الطعون
بالإشارة إلى أوجه الطعن وإلى الرد عليها بإيجاز . ثم يتلى نص قرار اللجنة
اعتمادا على أن تقرير اللجنة وزع على حضرات الأعضاء .

(٢٦ يونيه سنة ١٩٢٦) .

المادة ٦٦

عدم تلاوة التقارير بالجلسة اكتفاء بتوزيعها :

مجلس الشيوخ — عرض الرئيس عدم تلاوة التقارير بالجلسة لضيق الوقت اكتفاء بتوزيعها لدرسها قبل الجلسة ، فوافق المجلس على ذلك .
(١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦) .

مجلس النواب — طلب الرئيس عدم تلاوة تقارير لجنة المالية في الجلسة ، فوافق المجلس على ذلك .
(٨ يولييه سنة ١٩٣٦) .

مجلس النواب — طلب الرئيس عدم تلاوة تقرير لجنة المحاسبة في الجلسة ، فوافق المجلس .
(١٠ أغسطس سنة ١٩٣٦) .

نظر مشروع قانون بدون طبعه ولا طبع تقريره ولا توزيعه قبل

الموعد المحدد في المادة لصفة الاستعجال :

مجلس الشيوخ — قال الرئيس : انتهت لجنة المالية الآن من درس مشروع القانون الخاص بتعديل السنة المالية . وستعرض على حضراتكم نتيجة بحثها شفويا ، إذا وافقتم على نظره الآن بطريق الاستعجال ، فاعترض معالي محمد شفيق باشا بأنهم لم يطلعوا على المشروع بعد . فقال الرئيس : سيتلى عليكم الآن ، (فوافق المجلس على نظره الآن بطريق الاستعجال) . وأثناء المناقشة فيه قال معاليه : فهمنا من أقوال المقرر أن لجنة المالية اجتمعت صباح اليوم ، فكان في مقدورها كتابة تقريرها وتوزيعه على حضرات الأعضاء ، كما كان في إمكاننا أن نؤجل اجتماعنا إلى الساعة الخامسة أو السادسة لنتمكن من درس المشروع ، ولكن لدى الحكومة فرصة كافية لتقديم المشروع في الوقت المناسب لتمكن من درسه ، فلا تؤخذ هكذا على غرة . فقال المقرر : إن المشروع لم يقدم إلى اللجنة بصفة رسمية إلا الآن ، واجتماعها في الصباح

المادة ٦٦

كان بصفة غير رسمية ، واستمر الاجتماع إلى ما بعد الظهر ، فلم يكن لدى اللجنة الوقت الكافي لطبع التقرير وتوزيعه . ثم قال حضرة محمد محمود خليل بك : أرى أن يختار المجلس الموافقة على نظر القانون كما أقره مجلس النواب ، على أن يقرر المجلس ألا يقبل في المستقبل أية مباحثة أو بحث أى قانون قبل توزيعه ودرسه درسا كافيا بالطريقة التي نصت عليها اللائحة . فقال الرئيس (حسين رشدي باشا) : ألاحظ أن الرأي قد أخذ على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ووافقتم حضراتكم عليه ، ثم وافق المجلس عليه في القراءات الثلاث في الجلسة نفسها .

(٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦) .

قرار المجلس نظر مشروع قانون ، ولما يعض على توزيعه أربع
وهشرون ساعة :

مجلس الشيوخ — عرض الرئيس أن يوزع تقرير لجنة المالية عن ميزانية وزارة الحقانية في صباح غد ، على أن ينظر في الجلسة التي تعقد في مسائه . فوافق المجلس على ذلك .

(٢٩ أبريل سنة ١٩٣٠) .

نظر المجلس في تقرير لم يوزع عليه :

مجلس النواب — نظر المجلس تقرير لجنة المواصلات عن مشروع قانون بتعديل المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣١ بإنشاء مجلس إدارة للسكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات . ولما اعترض النائب المحترم محمود غنام بأنه لم يرد في جدول الأعمال ، ولم يوزع على الأعضاء ، قال الرئيس : أحيل هذا المشروع على لجنة المواصلات في الجلسة الماضية

المادة ٦٦

لنظرة بصفة مستعجلة ، فبحثته ، ولم تلتئم من وضع تقريرها عنه إلا ظهر اليوم .
وكان قد تم طبع جدول الأعمال ، فلم يكن هناك متسع من الوقت لطبعه ثانية
وتوزيعه على حضراتكم .

(فوق المقرر ، وتلا تقرير اللجنة ونظر المجلس فيه) .

(٢٤ يونيو سنة ١٩٣٦) .

إباحة النظر في التقرير ، ولما يمض على توزيعه الموعد المحدد :

مجلس النواب — وزع تقرير لجنة الخارجية عن مشروع المعاهدة
المصرية الإنجليزية قبيل انعقاد الجلسة التي انعقدت في الساعة العاشرة
والدقيقة العاشرة صباحاً . فأباح المجلس تلاوة التقرير ، وأرجأ جلسة المناقشة
فيه إلى صباح اليوم التالي ، ولم يكن مضي الزمن المقرر بين التوزيع وانعقاد جلسة
التلاوة ، ولا بين التوزيع وجلسة المناقشة حسب نص لأئحة مجلس النواب .
(١١ نوفمبر سنة ١٩٣٦) .

نظر تقرير لجنة الخارجية عن مشروع المعاهدة المصرية الإنجليزية ،

ولما يمض على توزيعه أربع وعشرون ساعة :

مجلس الشيوخ — في الدور غير العادي الخاص بنظر معاهدة الصداقة
والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، نظر المجلس في تقرير لجنة الشؤون
الخارجية عن هذه المعاهدة ، وكان وزع على الأعضاء في صباح اليوم نفسه
بالرغم من اعتراض بعض الأعضاء .

(١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦) .

إرسال أوراق
الموضوعات للجان

« المادة ٦٧ - يبعث الرئيس إلى اللجان جميع الأوراق »
« المتعلقة بالموضوعات المعروضة عليها . (٦٧ نواب) »

«المادة ٦٨ — للجان ولأى عضو من أعضاء المجلس أن»
«يطلب بواسطة الرئيس من أية مصلحة من مصالح الحكومة»
«معلومات أو إيضاحات تختص بالمشروعات المعروضة عليها.»
(٦٦ نواب)

حق اللجان
والأعضاء في معرفة
ما يختص
بالمشروعات من
أية مصلحة

للعضو أن يطلب كل البيانات التي يريدها ، ولكن مما لا شك
فيه أيضا أن للوزير أن يقدر ما إذا كانت المصلحة العامة
تقضى بإعطاء هذه البيانات أم لا . فإن رأى إعطاءها انتهى
الأمر ، وإن رأى أن المصلحة العامة تقضى بعدم إعطائها
كان على العضو في هذه الحالة أن يرجع إلى المجلس ليحكم
بينه وبين الوزير :

مجلس النواب — يراجع التعليق على المادة ٥٠ من اللائحة .
(١٣ فبراير سنة ١٩٣٩) .

لا يوجه الاستجواب ابتداء ، ثم يطلب من الوزير البيانات التي
ينبئ عليها اتهامه . لكل نائب الحق في أن يطلب من الوزير
البيانات التي يراها ، في صورة سؤال أو بكتاب ، لأن طلب
البيانات وتقديمها يكون قبل توجيه الاستجواب ، ولا يمتنع
الوزير عن تقديمها إلا لمصلحة عامة :

مجلس النواب — يراجع التعليق على المادة ٥٠ من اللائحة .
(٢٧ مارس سنة ١٩٣٩) .

استدعاء الوزراء
ومقدمي
الاقتراحات
في اللجنة

«المادة ٦٩ — للجان أن تطلب استدعاء الوزير ذي الشأن»
«أو مقدم الاقتراح، ولكل منهما الحق في حضور جلساتها، إذا»
«طلب ذلك من اللجنة. وللوزير أن يستصحب معه أومنيب»
«عنه أحد كبار موظفي وزارته .
(٦٥ نواب)»

« المادة ٧٠ — لأعضاء المجلس ان يطلعوا على الأوراق »
« المقدمة إلى اللجان بدون نقلها، ولهم إذا شاءوا أن ينقلوا صوراً من »
« الأوراق التي يريدون الحصول عليها، بحيث لا يترتب على »
« ذلك في الحالتين تعطيل أعمال اللجنة . (٦٧ ثواب) »

حق الأعضاء في
الاطلاع على
أوراق اللجان



حق الأعضاء
في حضور جلسات
اللجان

«المادة ٧١- لكل عضو حق الحضور في جلسات اللجان التي»
« ليس هو من أعضائها لسماع مناقشاتها، بشرط ألا يتدخل »
« في المناقشة ولا يبدى ملاحظة ما . (٦٨ نواب) »

«ولكل عضو بدا له رأى أو تعديل في مشروع أو اقتراح»
« محمول على لجنة لم يكن من أعضائها، أن يبعث به كتابة إلى »
« رئيس تلك اللجنة لعرضه عليها . وله أن يحضر في جلسة »
« تعينها له اللجنة، ليعين غرضه بدون أن يكون له رأى معدود. »

«المسألة ٧٢ — تحفظ أوراق اللجان ومحاضرها بدفترخانه»
«المجلس متى تم النظر في المشروعات انحصار بها.»

مكان حفظ
أوراق اللجان

تقديم المشروعات

متى تعرض
مشروعات
الحكومة على
المجلس

«المادة ٧٣ - تعرض المشروعات التي ترد من الحكومة»
«إلى المجلس في أول جلسة ليقرر إحالتها على اللجان المختصة،»
«ويجوز للمجلس أن يقرر تلاوة المشروع قبل إحالته على اللجنة.»
(٧٠ نواب)

الاعتمادات الإضافية لا تطلب ولا تسحب إلا بمشروعات قوانين:

مجلس النواب - كان مجلس النواب عهد إلى لجنة الشؤون الدستورية
البحث فيما إذا كان يجب لإقرار الاعتمادات الإضافية إصدار قانون
أم يكفي بإصدار قرار . وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع وقررت بإجماع
آراء أعضائها ما يأتي :

أولا : إن إقرار الاعتمادات الإضافية يجب أن يكون بقانون .

ثانيا : إنه لذلك يجب أن يقدم طلب الاعتمادات بالطريقة التي تقدم
بها الحكومة إلى المجلس كل مشروعات القوانين التي تريد إصدارها ، أي
بمرسوم بعد قرار من مجلس الوزراء .

وكذلك يجب أن تفعل في سحب الاعتمادات ، أي أن الحكومة ، إن
أرادت أن تسحب طلب اعتماد قدمته ، فعلها أن تسحبه بمرسوم بعد قرار
من مجلس الوزراء .

وبعد مناقشة بين الرئيس وفريق من الأعضاء ، قرر المجلس بالإجماع
الموافقة على رأى اللجنة ، وعلى أن تعاد الاعتمادات التي تحت نظر المجلس
إلى الحكومة ، لتقدمها بالطريقة القانونية تطبيقا لهذا القرار ، وهو أن
كل اعتماد يجب أن يكون تقديمه بمرسوم ، والتصديق عليه بقانون .

(٩ فبراير سنة ١٩٢٧) .

«المادة ٧٤ — تطبع المشروعات والمذكرات الإيضاحية»
«الخاصة بها وتوزع على الأعضاء»
(٧١ ثواب)

طريقة اطلاع
الأعضاء على
المشروعات



طريقة تقديم
الأعضاء
مشروعاتهم
واقترحاتهم

« المادة ٧٥ — كل اقتراح برغبة أو بمشروع قانون »
« حضره أحد الأعضاء يقدم إلى الرئيس كتابة ليعرضه على »
« المجلس في أول جلسة ، ويحال على لجنة الاقتراحات . »

(٧٢ ثواب)

ضرورة إحالة الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات أولا :

مجلس الشيوخ — تقدم اقتراح من أكثر من عشرة أعضاء ، بطلب إدخال تعديل على اللائحة الداخلية ، فعارض بعض الأعضاء في نظره في الجلسة نفسها ، لأنه لم يرد في جدول أعمالها ، وأنه يجب أن يدرج أولا في جدول الجلسة ، ثم يقرر المجلس إحالته إلى لجنة الاقتراحات .

فوافق المجلس على عدم النظر فيه في الجلسة نفسها .

(٢٢ أبريل سنة ١٩٢٤) .

ووافق هذا المجلس أيضا على إحالة طلب تعديل اللائحة المقدم من أكثر من عشرة أعضاء إلى لجنة الاقتراحات لنظره دون أن ينظره المجلس مباشرة .

(٣٠ أبريل سنة ١٩٢٤) .

إحالة اقتراح بمشروع قانون إلى اللجنة المختصة مباشرة :

مجلس الشيوخ — وافق المجلس على إحالة اقتراح بمشروع قانون إلى اللجنة المختصة مباشرة ، قبل إحالته إلى لجنة الاقتراحات .

(١٢ مايو سنة ١٩٢٤) .

المادة ٧٥

إحالة اقتراح بمشروع قانون إلى اللجنة المختصة مباشرة لنظره بطريق الاستعجال :

مجلس الشيوخ — حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى —
أطلب تحويل هذا الاقتراح إلى لجنة المالية بصفة مستعجلة ، لأن القانون
الذى صدر بوقف البيوع الجبرية انتهى أجله فى ٣٠ أبريل الماضى ،
والأطيان معرضة للبيع ، ولا يمكن إيقاف اليسوع بناء على أوامر إدارية
تصدرها وزارة الحفانية ، لأن المحاكم لا تنقيد إلا بقانون . ولذلك أطلب
إحالة إلى لجنة المالية مباشرة .

الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) — تنص اللائحة الداخلية على إحالة
إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض أولاً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ما عدا حالة
الاستعجال ، فهناك مادة تجيز الإحالة على اللجنة المختصة مباشرة .

الرئيس — إذن يطلب حضرة الشيخ المحترم نظره بصفة مستعجلة ، فهل
توافقون حضراتكم على نظره بصفة مستعجلة ، وعلى أن تنظره اللجنة المختصة
بطريق الاستعجال أيضاً ؟

(موافقة) .

الرئيس — وهل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة
الحفانية ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — تقدم فى العام
الماضى مثل هذا القانون وأحيل إلى لجنة المالية ، فأرجو إحالة هذا
الاقتراح إلى هذه اللجنة .

المادة ٧٥

الرئيس — إذن يحول إلى اللجنة التي نظرت المشروع .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — تحسن إحالة الاقتراح إلى اللجنتين .

حضرة الشيخ المحترم على كمال حيشه بك — أرى أن يحال هذا الاقتراح إلى لجنة الحقانية، لأن المشروع الذي قيل إن لجنة المالية نظرت في العام الماضي ، هو مشروع قانون تسوية الديون العقارية ، أما قانون وقف البيوع الجبرية فقد نظرت لجنة الحقانية .

الرئيس — إذن يحول إلى اللجنة التي نظرت القانون السابق ، فهل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الحقانية لنظره بطريق الاستعجال؟
(موافقة) .

(١٨ مايو سنة ١٩٣٨) .

إحالة اقتراح بتعديل اللائحة الداخلية إلى لجنة اللائحة الداخلية
والطعون مباشرة :

مجلس الشيوخ — الرئيس (سعادة الأستاذ محمود بسيوني) — يتلى الاقتراح .

تلى الاقتراح المذكور ، وهذا نصه :

”تنص المادة ٥٣ من اللائحة الداخلية على أن ”تكون كل لجنة من هذه اللجان من تسعة أعضاء ، ما عدا لجنة المالية فعدد أعضائها اثنا عشر“ .

وتنص المادة ٦٠ على أن ”جلسات اللجان سرية ، ولا يصح انعقاد اللجنة إلا إذا حضر أكثر من نصف أعضائها ، ما عدا لجنة المالية ، فيصح انعقادها إذا حضر خمسة من أعضائها“ .

المادة ٧٥

وبما أن عدد أعضاء المجلس ، المعينين والمتخيين ، قد زاد تبعا لزيادة عدد سكان القطر المصري طبقا لتعداد ١٩٣٧ ، وفضلا عن ذلك ، فإن بمض حضرات أعضاء المجلس لم ينتخبوا أعضاء في اللجان عند بدء الدورة الحالية ، لقلة عد الأعضاء المكونة منهم هذه اللجان .

وبما أنه إزاء ذلك نرى أنه أصبح من المتعين زيادة عدد أعضاء اللجان حتى يتسنى اشتراك أكبر عدد من أعضاء المجلس في أعمال تلك اللجان .

لذلك فإننا نقترح — طبقا للمادة ١٣٠ من اللائحة الداخلية — تعديل المادتين ٥٣ و ٦٠ من اللائحة المذكورة على الوجه الآتي :

(المادة ٥٣)

تكون كل لجنة من هذه اللجان من ثلاثة عشر عضوا ، ما عدا لجنة المالية والجمارك فيكون عدد أعضائها خمسة عشر عضوا .

(المادة ٦٠)

جلسات اللجان سرية ، ولا يصح انعقاد اللجان إلا إذا حضر خمسة من أعضائها .

ونرجو من المجلس أن يقرر إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة اللائحة الداخلية والطعون لنظره على وجه الاستعجال ، على أن تقدم تقريرها للمجلس في الجلسة المقبلة ما

أحمد الديوانى ، حسن محمد الوكيل ، محمد كمال علما ، سليمان السيد سليمان ، يوسف أحمد الجندى ، مصطفى راضى سليمان ، محمد أحمد الشريف ، عفيفى حسين البربرى ، يوسف عبد اللطيف ، على عبد الرازق ، محمد عبد الحميد العبد ، محمد محمود خليل ، الدكتور زكى ميخائيل بشاره .

المادة ٧٥

حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك — ثبت بمقتضى تعداد القطر في سنة ١٩٣٧ أن هناك زيادة كبرى في السكان استدعت زيادة عدد أعضاء المجلس ، سواء أكانوا معينين أم منتخبين ، وبما أن هؤلاء الأعضاء الجدد لم يمثلوا بعد في لجان المجلس طبعاً ، وهناك أعضاء أيضاً لم يمثلوا من قبل فيها .

فلهذا ، رأى فريق من حضرات الأعضاء أن يتقدموا بهذا الاقتراح طالبين فيه زيادة عدد أعضاء اللجان بتعديل المادتين ٥٣ و ٦٠ من اللائحة الداخلية ، راجين أن يحال هذا الاقتراح إلى لجنة اللائحة الداخلية والطعون مباشرة لتنظره بصفة مستعجلة ، وتقدم تقريرها عنه للجلس في الجلسة المقبلة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — هذا الاقتراح مرفوض شكلاً ، لأنه يتضمن تعديلاً في اللائحة الداخلية . وتعديلها له طريقة خاصة ، نصت اللائحة عليها ، فيجب اتباعها .

حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك — هذا الاقتراح استوفى شرط اللائحة الداخلية ، وهو التوقيع عليه من ثلاثة عشر عضواً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — هذا الشرط لم يلبين عند عرض الاقتراح ، ومع هذا ، فينبغي أن يحال أولاً إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض .

الرئيس — يقضى هذا الاقتراح بتعديل عدد أعضاء اللجان والعدد القانوني المحدد لتكاملها . وهذا الأمر يستدعى سرمة النظر للفصل في أمره .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — تقضى اللائحة بأن يحال كل اقتراح إلى لجنة الاقتراحات أولاً .

المادة ٧٥

حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك — لا زالت أطلب إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة اللأئمة الداخلية مباشرة ، على أن تقدم تقريرها عنه في الجلسة المقبلة ، وإلا نظره المجلس مباشرة ، بدون حاجة إلى تقرير يقدم من اللجنة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة اللأئمة الداخلية والطمون ، على أن تقدم تقريرها عنه في الجلسة المقبلة ؟
(موافقة) .

(١٣ أبريل سنة ١٩٣٨) .

وجوب إحالة اقتراح بمشروع قانون إلى لجنة فحص الاقتراحات
والعرائض أولا :

مجلس الشيوخ — الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) — يطلب حضرة الشيخ المحترم محمد عبد اللطيف افندي مقام الاقتراح إحالته إلى اللجنة المختصة مباشرة ، وطبقا للمادة ١٠٢ من الدستور ، ونصها :

” كل مشروع قانون يجب ، قبل المناقشة فيه ، أن يحال إلى إحدى بلجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه “ .

والمادة ١٠٣ ، ونصها :

” كل مشروع قانون ، يقترحه عضو واحد أو أكثر ، يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه . فإذا رأى المجلس نظره ، اتبع فيه حكم المادة السابقة “ .

المادة ٧٥

يجب أن يحال الاقتراح إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض، لا إلى اللجنة المختصة .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(١٨ يولييه سنة ١٩٣٨) .

مجلس الشيوخ — الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) — هل توافقون حضراتكم على إحالة الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه المصرى بك ، بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٦ ، الخاص بالمكافأة البرلمانية إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض ؟

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — أطلب أن يحال إلى لجنة المالية مباشرة .

الرئيس — بحكم الدستور في مادته ١٠٣ التى نصها : ” كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه ، وإبداء الرأى فى جواز نظر المجلس فيه ، فإذا رأى المجلس نظره، اتبع فيه حكم المادة السابقة “ ، يجب أن يحال أولا إلى لجنة الاقتراحات .

وعلى ذلك، فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض ؟

(موافقة) .

(أول أغسطس سنة ١٩٣٨) .

... المادة ٧٥

إحالة اقتراح إلى بلعتى المالية والزراعة مجتمعتين للنظر فيه بصفة
مستعجلة مع سبق إحالته إلى لجنة الاقتراحات وقبل أن تفصل
فيه :

مجلس الشيوخ — حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك — أرفعو أن يسمح
لى بالكلام فى مسألة لم ترد فى جدول الأعمال خاصة بالاقتراح الذى قدمته
فى الجلسة السابقة بتأجيل حلج الأقطان إلى ٣١ مايو سنة ١٩٣٩ ، فقد أحيل
هذا الاقتراح إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض لتنظره بصفة مستعجلة ،
ولما كانت هذه اللجنة لم تقدم تقريرها عنه للآن ، ونظرا لأهمية موضوعه
ولأن بنك التسليف الزراعى قد قرر أن يبيع الأقطان المخزونة فى شونه فى بحر
هذا الشهر ، فإننى أرفعو أن يقرر المجلس الليلة إحالة اقتراحى هذا إلى لجنة
المالية لتنظره بطريق الاستعجال .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وأنا أؤيد هذا
الطلب .

الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) — الواقع أنه طبقا للدستور واللائحة
الداخلية كان من الجائز إحالة مثل هذا الاقتراح المستعجل إلى اللجنة المختصة
مباشرة لتنظره دون حاجة إلى إحالته أولا إلى لجنة فحص الاقتراحات
والعرائض .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أرفعو أن يحال هذا
الاقتراح إلى اللجنة المختصة ، على أن تنعقد هذه الليلة وتنظر فيه بصفة
مستعجلة .

حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك — لا أدرى كيف يطلب
حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة المالية ،
مع أن لجنة الزراعة هى اللجنة المختصة بنظر الموضوع ، ومع ذلك فإننى أرى
إحالته إلى بلعتى المالية والزراعة مجتمعتين :

المادة ٧٥

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أوافق على إحالة الاقتراح إلى لجنة المالية والزراعة مجتمعتين .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة المالية والزراعة مجتمعتين للنظر فيه بطريق الاستعجال ؟
(موافقة) .

(١١ أبريل سنة ١٩٣٩) .

إحالة اقتراح برغبة إلى الحكومة مباشرة :

مجلس الشيوخ — أثناء نظر ميزانية وزارة الزراعة ، قال الرئيس :
قدم حضرة محمود أبو النصر بك اقتراحاً برغبة ، سيتلى على حضراتكم ، فإذا وافقتم عليه ، فإنه يحال إلى الحكومة ، وهذا نصه :

” أقترح إنشاء مكتب يسمى مكتب الشؤون القطنية الاقتصادية والتجارية ، يكون من اختصاصه أن يبحث تلك الشؤون بحثاً دقيقة ، وأن يتعرف أحوال الزراعة القطنية في سائر البلاد التي تزرع القطن ، وأن يقف على مبلغ الإنتاج فيها ، ويجمع الإحصاءات عنها ، وأن يتبين مقدار المقطوعة العالمية من حاصلات القطن على اختلاف أنواعه ، وأن يعمل على إيجاد علائق بيننا وبين الجهات التي يمكن تصريف حاصلاتنا فيها ، تخفيفاً لأضرار الوسطاء ، إلى غير ذلك من تتبع حركة البورصة والوقوف على قدم الاستعداد لإرشاد الحكومة إلى أقوم السبل التي يمكن سلوكها عندما تنتاب البلاد أزمة قطنية . ورجائي في إخواني أن يوافقوني على توجيه نظر الحكومة ، إلى إنشاء هذا المكتب حتى نراه بين منشآت وزارة الزراعة أو المالية في الميزانية المقبلة إن شاء الله .

المادة ٧٥

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — إنشاء مكتب خاص أعارض فيه، ولكن لا أعارض فى أن تحال هذه الرغبة إلى الحكومة ليكون موضوعها من اختصاص مصلحة التجارة والصناعة .

حضرة محمود أبو النصر بك — يستوى عندى .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه الرغبة ، مع القيد الذى أبداه سعادة المقرر ؟

والآن من لا يوافق على هذه الرغبة ، بالقيد الذى أشار إليه سعادة المقرر ، فليفضل بالوقوف .

(وقفت أقلية) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على هذه الرغبة ، مع القيد الذى أبداه سعادة مقرر لجنة المالية .

(٦ يولييه سنة ١٩٢٧) .

تأجيل النظر فى اقتراح بمشروع قانون لغياب مقدمه :

مجلس الشيوخ — عرض مشروع قانون بإلغاء المحاكم المختلطة، فعرض الرئيس تأجيل النظر فى إحالته إلى اللجنة لغياب مقدمه، وأيده فى هذا رأى الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية، فوافق المجلس على ذلك، مع اعتراض بعض الأعضاء بأنه ليس من الضرورى وجود صاحب الاقتراح أثناء النظر فى إحالته إلى اللجنة المختصة .

(٥ أغسطس سنة ١٩٣٦) .

المادة ٧٥

الموافقة على اقتراح في الجلسة لم يقدم كتابة :

مجلس النواب — اقترح الأستاذ ويصا واصف على المجلس الموافقة على ما بقى من مواد مشروع اللائحة الداخلية دفعة واحدة ، ولم يقدمه كتابة . فاعترض بعض الأعضاء على الاقتراح ، لأنه لم يقدم بالطريقة القانونية المنصوص عليها في المادة ٧٢ (نواب) ، لكن المجلس وافق على الاقتراح المتقدم .

(٣١ مارس سنة ١٩٢٤) .

الطلبات التي يقرها المجلس غير ملزمة للحكومة مع عدم المساس

بمبدأ مسئولية الوزارة :

مجلس النواب — الرئيس — بحث مكتب المجلس مسألة الطلبات ووجد أنه يمكن تقديم رغبات بدون أن تكون ملزمة للحكومة . وسيعرض ذلك عليكم عند النظر في اللائحة الداخلية .

أحمد المليحي بك — يجب أن نتناقش في المبدأ العام أولاً ، ثم ننظر في كل اقتراح على حدة .

الرئيس — نحن نتكلم عن الطلبات .

أحمد المليحي بك — هذا رأى المكتب ، ولكن المجلس لم يناقش هذا المبدأ .

السكرتير النائب — مسألة الطلبات أثيرت في الجلسة الماضية بمناسبة اقتراح سعادة بلراوى باشا . وقد بحث مكتب المجلس هذه المسألة وتبين له

المادة ٧٥

أن المجلس له أن يبدى رغبات بدون أن تكون ملزمة للحكومة ، وهذا الرأي سينظر فيه عند مناقشة اللائحة الداخلية ، (مناقعة) . المسألة التي أثرت تتلخص في الواقع فيما يأتي :

هل ينظر المجلس في الرغبات ويحيلها على اللجنة المختصة ؟

عبد الرحمن الرافعي بك — المسألة المعروضة على هيئة المجلس هي : هل للمجلس الحق في أن يقرر طلبات ورغبات يطالب من الحكومة تنفيذها وتكون واجبة التنفيذ ؟ فهذه مسألة مهمة جدا ، عرضت لنا صدفة بمناسبة اقتراح تقدم لهيئة المجلس يختص بتغيير حدود مديرتي الدقهلية والغربية . فمكتب المجلس ، بعد أن تأجلت هذه المسألة لجلسة اليوم يبدى رأيه ، وهو أن للمجلس حقا في إبداء رغبات للحكومة من غير أن تكون ملزمة لها . هذه هي المسألة المعروضة على حضراتكم ، والتي يطلب منا أن نبدي رأيا حاسما فيها .

فاسمحوا لي إذن أن أبدي رأبي في هذه المسألة . ليست هذه مسألة مسألة جديدة في نظامنا النيابي ، إذ نص عنها صراحة في المادة ٢٩ من القانون النظامي الخاص بالجمعية التشريعية التي جاء فيها : ” إن الجمعية لما أن تبدي رأيا أو رغباتها سواء كان ذلك بناء على طلب الحكومة بالنسبة للمسائل والمشروعات المعروضة عليها ، أو من تلقاء نفسها “ .

والذي يجوز للجمعية أن تبدي فيه من تلقاء نفسها رأيا أو رغبة ، مما هو راجع إلى أمور مصر الداخلية ، هي المواد المتعلقة بالثروة العمومية أو الأمور الإدارية أو المالية .

فحق تقرير الرغبة معترف به للجمعية التشريعية . فإذا ما قال مكتب المجلس إنه معترف بهذا الحق أيضا لمجلس النواب ، فإننا لم نتقدم خطوة واحدة إلى

المادة ٧٥.

الأمم، لأن الرغبات التي كانت تقدم من الجمعية التشريعية كانت ذات صفة استشارية فقط ، وغير معقول أن تكون سلطتنا الآن مساوية لسلطة الجمعية التشريعية ، لأن هذه الجمعية لم تكن تملك السلطة القومية ، أو بتعبير آخر ، سلطة الأمة . أما فيما يختص بمجلس النواب فقد نص في الدستور صراحة في المادة ٢٣ على أن جميع السلطات مصدرها الأمة ، وسلطة الأمة ممثلة في مجلس النواب ، فيكون لهذا المجلس حق تقرير الرغبات التي يراها متفقة مع الصالح العام وتكون ملزمة للهيئة التنفيذية . وهذا الحق وهذا الإلزام ، وإن لم ينص عليهما صراحة في الدستور ، إلا أنهما يتفرعان عن الرقابة البرلمانية أو عن المسؤولية الوزارية المقررة في الدستور .

ليس في دستور من دساتير العالم نص صريح على أن لمجلس النواب حق تقرير رغبات واجبة التنفيذ ، ولكن من المسائل التي لا نزاع فيها أن هذا الحق معترف به في كل المجالس النيابية ، وقد أجمع علماء القانون على ذلك . واسمحوا لي أن أذكر لحضراتكم بعض فقرات من أقوال هؤلاء العلماء في هذا الصدد .

يقول العلامة "اسمان" في كلامه عن وسائل الرقابة البرلمانية إنها تشمل ذكر الأسئلة ثم الاستجوابات والتحقيقات البرلمانية . ثم قال : "ويوجد عدا ذلك نوع آخر تستخدمه حكومتنا البرلمانية ، وهو تقرير الرغبات التي يقرها غالبا مجلس النواب ، ويطلب بمقتضاها من الحكومة أن تقدم مشروعا ما ، أو تقوم بعمل ما ، أو تتبع خطة ما . وبديهي أنه لأجل أن تنفذ هذه القرارات يجب أن تقبلها الوزارة ، ولكن الوزراء ينظرون إليها كأنها ملزمة لهم" . وضرب لذلك مثلا بأن مجلس النواب الفرنسي قرر سنة ١٩٠٢ أن يطلب من الحكومة شراء سلك حديد الغرب والجنوب فاحترمت الحكومة قراره . وذكر العلامة "ديجوي" صفحة ٤٢٣ في باب اختصاص المجالس النيابية : أن أعمال كل مجلس على نوعين : مشروعات

المادة ٧٥

القوانين والقرارات ، وقال عن قيمة هذه القرارات : إن لها نتائج مهمة ، فإن المجلس فضلا عن اختصاصه التشريعي في سن القوانين حق الرقابة على أعمال الحكومة وعملها .

فكل قرار يصدر من المجلس مما يتفرع عن هذه الرقابة يلزم الحكومة وعملها . والمسئولية الوزارية تكفل تنفيذ هذه القرارات . فله المجلس في دائرة الرقابة أن يقرر قرارا بالثقة أو بعدم الثقة أو بلوم الحكومة ، وله كذلك أن يطلب منها القيام بعمل ما . وذكر العلامة "هوريد" في باب وسائل الرقابة البرلمانية على الحكومة : " كثيرا ما يقرر مجلس النواب رغبات أو يصدر قرارات يطلب بها من الحكومة أن تعمل عملا ما ، فإذا قبلت الوزارة تنفيذ القرار تعهدت بإتمام العمل الذي طلبه المجلس ، وإذا لم تقبله طرحت مسألة الثقة " .

ينتج من كل ذلك أن هذا الحق معترف به وإن لم ينص عليه في الدستور . كان معقولا أن ينص القانون النظامي على اختصاص الجمعية التشريعية باستعمال هذا الحق ، ولذلك ترى أنه حذده بأن جعله حقا استشاريا لا قطعيا . فالفرق إذن بين الجمعية التشريعية ومجلس النواب في حق تقرير الرغبات والقرارات ، أن حق مجلس النواب متفرع عن مبدأ المسئولية الوزارية والرقابة البرلمانية على الحكومة . فهو ليس في حاجة إلى النص عليه في الدستور ، وإن هذا الحق ليس مقيدا بقيدا وقرارات المجلس فيه قطعية لا استشارية .

أما الذين يمسكون بنظرية الفصل بين السلطات فهم ليسوا على صواب ، لأن هذه النظرية لا يمكن قبولها على إطلاقها ، لأنها مقيدة بمبدأ الرقابة البرلمانية . فإدام مبدأ المسئولية الوزارية مقررا في الدستور ، فمن حق السلطة التشريعية أن تشرف وتهيمن على السلطة التنفيذية . إن نظرية الفصل بين السلطات ليست منطبقة تماما إلا في البلاد ذات الحكومة النيابية فقط . والتي لم يقرر فيها مبدأ المسئولية الوزارية ، لأن هناك فرقا بين الحكومة النيابية والحكومة

المادة ٧٥

البرلمانية . فالحكومة النيابية هي التي تتألف بها هيئات نيابية تمثل الأمة
ديون أن يتقرر فيها مبدأ مسئولية الوزارة أمام السلطة التشريعية . مثال ذلك
الولايات المتحدة . أما الحكومة البرلمانية فتريد على الحكومة النيابية بأن
مبدأ مسئولية الوزارة مقتر فيها أمام البرلمان ، ولذلك تسمى حكومة برلمانية ،
ففي الحكومة النيابية تابع مبدأ الفصل بين السلطات على إطلاقه كما هو الحال
في الولايات المتحدة ، فإن الوزارة فيها ليست مسئولة أمام الهيئة التشريعية .

أما في فرنسا وإنجلترا مثلاً ، فالحكومة هناك برلمانية أى قائمة على مبدأ
مسئولية الوزارة أمام البرلمان . وما دام هذا المبدأ مقترراً فلا مفر من
اتصال السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية ، لأن الإشراف والهيمنة يؤديان
حتماً إلى الاتصال . وما دام مبدأ المسئولية الوزارية موجوداً ، فمن نتائجه
الطبيعية أن تكون قرارات مجلس النواب ملزمة للحكومة .

فالحق إذن لا يمكن أن يكون محل نزاع ، ولذلك نظمته اللائحة الداخلية
للمجلس ، أو بعبارة أخرى أنها حددت النقص الموجود في الدستور إن صح
أن هناك نقصاً .

نصت هذه اللائحة في المواد ٧١ و ٧٤ و ٧٦ على أن لكل عضو
الحق في تقديم اقتراحات برغبات أو بمشروعات قوانين . والمادة ٧٦
صریحة في أن الرغبات التي يرفضها المجلس لا يصح إعادة عرضها قبل مضي
ثلاثة أشهر . فاللائحة قد ساوت بين الرغبات ومشروعات القوانين في حق
المجلس في تقريرها ، وجعلت للرغبات حكماً خاصاً في حالة رفضها . فسيدت
النقص الموجود في الدستور لأن المادة ١٠٦ من الدستور تنص على
أن كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز
تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه . وقررت اللائحة الداخلية أن الرغبات
التي يرفضها المجلس لا يصح إعادة عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر .

المادة ٧٥

لا تميل المجالس النيابية ألّبتة إلى تضيق ساطتها ، بل بالعكس فإن تاريخ هذه المجالس يدلنا على أنها تميل على الدوام إلى توسيع سلطتها ، فلا يجمل بنا إذن أن نفرط في حق تحوّله لنا طبيعة الدستور . إن هذا الحق هو مظهر من مظاهر السلطة القومية ، فليس لنا أن نفرط فيه .

في هذا المجلس تمثل سلطة الأمة ، ومن أقدس واجباتنا أن نحافظ عليها ، لأننا إنما جئنا هنا لتكون أمناء على سلطة الأمة .

الرئيس — هذا تكرار .

عبد الرحمن الرافعي بك — هذا المجلس يمثل سلطة الأمة ، فمن الواجب المقدس ، ونحن هنا أمناء على حقوق الأمة ، أن نحافظ على هذه السلطة .

محمد كامل مرتجي افندى — لى كلمة ، بصفتى مقرّرا ، وهى . هلا يرى المجلس تأجيل البحث فى هذه النقطة حتى ننظر اللائحة الداخلية التى أفردنا لها يوما خاصا ، هو يوم الاثنين من كل أسبوع .

الرئيس — لا يمكن أخذ الرأى والمناقشة دائرة .

أحمد رمزى بك — لى كلمة .

الرئيس — الكلمة لأحمد بك خشبه .

محمد كامل مرتجي افندى — هل نستمر فى مناقشة الموضوع ، أو نؤجله لأنه جزء من اللائحة الداخلية التى خصص لنظرها يوم الاثنين ؟

الرئيس — لحضرتك أن تتكلم بعد خشبه بك .

أحمد خشبه بك — قام فى الجلسة الماضية نزاع فيما إذا كان من حق المجلس إبداء رغبات أو ليس ذلك من حقه ، وكان هناك تياران متباينان

المادة ٧٥

أحدهما يقول بأنه ليس للمجلس هذا الحق ، والآخر يقول ... ، (منجبة). أظن أن ذلك ما قيل ، وأرجوكم ألا تقاطعوني واسمعوا للكلامى غثا كان أو ثميना. رأى بعضهم أن ليس للمجلس حق فى تقرير الرغبات ، لأن ذلك من اختصاص الهيئة التنفيذية ونحن هيئة تشريعية . ورأى البعض الآخر أنه يجوز الجمع بين الصفة التشريعية وبين الهيمنة على السلطة التنفيذية . وذلك يكون بأن تدل الحكومة على ما يجب أن تعمله فى المسائل الإدارية . ولقد أيدت فى المناقشة الماضية حق المجلس فى إبداء الرغبات . وقلت إذا كان من حق الفرد أن يبدى رغبة أو ينبه إلى خطأ ، أفليس للمجلس أن يظهر الأغراض التى يريد بها . أفليس من الأخرى أن يكون ذلك للمجلس الممثل للأمة ؟ ولكنى لم أنس أن أقول إن هذه الرغبات لا تتعدى كونها رغبات . للمجلس الحق فى إبداء رغبات والحكومة غير مضطرة لإجابتها . قلت ذلك لأنى أعلم بتقسيم السلطات إلى تشريعية وقضائية وتنفيذية ، وأن هذه السلطات لا ينبغي لها أن يتعدى بعضها على البعض الآخر فى اختصاصاته ، بل يجب أن ينحصر كل منها فى المكان الذى وضعه لها الدستور .

يقولون بأن ساطة المجلس فى الهيمنة على الحكومة وسؤال الوزراء واستجوابهم ، يجعل لها الحق فى أن تدل هؤلاء الوزراء على ما يعملونه والمسألة تحتاج إلى إيضاح ، فإن هناك فرقا بين المسئولية الوزارية وبين حقوق السلطة التشريعية . فحق الساطة التشريعية سن القوانين ، وذلك بأن يمر القانون على أحد المجلسين فيقره ثم يمر على المجلس الآخر فيقره ، ثم يعرض على الحضرة الملكية فتوافق عليه . بذلك يصبح قانونا والحكومة ملزمة بتنفيذه ، وإلا فتكون خارجة على الدستور التى هى مسئولة أمام جلالة الملك والمجلسين عن احترامه ، ولكن ما قيمة رغبة مجلس من المجلسين ؟

المادة ٧٥

هي إرشاد عن عمل من الأعمال، وليست الحكومة مضطرة لأن تخضع لهذا الإرشاد وهذه الإرادة، لأنها تدلها على عمل تنفيذي هو من اختصاصها هي . أنا مرشد بصفتي مجلس ولست بمسيطر . ليست سلطتي عند إبداء رغبة سلطة التشريع التي بمقتضاها أضع القانون الذي تلزم الحكومة بتنفيذه . ولكن الرغبات هي تداخل في عمل الحكومة تداخلا أوجبته المصلحة العامة ، فإن خضعت لإرادتي كان بها ، وإلا فلست مسيطرا عليها .

الرغبات يقررها المجلس وحده ، أما القوانين فيقررها المجلسان والملك . فالرغبات لا يمكن أن تقيده الحكومة لأنها لا تفحص إلا أمام مجلس واحد ، ولا يمكن القول بأن ما يفحصه مجلس واحد يكون له من القوة ما للقانون . ثم هل من المصلحة العمومية ، أيها السادة ، أن يتداخل مجلس النواب في كل أمر تنفيذي ؟ ولماذا فصلت السلطات الثلاث إذن ؟ أليس ذلك لأنهم قرروا أن رجال السلطة التنفيذية يعرفون ما يكلفون به تمام العرفان ، ولذلك جعل لهم اختصاص وجعلت لهم إرادة خاصة . أما السلطة التشريعية فمكونة من عدة أشخاص غير إخصائيين في الأعمال الإدارية ، فليس لهم الحق في تقرير المسائل الإدارية وفي إخضاع الحكومة لتنفيذها .

صحيح أن هذا لا يمنع أن يكون لتلك الإرادات قيمة . إنما كون الوزارة غير خاضعة للسلطة التشريعية في تنفيذ هذه الرغبات ليس معناه أنا إذا ما أظهرنا رغبة فليس للحكومة أن ترمى بها عرض الحائط ، ولكن لها أن تقول أنت قررت ذلك ولا أستطيع تنفيذه ، وذلك في الأعمال الإدارية لعدم مطابقته للمصلحة ، وفي المسائل المالية لعدم احتمال الخزانة له ، أو لعدم إدراجه في الميزانية . وقد تقول لا أشرك المجلس في رغبته ، لأن رغبته ليست من المصلحة العامة في شيء لكنا وكذا من الأسباب .

المادة ٧٥

فهذه الأسباب إنما كانت معقولة اقتنعنا بها ، أم نقولون لا .
قررنا رغبة فعلى الحكومة التنفيذ ، وإلا كانت مخالفة للدستور . والمخالفة
للدستور هي عدم تنفيذ القانون ، وأما الرغبة فمع أن لنا الحق في إبداء رغبات
فإن للحكومة الحق في أن تنفذها أولا تنفذها حسب المصلحة العامة . ولها
أن تعرض على المجلس الأسباب التي تدعوها لعدم التنفيذ ، فإن كانت محقة
وافقها وإن لم تكن في نظره محقة اقترح على عدم الثقة بها . وذلك هو ما أراه
في الموضوع ، (أصوات : وما قيمة الرغبات ، وما هي النتيجة ؟) النتيجة
هي أن الرغبة بطبيعتها غير ملزمة للحكومة ، وهي حرة في إجابتها أو عدم إجابتها ،
وللمجلس الحق في الاقتراح على الثقة بها .

أحمد رمزي بك — عرض على هيئة المجلس في الأسبوع الماضي رأى
لجنة الاقتراحات في الاقتراح الذي تقدم من محمد بدرأوي باشا ويطلب فيه
فصل مركزي طائفا وشريين عن مديرية الغربية وإلحاقهما بمديرية الدقهلية .
وقد بحثت لجنة الاقتراحات في طابعه واقترحت على هيئة المجلس رفضه شكلا .
وقد تكلم في هذا الموضوع عبد الرحمن الرافعي بك ، ثم تكلمت أنا وآخرون
منهم حضرة أحمد خشبه بك . وقد استهل حضرته كلامه في الأسبوع الماضي
بأنه منضم بكل جوانحه أو جوارحه على ما أظن للرافعي بك . وقد عجبت لذلك .

والليلة بعد سماع كلمة خشبه بك أراه قد صار معي من رأى واحد ، ويظهر
لي أن السبب في ذلك أنه درس المسألة مرة أخرى ، فابتعد عن رأى الواقعي .
بك ، لأن الاقتراح المعروض كان خاصا بمسألة معينة من جهة ، ومن الجهة
الأخرى قررت لجنة الاقتراحات رفضه شكلا . هذا ولم أقل إن السلطة
التشريعية قاصرة أعمالها على القوانين . هذا لم يصدر مني منطلقا ، وما قلته
هو أني تصفحت الدستور ، فلم أراه فيه شيئا يلزم الحكومة برغبات ، وإن إلزام
الحكومة بشيء غير منصوب عنه في الدستور هو افتئات على السلطة التنفيذية
ويطلب بدرأوي باشا كزغبة لا بصفة مشروع قانون .

المادة ٧٥

أجلت المسألة للبحث ، وقد بحثت في كتب الفقهاء فأوصلني البحث لما يأتي :

أولا : إن السلطة التشريعية يجوز لها إبداء رغبات ، ولكن هذه الرغبات ليست ملزمة للحكومة .

وقد رأيت زميلي الرافعي بك يستشهد " باسمان " وقد جاء في كتاب " اسمان " جزء ثان فقرة ٥٣٤ وما بعدها أنه في غير الأسئلة والاستجابات توجد وسيلة برلمانية في الاقتراحات التي يقرها مجلس النواب ، وبها يدعو المجلس الحكومة إلى تقديم المشروع الفلاني ، أو إجراء العمل الفلاني ، أو اتباع الخطة الفلانية .

ومن الحق أنه ، لأجل أن تنتج هذه المحركات نتيجتها ، يلزم أن تقبلها الحكومة ، ولكن يلوح لنا أن الوزراء ينظرون إليها كأنها إلزام لهم .

ومن هذه الاقتراحات فصيلة تستحق التفاتا خاصا ، وهي التي يدعو بها المجلس الحكومة لأن تعضده في مشروع قد يرى أنه لو أقره كقانون فلا يقره المجلس الآخر ، وقد حصل هذا كثيرا جدا .

عبد الرحمن الرافعي بك — كان ذلك متعلقا بأمر يختص بمجلس الشيوخ .

أحمد رمزي بك — قالت الحكومة الفرنسية : نحن غير ملزمين ببناء على قرار مجلس النواب أن نقول لمجلس الشيوخ يجب أن تقرر ما قرره مجلس النواب . وقال المسيو " بارتو " أحد أعضاء وزارة المسيو كليمانصو وهو يؤيد اقتراحا من هذا النوع بمجلس النواب : " إن سوابق العمل بذلك كثيرة ، والمجلس قرر منها كثيرا ، وبعضها حاز إجماع زملائنا ومنها أصوات الجالسين على هذه الكراسي " . ثم انتقد " اسمان " هذه الطريقة ، وقال إن الوزارة يمكنها

المادة ٧٥

في المشروعات الحيوية — ولكن من تلقاء نفسها — أن تقول لمجلس الشيوخ إنها تجعلها محل الثقة بها بدون تدخل مجلس النواب ، فإن الموضوع ليس خاصا بإدارة الحكومة التي فيها صوت مجلس النواب هو الأعلى ، ولكنه مختص بأمر يستوى فيه حق المجلسين ، وهو وضع القوانين .

صحيح أن الحكومة لها حق الدفاع عن نفسها من هذا الضغط ، فإنه يمكنها أن تضع مسألة الثقة لرفض الاقتراح ، وهذا ما فعلته وزارة المسيو كليمانصو في مجلس النواب ضد اقتراح قدمه المسيو بارتو ، نصه : ” يدعو المجلس الحكومة أن تؤيد أمام مجلس الشيوخ فيما يختص بأمر موظفي وعمال السكة الحديدية ، الحلول التي هي أقرب إلى القرارات السابق صدورها في دفعات كثيرة من مجلس النواب ، وبالأخص في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠١ “ ، ولكن الحكومة طالبت بحريتها التامة ، فقال وزير الأشغال : ” إن الحكومة تطالب بحريتها بأعلى صوتها ، فإنها محتاجة إليها ولكن حاجتها إلى ثقة المجلس بأنها تحسن التصرف مع عمال السكة الحديدية وموظفيها لا تقل عن حاجتها إلى حريتها “ ، فأجابها المجلس إلى سؤالها بإعلان الثقة بها .

انتقد الأستاذ ”مورو“ في الفقرة ٤٢١ ميل مجلس النواب في هذه الأيام إلى المبالغة في حقوقه وسوء استعمال سلطته واشتغاله بكل شئ وتعطيله أعمال الحكومة في المسائل التي هي من شؤون السطة التنفيذية ، وقال إن الحرب نفسها لم تكبح هذه النزعة . وضرب مثلا بما فعله المجلسان من جهة تقريرهما إرسالية تراقب ، بالاشتراك مع الحكومة في ميادين القتال ، جميع المصالح التي وظيفتها القيام بحاجات الجيش ، وناطت باللجنة الكبرى أن يرسل إليها موفدوها بتقاريرها عن ذلك . وقال إن الحكومة في إنجلترا رفضت دائما مراقبة اللجان البرلمانية ورفض المجلسان في أمريكا بناء على طلب الرئيس ويلسون إيجاد لجنة تشترك مع الرئيس في تسير الحرب . أما الأستاذ ”أوجين پير“ (فقرة ٥٥ وما بعدها) فيظهر أنه يميل لجعل البرلمان مختصا بكل الشؤون العامة

المادة ٧٥

لأنه ممثل الأمة ولم يترك للسلطة التنفيذية غير تطبيق القوانين والإدارة، ولكنه لم يخلط بين السلطتين، فأنا أوافق خشبه بك، وأما طلب البدواوى باشا ... (مقاطعة).

(أصوات : تكلم عن المبدأ).

وضع القوانين من اختصاص المجلس، وطلبه يحتاج لقانون لسلخ مركز من جهة إلى جهة ... (المبدأ، المبدأ). للمجلس الحق في إبداء الرغبات والحكومة وشأنها في قبولها أو عدم إجابتها.

على حسين افندى — لا أختلف في النظريات العامة مع الرافعى بك، وذلك من حيث فصل السلطات وتداخل السلطة التشريعية في اختصاص السلطة التنفيذية، ولكن مدار البحث اليوم هو : هل نسلم مع الرافعى بك بأن للمجلس وأعضائه الحق في إبداء رغبات ؟ وهل للمجلس الحق في إصدار قرارات بشأن تلك الرغبات ؟ وهل هي ملزمة للحكومة ؟ فنحن نسلم بأن للمجلس الحق في إصدار قرارات بذلك، ولا نسلم بأن مثل هذه القرارات ملزمة للحكومة كراى الرافعى بك. إنه يجب أن نبعد عن المجلس أن تكون قراراته غير معمول بها، فإذا كانت الرغبات عامة ولا نجيب الحكومة عليها فيكتفى بالاقتراع على الثقة بالوزارة في هذه الحالة.

حسن عبد الرحمن افندى — القاعدة الأصلية هي أن القوانين صادرة من الهيئة التشريعية، فإنها المثلة للأمة وهي السلطة العليا التي تقن، وليس على السلطات التنفيذية والقضائية إلا السير على قوانينها، وهي لا تنس إلا القوانين التي ترغب الأمة في وجودها، والتي تنفض المنفعة العامة ومصلحة الشعب بأن يكون تشريعها هو إرادة الشعب ورغبته، وسلطانها هي سلطة الأمة، تنظم فتصير قانونا. ولكن هناك رغبات فردية أو مركزية، أى محلية، فلا يمكن للمجلس أن يقرر لجميع ذلك قوانين إلا إذا أحس بالضرورة

المادة ٧٥

القصوى . لهذا كانت هناك قوانين ورغبات ، وما الرغبات إلا من نوع القوانين من حيث إلتها معبرة عن سلطة الأمة وإرادة الشعب ، ولكنها لبساطتها وقلة نفعها لم تذكر في الدستور ، فالرغبة العامة تكون قانونا والرغبات المركزية أمور بسيطة . وكول أمورها إلى السلطة التنفيذية لأنها جزء من السلطة التشريعية تعمل تحت إشرافها وإشراف جلالة الملك .

محمد يوسف بك - قلت في المرة الأولى ، عندما تناقشنا في هذا الموضوع ، إن الدستور لم يعط للمجلس حق إبداء رغبات ولا ينازعنى الرافعى بك في خلو دستورنا من ذلك ، بل يقول إن الدساتير الأخرى ليس فيها نصوص أيضا ولكن توجد تقاليد جروا عليها ، فليست أرى فائدة في الخلط بين السلطات ، ولا أوافق على الأخذ بهذه التقاليد ، لأن إبداء رغبة من مجلس غير ملزم للحكومة باتباعها ، وخصوصا إذا كانت الرغبة خاصة بمسألة فردية مثل تقديم طلب بإلثاء قنطرة في جهة كذا ، أو بوضع مصابيح في الشارع الفلاني ، فمثل هذه الرغبات لا يمكن للمجلس أن يشتغل بها وينفق وقته الثمين فيها . وليس له حق قانونى نص عليه الدستور ، وليست الحكومة ملزمة بتنفيذ ما يبدية ، فكان عملنا في مثل ذلك من اللغو الذى يجب أن يتعد المجلس عنه .

يقول الرافعى بك إن القانون النظامى للجمعية التشريعية الملغاة يشتمل على نص بخصوص الرغبات . نعم يوجد نص ، وذلك لأن الجمعية التشريعية كانت آرائها كلها استشارية بما مثنها إلا كمثل واحد من أفراد الأمة أعطى له الحق فى أن يبدى رأيه . ولكن الدستور لم يربط لمجلس النواب حق إبداء رغبته ، بل أعطى ذلك الحق للفرد ، وهذا هو نص المادة ٢٢ من الدستور .

” لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشؤون . وذلك بكلمات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع ، فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية “ .

المادة ٧٥

فهذه المادة تمكن كل عضو من استعمال هذا الحق ، فمن يريد أو يرغب في إعطاء المجلس هذا الحق أو في أن يعمل بهذه التقاليد يريد أن يتزل المجلس بقرار يصدره ليكون حكمه حكم عريضة يقدمها أى فرد . فهل يراد بالمجلس أن يتزل إلى هذا ؟ إنى أربأ بالمجلس عن ذلك ، ما دام لا يوجد نص يلزم الحكومة بتنفيذ هذه الرغبات .

وقد أبان الأستاذ خشبه بك أن الحكومة غير ملزمة بتنفيذ شيء إلا إذا أقره المجلسان فصار قانونا ، والرغبة لا يقرها إلا مجلس واحد ، لذلك لم تكن الحكومة ملزمة بإجابة الرغبات ، ورأى أن المجلس لا يصح له الاشتغال بها .

نعم للمجلس الحق في أن ينصح الحكومة أو يرشدها ولكن ليس له أن يقول لها قد قررت أن تسلكى هذا المسلك في المسألة الفلانية ، لأن هذا افتيات لا يقبله فرد ، فكيف تقبله حكومة ! إن للمجلس الحق في مراقبة الحكومة ولكن بعد تمام العمل . ومثل الحكومة في ذلك كوكيل أعطاه موكله توكيلا ، وأجاز له فيه أن يعمل ما فيه المصلحة ، فليس من حق الموكل بعدئذ أن يقول للوكيل كل يوم اكتب العريضة الفلانية ، واذهب إلى الجهة الفلانية ، وترافع بالشكل الفلانى ، بل له أن ينتظر نتيجة عمله فيحاسبه على ما أجراه بمقتضى التوكيل ، فإن كان مطابقا للعقد كان بها ، وإلا ناقشه فيما أجراه .

(أصوات : كفى ، كفى) .

ويمكن التوسط في الأمر ، وذلك إن كنتم ترون فائدة لإبداء رغبات فإنه يلزم أن تقدم إلى لجنة الاقتراحات ، وهى ترسلها إذا ما وجدت فائدة عامة فيها إلى الجهة المختصة بدون عرضها على المجلس . هذا رأى كحل وسط لهذه المسألة التى كثرت المناقشة فيها .

حسين هلال بك . — لنا كلام نريد استيفاءه ولكل منا أن يأخذ دوره .

الرئيس — حضرتك من رأى محمد يوسف بك ، أو خشبه بك ، أو الرافعى بك ؟

المادة ٧٥

حسين هلال بك — لى ردّ على الرافعى بك عما ذكره جميعه .

الرئيس — ليتكلم الرافعى بك المعارض فى المشروع .

عبد الرحمن الرافعى بك — أرجو من حضراتكم أيها السادة أن تعطونى قليلا من جابكم فإن المسألة تحتاج لعناية كبيرة . نحن لا نشرع للوقت الحاضر ، ولكننا نشرع للأمة ، للدولة ، للحاضر والمستقبل ، والقرار الذى يصدر منا فى هذه المسألة قرار ملزم لمجلس التّواب إلى ما شاء الله ، لأنه قرار يصدر من تلقاء أنفسنا ، ومثل هذا القرار خطر لأنه ملزم للهيئة التى أصدرته وحكمه حكم قرار صادر من جمعية وطنية ، فلنترث فى الأمر قبل البت فيه — فلسنا بمجلس شورى ولا بجمعية عمومية ولا بجمعية تشريعية ، لأننا إذا اعتبرنا أنفسنا كذلك ، فكأننا لم نخط خطوة إلى الأمام ، فالقانون الصادر فى سنة ١٨٨٣ والذى بمقتضاه أنشئت الجمعية العمومية نص صراحة بحقوقها فى إبداء الرغبات ، وإذا كنا بعد أربعين سنة نقول إن حقنا لم يتعد هذه الدائرة فكأننا لم نتقدم شيئا .

أقول إن هذا الحق هو حق قزرتة المجالس النيابية كلها دون أن ينص عليه فى أى دستور من دساتيرها . أما الفرق بين القوانين والقرارات التى أثارها الأستاذ أحمد خشبه بك ، فلا يغير شيئا من قيمة القرار الذى يصدره المجلس .

نعم إن القوانين يجب أن يقررها مجلس التّواب ومجلس الشيوخ معا ، ولكن المجلس الذى يملك سلطة الأمة وحق الرقابة إذا أصدر قرارا ما ، ولو لم يكن قانونا يلزم السلطة التنفيذية باعتبار أن هذا الإلزام ركن من المسئولية الوزارية . فالفرق بين قرار مجلس التّواب وقرار مجلس الشيوخ ، أن المسئولية الوزارية ليست مقررة أمام مجلس الشيوخ ، فإذا أبدى هذا الأخير أى رغبة لم تكن ملزمة للوزارة ، أما نحن الذين نملك حق الرقابة فلنا أن نصدر أى قرار

المادة ٧٥

بأية رغبة يكون ملزماً للسلطة التنفيذية. وهذا هو الفرق بين قرارات المجلس، لذلك ليسمح لي الأستاذ أحمد رمزي بك أن أقول له: إن الفقرات التي أرتكن عليها يخيل لي أنها خاصة بمجلس الشيوخ الذي حصل نزاع في قراراته، لأنهم قالوا إنه لا يملك حق مراقبة السلطة التنفيذية، وهذا معقول.

ومما لا جدال فيه أن حق تقرير الرغبات من السلطة التشريعية يحق لم يقيم عليه أي نزاع من أي مجلس (وإني أقول هذا تحت عهدي). وأطلب ممن ينازعني في هذا القول أن يأتي لنا بنص معتمد بأن مجلس النواب لا يملك هذا الحق: وأما الذي يقول إن لمجلس النواب أن يبدى رغبات والحكومة ألا تنفذها، فلي سلطة أو فائدة ينالها المجلس من هذا القرار — والأستاذ محمد يوسف بك له أن يتساءل في هذا وأنا أوافقه. فلماذا أن يقول إن لمجلس النواب الحق في إصدار قرارات برغبات ملزمة للحكومة وإلا يقول ذلك. فأنا إذا قلنا إن للمجلس حق إصدار رغبات لا تنفذ إلا فائدة. ولكن الأمر الذي لا شك فيه أن بكل قرار يصدره المجلس يجب أن يكون محترماً، ويجب على الهيئة التنفيذية احترامه وتنفيذه، وإلا طرحت مسألة الثقة. أما إذا عرضت علينا مسألة ورأينا أنها تافهة، فنحن أحرار في عدم إصدار قرار عنها، وإذا رأينا أنها وجيهة والقرار فيها ينطبق على المصلحة العامة فلا يمكن أن نقول إن هذا القرار غير ملزم للسلطة التنفيذية، وإلا لما كان هناك فرق بيننا وبين الجمعية العمومية والجمعية التشريعية، بل ولا مجلس المديرية ولا المجلس القروي.

فبناء على ذلك أرى أن من الخطر أن نضع في هذه الليلة مبدأ نسجل به على مجلس النواب أن ليس له رأى قطعي، وأرجو منكم أن تعتقدوا أن القرار الذي تصدرونه ملزم لنا وللأمة، ولا يليق بالمجلس الذي يمثل الأمة أن تكون قراراته استشارية، فأقترح على هيئة المجلس أن يكون قراره في هذه المسألة كما يأتي:

المادة ٧٥

أن يكون لمجلس النواب الحق في تقرير رغبات يطالب من الحكومة تنفيذها، وقراراته في هذا الشأن ملزمة للحكومة، إلا إذا طرحت على المجلس مسألة الثقة بها .

أحمد محمد خشبه بك — هذا المجلس يمتاز عن الجمعية التشريعية . هذا المجلس يمتاز عن مجلس شورى القوانين . امتياز هذا المجلس هو أن له سلطة تشريعية ، يستطيع أن يقر القانون، فإذا عرض على مجلس الشيوخ وصلى عليه، من جلالة الملك أصبح هذا القانون نافذا . فإذا عارض هذا المجلس في قانون من القوانين فلا يمكن تنفيذه مطلقا . وهذه ميزة المجلس على الجمعية التشريعية ، فسلطته في الحقيقة سلطة تشريعية . وهذه هي السلطة التي يعتمد عليها ولا فيها الكلمة الأولى والأخيرة . ليعلم زميلي الأستاذ عبد الرحمن الزافعي بك أن أول أساس بنى عليه القانون الدستوري سواء في بلادنا أو في البلاد الأجنبية ، هو الفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية . ولكن ظهر عند تنفيذ هذه النظرية أنه توجد صعوبة في هذا الفصل بين السلطتين فرؤى أن ذلك مستحيل عمليا، فتقرر جعل استثناءات على هذه القاعدة، فكل استثناء وضع يصح لنا أن نتمسك به، وهذا الاستثناء أيها السادة لا يمكن أن يوجد إلا بنص دستوري . فالقاعدة الأصلية هي ألا تفتت السلطة التشريعية على حقوق السلطة التنفيذية إلا بنص صريح، وإذا وجد هذا النص أمكن أن يكون للمجلس التشريعي ، أي للسلطة التشريعية ، حق في التدخل في الأمور التنفيذية .

أنا مولف عبد الرحمن الزافعي بك في القول بأن حق سؤال الوزارة خارج عن السلطة التشريعية، ولكن ذلك الخروج إنما وجد بنص في الدستور، وبناء على ذلك أصبح حقا للسلطة التشريعية، وإنكته أصبح كذلك مجرد وجوده في الدستور، فإذا كان الأمر كذلك، فلننظر الآن في قوة الرقبات .

المادة ٧٥

الس نيابية ليس لها إلا حق التشريع ، فليد لنا حضرة الأستاذ عبد الرحمن
الرافعي بك عن نص في الدستور يبيح لهذه السلطة أن ترسم للحكومة طريقا
للعمل ، أو أن تكلفها بإجراء أمر معين ، فإذا جاءني بهذا النص أسلم خاضعا
أمامه .

عبد الرحمن الرافعي بك — لقد جئتكم بأراء علماء الدستور وأعطيتمك
الكتاب الذي

أحمد محمد خشبه بك — إن الله مع الصابرين ، إن الله مع الصابرين ،
فإذا لم يأتني بنص في الدستور على ذلك ، قلت إن مجلس النواب يفتات بذلك
على حقوق الوزارة ، أي السلطة التنفيذية .

يقولون إن علماء الدستور قرروا أن لمجلس النواب حق إبداء الرغبات
ونحن نقرر أن له هذا الحق ، ولكن حق إبداء الرأي لا يفيد أن مبدى هذا
الرأي له الأمر على من أبديت له الرغبة ، إنما هذا الحق جاء لمجلس النواب
لأنه حق طبيعي لكل فرد من الأفراد لأنه حق رجاء ، حق التماس . فإذا
كان للفرد هذا الحق ، فكيف لا يكون لمجلس النواب ! إنما الذي نسأل عنه
هو: هل إذا أبدى المجلس تلك الرغبة تكون الحكومة مقيدة بتنفيذها ؟ هنالك
علاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، وهذه العلاقة أول قاعدة فيها
أن كل سلطة من هاتين الساطتين مستقلة بأمرها تمام الاستقلال ، ولا
يمكن أن يكون لهذه القاعدة استثناء ، إلا إذا كان هناك نص في الدستور
يبيح لإحدى السلطات أن تفتات على الأخرى . فإذا كان الاستثناء غير
موجود ، فمن العبث أن نوجده ومن الافتئات على الدستور أن نوجده .

يقولون لنا إنا نسأل الوزير ، وأنا معهم ، ولكن مجرد السؤال لا يعطينا
حق الإلزام .

المادة ٧٥

إن المسؤولية أمر عام غير مقيد بالطلبات. والطلبات نبذها كسائر الأفراد، لأنها ليست حقا من حقوق التشريع، بل لأنها حق من حقوق الأفراد. وشأننا في ذلك شأن كل فرد يطلب بعريضة من العرائض أمرا من الوزير، فإذا تقدمت عريضة ولم تنفذها الوزارة كانت مسئولة، ولكن لا يمكن للذي يقدم العريضة أن يلزم الحكومة بتنفيذها أو أن يأمرها بأن تخضع له.

فإذا قررنا أن الطلبات لا تلزم الحكومة إنما تتور أمرا دستوريا.

ولا يخذعنكم، أيها الإخوان، أن يقال لكم إننا أمناء على حقوق الأمة، ولا يصح أن نقصر في حقها.

نعم، نحن أمناء ولا يصح أن نقصر في حقها، ولكن حقها مبين في الدستور. ذلك الدستور هو الذي قبلناه وهو الحد الفصل بين الحقوق، فلا يصح مطلقا أن نفتات على حقوق الأمة، بأن نأخذ ما ليس لنا حق فيه أو نتهاون فيما لنا فيه حق. فاسنا إلا سلطة تشريعية وقد أعطينا بعض السلطة التنفيذية من باب الاستثناء. فيجب أن نقف عند هذا الحد، وإلا كنا غير محترمين لأنفسنا وغير محترمين للدستور.

هذا الدستور لم يعطنا مطلقا الحق في أن تكون رغباتنا إلزامية، وإنما جعل لنا الحق في أن تكون القوانين التي تصدرها إجبارية، أما سؤال الوزارة فغير قاصر على الطلبات، ولا يمكن أن يقال إن سؤال الوزارة في أمر يفرض عليها تنفيذه. لقد قال المشرعون الأخيرون: إن لمجلس النواب الحق في إبداء الطلبات، فهل تظنون أن ذلك كان من أول وجود المجالس النيابية؟ لقد قرأت في طبعة مقدمة من أو جين بير (Eugène Pierre). فما وجدت أن لمجلس النواب الحق في إبداء الطلبات، وغاية ما وجدته أن لبعض اللجان، إذا وجدت شيئا، فإنها تنبه الحكومة إليه وليس ذلك الحق لمجلس النواب.

المادة ٧٥

أظن أن المسألة أصبحت جلية وواضحة ، وأن لمجلس النواب الحق في أن يبدى الرغبات كالأفراد ، وأن هذه الرغبات لا يمكن أن تلزم السلطة التنفيذية ، وهذه السلطة التنفيذية مسئولة أمامنا بما تضى ما قرره لنا الدستور من حق السؤال .

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — في الواقع ، يا حضرات الإخوان ، أن نظرية حضرة عبد الرحمن الرافعى بك تستند على قاعدة يريد أن يقررها ، وأتلك القاعدة هي أن مجلس النواب هو ممثل الأمة وله السلطة التامة ، ولكن هذه القاعدة عند التدقيق فيها تنقلب رأسا على عقب . لماذا ؟ لأن الدستور قرر في المادة ٢٣ أن جميع السلطات مصدرها الأمة . لا نزاع في ذلك ، ولكنه قال بعد ذلك فيما يلى من المادة ٢٣ : ” واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور ” . ولا نكران في أن كل السلطات مصدرها الأمة ، ولكن هل مجلس النواب هو الذى ينوب عن الأمة فقط في استعمال هذه السلطة ، أو هناك سلطات أخرى بجواره فوض إليها من الأمة أن تستعمل حقها الذى خوله لها الدستور ؟ هذا هو بيت القصيد .

المادة ٢٣ ، كما قلت ، تبين أن استعمال هذه السلطة يكون على الوجه المبين بالدستور ، وفي المواد التالية قسمت السلطة إلى ثلاثة أقسام :

السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية ، وهذه السلطات الثلاث في رأى الشارع عند ما وضع الدستور أن تستعمل الأمة حقها بواسطتها — وهذا أمر لا نزاع فيه — ولما ألتزم الشارع السلطات رأى أن يجعل لكل منها اختصاصا .

فاختصاصات السلطة التشريعية لا كما يقول خشيته بك إنها تشريعية محضة — لا — أنا أخالفه في ذلك ، وأقول إنها سلطة تشريعية تسن القوانين وتسهر على تنفيذ هذه القوانين أيضا ، والمسئولية الوزارية أكبر أداة

المادة ٧٥

لدى مجلس النواب تمكنه من مراقبة هذه القوانين ، فالدستور قد قرر في المادتين ٧١ و ١٠٧ السلطة التي لهذا المجلس في حق تقرير الثقة بالوزارة من عدمه ، وجعل الوزارة مسئولة أمام هذا المجلس عن كل عمل خارج عن حدود الدستور .

إذن يمكن أن نقول إن الوزراء ، وهم رؤوس السلطة التنفيذية ، يجب أن تكون لهم الحرية في التنفيذ ، إلا أن هذه الحرية مقيدة بالسؤال والاستجواب والثقة بالوزارة . وعلى ذلك لا يمكن أن نقول ، كما قال الرافي بك ، إن تقرير مبدأ مسئولية الوزراء لا يمكن معه الفصل بين السلطات ، لأن هذا القول غريب جدا ، إذ أنه بمجرد تقرير مبدأ المسئولية الوزارية وجب التفريق بين السلطات ، وإلا كان هذا النظام الذي نسير عليه مقلوبا رأسا على عقب .

وإذا أردنا أن نفهم الحكمة في أن الشارع فرق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، فذلك لأنه يجعل للسلطة التنفيذية الحرية في التنفيذ من عدمه بشرط أن تكون مسئولة أمام الهيئة التشريعية .

لقد قامت هجة في أقره عندما استأثرت الجمعية الوطنية بكل الحقوق فصارت مشرعة وأمرة للوزارة ، إذ لا يمكن مطلقا أن تقول السلطة التشريعية للوزراء نفذوا إرادتنا وأتم مغمضو العيون ، وبعد ذلك نقول لهم أتم مسئولون أماننا .

إذن لا يمكن مطلقا أن تقيد السلطة التنفيذية بهذا القيد ، ولكن يجب علينا أن نحسن حق الرقابة وأن نقول للسلطة التنفيذية : تلك إحدى رغباتنا فترجوا أن تنفذ ، فإن نفذتها فيها ، وإلا كانت الوزارة مسئولة أماننا إذا كان في عدم تنفيذ هذه الرغبة ضرر .

إني أشكر حضرة الرافي بك وأمتدح هذه الروح التي تنزع إلى الحرية ، ولكننا بكل أسف مقيدون بالدستور الذي أقسمنا بالمحافظة عليه والذي يجب علينا أن نحترمه حتى نعدله بالطريقة القانونية . إن القياس على ما كان للجمعية

المادة ٧٥

التشريعية قياس في غير محله ، لأن الجمعية التشريعية لم يكن لها سلطة الرقابة وإنما كل ما كان لها أن تبسدى رغبات أو أمانى تلتبسها من الحكومة التماسا ، وأما نحن فمركزنا غير ذلك ؛ نحن نشرع القوانين ونسهر على تنفيذها ونجعل الوزراء مسئولين أمامنا إذا ما خولف هذا التنفيذ .

انظروا فيما قرره الدستور بالمادة ٣٨ بشأن الميزانية التي تشمل كل ما ستقوم به السلطة التنفيذية في السنة التالية . قرر الدستور أن الميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها للبرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور ، أعني أن السلطة التنفيذية تُعدها وتقدمها للجلسة ليفحصها ويقرر فيها ما يراه . لذلك ترون أن للسلطة التشريعية سلطة تنفيذية عظيمة .

أما الرغبات فقد قررها الشارع في المادة ٢٢ ، وقال : إن لكل شخص أن يقدم رغبة ، ونحن نظمنا كيفية تقديم هذه الرغبات وكيفية المناقشة فيها ، ولكننا لم نجعلها ملزمة للحكومة لعلمنا أن الحكومة مسئولة أمامنا ، وعلى ذلك أقترح على حضراتكم ، إذا رأيتم طبعاً أن لنا الحق في تقديم رغبة ، ألا تكون ملزمة للحكومة .

أما التحكم في الوزارة بإلزامها بتنفيذ الرغبات فلا يمكن الأخذ به ، لأننا عند ما نطلب رغبة من الرغبات بفصل بلد عن الآخر مثلاً ، لا يمكننا أن نراجع كل ما يجب مراجعته في هذا الموضوع فيما يتعلق بالأمن العام وتحصيل الضرائب والمواصلات ، لأن هذا كله من اختصاص السلطة التنفيذية . فإن أردتم تقرير عدم مسئولية الوزارة فقرروا أن لنا كل الحقوق ، وإلا يجب ألا تتعدى كل من السلطات ما هو محدد لها .

محمد كامل مرتجى افندى — يظهر أننا جميعاً متفقون فيما يتعلق بالمقدمة ، مختلفون فيما يتعلق بالتأجيل . ليس لهيئة أن تشرع لنفسها بنفسها طالما أنها

شكلت بموجب دستور وافقت عليه البلاد وقبلته . نعم إن لنا أن نشرع في تعديل الدستور الموجود، ولكن ليس لنا من الحقوق أن نفتات على أحكام الدستور قبل تعديله . معنى ذلك أنه مفروض في الدستور أن مجلسكم الموقر هو مجلس تشريعي محض، ولكن له سلطانا عاما على السلطة التنفيذية : وهو الهيمنة العامة، وهذا هو اختصاصكم على السلطة التنفيذية بوجه عام ، ولكم أيضا اختصاص خاص عليها ، وهو مدون في مواد صريحة في الدستور، منها أن الحكومة لا تستطيع أن تنفذ الميزانية إلا بإقراركم ، ولا تستطيع مصلحة السكك الحديدية أو وزارة المواصلات أن تنشئ خطا إلا إذا وضعت مشروعا وطلبت منكم اعتماده ، ووزارة الأشغال العمومية إذا أرادت أن تنشئ ترعة تمر في أكثر من مديريتين فلا تستطيع تنفيذها إلا بموافقتكم . إذن نحن لنا سلطة تنفيذية مبينة في الدستور، ولا يليق بنا أن نتعدها إلى ما سواها لأن في ذلك اعتداء على السلطة التنفيذية . نحن لم نرفض مطلقا أن يكون للمجلس الحق في إبداء الرغبات ، ولجنة الاقتراحات لم تقل بذلك أيضا، وقد سجلته اللائحة الداخلية ، ولكن ليست كل الرغبات واجبة التنفيذ . مثال ذلك : أنا لى عزبة في بلد من البلاد يضايقني خفير فيها . وانفقت مع المدير أن ينقله ولم يفعل . ثم أحضر وأطلب منكم أن تقرروا نقله ... (مقاطعة). مثل آخر : أردت نقل كوبرى أو إنشاء آخر ، فإذا قلنا للحكومة نفذى هذا المشروع، وسبق أن اعتمدتم الميزانية دون أن ينخصص فيها المال اللازم لذلك ، فماذا تستطيع الحكومة أن تعمل ؟

إن الميزانية اعتمدت وهذا الأمر خارج عنها ، فهل تنفذ الحكومة أمركم هذا أو تنفذ الميزانية ؟ كذلك إذا أبديتم رغبة بإنشاء كوبرى فى نقطة معينة، وهذه الرغبة لم تلق رضاء من مجلس الشيوخ ، وقدمت رغبة تناقضها فماذا تعمل الوزارة ؟

المادة ٧٥٠

هل تنفذ رأيكم أو تنفذ الرأي الآخر ؟ لأنها مقيدة بشئكم دون غيركم
وبذلك يكون فرط البرلمان غير متساو بين في الحقوق .

وبناء عليه أرى أن للمجلس الحق في إبداء الرغبات وله أيضا أن يصدر
قرارا بقبولها ، ولكن ليس له أن يلزم الحكومة بتنفيذها .

(أصوات : يفصل باب المناقشة) .

أحمد رمزي بك — عندي كلام لا يستغرق خمس دقائق .

(أصوات : لقد تنور المجلس) .

أحمد رمزي بك — اقترحت أن تكون الرغبات التي يقرها المجلس غير
ملزمة للحكومة . واقترح حضرة زميلي عبد الرحمن الرافعي بك : أن للمجلس
الحق في تقرير رغبات وقرارات تكون واجبة الاحترام والتنفيذ ، إلا إذا
طرحت الحكومة مسألة الثقة . والفرق بين الاقتراحين شاسع ، والأخذ
برأي الرافعي بك معناه الإجهاز على السلطة التنفيذية وتهديدها في كل
وقت ..

إن لكل قرية طالبات ، فإذا أقر المجلس واحدا منها كان بقاء للوزارة
على كراسي الحكم أو نزولها عنها ، مطلقا على قبول طلب القرية أو رفضه .
ولا يفيدها إذ ذاك الاستثناء الذي ذكره حضرة الرافعي بك بقوله : ” إلا إذا
طرحت الحكومة مسألة الثقة “، لأنه لو أقر المجلس رغبة ولم تنفذها الوزارة
ثم طرحت مسألة الثقة بها ، فيكون قرار المجلس بعدم الثقة بها مؤكدا ، لأن
الأغلبية هي التي سبقت وقررت إجابة الرغبة .

أما النصيحة التي أسداها حضرة الرافعي بك للمجلس بقوله إن حكومة هذه
الأيام لن تدوم للبلاد ، فأنا أردّها عليه .

المادة ٧٥

إننا نشرع للبلاد . وكل ما نريد ألا تكون الحكومة ألغوية في مذهب الأهواء ، بطرحها مسألة الثقة كل مرة لم تنفذ فيها رغبة أقرها المجلس ، ولا تكاد تخلو جلسة من تقرير رغبات فيها .

(أصوات : اعتراض) .

الرئيس — تكلم في الموضوع .

أحمد رمزي بك — من القواعد الدستورية أنه إذا خُفَّت المسؤولية وجبت الحرية . يناهون بأني الوزارة مسئولة فيجب إذن تركها بحرية في أعمالها ، ويجب ألا تغيب هذه القاعدة عن أذهاننا . وكما قال تومبيل حضرة عبد السلام فهمي بك : “ لا تطالني وتقيديني ” .

يقول حضرة عبد الرحمن الرافعي بك : إننا لم نأت له بكتاب تبيين يدل على أن رغبة المجلس ليست ملزمة للحكومة ، ولكن أين هو الكتاب التبيين الذي قدمه لنا حضرته ليثبت به أن الرغبات ملزمة للحكومة ؟

عبد الرحمن الرافعي بك — الكتاب موجود .

الرئيس — أرجو عدم المقاطعة .

أحمد رمزي بك — هو يسألني لإثبات النفي ، ولكنني أطالبه بإثبات نظريته لأن الإثبات مقدم على النفي .

سبق لي أن قلت إن مجلس تواب فرنسا عرض على الحكومة مشروع قانون ولم يلزمها بتنفيذه ، بل كل ما فعله أنه طلب منها أن تؤيده أمام مجلس الشيوخ ، فطرحت الحكومة مسألة الثقة عليه . وقالت : إننا محتاجون لثقة المجلس كاحتياجنا لراحة العمال .

(أصوات : هذه عبارة غير مفهومة) .

المادة ٧٥

أحمد رمزي بك — هذه كانت عرض مسألة الثقة من جانب الحكومة بلطف .

قالوا إننا أثناء الأمة على الدستور ، فلنحترم المادة ٢٣ من قانون الدستور التي تنص على أن جميع السلطات مصدرها الأمة ، واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور ، وليس البرلمان هو السلطة الوحيدة في البلد ، بل توجد سلطات أخرى كالسلطة القضائية والسلطة الإدارية وجميع هذه السلطات مصدرها الأمة. وهذا هو السبب في تقرير مبدأ فصل السلطات ، لأن السلطة التشريعية إذا بغت على السلطة التنفيذية اختل نظام العمل .

السلطة التشريعية تسن القوانين ، فإن نفذتها دون السلطة التنفيذية أصبحت غير رادع ، وهذا كثير ، وربما كان السبب الأكبر في الفصل بين السلطات المختلفة ، منع الاستبداد .

يجب احترام الدستور ، ويجب عدم الخلط بين السلطتين ، ادعاء بأن هذا يرضى الأمة كلها ، وهذا لا يرضيها في الواقع ، إذ أن اجتماع السلطتين في أيدينا يجعلنا نفعل بالأمة الأفاعيل . ولذلك فإن مصمم على اقتراحى ، أما مسألة الثقة فيقررها المجلس بحسب أهمية الموضوع وتقدير المجلس لها .

ثم أعطى ١٢٥ عضوا أصواتهم بأن تكون ” الرغبات التي يقرها المجلس غير ملزمة للحكومة مع عدم المساس بمبدأ مسؤولية الوزارة “.

وأعطى واحد وعشرون عضوا أصواتهم بأن تكون ” الرغبات التي يقرها المجلس ملزمة للحكومة “.

وامتنع عضوان عن التصويت لعدم موافقتهما على المبدأين اللذين أخذ الرأي عليهما .

المادة ٧٥

فقرّر المجلس بالأغلبية أن تكون "الرغبات التي يقرّها غير ملزمة للحكومة، مع عدم المساس بمبدأ مسئولية الوزارة".

(١٧ مايو سنة ١٩٢٤).

رفض اقتراح بانتخاب لجنة تضع نظاما لتنفيذ التعليم الإجبارى

لأنه تدخل فى أعمال السلطة التنفيذية :

مجلس النواب — اقترح حضرة النائب المحترم الأستاذ مكرم عبيد أن تنتخب لجنة من أعضاء المجلس لوضع نظام لتنفيذ التعليم الإجبارى للبنين والبنات .

فوقف رئيس الوزراء (سعد زغلول باشا) ، وعارض فى هذا الاقتراح لأنه تدخل فى أعمال السلطة التنفيذية ، إذ مسألة التعليم ووضع خططها حق من حقوق هذه السلطة ، ولا يصح أن تعين لجنة برلمانية للنظر فى أعمال من اختصاص الحكومة .

(أصوات : هذا مشروع قانون) .

رئيس الوزراء — إذا كان المقصود هو مشروع قانون ، فلا مانع . أما الاقتراح بنصبه الحالى فيعتبر تدخلا فى أعمال السلطة التنفيذية .

مكرم عبيد افتدى — تلك رغبة ، ولا مانع من أن نضع مشروع قانون .

رئيس الوزراء — الرغبة فى محلها . ولكن تأليف لجنة برلمانية للنظر فى خطط التعليم لا يمكن الموافقة عليها .

محمود علام افتدى — سيعمل مشروع قانون .

رئيس الوزراء — هذا شىء آخر .

المادة ٧٥

عبد الملطيف الصوفاني بك — تقرّر القرار بإيجاد لجنة . وإني ألاحظ
أن الاقتراح ليس تدخلا إلا بما للمجلس من حق الرقابة .
(أصوات : لم يتقرّر شيء بعد) .

المقرر — يلاحظ أن تنظيم التعليم يكون بقانون . والمجلس حق وضع
القوانين . فتقرير تشكيل لجنة لوضع مشروع قانون لا يعد مخالفة لاختصاص
المجلس .

وزير الأشغال — يرى حضرة المقترح تشكيل لجنة لوضع خطط التعليم .
مكرم عبيد أفندي — لم أقصد باقتراحى ذلك ، والمسألة مسألة تفاهم فقط .
إسماعيل حمزه أفندي — للجنة الحق فى أن تضع مشروع قانون .
وزير الأشغال — إذن يمكن أن يقال ذلك فى الاقتراح .

مكرم عبيد أفندي — لا مانع من ذلك . وقد عدلت اقتراحى بالصيغة
الآتية : "أقترح أن ينتخب المجلس لجنة من أعضائه لوضع مشروع قانون
للتعليم الإلجبارى للبنين والبنات فى أقرب وقت ، على أن ترفع اللجنة تقريرها
للمجلس فى أوائل الدور العادى المقبل" .
فلم يعترض أحد على الصيغة الأخيرة .

(١٢ يونيه سنة ١٩٢٤) .

الاقتراحات التى تقدم أثناء مناقشة الميزانية لاتحال إلى اللجنة

الاقتراحات :

مجلس النواب — أبدى حضرة النائب المحترم عبد السلام فهمى جمعه بك
أن كل اقتراح يقدم برغبة دون أن يبين المقترح المورد الذى يصرف منه

المادة ٧٥

لتنفيذه لا ينظر فيه، لأن الوقت ثمين . ثم لفت النظر إلى المادة ٧٢ (نواب) التي ترمم طريقا معينة لتقديم الاقتراحات والنظر فيها .

فاعرض الرئيس بأن ذلك لا يسرى على الميزانية، وقال النائب المحترم محمد توفيق خليل أفندي : حقيقة يجب إحالة الاقتراحات على اللجنة المختصة . ولكن الاقتراحات التي تقترح وقت نظر الميزانية ليست باقتراحات جديدة ، ولكنها اقتراحات معدلة لاقتراحات اللجنة المعروضة على حضراتكم للنقاش . فلا تنطبق عليها المادة التي أشار إليها النائب المحترم . على أننا إذا تمشينا وراء نظريته فلا مندوحة عن إحالة اقتراحه هذا على لجنة الاقتراحات . (وافق المجلس على هذا الرأي) .

(١٤ يونيه سنة ١٩٢٤) .

عدم الموافقة على اقتراح مالي لأحد الأعضاء يطلب به تنفيذ قرار سابق من المجلس ، لأن تنفيذه منوط بالسلطة التنفيذية :

مجلس النواب — اقترح حضرة مصطفى النحاس باشا أن تصرف العلاوات للموظفين من تاريخ سابق ، وأن يؤخذ ذلك من وفورات الميزانية وغيرها باعتماد ، تنفيذا لقرار أصدره المجلس من قبل ، فرأى الرئيس : أن قرارات المجلس منوط تنفيذها بالسلطة التنفيذية ، وعليها أن تطلب فتح الاعتمادات لذلك كتابة . ويجب أن نعود أنفسنا على عدم تقديم اقتراحات بطلب فتح اعتمادات جديدة . (١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦) .

عدم موافقة المجلس على طلب بالاحتال الاقتراحات برغبات على اللجان ، وألا يشتغل المجلس بها :

مجلس النواب — طلب حضرة حسن صبري بك عدم إحالة الاقتراحات برغبات التي يتقدم بها الأعضاء على اللجان ، وألا يشتغل المجلس بها ، لأن المجلس تشريعي ، ولا يصح له أن يضع وقته في غير التشريع ، ولأنه إذا وافق على رغبة وجب على الحكومة تنفيذها . ورأى أن يكتفي العضو بتقديم

المادة ٧٥

رغبته للرياسة، وهذه تحوّلها مباشرة إلى الجهة المختصة دون نظر المجلس فيها؛ فلم يوافق المجلس على ذلك .
(٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦) .

للمجلس الحق في أن يقترح على اقتراح برغبة ، وقراره في هذا ملزم للحكومة بقوة مبدأ المسئولية الوزارية .

يشترط لقبول اقتراح برغبة توافر شرطين : أحدهما أن يكون ضروريا ، وثانيهما أن يكون تنفيذه ممكنا ، بمعنى أنه لا يرهق الميزانية ولا يعطل مشروعا ألزم منه .

وفي الأحوال التي يكون رأى مجلس المديرية قطعيا ليس لمجلس النواب الحق في أن يبدى فيها رغبات :

مجلس النواب — قدّم تقرير اللجنة الحقانية عن اختصاص مجلس النواب في نظر الاقتراحات برغبات ، وكان موضوع بحثها ينحصر فيما يأتي :

أولا — هل يجوز للمجلس أن يبدى رغبات أم لا ؟

ثانيا — إذا كان له هذا الحق ، فهل له أن يبدى رغبات مما يدخل في اختصاص مجالس المديريات والبلديات ؟

وكان رأى اللجنة الذي وافق عليه المجلس ، بعد مناقشات ، هو ما يأتي :

عن الأمر الأول :

أولا — للمجلس الحق في أن يقترح على اقتراح برغبة . وقراره في هذا ملزم للحكومة بقوة مبدأ المسئولية الوزارية .

ثانيا — يشترط لقبول اقتراح برغبة توافر شرطين : أحدهما ، أن يكون ضروريا . وثانيهما ، أن يكون تنفيذه ممكنا ، بمعنى أنه لا يرهق الميزانية ولا يعطل مشروعا أو مشروعات ألزم منه . وذلك كله مع اشتراط أن موضوع الاقتراح غير مخالف للدستور أو القوانين أو لائحة المجلس الداخلية .

المادة ٧٥

ثالثا — تشير اللجنة بأخذ رأى الحكومة فى كل اقتراح قبل الاقتراح عليه .
رابعا — بعد قبول كل اقتراح يستدعى فتح اعتماد غير وارد بالميزانية
يقتره المجلس ما إذا كانت هناك ضرورة ماسة لاتخاذ الإجراءات اللازمة
لطلب الاعتماد اللازم له فورا ، أو إدراجه فى مشروع الميزانية المقبلة .
خامسا — إذا لم يتوافر فى الاقتراح شرط الضرورة وإمكان التنفيذ ،
فلمجلس أن يرفضه أو أن يعتبره عريضة من أحد الأفراد المصريين
تسرى عليها أحكام المادتين ٢٢ و ١١٦ من الدستور .

وعن الأمر الثانى رأت :

فى الأحوال التى يكون رأى مجلس المديرية قطعيا ليس لمجلس النواب
الحق فى أن يبدى فيها رغبات ، وفى الأحوال التى يكون رأى مجلس المديرية
استشاريا ، فىكون لمجلس النواب الحق فى أن يبدى فيها رغبات ، وهذه قاعدة
تشمل مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية أيضا .

(٢١ فبراير سنة ١٩٢٧) .

قرار المجلس عدم الجمع بين اقتراح بشكر الوزارة واقتراح بأمور أخرى :

مجلس النواب — قدم اقتراح من خمسة عشر عضوا بشكر الوزارة على
معاونتها بنك مصر ، وبأن تكل إليه بعض الأعمال — كشراء الأوراق
المالية والتحاويل على الخارج وإيداع جانب من أموال الحكومة فيه —
فرفض المجلس الاقتراح . وترتب على ذلك انسحاب الوزارة من المجلس معتبرة
أن هذا الرفض عدم ثقة بها .

فقال الرئيس : ألا يحسن فى المستقبل عدم الجمع بين شكر الحكومة وأى
اقتراح ، منعنا لما عساه يحدث من سوء التفاهم إذا رفض الاقتراح ؟
(موافقة عامة) .

(١٨ أبريل سنة ١٩٢٧) .

حجز الرئيس اقتراحا لأنه رأى أنه غير مقبول شكلا :

مجلس النواب — ذكر النائب المحترم محمود غنام أنه: قدّم للرئيس اقتراحا وطلب الإشارة إليه في الجلسة . فقال الرئيس (الدكتور أحمد ماهر) : إن هذا الاقتراح غير مقبول شكلا ، لأنه يتعلق بموضوع غير معروض على المجلس . فضلا عن أن حضرة العضو يطلب الفصل في اقتراحه بكيفية نظرية . وبحث النظريات لا يكون إلا عند بحث الموضوع المتعلق بها . فطلب صاحب الاقتراح أن يعرض الاقتراح على المجلس ليقف على موضوعه ويفصل في مسأله ، هل هو مقبول شكلا أم لا ؟ فأصر الرئيس على أنه لا يجوز للمجلس بحث مسألة نظرية بحتة ، إلا بمناسبة النظر في مسألة موضوعية . فلم يعترض المجلس على هذا الرأي ولم يطرح الاقتراح عليه .

(٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧) .

ما ينبغي في صوغ
المشروع وشرح

« المادة ٧٦ — كل اقتراح بمشروع قانون لا حد لأعضاء »
« يجب أن يكون موقعا عليه منه ومصوغا في مواد ومرافقة »
« له مذكرة إيضاحية . »
(٧٣ - ثواب)

أصحاب الحق
في تقديم

« ولا يجوز أن يوقع أكثر من عشرة أعضاء على اقتراح »
« بمشروع قانون . »
(٧٤ - ثواب)

نظر المجلس مشروع قانون غير مصحوب بمذكرة الإيضاحية :

مجلس الشيوخ — نظر مشروع قانون بإتقاص المساحة التي تزرع قطناً ،
وأثناء نظره ، قال معالي محمد شفيق باشا : إن كل مشروع قانون يقدم معه
طلة مذكرة إيضاحية ، هي التي يعتبرها رجال القانون جزءاً لا يتفصل عنه .
فيرجع إليها في تفسير ما أشكل من مواد عند التطبيق ، ولكن المجلس حرم
من هذه المذكرة الإيضاحية ، فلم تقدم إليه من الحكومة ولا من اللجنة .
(نظم نظر المشروع مع عدم وجود مذكرة الإيضاحية .)

(٢٦ - ديسمبر سنة ١٩٢٦) .

لا يجوز للأعضاء قبول عضوية لجنة حكومية لإعداد مشروعات

قوانين إلا بأذن من المجلس :

مجلس الشيوخ — ورد للمجلس كتاب من رئاسة مجلس الوزراء بطلب
اشتراك بعض الأعضاء في لجنة لإعداد مشروعات القوانين الخاصة بمجالس
المديريات .

المادة ٧٦

فرأى المجلس أنه لا يجوز لأحد من أعضائه أن يقبل عضوية مثل هذه اللجنة إلا بإذن خاص منه . وذلك تفاديا مما اتقته اللأئحة الداخلية بتجريمها تقديم مشروع موقع عليه من أكثر من عشرة أعضاء .
(٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦) .

ضرورة إحالة الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات إذا كان مشكوكا
في أنه مشروع قانون لتفصل في أمره من هذه الوجهة :

مجلس الشيوخ — عرض اقتراح بمعاافة مشايخ البلاد من الغرامة التي يفرضها عليهم الأمر العالي الصادر بمنع زراعة الدخان . فطلب حضرة محمود أبو النصر بك رفضه ، لأنه يتضمن تعديل قانون معمول به . فيجب أن يصاغ في مواد . فقال الرئيس : لجنة الاقتراحات هي التي تبدى رأيها في ذلك . وقال حضرة الشيخ حسن عبد القادر : لو رفض الاقتراح بدون إحالة لما كان هناك داع لوجود لجنة الاقتراحات .

وإذا كان الاقتراح يستدعى سن قانون فليس ما يمنع الحكومة من وضع تشريع . وقد سرنا على ذلك نحن ومجلس النواب . فردّ على هذا حضرة محمود أبو النصر بك ، بأن لأئحة المجلس صريحة في أن كل اقتراح بمشروع قانون يجب أن يكون مصوغا في مواد ، ومرافقة به مذكرة . وما دام الأمر صريحا في مخالفة الاقتراح من الوجهة الشكلية ، فلا معنى لإحالة على اللجنة ، إذ أن ذلك يكون من العبث .

فردّ على ذلك حضرة الشيخ محمد عز العرب بك : بأن المادة ٧٥ من اللأئحة نصت على إحالة كل اقتراح إلى لجنة الاقتراحات .

فقال سعادة أحمد علي باشا : لا جدال في أن لأئحة المجلس تحتم على أعضاء المجلس ، إذا أراد أحدهم وضع مشروع قانون ، أن يقدمه

المادة ٧٦

مصوغا في مواد ، لأن المجلس هيئة تشريعية والتشريع من أهم أعمالها ، ولا يصح أن يقال إن في هذا صعوبة ، لأن من أخص وظائف العضو التشريع ، وليس معنى هذا أنه يجوز مجرد تقديم اقتراح أن يقال إنه مرفوض شكلا ، ويطلب المجلس برفضه ، لأن موضوعه يقتضى سن قانون أو تعديل قانون ، فإن هذا يترتب عليه فتح أبواب كثيرة للمناقشات . وهذا أمر كفتنا اللائحة الداخلية مؤونة البحث فيه ، وإن كانت في المادة ٧٦ نصت على أن كل اقتراح بمشروع قانون يجب أن يصاغ في مواد ، غير أنها نصت في المادة ٧٥ ، على أن كل اقتراح برغبة أو مشروع قانون يحال إلى لجنة الاقتراحات ، وهي التي تنظر فيما إذا كان الاقتراح مما يقدم عنه رغبة ، أو مشروع قانون مصوغ في مواد ، فالرأى في ذلك يجب أن يكون للجنة الاقتراحات أولا ، فكل اقتراح يجب أن يحال إليها .

ثم ردّ حضرة محمود أبو النصر بك بأنه يجب أن تراعى قواعد التفسير التي قررها علماء القانون لفهم القوانين . والمادة ٧٦ متأخرة عن المادة ٧٥ ومن المتفق عليه أن المتأخر ينسخ المتقدم ، فأولى أن يكون المتأخر بيانا للتقدم . ومعنى هذا أنه لا يمكن قبول اقتراح يقتضى تعديل قانون كالاقتراح المعروض إلا إذا كان مستكملا شرائط هذه المادة . وأظن أن كل أعمالنا يجب أن تصان من العبث . فإذا كان الأمر من الظهور ، فأى معنى في إحالة الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات لتعيده إلينا بأنه غير مقبول شكلا . إنى لا أجد مسوغا لذلك .

وردّ على ذلك معالى محمد شفيق باشا : بأن اقتراح اليوم هو اقتراح برغبة فهو في غير حاجة إلى صياغته في مواد . فالأقتراح مجرد رغبة ومن الجائز أن يؤيد مندوب الحكومة أمام اللجنة رغبة العضو في اقتراحه ، وأن القانون الأصيل لم ينفذ إلا مرة أو مرتين ، وأن كل تعديل لهذا القانون لا محل له . لهذا أرى أن الاقتراح اقتراح برغبة وإحالته إلى لجنة الاقتراحات .

المادة ٧٦

فقال سعادة أحمد علي باشا : إن حضرة طالب رفض الاقتراح يقول إنه مشروع قانون ، فيطلب رفضه لأنه غير مصوغ في مواد . وغيره يقول : إنه اقتراح برغبة لا تستدعي صياغته في مواد . فالتى يفصل في هذا الخلاف هو لجنة الاقتراحات ، لذلك وجبت إحالته إليها ، لتفصل في هذا الخلاف . وأخيرا وافق المجلس على إحالته للجنة الاقتراحات .

(٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧) .

رفض المجلس الموافقة على رأى اللجنة الاقتراحات برفض اقتراح لم يصاغ في مواد ولم يشفع بمذكرة :

مجلس النواب — قدم اقتراح من الدكتور محمد توفيق الجارحي افندى بمنع تسخير الأهالي في المحافظة على جسور النيل والترع . فرأت لجنة الاقتراحات أن هذا الاقتراح معتدل للأمر العالي الصادر بخصوص فيضان النيل والمحافظة على الجسور .. وأنه لذلك يجب أن يصاغ في مواد مشروع قانون ، وأن يشفع بمذكرة تفسيرية . ولذلك طلبت رفضه لأنه لم يتمم حسب القانون ، فلم يوافق المجلس على طلبها وقرر إعادته للجنة لتنظره .

(١٠ مايو سنة ١٩٢٤) .

عدم موافقة المجلس على رأى لجنة الاقتراحات برفض اقتراحات لأنها رأت أنها لم تصاغ في مواد ولم تلتحق بمذكرة :

مجلس النواب — نظر المجلس في أربعة تقارير عن أربعة اقتراحات مقدمة من أربعة أعضاء في موضوع .. فوأت لجنة الاقتراحات رفض ثلاثة منها لعدم صوغها في مواد وإحالتها بمذكرة ، ووقبلت الرابع لاستيفائه هذا

المادة ٧٦

الشرط . إلا أن المجلس وافق على إحالة الاقتراحات الأربعة إلى لجنة الداخلية باعتبار أنها اقتراح واحد . وتركت لحضرات المقترحين أن يقدموا للجنة المال إليها الاقتراحات المذكورة التفسيرية .

(٢٥ مايو سنة ١٩٢٤) .

بجواز تقديم اقتراحات برغبات تستلزم تشريعاً من غير أن تصاغ

في مواد :

مجلس النواب — نظر المجلس في اقتراح من النواب المحترمين : حسن يس وعبد اللطيف زعزوع ومحمد قرني بك ، بمنع دخول الخمر للقطر المصري إلا لسبب شرعى ومعاقة من يتجر فيها أو من يستجلبها من الخارج . فأحيل هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات والعرائض . وبعد أن نظرت هذه اللجنة في الاقتراح المذكور قدمت تقريراً ، قالت فيه :

” إن هذا الاقتراح يرمى إلى وضع نصوص تشريعية جديدة بمنع الاتجار في الخمر واستيرادها . وتقضى بمعاقة من يقدم على مخالفة هذه النصوص . فالأقتراح في الواقع اقتراح بمشروع قانون لم تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة ٧٣ (نواب) من اللائحة الداخلية . ولذلك رأيت اللجنة أن الاقتراح غير مقبول شكلاً ، واستندت في ذلك على المادة المذكورة من اللائحة .

ولما عرض تقرير اللجنة على المجلس انقسم حضرات النواب قسمين : فريق رأى أن الاقتراح إنما هو اقتراح برغبة يكفي فيه بيان الغرض وتحديد الرغبة بوضوح . وفريق رأى أن كل رغبة تستلزم لتحقيقها سن تشريع جديد يلزم أن تقدم في صورة مشروع قانون .

المادة ٧٦

فأحيل هذا الموضوع إلى لجنة الشؤون الدستورية ، فرأت أن سوابق المجلس في هذا الموضوع لم تجر على وتيرة واحدة. فكان المجلس أحيانا يقرر وجوب أن تقدم الرغبات التي تستلزم تشريعا في صورة مشروعات قوانين ، وأحيانا أخرى يقرر اعتبارها رغبات ، ثم يحيلها على اللجان المختصة .

ومن الأمثلة على الرأي الأول ما قرره المجلس في جلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عندما عرض عليه اقتراح أحد حضرات النواب بإنشاء وزارة للتجارة والصناعة . فقد قرر المجلس عدم قبول الاقتراح شكلا لأنه كان يجب أن يقدم في صورة مشروع قانون .

ومن الأمثلة على الرأي الثاني ما قرره المجلس في جلسة ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ عندما عرض عليه اقتراح نائب بتعديل التشريع الخاص بالمجالس البلدية والمحلية ، فقد اعتبر المجلس هذا الاقتراح اقتراحا برغبة ، وأحاله على لجنة الداخلية . وكذلك الحال في جلسة ٢١ يولييه سنة ١٩٣٦ عند ما نظر المجلس في اقتراحات لبعض النواب تقتضى تعديل قوانين التعليم . فمع أنها لم تقدم في صورة مشروعات قوانين إلا أن المجلس اعتبرها اقتراحات برغبات وأحاله على لجنة المعارف .

وقد رجعت اللجنة إلى أقوال علماء القانون الدستوري في تعريف الاقتراح المقدم برغبة (Projet de Résolution) وإلى سوابق الأمم الدستورية في الرغبات التي تستلزم تشريعا جديدا. فتبينت أن المتبع في فرنسا وإنجلترا قبول الاقتراحات برغبات . ولو اقتضى تحقيقها تشريعا جديدا ولم تقدم في صورة اقتراحات بمشروعات قوانين . وذكرت أمثلة مؤيدة لهذا الرأي من "Eugène Pierre."

ومن رأى لجنة الشؤون الدستورية أن يأخذ المجلس بالسوابق المتقدمة وأن يجوز الاقتراحات برغبات التي من هذا القبيل ، ولو لم تقدم في صورة

المادة ٧٦

مشروعات قوانين ، على أن يكون مفهوما أن قرارات المجلس بالموافقة عليها لا تكون ملزمة للحكومة ، وهو ما سبق أن قرره المجلس في ظروف متعددة بالنسبة لجميع الرغبات .

ومن رأى اللجنة أن اتباع هذه الطريقة لا يتنافى مع أى نص ، ولا يترتب عليه أى ضرر . لأن النائب الذى يقدم اقتراحه بهذا الشكل إنما يرمى إلى توجيه نظر الحكومة لدرس الموضوع والتقدم برأيها فيه للمجلس . فلما أن تتقدم له بمشروع قانون ، ولما أن تتقدم بالأسباب التى تحول دون وضعه . أما إذا أراد النائب الحصول على موافقة المجلس لإلزام الحكومة بوجهة نظره فليس أمامه إلا التقدم باقتراح مشروع فى صورة مشروع قانون .

هذا وقد رأى اثنان من حضرات أعضاء اللجنة أن كل رغبة تستلزم تشريعا أو تعديلا لتشريع ، يجب أن تكون فى شكل اقتراح بقانون ، مستنديا إلى أن التشريع من أخص أعمال مجلسى البرلمان ، وإلى أن إباحة تقدم الأعضاء بمشروعات قوانين فى شكل رغبات يعطل هذه الوظيفة . وقد يجوز ألا تقبل الحكومة هذه الرغبات ، وهى غير ملزمة لها ، فيضيع بذلك الغرض المقصود من الرغبة “ .

وبجلسة ١٨ يناير سنة ١٩٣٧ نظر المجلس فى تقرير اللجنة هذا ، ووافق عليه .

(٣١ أغسطس سنة ١٩٣٦) .

وظيفة لجنة

الاقتراحات

في نظر المشروعات

«المادة ٧٧. — يحال المشروع إلى لجنة الاقتراحات عقب»
«تقديمه لإبداء رأيها في جواز نظر المجلس فيه ، وعلى اللجنة»
«تقديم تقرير بهذا الرأي في ظرف خمسة عشر يوما» .

(٧٥ نواب)

إحالة الاقتراحات إلى الجهة التي يراها المجلس :

مجلس الشيوخ — قرر المجلس أن يجعل كل اقتراح يراه مقبولا إلى الجهة التي يراها ، سواء كانت وزارة أم لجنة من لجانه ، لأن اللائحة في المادة ٩١ الخاصة بالعرائض تجعل للمجلس الحق في أن يجعل العريضة إلى الجهة التي يراها ، وزارة أم لجنة ، والاقتراحات كالعرائض فتقاس عليها .
(١٤ يوليو سنة ١٩٢٧) :

استبعاد اقتراح لأنه مهين لأحد الأعضاء :

مجلس الشيوخ — قدم اقتراح في الجلسة من الشيخ بسن أبو جليل باستبعاد اقتراح مقدم من حضرة محمود أبو النصر بك ، وأدرج في جدول أعمال الجلسة باختيار أنه غير صحيح ومهين لأحد حضرات الأعضاء . فوافق المجلس على استبعاده من جدول الجلسة :
(٢١ يوليو سنة ١٩٢٦) .

قصر اختصاص لجنة فحص الاقتراحات في بحثها على جواز

نظر المجلس فيما يحال عليها من مشروعات القوانين :

مجلس الشيوخ — وقف معالي محمد شفيق باشا ، وقال : قدمت إلى المجلس اقتراحا بمشروع قانون خاصا باستخدام الأجانب ، ولما فحصته لجنة

المادة ٧٧

الاقتراحات والعرائض أضافت إليه مادة جديدة . وأرى أن هذه اللجنة ليست مختصة بإضافة أو حذف أى شئ من المشروع المقدم . وإنى أثير هذه المسألة الآن ، ولو أنها مسألة قانونية وأنا مهندس ، ولكنى أرجع فيها لحكم الدستور ، فالمادة ١٠٣ من الدستور تنص على أن : " كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته على لجنة لفحصه وإبداء الرأى فى جواز نظر المجلس فيه . فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة " . وبمقتضى هذه المادة تكون مأمورية لجنة فحص الاقتراحات والعرائض قاصرة على إبداء رأيا فى جواز النظر فى الاقتراح أو عدم جوازه ، وليس لها أن تعطل فى الاقتراح المقدم بزيادة أو نقص .

والمادة ١٠٢ من الدستور تنص على ما يأتى : " كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه " .

فحكمة الدستور فى هاتين المادتين واضحة ، ولا يصح أن نغفلها ، فإذا صح للجنة فحص الاقتراحات والعرائض أن تناقش كل مشروع يحال إليها من المجلس وتعطل فيه ، لترتب على ذلك أن تتعدى على اختصاصات اللجان الأخرى ، وفى هذا ضياع لحكمة تعدد اللجان التى روعى فى تشكيلها وجود أصحاب الكفايات المتنوعة ، حسب اختصاص كل لجنة ، فمثلا نرى فى لجنة الأشغال عددا من المهندسين ، وفى لجنة الحربية عددا من العسكريين ، وهكذا الحال فى باقى اللجان الأخرى . ولا نزاع فى أن أهل الاختصاص أقدر من غيرهم على إبداء الرأى السديد . فلهذا أرى أن تصرف لجنة فحص الاقتراحات والعرائض فى مشروع القانون المقدم منى يتعدى اختصاصها الذى ينحصر فى البحث فى جواز نظر المشروع أمام المجلس أو عدم جواز ذلك .

المادة ٧٧

حضرة الرئيس بالنيابة (محمد علوى الجزار بك) — باعتبارى رئيسا
للجنة فحص الاقتراحات والعرائض ، أوافق حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا
على ملاحظته التى أبدأها .

فقال سعادة محمود شكرى باشا : لى رأى يوفق بين رأى حضرة الشيخ المحترم
محمد شفيق باشا وما فعلته اللجنة ، فلها أن تشير بتعديل بالزيادة أو النقص ،
على أن يكون عملها بصفة رغبة مقدمة منها تنظر فيها اللجنة المختصة .

ورأى حضرة عبد الله أباطه بك : أن عمل لجنة فحص الاقتراحات
كعمل قاضى التحضير فى المحاكم ، فلا يجوز أن يخرج عن جواز نظر الاقتراح
أو عدم جواز نظره .

ورأى إبراهيم نور الدين بك : أنه لا مانع من أن تضم اللجنة اقتراحا منها
إلى أصل المشروع ، والدستور لا يحرم على اللجنة إضافة نص أو حذف
آخر ، وللجنة المختصة حق تعديل ذلك رأى أو قبوله ، ولا غضاضة على صاحب
الاقتراح إذا زيد على اقتراحه شيء مفيد ، لأن المصلحة العامة ضالة الجميع .

وقال سعادة أحمد على باشا : إن لجنة فحص الاقتراحات والعرائض عملها
قاصر على جواز نظر المشروع أمام المجلس ، والمجلس يحيله على اللجنة المختصة
وهذه اللجنة هى وحدها المختصة بإضافة مادة أو حذف أخرى من أى مشروع
يقتضى إليها ، وكذلك لها الحق فى تعديله بالطريقة التى تراها ، ولا يصح أن
يقال إن فى ذلك حجرا على لجنة الاقتراحات ، لأن أعضاءها أعضاء بالمجلس
ويستطيعون إبداء رأيهم فى كل ما يعرض على المجلس . ومهمة اللجان
محدودة والمجلس يكلفها بعمل معين تقوم به ، وهذا لا يمنع أعضاءها من
اقتراح ما يريدون من قوانين أو اقتراحات ، ولكنهم وهم أعضاء لجنة أعمالهم
محدودة وقاصرة على ما كلفوا به . فهم وكلاء فى مأمورية يؤدونها ولا يزيدون
عليها .

المادة ٧٧

وقال حضرة الشيخ محمد عز العرب بك : ليس للجان أن تقترح شيئاً بصفة كونها لجاناً لأنه لو كان عدد أعضائها أكثر من عشرة لخالفنا اللائحة الداخلية في مادتها السادسة والسبعين : ” لا يجوز أن يوقع أكثر من عشرة أعضاء على اقتراح بمشروع قانون “ .

ثم قال صاحب الاقتراح معالي محمد شفيق باشا : لقد رأينا الليلة أن عدد الاقتراحات التي نظرتها لجنة الاقتراحات عظيم جداً ، ولو كلفت هذه اللجنة بفحص دقائق كل اقتراح ، لما سمح لها الوقت بذلك . أما لجان الموضوع فلا مجال على كل منها إلا عدد قليل . أما لجنة الاقتراحات فإن وقتها لا يسمح لها إلا أن تمر على هذا العدد الوافر مراراً سطحياً لمعرفة : هل يجوز نظرها أمام المجلس أم لا ؟

وقال سعادة محمود شكرى باشا : لكل لجنة أن تضع مشروعا غير المشروع الأصلي المقدم إليها ، أو تدخل عليه تعديلاً وتقول : إن هذا هو رأيها .

ثم قال الرئيس (محمد علوى الجزار بك) : إن عمل لجنة الاقتراحات هو في الأصل بحث شكلى ، وليس لها كلجنة أن تقدم اقتراحات . وأما أعضاؤها فلهم هذا الحق باعتبار أنهم أعضاء في المجلس . وأما لجنة الموضوع فلها طبعاً حق التعديل والتغيير .

وأخيراً وافق المجلس على أن لجنة الاقتراحات تنظر في المسألة من جهة الشكل .

(١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦) .

رفض المجلس مشروطاً بقانون مقدماً من أحد الأعضاء تعين إحالته

إلى لجنة الاقتراحات :

مجلس الشيوخ — قدم حضرة عبد الحكيم أحمد عبد الفتاح بك مشروع قانون بإلغاء قانون تحديد زراعة القطن ، فقرر المجلس رفضه من دون .

المادة ٧٧

أن يحيله إلى لجنة الاقتراحات والعرائض ، مع مخالفة ذلك لنص المادتين ١٠٢ و ١٠٣ من الدستور أيضا .

(٢٧ مارس سنة ١٩٢٨) .

تأجيل النظر في الاقتراح لغياب مقدمه :

مجلس النواب — أشير إلى الاقتراح المقدم من حضرة إبراهيم بهجت بك عن عمل ملحق لشهادة الدراسة الثانوية (قسم أول) في هذا العام . فقال الرئيس : نظرا لغياب حضرة المقترح تأجل النظر في اقتراحه لأجل غير مسمى . وأشير إلى اقتراح آخر عن إنشاء سكة حديدية بين ” فوه ” و ” برمبال ” فقال الرئيس : لغياب مقدمه تأجل النظر في اقتراحه لأجل غير مسمى . (٤ أغسطس سنة ١٩٢٦) .

وفي يوم ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦ عرض اقتراح من أحمد الإنزبي بك عن رى بعض الأطيان . فقال الرئيس (مصطفى النحاس باشا) : أين صاحب الاقتراح ؟

(أصوات : غير موجود) .

فقال الرئيس : إذن تأجل الاقتراح لأجل غير مسمى .

وظيفة لجنة الاقتراحات هي أن تبحثها : أولا : هل هي مقبولة

شكلا ؟ ثانيا : هل هي جديرة بنظر المجلس ، أم لا ؟

مجلس النواب — وافق المجلس على أن تكون وظيفة لجنة الاقتراحات :

والعرائض هي أن تبحث : هل الاقتراحات مقبولة من حيث الشكل أولا ؟

وثانيا هل هي جديرة بنظر المجلس أم لا ؟

وعلى هذا التفسير أعيد تقرير عن اقتراح لحسن نافع افتدى إلى اللجنة لبحثه من جديد على هذا الأساس .

(٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦) .

المادة ٧٧

مجلس النواب — وافق المجلس على أن للجنة الاقتراحات ، فوق حقها في نظر الاقتراحات شكلا ، أن تبحث موضوع ما يعرض عليها من الاقتراحات ، وبيان ما إذا كان من الأهمية بحيث يستحق أن ينظر المجلس فيه .

وفي هذه الجلسة قدم تقريرها عن اقتراح وفيه : ” أن اللجنة أن تنظر في الاقتراح من حيث الشكل والموضوع ، أمقبول أم غير مقبول ؟ وهل هو مطابق لنص اللائحة الداخلية ، أم مخالف لها ؟ وهل هو متفق مع نصوص الدستور أم غير متفق ؟ “
(١٣ أبريل سنة ١٩٢٤) .

مجلس النواب — أثبت مناقشة مستفيضة حول تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض ، التي رأت عدم قبول اقتراح بإلغاء قيد السن المحددة للزواج وإباحة الزواج طبقا لما تقضى به الشريعة .

واستندت في ذلك إلى أن المجلس سبق أن قرر بجلسته ٢ فبراير سنة ١٩٣٧ رفضه وإلى نص المادة ٧٧ ، ثم انتهت المناقشة أخيرا إلى أن المجلس قرر إعادة الاقتراح إلى اللجنة لتبحثه من حيث الموضوع ، لأن تقريرها لم يتناوله إلا من حيث الشكل .
(٥ مايو سنة ١٩٣٧) .

لجنة الاقتراحات مختصة بأن تشير على المجلس برفض الاقتراحات لأسباب تتعلق بالموضوع :

مجلس النواب — تناقش المجلس في المادة ٧٥ (نواب) ومدى انطباقها على اختصاص لجنة الاقتراحات والعرائض ، وهل اللجنة مقيدة بأن تقدم تقريرا بجواز نظر مشروع القانون أو بعدم جواز النظر فيه ؟ فقد رأت لجنة

المادة ٧٧

الاقتراحات في اقتراح محمد قرني بك الخاص بالأزياء التي تلبسها السيدات
المصريات في الطرق والأماكن العامة أنه مقبول شكلاً ، ولكنها رأت
حفظه اكْتفاءً بما في القانون العام من نصوص تكفل حفظ الآداب العامة ،
فرأى بعض الأعضاء أن اللجنة تجاوزت اختصاصها بالتعرض لموضوع الاقتراح
حين أشارت بحفظه ، لأن مهمتها التحقق من استيفاء الاقتراح الأمور الشكلية .
ورأى البعض الآخر أن اللجنة يجوز لها أن تنظر في موضوع الاقتراحات وأن تقترح
على المجلس رفضها ، باعتبار أنها غير جديرة بالنظر ولا تستحق التقدير من حيث
الموضوع ، فقرر المجلس إحالة الموضوع إلى لجنة الشؤون الدستورية لتحديد
اختصاصات لجنة الاقتراحات ، ولتفسير المادة ١٠٣ من الدستور والمادة
٧٥ (نواب) من اللائحة . فرأت أن لجنة الاقتراحات مختصة بأن تشير على
المجلس برفض الاقتراحات لأسباب تتعلق بالموضوع ، وإن كان للمجلس
أن يأخذ أولاً برأيها . وقد وافق المجلس على رأيها هذا في جلسة ١١ يناير
سنة ١٩٣٧

(٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦) .

موافقة المجلس على إحالة اقتراح بمشروع قانون إلى لجنة المعارف

مباشرة :

مجلس النواب — طلب الأستاذ عبد المجيد نافع أن يقرر المجلس إحالة
اقتراحه بمشروع قانون بتخفيض نسب النجاح في كليات الجامعة المصرية
إلى لجنة المعارف لظفره على وجه الاستعجال ، فوافق المجلس على ذلك .

(١٨ يولييه سنة ١٩٣٨) .

منى بحال المشروع
إلى اللجنة المختصة
بموضوعه

« المادة ٧٨ — يقرر المجلس بعد سماع تقرير اللجنة المشار »
« إليها باستبعاد المشروع أو بإحالة إلى اللجنة المختصة ، وفي هذه »
« الحالة يطبع المشروع مع المذكرة الإيضاحية ، ويوزع على »
« الأعضاء . » (٧١ نواب)

إحالة اقتراحات وافقت عليها لجنة الاقتراحات إلى الوزارات
المختصة مباشرة دون إحالة إلى اللجان المختصة :

مجلس الشيوخ — وافق المجلس على إحالة عدة اقتراحات قررت لجنة
الاقتراحات قبولها شكلا ، إلى وزارتي الأشغال والمعارف ، من دون إحالتها
إلى اللجنة المختصة .
(١٢ يولييه سنة ١٩٢٧) .

الموافقة على عدم تلاوة التقارير عامة :

مجلس الشيوخ — طلب الرئيس عدم تلاوة تقارير اللجان عامة ، اكتفاء
بتوزيعها قبل الجلسة ، فوافقه المجلس على ذلك .
(١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦) .

موافقة المجلس على عدم تلاوة تقارير لجنة المالية بالجلسة :

مجلس النواب — طلب للرئيس عدم تلاوة تقارير لجنة المالية بالجلسة ،
اكْتفاء بدراسة الأعضاء لها قبل الجلسة ، فوافق المجلس على اتباع ذلك .
وفي يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٦ طلب الرئيس عدم تلاوة تقرير لجنة
المحاسبة في الجلسة ، فوافقه المجلس .
(٨ يولييه سنة ١٩٣٦) .

المادة ٧٨

استغناء المجلس بتوزيع التقرير عليه عن سماعه في الجلسة :

مجلس النواب — اقترح الرئيس أن يكتفى بتوزيع تقرير لجنة المحاسبة عن مشروع ميزانية المجلس عن تلاوته في الجلسة، فوافق المجلس على ذلك .
(٥ أبريل سنة ١٩٣٧) .

موافقة المجلس على عدم تلاوة تقرير لجنة المالية :

مجلس النواب — عرض الرئيس على المجلس عدم تلاوة تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفرض رسم أيلولة على التركات اكتفاء بإثباته في المضبطة ، فوافق المجلس .
(٣٠ أغسطس سنة ١٩٣٨) .

قرار المجلس تلاوة التقارير في الجلسة :

مجلس النواب — قال حضرة عبد الله الحديدي افندى : أرى توفيراً للوقت وإنجازاً للعمل ، ألا تقرأ التقارير في الجلسة لأنها توزع على حضرات الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كاف لدراستها . وعلى ذلك لا أرى محلاً لقراءة تقرير لجنة المالية الآن . فقال الرئيس : الموافق على رأى حضرة النائب المحترم يقف ، فوقف حضرة المقترح فقط . فقال الرئيس : إذن تقرّر السير على النظام الذى اتبع في الدورة الماضية .
(٣ أبريل سنة ١٩٣٠) .

رفض المجلس إقتراحاً بعدم تلاوة التقارير :

مجلس النواب — طلب حضرة الأستاذ على السيد أيوب عدم تلاوة تقارير اللجان ، لأن اللائحة لا توجب تلاوتها ، ولأنها توزع قبل الجلسة على الأعضاء ، فلم يوافق المجلس على هذا الاقتراح .
(٢٧ يولييه سنة ١٩٣٦) .

المادة ٧٨

جواز إحالة الاقتراحات برغبات التي وافقت عليها لجنة
الاقتراحات إلى اللجان أو إلى الوزارات المختصة :

مجلس الشيوخ — لاحظ سعادة صفوت باشا أن اللائحة الداخلية لا تنص على ما يتبع في الاقتراحات التي يقدمها حضرات الأعضاء برغبات ، بعد أن تنظر في لجنة الاقتراحات . وهذا مما يدعو المجلس لأن يضع قاعدة يسير عليها . وقال هناك ثلاثة أنواع : مشروع القانون المقدم من الحكومة ، والاقتراح برغبة ، والاقتراح بمشروع قانون اللذان يقدمان من الأعضاء . وإن المادة ٧٧ من اللائحة لم تتعرض إلا لمشروعات القوانين ، ويدل على ذلك نص المادة ٧٨ منها ، ويؤيد ذلك نص المادة ٧٩ منها ، فكل هذه النصوص خاصة بمشروعات القوانين .

فما هي الإجراءات التي تتبع في الاقتراح برغبة بعد قرار لجنة الاقتراحات ؟ إن الذي أستنتجه هو أن يعتبر الاقتراح في حكم العرائض ، وتسرى عليه إجراءاتها المبينة باللائحة .

(أصوات : لا ، لا) .

فقال : هذه هي نصوص اللائحة . فأى نص تتبعه في الاقتراحات التي تقدم برغبات كطلب إقامة كبار ، وإنشاء سكك حديدية وغيرها ؟ إنى أرى أن يتبع فيها ما يتبع في العرائض .

وكانت لجنة الاقتراحات في الماضي لا تسير على مبدأ واحد في الاقتراحات ، فتارة تحيلها إلى الوزارة ، وتارة إلى اللجنة ، وتارة ترفضها .

... المادة ٧٠٨

فعقب معالى محمد شفيق باشا ، وقال : إن المجلس تناقش في هذا الموضوع في سنة ١٩٢٤ وتناقش فيه مرة أخرى سنة ١٩٢٦ . إن الثابت في مضبطة ١٤ يولييه سنة ١٩٢٦ هو أن المجلس له أن يحيل كل اقتراح يراه مقبولا إلى اللجنة التي يراها ، سواء أكانت وزارة أم لجنة . هذا هو القرار النهائي في هذا الموضوع .

فإذا لا يضاف هذا المبدأ ، وما يمثله على اللائحة الداخلية كما طلبت في الدور الماضي ، ليغتنا ذلك عن مثل هذه المناقشات ؟ فقال الرئيس : الحق معك ، وسننظر في ذلك .

(١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦) .

لجنة الموضوع أن تشترك مع لجنة الاقتراحات فيما أحيل إليها

بصفة مستعجلة :

مجلس الشيوخ — قدم اقتراح من حضرة عبد العزيز رضوان بك عن قطن المعرض . وقرر المجلس أن ينظره بصفة مستعجلة . فرأى بعض الأعضاء أن يحال مباشرة إلى لجنة الزراعة لصفة الاستعجال ، فقال الرئيس : لا مانع من أن لجنة الاقتراحات تتصل بلجنة الزراعة ، فتشترك اللجان معا في نظر الاقتراح .

(١٦ يناير سنة ١٩٢٨) .

المادة ٧٨

من له ملاحظة على تقرير لجنة معروض على المجلس يخطر الرئاسة
قبل الجلسة بالموضوع الذى يريد التكلم فيه :

مجلس النواب — بمناسبة عرض تقرير لجنة الحقانية عن مشروع قانون
بتعديل نص المادتين ٤٧٨ و ٤٧٩ من قانون المرافعات الأهلى ، فى المواد
المدنية والتجارية ، قال الرئيس (سعد زغلول باشا) : هذا التقرير وزع على
حضراتكم وقد اطلعتم عليه بلا شك . وقد جرت العادة فى المجالس النيابية
أن من له ملاحظة على تقارير اللجان ، يخطر الرئاسة قبل الجلسة بالموضوع
الذى يريد التكلم فيه .

وإنى أعرض هذا رأى على حضراتكم ضمنا لحسن سير العمل ، ولا أقصد
أن يكون موضعا للناقشة . فإن أردتم الأخذ به فعلم ، وإلا فالرأى لكم .
فلم يعارض المجلس فى ذلك ، وإنما طلب بعض الأعضاء أن يكون
توزيع التقارير قبل الجلسة بزمن يسمح بدراستها .

(٢٣ فبراير سنة ١٩٢٧) .

إرجاع التقارير التى لم يبت فيها المجلس برأى فى دورة سابقة إلى
اللجان الجديدة :

مجلس النواب — عرض الرئيس (مصطفى النحاس باشا) : أنه لدى المكتب
تقارير كانت قد تمت من اللجان فى آخريات الدور الماضى ، ولم يتسن
للمجلس أن يبت فيها برأى . فهذه التقارير ستعاد إلى اللجان المختصة ، كي تعيد
فيها النظر ، وتنتخب مقررين لها من جديد .

(فلم يعترض أحد) .

(٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧) .

درجات المناقشة
بالمجلس في المشروع

« المادة ٧٩ — يشرع المجلس عقب تقديم تقرير اللجنة »
« في مناقشة المشروع إجمالاً من حيث المبدأ ومجمل الاقتراح ، »
« فإذا قرّر قبوله شرع ثانية في مناقشة مواده تفصيلاً بحسب »
« ترتيبها ، ثم يتلى مرة ثالثة في جلسة أخرى لأخذ الآراء »
« على مجموعته . » (٨٠ ثواب)

لا بد من أخذ الرأي على مشروع القانون من حيث مبدئه ، ولو
كان من القوانين التي أقر الدستور مبدأها بنص فيه :

مجلس الشيوخ — عرض مشروع قانون المكافأة البرلمانية ، وعند أخذ
الرأي عليه من حيث المبدأ ، اعترض كل من حضرتي محمد علوي الجزار بك
ولويس فانوس افندي على ذلك ، محتجين بأن مبدأ القانون أقره الدستور ،
فلا معنى لأخذ الرأي عليه من حيث المبدأ . ولكن المجلس لم يوافق على
هذا الرأي ، وأعطى رأيه في المشروع من حيث المبدأ .
(١٩ مايو سنة ١٩٢٤) .

تؤخذ الآراء على مشروعات القوانين بالمناداة بالأسماء بعد القراءة
الثالثة ، وفي غيرها بطريقة القيام والقعود :

مجلس الشيوخ — قدم حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك اقتراحاً
هذا نصه :

” أقترح أن يكون الاقتراع على تلاوة المشروع بطريقة القيام والقعود
لا بطريقة المناداة بالاسم ، وألا يكون الاقتراع بالاسم إلا في المرة الثالثة
بعد مناقشة القانون مادة مادة “ . وقد أقر المجلس هذا الاقتراح .

المادة ٧٩

ثم عاد مجلس الشيوخ في جلسة ١٧ يونيه سنة ١٩٢٦ ، فنظر في موضوع هذا الاقتراح وأقره أيضا .

(٩ يونيه سنة ١٩٢٤) .

القراءة الثالثة لمشروع القانون في الجلسة التي قرئ فيها المرتين

الأولى والثانية نظرا لحالة الاستعجال :

مجلس الشيوخ — بعد أن وافق المجلس على مشروع قانون خاص بالمساحة التي تزرع قطنا مادة مادة ، قال الرئيس : نظرا لحالة الاستعجال ، أرى أن يقرأ هذا القانون للمرة الثالثة في هذه الجلسة بصفة استثنائية ، فوافق المجلس وتلى المشروع وصدق المجلس عليه .

(١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦) .

مجلس الشيوخ — عرض مشروع قانون بتعديل بدء السنة المالية يجعله أول مايو ، فبعد قراءته الثانية ، قال الرئيس : إنه نظرا لحالة الاستعجال ، أرى أن يقرأ هذا القانون للمرة الثالثة في هذه الجلسة بصفة استثنائية ، فقرر للمرة الثالثة وصدق المجلس عليه فيها .

(٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦) .

مجلس الشيوخ — بعد قراءة مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد إضافي لمساحة الأراضي المزروعة قطنا ، القراءة الأولى والثانية ، قال الرئيس : هل توافقون حضراتكم على قراءة مشروع القانون للمرة الثالثة بصفة استثنائية نظرا لاستعجاله ؟ فوافق المجلس مع اعتراض بعض الأعضاء .

(٢ مارس سنة ١٩٢٧) .

المادة ٧٩

قراءة المجلس مشروع قانون للمرة الثالثة في الجلسة التي قرئ فيها

للمرة الثانية ، نظرا لحالة الاستعجال :

مجلس الشيوخ — بعد أن ناقش المجلس مواد مشروع القانون بتعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية، قال الرئيس : والآن نظرا لحالة الاستعجال، هل ترون حضراتكم قراءة مشروع القانون للمرة الثالثة ؟
(موافقة) .

ثم تلى المشروع للمرة الثالثة في الجلسة ، وأخذ الرأي عليه .

(٢٨ يونيو سنة ١٩٢٧) .

وبجلسة ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٧ قرأ المجلس القراءة الثالثة لمشروع قانونين أحدهما خاص بعقد امتحان المدارس على دورين في سنة ١٩٢٧ ، وثانيهما خاص بترتيب اختصاص المجلس المالي للأقباط الأرثوذكس لصفة الاستعجال .

مجلس الشيوخ — أقر المجلس مشروع قانون خاص بالمكافأة البرلمانية من ست مواد ، وقرأه القراءات الثلاث في هذه الجلسة ، وقد كان أحيل على اللجنة في الليلة نفسها لتنظره بطريق الاستعجال .

(١٠ يونيو سنة ١٩٣٦) .

موافقة المجلس على أن تكون القراءات الثلاث في جلسة واحدة

لصفة الاستعجال :

مجلس الشيوخ — عرض على المجلس مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي لوظائف مؤقتة من أجل الأراضي المزروعة قطنا، فطلب الرئيس أن تكون التلاوة الثالثة في الجلسة ، فعارض بعض الأعضاء بحجة أن ذلك يخالف نص المادة ٧٩ ، ولكن المجلس وافق على التلاوة لصفة الاستعجال .

(٢ مارس سنة ١٩٢٧) .

المادة ٧٩

مجلس الشيوخ — نظر المجلس في مشروع قانون وارد من مجلس النواب
بنقل مبلغ من باب إلى باب ، ولم يكن مدرجا في جدول أعماله ، وقرر
أن تكون القراءة الثالثة له في الجلسة نفسها .

(١١ أبريل سنة ١٩٢٧) .

موافقة المجلس على أن تكون القراءة الثالثة في الجلسة التي تلي
فيها أولا وثانيا نظرا لحالة الاستعجال :

مجلس الشيوخ — وافق المجلس على القراءة الثالثة لمشروع قانون باعتماد
إضافي لبناء قناطر نجع حمادى في الجلسة ، وكان قد قرئ فيها المرة الأولى
والثانية ، وذلك لصفة الاستعجال .

(٣١ يناير سنة ١٩٣٨) .

قراءة مشروعات القوانين ثلاثا في جلسة واحدة توفيراً للوقت :

مجلس الشيوخ — اقترح أحد الأعضاء تلاوة القوانين الخمسة المعروضة
ثلاثا بجلسة اليوم ، وأخذ رأى عليها في مجموعها مرة واحدة توفيراً للوقت .
فقال الرئيس : حقيقة إن المجلس وافق بجلسة ١٢ يولييه سنة ١٩٢٧ على
اتباع هذه الطريقة ، فوافق المجلس على ذلك . وتليت المشروعات ثلاثا ،
وأخذ رأى عليها دفعة واحدة في الجلسة .

(١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦) .

المادة ٧٩

تأجيل القراءة الثالثة لمشروع قانون باعتماد إضافي لجلسة أخرى :

مجلس الشيوخ — عرض مشروع قانون باعتماد إضافي من مادة واحدة ،
وبعد القراءة الثانية ، قال الرئيس : طبقا للمادة ٧٩ من اللائحة الداخلية
تؤجل القراءة الثالثة للجلسة المقبلة .

وفي هذا اليوم أيضا ، أجلت القراءة الثالثة لمشروع قانون باعتماد إضافي
آخر من مادة واحدة للجلسة المقبلة ، طبقا للمادة ٧٩ من اللائحة .
(٣ فبراير سنة ١٩٣٧) .

القراءات الثلاث لمشروع قانونين باعتمادين في جلسة واحدة :

مجلس الشيوخ — عرض الرئيس قراءة مشروع قانونين باعتمادين
إضافيين في الجلسة للمرة الثالثة دون تأجيلها للجلسة المقبلة ، فوافق المجلس
على القراءة في الجلسة نفسها دون تأجيل ، وأخذ الرأي عليهما فيها .
(٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧) .

قرار المجلس قراءة مشروع القانون المؤلف من مادة واحدة

القراءات الثلاث في جلسة واحدة :

مجلس الشيوخ — الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) : جرى العمل
في مجلسنا في دورات سابقة ، على أن تكون القراءات الثلاث لمشروع قانون ،
في جلسة واحدة ، إذا كان مكونا من مادة واحدة . .

فهل توافقون حضراتكم على أن نجرى على ذلك ، كقاعدة نتبعها
في كل مشروعات القوانين المكونة من مادة واحدة ، تسهيلا للعمل ؟
(موافقة) .

(١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨) .

المادة ٧٩

جواز فتح باب المناقشة في بعض المواد أثناء القراءة الثالثة إذا
طراً ما يوجب فتحها :

• مجلس الشيوخ — أثناء نظر مشروع قانون خاص بتعديل مرسوم
بممانون خاص باحتياطات ضد الكلب ، وعند القراءة الثالثة طلب معالي
محمد شفيق باشا فتح باب المناقشة في المواد ، ليبدى اعتراضه على تعديل أدخل
على المادة الثالثة ، فوافق المجلس على فتح باب المناقشة . (يراجع التعليق
على المادة ٣٦) .
(١٥ فبراير سنة ١٩٢٧) .

أخذ الرأي على عدة قوانين دفعة واحدة بعد تلاوتها للمرة الثالثة :

مجلس الشيوخ — سعادة محمد صدق باشا — ألا يحسن قراءة جميع
مشروعات القوانين المعروضة في هذه الجلسة ، ثم يؤخذ الرأي على مجموعها
بعد ذلك دفعة واحدة .

سعادة محمود شكرى باشا — تقرأ مشروعات القوانين المتشابهة
في موضوعها ، ثم تأخذ الرأي عليها دفعة واحدة ، وأما غيرها فيقرأ كل
مشروع منها على حدة .

معالي محمد شفيق باشا — يمكن أن يؤخذ الرأي دفعة واحدة على
مشروعات القوانين الخاصة بفتح اعتمادات إضافية مع مشروع القانون
الخاص بتنازل الحكومة عن قطعة أرض لجمعية رعاية الأطفال .

سعادة محمود شكرى باشا — تتلى مشروعات القوانين الخاصة بفتح
اعتمادات إضافية في ميزانية سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ المالية ، بعد القراءتين
الأوليين مع مشروع القانون الخاص بالتنازل عن قطعة أرض لجمعية
رعاية الأطفال ، ثم يؤخذ الرأي على مجموعها دفعة واحدة .

المادة ٧٩

معالي محمد شفيق باشا — ويتبع مثل ذلك بالنسبة لمشروعات القوانين الخاصة بالاتفاقات التجارية الدولية أيضا .

سعادة محمود شكرى باشا — يؤخذ رأى على مشروعات القوانين الخاصة بالاتفاقات التجارية الدولية على حدة ، لأنها من نوع واحد .

معالي محمد شفيق باشا — يؤخذ رأى على جميع المشروعات دفعة واحدة . سعادة محمد صديق باشا — كلنا نقبل ذلك .

الرئيس — هل حضرات الأعضاء يوافقون على أن يؤخذ رأى على جميع مشروعات القوانين دفعة واحدة ؟
(موافقة) .

حضرة حافظ عابدين بك — يجوز أن يكون بعض حضرات الأعضاء موافقا على بعض هذه المشروعات ، وغير موافق على البعض الآخر .

سعادة محمود شكرى باشا — لا مانع من أن يعلن أنه مخالف فى أى مشروع من مشروعات القوانين المعروضة ، مع إعلان موافقته على باقى مشروعات القوانين .

(١٠ يوليه سنة ١٩٢٧) .

وبجلسة ١٤ يوليه سنة ١٩٢٧ وافق المجلس على أخذ رأى على عدة مشروعات قوانين دفعة واحدة نظرا لحالة الاستعجال .

لا يتحتم وجود الوزير المختص أثناء المناقشة فى مشروع قانون :

مجلس الشيوخ — عرض على المجلس مشروع قانون بتعديل لائحة

الرسوم القضائية أمام المحاكم الأهلية ، فلاحظ حضرة الشيخ حسن عبدالقادر أن وزير الحقانية غير موجود ، فرأى المجلس أنه لا يتحتم وجود الوزير المختص أثناء نظر مشروع قانون .

(٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧) .

المادة ٧.٩

موافقة المجلس على النظر في مشروع قانون أثناء قراءته للمرة الأولى في غيبة الوزير المختص :

مجلس الشيوخ — حين البدء في قراءة مشروع القانون الخاص بالجمعيات التعاونية للمرة الأولى ، قال حضرة محمود أبو النصر بك : ألاحظ أن معالي وزير الزراعة غير موجود الآن . فقال حضرة لويس فانوس افندى : ليس من الضروري في القراءة الأولى للمشروع ، أن يكون الوزير المختص حاضرا ، (فلم يعترض على ذلك أحد) .

(٩ يولييه سنة ١٩٢٧) .

المراسم التي تصدر أثناء تعطيل البرلمان يكفى لسريانها أو إلغائها

إقرار المجلس إياها ، دون حاجة إلى قراءتها للقراءات الثلاث :

مجلس الشيوخ — عرض تقرير لجنة الزراعة عن مرسوم بقانون خاص بمنع زراعة الخشخاش في مصر ، فقرأ المرسوم مرة ، ثم قال الرئيس : هل توافقون حضراتكم على هذا المرسوم بقانون ؟ (موافقون) . ثم قال مقرر اللجنة : يكفى لسريان هذا المرسوم إقرار المجلس إياه ، بعد أن أقره مجلس النواب ، لأنه صدر في أثناء تعطيل البرلمان ، ولا حاجة لقراءته للمرة الثانية أو الثالثة لأجل إقراره أو إلغائه أو تعديله ، فعقب عضو آخر بأنه لا حاجة للقراءات الثلاث ، في حالي الإقرار والإلغاء فقط .

(١٣ أبريل سنة ١٩٢٧) .

(١) عدم موافقة المجلس على تأجيل القراءة الثانية بلجنة أخرى .

(٢) عند اختلاف الأعضاء في تفسير مادة من مواد اللائحة ،

يؤخذ رأي المجلس في تفسيرها .

مجلس الشيوخ — قرئ مشروع قانون عن الاجتماعات العامة والمظاهرات ، فطلب حضرة محمود أبو النصر بك ، عقب التلاوة الأولى ، أن ترجأ القراءة

المادة ٧٩

الثانية بجلاسة أخرى، بحجة أن المادة ٧٩ لم تحتم القراءتين في جلسة واحدة ،
وخالفه البعض الآخر في هذا التفسير ، فقال الرئيس :

”عند اختلاف الأعضاء في تفسير مادة من مواد اللائحة يؤخذ رأى المجلس
في تفسيرها . وعلى ذلك فالموافق على رأى القائل بتأجيل القراءة الثانية يتفضل
بالوقوف“ ، (لم يقف أحد) . وعند ذلك طلب أخذ رأى بالطريقة العكسية ،
فقال الرئيس : الموافق على رأى القائل بأن تكون القراءة الثانية في نفس
الجلسة يتفضل بالوقوف ، (وقفت أغلبية) . فقال الرئيس : المجلس يقرر
الموافقة على أن تكون القراءة الثانية بهذه الجلسة .
(١٧ يناير سنة ١٩٢٨) .

إقرار مشروع قانون باعتماد إضافي بعد قراءته مرتين فقط :

مجلس الشيوخ — عرض على المجلس مشروع قانون باعتماد إضافي وارد
من مجلس النواب ، لتكملة مصروفاته لنهاية السنة المالية ، فقرئ مرتين
فقط . وفي الجلسة نفسها قال الرئيس : أظن أنه لا ضرورة لتلاوة مشروع
القانون للمرة الثالثة ، ولنشرع الآن في أخذ رأى عليه في مجموعه . فوافق المجلس
عليه بإجماع الحاضرين .

(٣ فبراير سنة ١٩٣٠) .

الموافقة على مواد في اللائحة الداخلية جملة واحدة بدون تلاوة :

مجلس النواب — وافق المجلس على إقرار الجزء الباقي من مواد مشروع اللائحة
الداخلية دفعة واحدة خلافا لنص المادة ٧٨ (نواب) و ٧٩ (شيوخ) .

(٣١ مارس سنة ١٩٢٤) .

المادة ٧٩

القراءة الأولى لمشروع القانون واجبة لأخذ الرأى عليه من حيث المبدأ :

مجلس الشيوخ — معالى محمد شفيق باشا — مشروعات القوانين
بالاعتمادات الإضافية المعروضة علينا الليلة عددها ثمانية ، وكل مشروع
منها يتلى ثلاث مرات ، والقراءة الأولى فى الواقع لا لزوم لها مطلقا ،
لأن المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية تنص على أن المجلس يشرع عقب
تقديم تقرير اللجنة فى مناقشة المشروع إجمالا من حيث المبدأ ، فإذا قرر
قبوله ، شرع ثانية فى مناقشة مواده تفصيلا حسب ترتيبها ، ثم يتلى مرة
ثالثة ، لأخذ الرأى على مجموعته ، فقبل تلاوة مواد مشروعات هذه القوانين
تلى علينا ملخص عن كل مبلغ من مبالغها ، وهذا الملخص قد حررته اللجنة ،
واقبسته من مشروع القانون نفسه ، ووافق المجلس على هذا الملخص ،
فالواقع أن القراءة الأولى لاداعى لها ، فأرجو الموافقة على أن تتلى مشروعات
هذه القوانين للمرة الثانية مادة فمادة ، ثم تتلى للمرة الثالثة لأخذ الرأى عليها ،
ولا ضرر فى تلك الطريقة ، ولا مخالفة فيها للدستور ، فقد جاء
فى المادة ١٠٤ منه أنه لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد
أخذ الرأى فيه مادة مادة . هذه هى القراءة الثانية ، وأما القراءة الثالثة
التي يجب إعطاء الرأى بعدها بطريقة النداء بالاسم ، فأخوذة من المادة
١٠١ من الدستور ، التي جاء فيها :

”وأما فيما يختص بالقوانين عموما ، وبالاقتراع فى مجلس النواب على
مسألة الثقة ، فإن الآراء تعطى دائما بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم ،
بربصوت عال “ ، فكان الدستور لم يفرض إلا القراءة التي نسميها القراءة
الثانية ، ثم القراءة التي نسميها القراءة الثالثة لأخذ الآراء بالنداء بالاسم ،
لكن اللائحة الداخلية فى المادة ٧٩ هي التي يؤخذ منها ضرورة التلاوة
لمشروعات القوانين ثلاث مرات ، وهذا نصها ، (وتلاها) . فلفظة ”يتلى

المادة ٧٩

مرة ثالثة " الواردة فى المادة ، هى التى فهمنا منها ضرورة تلاوة مشروعات القوانين ثلاث مرات ، ولكن هل هناك ضرورة محتمة للقراءات الثلاث ، خصوصا مع الصعوبة الحالية ، وكثرة القوانين المعروضة علينا ؟ فأرجو — ولو بصفة استثنائية — أن نجعل تقارير اللجان ، بمثابة القراءة الأولى لمشروع القانون ، لأنه يكون لنا رأيا فى مجموع القانون ، ثم يتلى مشروع القانون بعد للتقرير مادة مادة ، ثم ننتقل إلى القراءة الثالثة .

سعادته محمود شكرى باشا (مقتر اللجنة) — إنى أخالف معالى محمد شفيق باشا فيما ذهب إليه ، وأقول إن القراءة الأولى واجبة لأخذ الرأى على مشروع القانون من حيث المبدأ .

معالى محمد شفيق باشا — إذن ما الغرض من تقرير اللجنة ؟

سعادة محمود شكرى باشا — قد لا يتعرض تقرير اللجنة فى كثير من الأحيان لمشروع القانون ، بل يكتفى بذكر ملاحظات ، كما رأينا ذلك أمس فى مشروع تنظيم الجامعة ، وكما نرى اليوم فى مشروع الجمعيات التعاونية ، ومادة اللائحة الداخلية التى ذكرها معاليه صريحة فى أنه يجب أن يؤخذ رأى المجلس فى مشروعات القوانين من حيث المبدأ ، ولا أفهم أن المجلس يعطى رأيه فى مشروع قانون من حيث المبدأ من غير أن يتلى عليه .

معالى محمد شفيق باشا — لقد قرأنا مشروعات هذه القوانين قبل الجلسة .

سعادة محمود شكرى باشا — اللائحة الداخلية لاتنص إلا على مايجرى داخل المجلس ، وأما كون العضو يقرأ المشروع خارج المجلس مرة أو اثنتين أو أكثر ، فلا دخل لذلك فى أعمال المجلس ، ولذلك فإنى أخالف معالى شفيق باشا شديد المخالفة ، ولم يكن خطأ ماسرنا عليه ستين ونصفا من تلاوة مشروعات القوانين ثلاث مرات ، أما إذا أريد اختصار الوقت ، فإنى لا أوافق عليه ، إذا كان من نتيجة مخالفة اللائحة الداخلية . ويجب فى سبيل

المادة ٧٩

احترام نصوص اللائحة أن تتحمل المتاعب ، وأن نقوم بما يجب علينا ،
ولو استغرقنا في ذلك وقتا طويلا .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رأى سعادة محمود شكرى باشا ؟
(موافقة) .

وفي الجلسة نفسها أعيدت هذه المناقشة عند بدء النظر في مشروع قانون
الجمعيات التعاونية ، فأصر المجلس على هذا القرار .

(١٠ يولييه سنة ١٩٢٧) .

لا تحتم اللائحة قراءة مشروع القانون للمرة الأولى اكتفاء بتوزيعه

على حضرات الأعضاء :

مجلس الشيوخ — الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) — لقد وزع على
حضراتكم تقرير اللجنة عن مشروع هذا القانون الذى تقرّر في الجلسة الماضية نظره
بطريق الاستعجال ، وبما أن مواد هذا القانون كثيرة جدا ، ولا تحتم اللائحة
الداخلية قراءة مشروع القانون للمرة الأولى لأخذ الرأى عليه من حيث المبدأ ،
فهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ اكتفاء بتوزيعه
على حضراتكم ؟
(موافقة) .

(٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨) .

التجاوز عن القراءة الأولى لمشروع قانون تقرّر نظره بصفة

مستعجلة :

مجلس النواب — رأى المجلس التجاوز عن المناقشة الإجمالية لمشروع قانون
معدل لقانون مقاومة حمى الملاريا والانتقال إلى مناقشة مواد المشروع مادة لمادة .

(٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٦) .

المادة ٧٩

تعتبر المسائل الواردة في تقارير اللجان ولا يعترض عليها من المجلس
أو من الحكومة ملزمة لها ، ولو لم يؤخذ قرار بالموافقة عليها :

مجلس النواب — أثبتت مناقشة بمناسبة الملاحظات والرغبات التي يبدئها الأعضاء عند نظر الميزانية ، والتي تكون واردة في تقارير اللجان ، هل هذه الملاحظات والرغبات ملزمة للحكومة أو غير ملزمة ؟ وهل الموجود منها بالتقارير ، ولم يصدق عليه المجلس صراحة ، بل سكت عنه ، هل يعتبر ذلك منه مقبولا ، أو يجب أن يصدر في ذلك قرارا صريحا في كل ما جاء بالتقرير ؟

أخذ رأى المجلس ، فقال الرئيس : من يوافق على اعتبار السكوت موافقة ، يقف ، (وقفت أغلبية) .

الرئيس : إذن قرر المجلس أن ما يرد في تقارير اللجان من ملاحظات ، ولم يصدق عليه المجلس صراحة ، بل سكت عنه ، يعتبر مقبولا منه ، فهل ترون حضراتكم أن يعتبر هذا ساريا على الماضي ، أو يسرى هذا القرار من الآن فصاعدا ؟

وبعد مناقشة وافق المجلس على اقتراح رئيس الوزراء الآتى :

”الحكومة توافق على أن المسائل الواردة في تقارير اللجان ، ولا يعترض عليها من المجلس أو من الحكومة ، تعتبر من الآن ملزمة للحكومة ، ولو لم يؤخذ قرار بالموافقة عليها .

ولكن بالنسبة للباضى ، فإن الحكومة تعيد النظر في المسائل المشكوك فيها ، ثم تطرحها على المجلس ليعيد النظر فيها “ .

(١٨ يونيه سنة ١٩٢٧) .

المادة ٧٩

القراءة الأخيرة لمشروع قانون مادة مادة، وأخذ الرأي على كل

مادة على حدة :

مجلس النواب — قرئ مشروع قانون خاص بتنظيم المدارس الثانوية للبنين وامتحان شهادتها مرة واحدة. ثم تلى في الجلسة مادة مادة حتى المادة التاسعة منه . ثم أجل لجلسة ١٠ أبريل المذكور لإتمام مناقشة مواده فتمت فيها . وأجلت المداولة الثانية لجلسة الثلاثاء ١٧ أبريل المذكور، وفيها قرئ مادة مادة . وعند تلاوة المادة التاسعة فيها قدم تعديل لها وقبل ، وتمت القراءة مادة مادة .

(٩ أبريل سنة ١٩٢٨) .

جواز النظر في التفسيرات والاستيضاحات الخاصة ببعض المواد

عقب التلاوة الأولى ، وقبل مناقشة المواد مادة مادة :

مجلس النواب — عرض مرسوم بمشروع قانون خاص بالجنسية المصرية ، وعقب تلاوة المادة الرابعة منه طلب حضرة أحمد رمزي بك تفسيراً "لكلمة" ، فردّ المقرر : بأن ذلك يكون عند مناقشة القانون مادة فمادة ، لا عند قراءة المشروع في أول مرة ، فقال السائل : كيف يمكن أن نبدي رأينا في موضوع قبل أن نفهمه ، فردّ المقرر بأن العضو يبدي رأيه أولاً على روح القانون ومعناه ، لا على ألفاظه وكلماته ، وقال الرئيس : الغرض من القراءة الأولى هو فهم روح التشريع بغض النظر عن كلماته وألفاظه ، أما المناقشة التفصيلية ، فمحليها عند مناقشة المشروع مادة فمادة ، فردّ المعارض بأن تأخير التفسير بعد التلاوة يحرمنا من فهم القانون وإعطاء الرأي عليه ، فقال الرئيس : الغرض من القراءة الأولى كما قلت سابقاً هو فهم روح التشريع بطريقة عامة ، بقطع النظر عن التفاصيل ، ثم يؤخذ الرأي على مشروع القانون بأكمله ليقبل أو يرفض ، أما تفسير كل لفظ ، وفهم مدى كل معنى ، فيكون عند مناقشة القانون مادة فمادة ، فردّ

المادة ٧٩

المعترض على ذلك بأن مادة واحدة أو فقرة واحدة تكون سببا في قبول المشروع أو رفضه ، وأيده حضرة عمر عمرافندي بأن المادة ٧٨ (نواب) تقول : "تبدأ المناقشة بتلاوة تقرير اللجنة ، ثم يتلى المشروع مادة فمادة أصلا وتعديلا . وللعضو المقرر أن يقدم إيضاحات إذا اقتضى الحال ذلك " ، ومعنى هذا أن المقرر يجب عن الإيضاحات التي تطلب منه في أثناء القراءة الأولى ، فرد المقرر : بأن المناقشة لا تجوز في القراءة الأولى كنص المادة ٨٠ (نواب) ، ثم رد أحمد رمزي بك : بأنه كيف تعطى رأيا في قانون تلى ولم تفهمه ؟ إن كل ما أطلبه تفسير الفقرة الرابعة من المادة الأولى .

وحينئذ أخذ المقرر في تفسير هذه الفقرة . وعقب التفسير قال الرئيس : أرى حلا وسطا لهذا الموضوع ، وهو أن نستمر في تلاوة القانون بأكمله ، وبعد الانتهاء من تلاوته يبدى حضرات الأعضاء الاستيضاحات التي يريدونها قبل أخذ الرأي على الانتقال إلى مناقشته مادة فمادة .

(أصوات : موافقون) .

(٢٤ مايو سنة ١٩٢٨) .

غياب صاحب الاقتراح لا يمنع المجلس من نظر التقرير :

مجلس النواب — قدم تقرير لجنة المواصلات عن اقتراح بطلب إقامة كوبرى فى متصرف البحر الیوسفی ، وظیور أن صاحب الاقتراح غائب ، فطلب أحد الأعضاء تأجيل النظر فى الاقتراح لغياب صاحبه .

فقال الرئيس : الاقتراح أصبح الآن ملكا للمجلس ، فلا ضرورة لتأجيله ، ونظر التقرير فعلا .

(٢٢ فبراير سنة ١٩٢٨) .

المادة ٧٩

أخذ رأى إجمالاً على ثلاثة مشروعات في موضوعات مختلفة
مرة واحدة:

مجلس النواب — عرض الرئيس (الأستاذ ويصا واصف) على المجلس إبداء رأيه إجمالاً في مشروعات قوانين ثلاثة، اثنان منها باعتمادات إضافية من خزانة الدولة، وثالثها باعتماد من خزانة وزارة الأوقاف؛ فاعترض حضرة حسن صبرى بك بأن النظام واللائحة يقضيان بالاقتراع على كل مشروع على حدة، وأنه لا يجوز التوسع في مخالفتها إلى حد الاقتراع على مشروعات ليست من جنس واحد. فقال الرئيس: إن حضرات الأعضاء عند الاقتراع على مشروعات القوانين الثلاثة جملة سيحددون رأيهم بالموافقة أو الرفض بالنسبة لكل منها. ولو اقترعنا على كل مشروع على حدة لاستغرق ذلك وقتاً طويلاً. فالموافق على رأى النائب المحترم يقف.

(لم يقف إلا المعارض).

(١٠ أبريل سنة ١٩٣٠).

إعادة اقتراحين إلى اللجنة المختصة بعد توزيع تقريرها عنهما،
لتدرسهما من جديد على ضوء بيانات جديدة قدمتها الحكومة:

مجلس النواب — قدمت لجنة الحقانية تقريرها عن اقتراحين بمشروع قانونين، وتبين قبل ابتداء المناقشة، أن وزارة الحقانية أرسلت إحصاءات وبيانات مهمة خاصة بموضوعهما. ولم يطلع عليها أعضاء لجنة الحقانية قبل كتابة التقرير. فاقترح الأستاذ محمود غنام إعادة التقرير إلى اللجنة لدرس الموضوع على ضوء هذه البيانات. فلم يشرع المجلس في مناقشة المشروع مع توزيع التقرير عليه. ووافق على إعادة إلى لجنة الحقانية لتدرسه على ضوء البيانات الجديدة.

(٢٥ يناير سنة ١٩٣٧).

المادة ٧٩

لا تتحتم تلاوة مواد المشروعات التي قرر المجلس نظرها بصفة

استعجالية :

مجلس النواب — اقترح الأستاذ عمر عمر في يوم ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٧
عدم تلاوة مواد مشروع قانون العقوبات ، لأن المادة ١٠٤ من الدستور
لا تتحتم تلاوة نصوص المواد . وسبق للمجلس أن قرر ذلك عند نظر قانون
تحقيق الجنايات ، وأنه لا داعي لتلاوة مواده اكتفاء بتوزيعه مطبوعاً مع
التقرير . ولم تتحتم التلاوة إلا في النص العام ، وهو يحتم قراءة المادة عند
أخذ الرأي .

أما في حالة الاستعجال التي نصت عليها المادة ١١٥ من اللائحة فليس
فيها ما يدل على وجوب قراءة نص مادة المشروع . وهذا مفهوم لأن لحالة
الاستعجال ضرورتها وفائدتها . وإذا قرر المجلس الاستعجال فليس من
المعقول أن يلجأ إلى التطويل بالتلاوة ، وبخاصة إذا كان المجلس في غنى عنها .

وقد تستدعي المناقشة تلاوة المادة كلها ، أو فقرة منها ، وقد لا تستدعي
تلاوتها أصلاً ، ويتبين كل هذا من المناقشة . أما إذا لم تكن هناك حاجة
إلى المناقشة في مادة أو جزء منها ، فلا محل لأن نحثم تلاوتها أثناء نظر المشروع
بطريق الاستعجال ، لأن هذا لم تسترطه اللائحة ولا نص الدستور ، إذ التلاوة
لا تسترط إلا في حالة نظر المشروعات بالطريق العادي .

ثم أحيل الموضوع إلى لجنة الشؤون الدستورية ، فرأت في يوم ٢٦ يولييه
سنة ١٩٣٧ أن المادة ١٠٤ من الدستور لم تحدد طريقة أخذ الرأي ،
وتركت تنظيم ذلك لللائحة الداخلية التي يضعها كل مجلس لنفسه ، ولائحة
النواب نصت على التلاوة . ولكنها في المادة ١١٥ الخاصة بالاستعجال
جاء نصها غفلاً من ذكر التلاوة ، واختزل بعض الإجراءات . . .

المادة ٧٩

ومن هنا يفتح باب الاجتهاد للناظرين ، فالذين يرون وجوب التلاوة يربطون حكم المادة ١١٥ في ذلك بالمادة ٨٩ ، تفاديا من الخلط بين المواد عند أخذ الرأي واستنادا إلى رأى بعض الفقهاء وما جرى عليه العمل في فرنسا .

والذين يرون عدم التلاوة يستندون إلى خلق المادة ١١٥ من اشتراط التلاوة ، ويرون هذا مبررا بحالة الاستعجال ، وأن للمجلس أن يفسر لأئحته الداخلية .

وترى اللجنة بإجماع الآراء أن الموضوع المطروح عليها محل اجتهاد ، فيجوز للمجلس أن يقرّر عدم تلاوة جميع المواد ، أو بعضها ، كما جرى بشأن مشروع قانون تحقيق الجنايات ، كما يجوز له أن يقرّر العكس . وليس في الأخذ بأحد الرأيين خطأ .

(فوافق المجلس على رأيها) .

(٢٥ و ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧) .

رفع الجلسة لعدم توافر العدد القانوني أثناء المناقشة :

مجلس النواب — أثناء المناقشة في مشروع ميزانية وزارة الصحة لاحظ الأستاذ عبد الحميد عبد الحق أن العدد الآن غير قانوني . وقال : صحيح أنه لا يشترط توافر العدد القانوني إلا عند أخذ الآراء ، ولكن لا يوجد الآن إلا عدد قليل جدا من حضرات الأعضاء . ولهذا أقترح رفع الجلسة . فقال الرئيس : لقد كنا نتداول في هذا الموضوع بالذات ، والآن هل توافقون على رفع الجلسة ؟
(موافقة) .

(٢١ يولييه سنة ١٩٣٨) .

« المادة ٨٠ — التعديلات التي تقدم للرئيس قبل جلسة »

ما يتبع في
الترجمات المقدمة
قبل الجلسة لتعديل
المشروع

« المناقشة تطبع وتوزع على الأعضاء » .

(٨٢ نواب)

ما يتبع في مقترحات
تعديل المشروع
المقدمة أثناء
المنافسة

« المادة ٨١ — إذا أراد أحد الأعضاء أثناء المناقشة أن يقترح »
« تعديلا للنص الأصلي أو يقترح إدخال تعديل على تعديل »
« اللجنة أو إضافة مواد جديدة أو تجزئة المواد أو التعديلات ، »
« وجب عليه أن يقدم اقتراحه إلى الرئيس مكتوبا لتلاوته »
« في الجلسة ، ثم يشرح صاحب الاقتراح أسبابه ، وإذا قرر المجلس »
« إحالة هذا الاقتراح على اللجنة أو طلب ذلك صاحب المشروع »
« أو رئيس اللجنة أو مقررها ، تؤجل المناقشة في المشروع حتى »
« تنتهي اللجنة في الأجل الذي يعين لها . »

(٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ١١٦ قواب)

لا يحال اقتراح بالتعديل إلى اللجنة إلا إذا قرر المجلس الإحالة :

مجلس الشيوخ — اقترح حضرة محمد محمود خليل بك في الجلسة تعديلا
لنص المادة التاسعة من مشروع قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات .
وطلب حضرته إحالته إلى اللجنة لفحصه . ورأى أن إجابة طلب الإحالة
محتمة استنادا إلى هذه المادة .

ولكن المجلس رأى أن الإحالة لا تتحتم إلا إذا صدر قرار منه بها ،
وأن الأمر موقوف على قراره .
(١٧ يناير سنة ١٩٢٨) .

عدم تجديد أجل اللجنة في تعديل أحيل إليها :

مجلس الشيوخ — قدم معالي محمد شفيق باشا تعديلا لمشروع قانون جن
تعديل الأمر العالي الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٠ بمنع زراعة الدخان ،

المادة ٨١

فقّر المجلس إحالة المشروع إلى لجنة الحقانية انتظر في هذا التعديل دون تحديد موعد لتقديم تقريرها عنه .

(٩ أبريل سنة ١٩٢٨) .

إقرار المجلس تعديل مادة عدّها من قبل دون إحالة للجنة :

مجلس الشيوخ — تقدّم وزير المعارف بطلب العودة للمناقشة في المادة الثالثة من مشروع قانون تنظيم المدارس الابتدائية للبنين التي سبق للمجلس أن أقرها معذلة ، فأعاد المناقشة فيها قبل آخر الجلسة ، وأقر الوزير على طلب تعديل القرار السابق منه دون أن يحيل الطلب إلى لجنة خاصة للنظر فيه . وذلك تطبيق لنص المادة ٦٣ من الدستور .

(١٠ أبريل سنة ١٩٢٨) .

التعديلات التي تقدّم أثناء المداولة الثانية — بعد سماع إيضاحات

مقدمها وأقوال مقرّر اللجنة عنها — للمجلس أن يحيلها إلى

اللجنة، أو يرفض النظر فيها، كما أن له الحق أيضا في أن يحجبها :

مجلس النواب — قدّم اقتراح من الأستاذ مكرم عبيد بتعديل المادة ١١ من مشروع قانون مدرسة الهندسة أثناء المداولة الثانية، وبعد أن شرّحه وتكلم المقرّر، قال الرئيس (سعد زغلول باشا) : إن الفقرة الثانية من المادة ٨٤ (نواب) تنص على ما يأتي : ” أما التعديلات التي قدّمت أثناء المداولة الثانية للمجلس بعد سماع إيضاحات مقدمها وأقوال مقرّر اللجنة عنها ، أن يحيلها على اللجنة أو أن يرفض النظر فيها “ . فقال حضرة محمود النقراشي أفندي : أعتقد أنها لا تحرم على أي عضو آخر درس الموضوع . إن يتكلم فيه . ثم قال حضرة أحمد ماهر أفندي : إن السبب الذي لأجله

المادة ٨١

رأى الشارع أن مشروعات القوانين تتلى ثلاث مرات ، هو مراجعة ما يمكن أن يكون فيها من النقص . ومما لا نزاع فيه أن لكل عضو الحق في أن يتناقش في كل مسألة جديدة تعرض على المجلس ويدلي برأيه فيها . يتلى القانون مرة واحدة ، ثم يتلى مرة ثانية ، فإذا عرضت أثناء التلاوة الثانية موضوعات جديدة وتقدمت بشأنها اقتراحات ما ، وقصر الاشتراك في المناقشة على المقرر وصاحب الاقتراح فقط ، وترتب على ذلك إحالة القانون على اللجنة مرة ثانية ، كانت هذا معناه كتم كل بحث في الموضوع .

فقال الرئيس : طبقا للمادة المذكورة تكون المناقشة في التلاوة الأولى ، أما التلاوة الثانية فالمقصود منها أخذ الرأي . وإذا تقدمت بعد التلاوة الأولى تعديلات فيجب أن تقدم كتابة . وهذه التعديلات إما أن تقدم قبل الجلسة المحددة للداولة ، أو في أثنائها . فإذا قدمت قبل الجلسة وجب أن تحال على اللجنة المختصة لدرسها . والفكرة في ذلك ألا يبت في هذه التعديلات جزافا . كذلك الأمر إذا تقدمت هذه التعديلات أثناء الجلسة فإنه يسمح لمقدم الاقتراح أن يقدم الإيضاحات اللازمة . وللمقرر أن يرد عليها . فإذا رأى المجلس أن هذه التعديلات غير جدية بالتظار رفضها ، وإلا أحالها على اللجنة لدراستها دراسة دقيقة .

فقال حضرة أحمد ماهر افندى : إذا كانت هذه الاقتراحات ستحال على اللجنة لبحثها بدون أن يكون المجلس قد أظهر ميلا للسير في طريق معين ، فلا نزاع في أن الحل الذي يشير إليه سعادة الرئيس حل مقبول ، ولكن إذا تقررت إحالتها على اللجنة بعد أن يظهر المجلس ميلا للسير بطريق مخصوص فهذا ما لا يسمح به .

فقال الرئيس : لا خلاف في ذلك . فقال حضرة أحمد ماهر افندى : يفهم من ذلك أنه إذا كان للمجلس الحق في إحالة هذه التعديلات على

المادة ٨١

اللجنة ، كان للجنة كامل الحق في بحثها ، وكانت لإعضاء المجلس حرية التامة في مناقشتها أثناء الجلسة . ثم قال حضرة مكرم عبيد عيسى : أعارض في إحالة الاقتراح الذي نحن بصددده على اللجنة ، لأن طرحها . وكان هو رأي الأقلية التي أشرف أن أكون واحدا منها وإنما أؤيد حضرة الأستاذ أحمد ماهر بك في طلب فتح باب المناقشة ، ولا يصح الاستناد على اللائحة ، لأنها لم توضع لتقييد حريةنا ، ولأن المسألة خطيرة جدا تستدعي أن نسمع رأيه ورأي غيره من حضرات الأعضاء . لقد طرحنا المسألة على المجلس ، فيجب أن تبحث ، ويفصل في هذه لا في اللجنة .

ثم قال إبراهيم الهداوى بك : قررت اللائحة فيما يتعلق بالتعديلات التي تقدم أثناء المداولة الثانية ، أن للمجلس بعد سماع إيضاحات مقدميها وأنموال مقرر اللجنة عنها أن يحيلها على اللجنة أو أن يرفض النظر فيها . ولم يعط المجلس الحق في رفضها بالأغلبية أو بالإجماع ، إلا إذا كان قد خولها الحق في المناقشة في موضوع التعديل . وهذا من المعقول ، لأنني إذا كنت لا أوافق على التعديل وأرى رفضه . فلا يمكنني رفضه دون أن أرين لحضرات الأوجه التي أستند عليها . وما دام التشريع قد أعطانا الحق في أن نأجر إحالة الاقتراح على اللجنة أو رفضه فإنه قد أعطانا ضمنا وبطريقة إلزامية حق المناقشة في هذا التعديل ، للوصول إلى تقرير رفضه أو إحليلته على اللجنة ، ولذا أرى أن يفتح باب المناقشة .

ثم قال حضرة محمد صبرى أبو علم افندى : أعتقد أن الفقرة الثانية من المادة ٨٤ لا يقصد منها أن كل تعديل يقدم أثناء التلاوة الثانية يجب إحالته على اللجنة . أو رفضه فورا ، لأنه إذا كان الأمر كذلك كان معناه أن القوانين التي تشتمل على مواد كثيرة مثل عشرين أو ثلاثين مادة والتي تحتمل تعديلات في كثير من موادها ، يصح أن تحال على اللجنة مرات

المادة ٨١

منعقدة ، فيترتب على ذلك عدم إمكان الانتهاء من هذه القوازين . والمفهوم أن المشرع عند وضع المادة ٨٤ المشار إليها ، قصد أن يحتاط للأحوال التي تعرض فيها اقتراحات دقيقة ، فرأى أن تسمع أقوال كل من مقدم الاقتراح المقرر ، فإذا تبين للجلس أن الموضوع من الدقة بحيث يستدعي إحالته إلى اللجنة من جديد أحاله عليها . وإذا تبين له أن المسألة ظاهرة بحيث يمكن رفض التعديل رفضه . وإذا تبين له أنها تحتاج لمناقشة بسيطة بشارك فيها عضوان أو ثلاثة آخرون ، سمح بها . وعلى كل حال لا بد للجلس أن يتخذ قرارا بعد أن يستنير في الموضوع .

أما القول بوجوب رفض التعديل أو إحالته على اللجنة فورا ، فأرى أنه تخمين لا معنى له ، إلا إذا كان المشرع قد قصد وضع عقبة في التشريع .

فقل الرئيس : هل توافقون حضراتكم على التفسير الآتي : ”التعديلات التي تقدم أثناء المداولة الثانية للجلس بعد سماع إيضاحات مقدمها ، وأقوال مقرّر اللجنة عنها ، أن يحيلها على اللجنة ، أو يرفض النظر فيها ، كما أن له الحق أيضا أن يحجبها “ .

(وافق المجلس على ذلك) .

الرئيس : إذن يعتبر هذا تفسيرا لنص المادة .

(١٦ يونيو سنة ١٩٢٧) .

« المادة ٨٢ — يبدأ بأخذ الآراء على الاقتراح بالتعديل »
« أو الإضافة أو التجزئة ، فإن لم يقبل تؤخذ الآراء على »
« النص الأصلي » .

طريقة أخذ الآراء
في المشروع المقترح
تعديله

(٩٥ ثواب)

المناقشة حول أى الاقتراحات المقدمة تعديلا لمشروع اللجنة

يبدأ بأخذ رأى عليه — أخذ رأى على التعديل الأوسع

نطاقا والأبعد عن المشروع الأصلي :

مجلس الشيوخ — حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى —
قدّمت مع بعض حضرات زملائي اقتراحا (١) بالكتابة بأن يقرّر المجلس
بالنداء بالاسم أولا على الردّ المقدم من اللجنة مع التعديلات التى اقترحتها
وبعض زملائي وذلك طبقا لللائحة الداخلية .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — من
رأى أن يؤخذ رأى أولا على التعديل الأوسع نطاقا والأبعد مدى من رأى
اللجنة .

الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) — طبقا لللائحة الداخلية ، فى حالة
تقديم عدّة تعديلات ، يؤخذ رأى أولا على التعديل الأبعد مدى عن رأى اللجنة .

(١) نص الاقتراح :

” قترح أن يقرّر المجلس بالنداء بالاسم أولا على الردّ المقدم من اللجنة معديلا بالاقتراح
القديم من حضرات الشيوخ المحترمين : الأستاذ يوسف أحمد الجندى وأحمد الديوانى بك وغيرهم ما

٢٢ مارس سنة ١٩٣٩

سليمان السيد سليمان ، يوسف أحمد الجندى ، أحمد الديوانى ، عبد الحامى سليم .

المادة ٨٢

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — قدمت الآن اقتراحاً بأن يؤخذ رأى أولاً على المشروع المقدم من بعض حضرات الزملاء ومنى تعديلاً لمشروع اللجنة. وهذا الاقتراح هو المنطوق والمعقول لأن اللائحة الداخلية لم تنص مطلقاً على أولوية أخذ رأى فى حالة تقديم عدة تعديلات للمشروع الأصلى .

لم تنص اللائحة الداخلية على ذلك، وإذن الرأى متروك للمجلس فى تقرير أخذ الرأى أولاً على هذا التعديل أو ذاك .

قدمت اقتراحى الآن وأطلب إلى المجلس أن يقررنى على أن يؤخذ الرأى أولاً على التعديل الذى أدخلته مع بعض زملائى على مشروع اللجنة، لأن هذا التعديل أقرب الاقتراحات إلى مشروع رد اللجنة .

أما الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك فهو فى الواقع لا يعتبر تعديلاً لأن التعديل حذف شىء أو إضافته إلى النص الأصلى، واقتراح الجميل بك رد أصلى لا تربطه بمشروع رد اللجنة الأصلى أية رابطة أو علاقة. لذلك أشك فى أن هذا الاقتراح يعتبر تعديلاً أو يجوز أن يقدم إلى المجلس باعتباره تعديلاً. وعلى أية حال لا أريد أن أدخل فى مناقشة فقهية، وأكتفى بأن أطلب إلى سعادة الرئيس أن يطرح اقتراحى على هيئة المجلس الموقر، وهو أخذ الرأى على اقتراح التعديل المقدم من بعض حضرات الزملاء ومنى .

حضرة صاحب المعالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — الطيبى والمفهوم والتقاليد والمصلحة تقضى جميعاً دائماً بأخذ الرأى على التعديل الأكبر بعداً عن رأى اللجنة، ثم تقترب شيئاً فشيئاً إلى أن نصل إلى رأى اللجنة. فاقترح التعديل المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى وبعض زملائه المحترمين يعتبر تعديلاً أقرب إلى رأى اللجنة من التعديل المقدم من حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك. بل لقد قال ذلك حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى فى كلامه، ووصل إلى القول .

المادة ٨٢

إن تعديل حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك يصح ألا يعتبر تعديلا بل هو مشروع جديد .

لا شك في أن مشروع حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك تعديل في الحقيقة لمشروع اللجنة . وأذكر إلى جانب هذا أن سعادة مقرر اللجنة قبل بالفعل اقترح التعديل المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى وزملائه ، وبذلك أصبحت التعديلات الواردة في اقتراحهم جزءا من تقرير اللجنة فيصبح المجلس أمام مشروعين : مشروع اللجنة معدلا باقتراحات قبلتها اللجنة ، ومشروع حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك . فمن الواضح والظاهر أن يؤخذ الرأي أولا على المشروع الذى لم يقدم من اللجنة وهو مشروع حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك .

الرئيس — من المسائل المتفق عليها ، وهى تقاليد جميع المجالس النيابية ، أن يؤخذ رأى أولا على التعديلات الأكثر بعدا عن النصوص الأصلية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — يقول : الى وزير المالية إن اقترح التعديل المقدم منا جب مشروع اللجنة بموافقة المقرر عليه .

لقد وافق سعادة المقرر فعلا على التعديلات التى قدمناها ، ولكن هذا لا يمنع من أن مشروع اللجنة لا يزال قائما وموجودا ، ولا يمكن اعتبار هذا التعديل مشروعا مقدما من اللجنة إلا إذا اجتمعت وقدمت تقريراً ملحقا بمشروعها الأول بعد موافقتها عليه .

ومادام الاجتماع لم يتم لإقرار التعديل ، فمن الواجب أخذ رأى أولا على المشروع المقدم من بعض حضرات الزملاء المحترمين ومنى ، لأنه أقرب اقتراحات التعديل إلى مشروع اللجنة الأصيل .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — إذا اعتبرنا مشروع الرد على خطاب العرش المقدم من حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك تعديلا

أصبح متعيناً أن يؤخذ أى عليه أولاً. أما إذا لم يعدّ تعديلاً فإن لى اقتراحاً هو أول اقتراح عرض على المجلس بتعديل مشروع الردّ على خطاب العرش ، وبطبيعة الحال يجب أخذ الرأى عليه أولاً قبل أخذ الرأى على اقتراح التعديل المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، ولا أظنه يخافنى فى ذلك ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — بل أخالفك .
حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — الواقع ضدك ، لأننى أول من قدم اقتراحاً بحذف الفقرة الأخيرة من مشروع اللجنة ، وبعد ذلك قدم بعض زملاء المترمين اقتراحات أخرى ، فإذا لم يعتبر اقتراح حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك اقتراحاً بتعديل ، وجب أن يؤخذ الرأى أولاً على الاقتراحات التى قدمت تبعا لترتيب تقديمها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إلى أية مادة يستند حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا فيما يقول ؟

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — هذا طبعى ومعقول . كيف أقترح تعديلاً ؟ تقترح أنت بعدى تعديلاً آخر فتلزم المجلس بأن يأخذ الرأى على تعديلك أولاً . هذا غير معقول ولا منطقى .

الواقع أننا إذا أردنا أن نقرّ على المشروع المقدم من حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك ، فلا يمكننا أن نعتبره إلا تعديلاً لمشروع الردّ على خطاب العرش .

يجب عند الاقتراح على تعديلات مختلفة للمشروع الأصيل ، أن ينظر إلى أبعد الاقتراحات عنه لأنه يجب الجميع ، فيؤخذ الرأى عليه أولاً .

لقد أردت فى اقتراحى حذف الفقرة الأخيرة من مشروع اللجنة ، أما حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك فقد تقدم بمشروع خاص إذا أخذ به المجلس

المادة ٨٢

عند الاقتراع عليه اعتبر هذا فصلاً في اقتراحى ، لأن تعديل حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك أعم مما اقترحت ، وهذه حالة من الأحوال يتحتم فيها أخذ رأى على الاقتراح الأبعد عن المشروع الأصيل لأن كل التعديلات تدخل فيه .

هذا الاقتراح الأعم والأبعد عن النص الأصيل يجب أن يؤخذ رأى عليه أولاً فإذا رفض ، أخذ رأى على اقتراحى فإذا لم يقبل ، اقترح المجلس على باقى التعديلات تلياً . هذا هو الوضع الطبيعى والقانونى والعمل به واجب .

الرئيس — لا يمكننى أن أطرح الاقتراحات على المجلس إلا تبعاً لمدى بعدها عن النص الأصيل ، ولذلك يجب أن يكون أخذ رأى أولاً على اقتراح حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — الحكم بيننا وبين رئيس المجلس هو اللائحة الداخلية .

الرئيس — هذه تقاليد جرى عليها العمل ، وإذا شئت أحيل الموضوع إلى لجنة الشؤون الدستورية لبحثه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ليسمح لى سعادة الرئيس بشيء من الهدوء . أريد أن أقول إن سعادة رئيس المجلس لا يملك مطلقاً أن يحيل أمراً معيناً إلى لجنة من اللجان إلا إذا قرر المجلس ذلك .

الرئيس — بلا شك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — كذلك لا يملك سعادة الرئيس التصرف فى أمر إلا بموافقة المجلس . والحكم بيننا وبين مخالفينا فى رأى هو المادة ٨٢ من اللائحة الداخلية التى تنص على أن يبدأ بأخذ الآراء على الاقتراح بالتعديل أو الإضافة أو التجزئة ، فإن لم يقبل تؤخذ الآراء على النص الأصيل “ .

المادة ٨٢

تقرر هذه المادة حكما لا يستطيع أحد أن يخرج عليه، وهو أن الرأي يؤخذ أولا على التعديل .

ولكن ما هو الحكم في حالة تقديم عدة تعديلات على النص الأصلي ؟
أيها يقدم عند أخذ الرأي ؟

لقد اختلفنا في هذا ، فسعادة حسن صبرى باشا والحكومة يقولان إن
الرأي يؤخذ أولا على تعديل حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك .
وزملائي وأنا نقول بوجوب أخذ الرأي أولا على تعديلنا .

إزاء هذا يجب أن يتجه سعادة الرئيس إلى المجلس للفصل في الخلاف .
الرئيس — وما رأى حضرة الزميل المحترم الأستاذ الجندى في اقتراح
حضرة الزميل المحترم حسن صبرى باشا ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — الاقتراح المقدم
من زملائي ومنى أقرب في تعديلاته إلى النص الأصلي . أما أخذ الرأي أولا
على اقتراح سعادة حسن صبرى باشا باعتبار أنه أول اقتراح بالتعديل ، فهذه
شيء لم يرد في نص اللائحة الداخلية . وأرجو سعادة الرئيس أن يأخذ رأى
المجلس في هذه المسألة بالذات ، ولا يمكن بحال أن يقرر هذه المسألة لنفسه
ينفسه . وأكرر هذا ثلاثا .

الرئيس — هل يصمم سعادة حسن صبرى باشا على أن يؤخذ الرأي
على اقتراحه ؟

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — مصمم تصميا قاطعا .

الرئيس — هل يؤد سعادة حسن صبرى باشا أن يؤخذ الرأي على
اقتراحه قبل أخذ الرأي على اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف
أحمد الجندى ؟

المادة ٨٢

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — نعم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا مصمم على أن يؤخذ رأى المجلس أولا على الاقتراح المقدم من بعض حضرات زملائى ومنى ؟

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — كيف يجوز هذا ؟

الرئيس — لا يمكننى أن أطرح اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى أولا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لا مانع عندى من طرح اقتراح حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا أولا .

حضرة صاحب المعالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — تعديلات حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى جزئية ، فعنى عرضها على المجلس أنه قبل تقرير اللجنة فى أساسه ، بينما هناك اقتراح أبعد من هذا وأوسع مدى ، وهو اقتراح حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك ، الذى لا يتعرض مطلقا للتعديلات الواردة فى اقتراح الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، ومن باب أولى لا يقر إطلاقا مشروع اللجنة .

فإذا قبل الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك ، فعنى هذا أن المجلس لم يأخذ بتقرير اللجنة . أما إذا قبل الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، فعنى أى مركز يضعنا هذا القبول ؟

حضرة الشيخ المحترم محمد على علوبه باشا — الدستور لا يسمح بالمصالحة على أى مشروع يطرح أولا أو آخر ، لأن الرئيس هو الحفيظ على مراقبة الدستور . هذا واللائحة الداخلية عندما نصت فى المادة ٨٢ على أن يبدأ بأخذ الآراء على الاقتراح بالتعديل ، معنى ذلك أن التعديل الذى يخالف القرار الأصلى هو الذى يبدأ به .

المادة ٨٢

وفي موضوع الليلة نرى أن أكثر التعديلات مخالفة للقرار الأصلي هو مشروع الرّد الذي تقدّم به حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك، فأرى أن يبدأ المجلس بأخذ الرأى عليه. هذه الحقيقة أقرّها، ولا يهمنى إلا أن نحافظ على قواعد الدستور والنظم البرلمانية ، إذ يجب أن تكون أرفع من أن تكون عملاً للصالحه .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — المادة ٨٢ صريحة في عباراتها، فهي تنص على أن يبدأ بأخذ الآراء على الاقتراح بالتعديل أو الإضافة أو الحذف، ولم ترد شيئاً على هذا ، إذن لا مفر من أخذ الآراء على التعديلات، ولكن حدث فعلاً أن تقدّمت تعديلات مختلفة ، فكيف يكون الحكم في هذه الحالة في تقديم أحدها على الآخر؟ إن النظام الطبيعي بل والتاريخي يقضيان بأن يؤخذ بهما في أمثال هذه الحالات .

فالتسجيلات يقدّم منها أسبقها تاريخاً كحالة ما إذا قرّر رهنان على عين، فإن صاحب الرهن المقيّد أولاً والأسبق في التاريخ هو الذي يقدّم على غيره . فإذا رجعنا إلى الوقت الذي قدّمت فيه هذه التعديلات ، نرى أن أول تعديل قدّم
(ضجة) .

لذلك أطلب أخذ الرأى على المشروع الذي قدّم في وقت أسبق على المشروعات الأخرى .

حضرة الشيخ المحترم عبدالستار الباسل بك — يجب ألا نتشاذ على مسألة كهذه ، ففياً يختص بالمشروع الذي تقدّم به حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك، يرى بعض حضرات الزملاء أن يؤخذ عليه الرأى أولاً ، وبعض حضرات الزملاء يقولون بتقديم المشروع بالتعديل المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى أولاً، وأرى كما يرى بعض حضرات الزملاء

المادة ٨٢

أن يؤخذ رأى أولاً على مشروع حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك ،
فإذا أقره المجلس كان بها ، وإلا فيؤخذ رأى على المشروع الذى يليه .

(تصفيق من اليمين) .

حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا (وزير الخارجية) — المسألة
ليست مسألة تقديم مشروع على مشروع ولا تعديل على آخر . إنما هي مسألة
قانونية ، فاللائحة تنص على أن التعديل يقدم على الأصل . فإذا ما حصل —
وهو ما نحن بصددده — أن تقدمت تعديلات كثيرة ، فهل يقدم الأخير باعتبار
أنه تعديل لما سبق من التعديل ؟ أظن أنه بحكم البداهة والعقل السليم ،
عند خلو اللائحة من النص ، يعتبر آخر تعديلات قدم هو تعديل لما سبق ، وهو
التعديل الأشمل الذى يجب التعديلات السابقة ويحوى أثرها ، ولذلك يجب أخذ
الرأى عليه أولاً .

الرئيس — أنا لا يمكننى أن أطرح على المجلس إلا التعديل الأشمل
والأبعد عن تقرير اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — لقد نصت المادة ٨٢
بصريح العبارة على أن يبدأ بأخذ الآراء على الاقتراح بالتعديل أو الإضافة
أو التجزئة ، فإن لم يقبل تؤخذ الآراء على النص الأصيل . هذه كلمة صريحة
قاطعة تدل على أنه يجب أن يؤخذ رأى على اقتراح حضرة الشيخ المحترم
حسن صبرى باشا أولاً ، ثم تنتقل إلى التعديل الثانى الذى تقدم به حضرة
الشيخ المحترم يوسف الجندى وبعض زملائه ، والمادة صريحة فى ذلك .

الرئيس — بماذا تصف مشروع حضرة الزميل المحترم أنطون الجميل بك ؟

(ضجة) .

المادة ٨٢

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — هو اقتراح قائم بذاته لمشروع رد لا يتفق ومشروع اللجنة، والمادة تنص على التعديل أو الإضافة أو التجزئة وحضرة الشيخ المحترم لم يضيف ولم يعدل شيئا .

الرئيس — لقد تناول اقتراح حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك تعديل مشروع اللجنة كله .

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — إن موضوعا كموضوع الرد على خطاب العرش لا يتقيد العضو عند بحثه بمشروع الرد المقدم من اللجنة، كما أنه ليس لازما عليه أن يسير وراءه فقرة فقرة . ولذلك رأى حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك ألا يتقيد في التعديل الذى قدمه بمشروع اللجنة، ورأى ألا يكون أساسا لمشروعه، بل كان مشروعه تعديلا كاملا، وهو ما يجب أخذه الرأى عليه أولا . فإذا رفضه المجلس تنتقل إلى التعديلات الأخرى لمشروع اللجنة، ولو أن اللائحة الداخلية جاء بها نص آخر أو حكم آخر لا تبعنا . وأرى أن الذى يؤخذ عليه الرأى أولا هو المشروع الذى يكون متضمنا حكما كلياً أصلياً بنص اللائحة الداخلية . والمسألة ظاهرة جدا ، وهذا ما يجب اتباعه ، وهذا هو ما تنص عليه اللائحة الداخلية .

(تصفيق من اليمين) .

حضرة صاحب المعالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — أضيف إلى ما ذكرته من الكلام عبارتين : أولاها أنه عند مناقشة القوانين يبدأ أولاً بمناقشة القانون في مجموعه، هذا بحكم الدستور، فإما أن يقبل أو لا يقبل . فإذا قبل المبدأ انتقل إلى مناقشة التفاصيل . ولا شك فى أن تعديل حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك هو اعتراض على مشروع اللجنة فى مجموعه ، ولذلك يجب أن يؤخذ الرأى عليه أولا .

هذا فيما يختص بالنص الدستوى، على أنه جاء فى كتاب الأوضاع البرلمانية لحضرة المغفور له فؤاد كمال بك فى الصفحة ١٠٩١، الفقرة ٣٦٧، ما يأتى :

المادة ٨٢

« قبل فتح المناقشة في المواد ، ينظر الرئيس في التعديلات المقدمة من »
 « الأعضاء لمواد المشروع ، ويجرى ترتيبها حسب المكان الذي ستحل به »
 « من القانون فيما لو اعتمدت ، وعند التراجع (وهذا هو المهم) يطي »
 « الأولوية لأوسعها نطاقا ، أى لأشدّها بعدا عن نص اللجنة ، ثم تجرى »
 « المناقشة بحسب هذا الترتيب الذي يضعه الرئيس . »

هذا هو الوضع الذي يشير إليه الدستور ويقضى به العمل ويسلم به العتل
 ولا يحتاج إلى تفسير أو مناقشة ، وتطبيقا له يجب أخذ رأى على تعديل حضرة
 الشيخ المحترم أنطون الجميل بك . أما بالنسبة لباقي التعديلات الأخرى ، وما دمت
 قد تكلمت ، فلا بد لي من أن أوضح أن هذه التعديلات ليس لها أهمية من حيث
 الترتيب ، لأن التعديل الذي تقدم به حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى أشلا
 لا يتعارض مع التعديل الذي تقدم به حضرة الشيخ المحترم يوسف الحندى
 وبعض حضرات زملائه ، لأن التعديل الآخر ينصب على بعض فقرات
 ليست منها الفقرة الأخيرة ، وتعديل حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشلا
 ينصب على الفقرة الأخيرة وحدها .

فأخذ الرأى على أحدهما قبل الآخر لا يهم ، لأن ذلك لا يمنع من أخذ
 الرأى أولا على مشروع أنطون الجميل بك ، فإذا أبدى المجلس رأيه في مشروع
 أنطون الجميل بك بالموافقة ، فلا لزوم لأخذ الرأى على التعديلات الأخرى
 ولا على تقرير اللجنة نفسه ، لأن ذلك معناه أن المجلس أخذ بالرأى الذي عدل
 مشروع اللجنة من أساسه ، هذا ما يؤيده الدستور والتفسير وما هو متبع
 في جميع البلاد الدستورية .

(تصفيق من اليمين) .

الرئيس — لا يمكننى أن أطرح على المجلس أمرا مخالفا للتقاليد وروح
 الدستور وروح اللائحة الداخلية ، ولا يمكننى أن أطرح على المجلس أولا إلا

المادة ٨٢

لما شروع المقدم من حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك ، لأنه يتناول
أوسع التعديلات نطاقا وأبعدها عن مشروع اللجنة .

ثم أخذ لرأى بالزيادة بالاسم على مشروع الردّ المقدم من حضرة الشيخ
المحترم أنطون الجميل بك ، فوافق عليه واحد وستون وخالفه سبعة وخمسون .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع الردّ على خطاب العرش
للمقدم من حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك ، بأغلبية ٦١ صوتا ضد
٥٧ صوتا .

(تصفيق من اليمين) .

(٢٢ مارس سنة ١٩٣٩) .

موافقة المجلس على الابتداء بأخذ الرأى على الاقتراح الموافق
لتقرير اللجنة :

مجلس النواب — نظر المجلس في تقرير لجنة المالية عن الميزانية، وقدمت
عدة اقتراحات ، فيها الموافق لرأى اللجنة ، وفيها المعتدل . فوافق المجلس أولا
على ما رأته اللجنة ، ثم على اقتراح موافق لرأيها . ولما اعترض على ذلك بأن
هذا مخالف للأئحة ، لأنه أنحر أخذ الرأى على الاقتراح المعتدل ، وافق المجلس
على ما فعله المكتب .

(٩ يونيه سنة ١٩٢٤) .

المادة ٨٢.

إذا تقدمت اقتراحات عقب المناقشة في استجواب، وكان من
بينها اقتراح بالانتقال إلى جدول الأعمال ، كان هو أحقها
بالتقديم في أخذ الرأي ، لأن الاقتراحات الأخرى فيها
مساهم بالثقة :

مجلس النواب — بعد أن تناقش المجلس في استجواب موجه من
حضرة النائب المحترم محمود الألفى بك عن موظفي الحكومة الذين يشتغلون
في شركات أوبنوك ، تقدمت عدة اقتراحات ، منها اقتراح بالانتقال إلى
جدول الأعمال ، وهو الذي قدم على غيره لأخذ الرأي عليه ، (يراجع التعليق
على المادة ٥١ من اللائحة) .

(٢٧ مارس سنة ١٩٣٩) .

لصاحب الاقتراح
أن يحضر جلسة
الجنة

« المادة ٨٣ — لصاحب الاقتراح الحق في حضور »
« جلسات اللجنة وقت نظره ، إذا طلب ذلك ، بشرط أن »
« ينسحب وقت الاقتراع على قبوله . (٦٨ قواب :) »

« المادة ٨٤ - لكل عضو قدم مشروعا أو رغبة أن يسترده ، »
« حتى ولو أثناء المناقشة فيه ، إلا إذا طلب واحد أو أكثر من »
« الأعضاء استمرار النظر في هذا المشروع . (٧٦ نواب) »

حق المقترح
في استرداد
مشروعه ، إلا
إذا خالفه عضو

« وكل رغبة رفضها المجلس لا يعاد عرضها قبل مضي »
« ثلاثة أشهر . (٧٧ نواب) »

مضى يعاد النظر
فيما رفض

من حق المجلس أن ينظر في اقتراح ويصدر قرارا فيه ولو عدله
صاحبه :

مجلس النواب - قدم حضرة عبد الحميد البنان افندى اقتراحا ، وبعد
المناقشة فيه واشتداد الخلاف بشأنه بين الحكومة ورئيس المجلس عدله
صاحبه ، ووافقت الحكومة على التعديل ، فرأى الرئيس أن الاقتراح قدم
ومن حق المجلس أن يصدر قرارا بشأنه ، (أى بشأن الاقتراح الأصيل) .
(١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦) .

قبول النظر في رغبة سبق أن رفضت إذا أدخلت عليها تعديلات
ولما تمض ثلاثة أشهر على رفضها :

مجلس النواب - قدم اقتراح من حضرة النائب المحترم يوسف الجندى
بتعديل بعض أحكام اللائحة الداخلية - وكان موضوع التعديل رفض
المجلس النظر فيه من قبل - فوقف النائب المحترم حسن صبرى بك معترضا ،
وقال : لى دفع يتعلق بعدم جواز نظر هذا الاقتراح بالحالة التي هو عليها . وهو
أنه : عملا بنص المادة ٧٧ (نواب) ، أرجو أن يقرر المجلس عدم جواز النظر
الآن في هذا الاقتراح ، وذلك لعرضه على المجلس ، ولما تمض ثلاثة أشهر

المادة ٨٤

التي يجب أن تمضى بعد قرار المجلس الصادر بجلسته المنعقدة في ١٤ مايو سنة ١٩٢٨ برفض اقتراح مثله لنائب آخر ، (وتلا ما ورد بشأنه في الجلسة المذكورة) .

فقال الرئيس : إن الاقتراح المعروض الليلة اقتراح مفصل .

فرد العضو : هذا الاقتراح بتعديل اللائحة الداخلية ، وسببه ظاهر ظهورا جليا في مضبطة الجلسة ، وتلوت القرار الصادر بشأنه . والسبب الذي من أجله يراد الآن تعديل اللائحة هو نفس السبب الذي بنى عليه طلب التعديل في الاقتراح الأول . كما أن الاقتراح الثاني لا يختلف في شيء عن الاقتراح الأول .

لقد اتفقت نصوص دساتير البلاد الأخرى ولوائحها الداخلية في هذا الصدد مع نصوص دستورنا ولائحتنا الداخلية ، حيث تعرضت المادة ٧٩ من لائحة مجلس الشيوخ الفرنسي ، كما تعرضت المادة ٣٨ من لائحة مجلس النواب الفرنسي لهذا الموضوع بعينه ، وقررتا فيه ما قررتاه لائحتنا الداخلية ، ولكنهما اختلفتا معها في اشتراط ثلاثة شهور في حالة وستة شهور في حالة أخرى . وقد نصت المادة ١٠٦ من الدستور المصري على أن : ” كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه “ ، فلا يخلو الحال من أن اقتراحاتنا أول الرغبات أو مشروعات القوانين . وإذا سرنا على ما سارت عليه البلاد الأخرى من اعتبار اللائحة الداخلية — بالنسبة لإصدارها أو إحراء تعديل فيها — قانونا ، فإنه يقتضى لتعديلها مضي دور الانعقاد تطبيقا للمادة ١٠٦ من الدستور ، ولكن لا أتمشى مع هذا النص ، وأرى أن المادة ٧٧ (نواب) من اللائحة هي التي يصح تطبيقها ، لأن الاقتراح المعروض اليوم هو اقتراح برغبة بتعديل لائحة المجلس . وقد سبق للمجلس

المادة ٨٤

أن رفض هذه الرغبة فعلا بعد مناقشتها في جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٢٨ ،
ولما تمض ثلاثة أشهر التي قُوتت اللائحة وجوب مضيها حتى يتسنى
عرض الاقتراح مرة ثانية .

فرد على ذلك الدكتور أحمد ماهر ، قال : أرى عدم الموافقة على اعتراض
النائب المحترم بناء على النصوص نفسها التي استند عليها حضرته ، فالمادة ١٠٦
من الدستور لا تنطبق على الاقتراح المعروض اليوم . أعني أنه إذا تقدّم
مشروع قانون ورفضه المجلس ، فلا يصح تقديمه مرة ثانية في دور الانعقاد
نفسه ، أما إذا أدخلت عليه تعديلات فيعتبر مشروعاً جديداً يجب على المجلس
نظره .

أما المادة ٧٧ (تواب) من اللائحة ، فهي تنص على أن "الطلبات التي
يرفضها المجلس لا يصح إعادة عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر" ، فلو فرض أن
ما قدمته كان رغبة (١) ، وهي تكليف لجنة الحقانية ببحث الأمر وتقديم
تقرير عنه إلى المجلس . ثم عدلت هذه الرغبة بناء على طلب حضرة الرئيس
بتكليف المكتب بعمل التعديل المطلوب وإحالة إلى لجنة الحقانية ، فإن
هذا لا يمنع من تقديم اقتراح جديد مفصل بإجراء أي تعديل . وقد استعملت
هذا الحق بأن قدمت تعديلات لللائحة الداخلية ، وأرسلت اقتراحي إلى
حضرة الرئيس .

لهذا أطلب إحالة اقتراحي مع اقتراح حضرة النائب المحترم على لجنة
الحقانية لنظرهما معا .

فقال الرئيس : المعارض في إحالة الاقتراح على لجنة الحقانية يقف .
(وقف أربعة أعضاء) .

فقال الرئيس : إذن تقررت إحالة الاقتراح على لجنة الحقانية .
(١٧٠ مايو سنة ١٩٢٨) .

(١) كان حضرته صاحب الرغبة التي رفضت في ١٤ مايو سنة ١٩٢٨

حق المقترح وغيره
في استعجال النظر

«المادة ٨٥. — يجوز لمن يقدم اقتراحا أو مشروع قانون
«والغيره من الأعضاء أن يطلب الاستعجال في نظره مع بيان
«الأسباب التي تبرر هذا الطلب . (١١٤ ثواب)»

الفرق بين وجه السرعة وطريق الاستعجال :

مجلس الشيوخ — قدمت الحكومة مرسوما بمشروع قانون بفرض
ضريبة على رءوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية
وعلى كسب العمل ، فقال رئيس مجلس الوزراء بالنيابة : سبق أن أظهرتم
حضراتكم استعدادكم لنظر قوانين الضرائب في الحال وبطريق الاستعجال ،
حرصا على ألا تجرموا البلاد من إيراد لا يستهان به بسبب إرجاء نظرها
وإصدارها بمعرفة الحكومة . فالحكومة ترجو من حضراتكم أن تنظروا هذه
القوانين على وجه السرعة حتى لا تضيع علينا الفائدة لأن في إرجاء إصدار
هذه القوانين ضياع مبلغ على الخزنة العمومية لا يستهان به ، كما قلت . لذلك
أرجو كل الرجاء أن تنظروا هذه القوانين بطريق الاستعجال حتى تتمكن
الحكومة من إصدارها والعمل بمقتضاها عند تطبيقها قريبا إن شاء الله .

فسأل حضرة عبد الستار الباسل بك : هل المقصود أن ينظر القانون بطريق
الاستعجال ؟ فقال الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) : المقصود بذلك أن
ينظر مشروع القانون في أقرب وقت ، لا بطريق الاستعجال المعروف لنا ،
لأن معنى الاستعجال الوارد باللائحة الداخلية مقصود به تقديم نظر مشروع
القانون على غيره من أعمال اللجنة ، وليس هذا ما يقصده دولة رئيس مجلس
الوزراء بالنيابة ، لأن الواقع أن اللجنة ليس لديها أعمال أخرى . وبذلك
يكون المقصود بنظر مشروع قانون على وجه السرعة في حالتنا هذه ، هو أنه
إذا احتاج في دراسته إلى عدة جلسات أمكن عقدها في أيام قليلة متقاربة .

المادة ٨٥

بناء على ذلك ، هل توافقون حضراتكم على أن يحال مشروع القانون
إلى لجنة المالية لنظره على وجه السرعة ؟
(موافقة) .

(١٥ أغسطس سنة ١٩٣٨) .

إحالة الاقتراح إلى لجنة الموضوع مباشرة بناء على طلب مقدمه
إحالة إليها بصفة مستعجلة :

مجلس النواب — قدم اقتراح من النائب المحترم حسن يس افندى بطلب
مد سكة حديدية من بنى نجيب إلى كوم أبو راضى بمديرية بنى سويف ،
وطلب مقدمه إحالة إلى لجنة المواصلات لبحثه بصفة مستعجلة . فعارض
بعض الأعضاء فى ذلك محتجا بالمادة ١٠٣ من الدستور ، ولكن الرئيس
أيد الطلب بالمادة ١١٤ من لائحة النواب . وكذلك ضيره من الأعضاء .
ثم قال الرئيس : هل توافقون على إحالة هذا الاقتراح على لجنة المواصلات
لنظره بصفة مستعجلة .

(موافقة عامة) .

(٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨) .

ما يتبع حين
إقرار الاستعجال

«المادة ٨٦ — ينظر المجلس في طلب الاستعجال، فإذا
« أقره كلف اللجنة المختصة بنظر المشروع المستعجل قبل أى
« مشروع آخر، وله أن يشكل لجنة خاصة لفحصه » .
(١١٤ تواب)

إحالة اقتراح على لجنة الموضوع مباشرة، لأن اقتراحا مرتبطا به
سبق أن تقررت إحالته إليها مباشرة :

مجلس الشيوخ — عرض اقتراح من حضرة على عبد الرازق بك بخصوص
التسليف على القطن ورفع مقدار السلف على رتبته، فقال حضرة الشيخ محمد
عن العرب بك إنه مرتبط باقتراح حضرة الشيخ حسن عبد القادر، (وكان
تقرر إحالة اقتراحه إلى لجنة المالية)، فقال الرئيس : هل توافقون على إحالة
هذا الاقتراح إلى لجنة المالية ؟
(موافقة) .

(٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦) .

موافقة المجلس على أن اللجنة المختصة في حالة الاستعجال هي لجنة
الموضوع :

مجلس الشيوخ — قدم اقتراح بمشروع قانون من حضرة الشيخ المحترم
الأستاذ يوسف الجندى بإيقاف البيوع الجبرية، فطلب مقدمه إحالته إلى لجنة
الموضوع مباشرة بصفة مستعجلة. فقال الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) :
تنص اللائحة الداخلية على إحالته إلى لجنة الاقتراحات أولا . فقال صاحب
الاقتراح : ما عدا حالة الاستعجال ، فهناك مادة تميز الإحالة إلى اللجنة
المختصة مباشرة ، فقال الرئيس : هل توافقون حضراتكم على نظره بصفة
مستعجلة ، وعلى أن تنظره اللجنة المختصة بطريق الاستعجال أيضا ؟
(موافقة) .

(١٨ مايو سنة ١٩٣٨) .

المادة ٦٨

الموافقة على أن لجنة الاقتراحات هي اللجنة المختصة بنظر المشروع
المقرر نظره بصفة مستعجلة :

مجلس النواب — قدم اقتراح بمشروع قانون بالمكافأة البرلمانية ، وطلب
مقدمه (حضرة مصطفى الخادم بك) نظره بصفة مستعجلة . ووافق المجلس
على صفة الاستعجال . ورأى حضرة محمد توفيق خليل أفندي — مستدلاً
بنص المادة ١٠٣ من الدستور — أن اللجنة المختصة هي لجنة الاقتراحات .
ووافق المجلس على ذلك مع اعتراض بعض الأعضاء .
(٧ أبريل سنة ١٩٢٤) .

«المادة ٨٧ — يعلن الرئيس قراء المجلس بالصيغة الآتية: «
نص قرار المجلس
في القبول والرفض
» "المجلس يقرّر"، أو "المجلس يرفض".»

العرائض

ما يقع في تسجيل
العرائض

« المادة ٨٨ — تقيد العرائض المقدمة للجلس في جدول عام »
« بأرقام متسلسلة حسب تواريخ ورودها، مع بيان اسم وسكن »
« مقدم العريضة وملخص موضوعها . (١١٧ نواب) »

ما يتبع في اجازتها
بمقتضى سجلها

”المادة ٨٩— يحيل الرئيس العرائض بعد قيدها في الجدول «
«إلى لجنة العرائض، وما كان منها متعلقا بمشروع أو اقتراح محال «
«على لجنة يرسل إلى تلك اللجنة مباشرة . (١١٨ نواب) «

حق العضو
في الاطلاع على
المرائض

« المادة ٩٠ — لكل عضو الحق في الاطلاع على أية
« عريضة ، بأن يطالب ذلك من رئيس لجنة المرائض .
(١١٩ تواب) »

عمل اللجنة
في العرائض

« المادة ٩٠ — تفحص اللجنة العرائض ، وتعيدها إلى »
« رئيس المجلس مبينة ما يجب إرساله إلى أحد الوزراء ، »
« أو ما يجب تحويله إلى لجنة مختصة ، أو إلى أية جهة أخرى »
« وما ينبغي رفضه . »
(١٢٠ نواب)

عرض رأى اللجنة
على المجلس

« المادة ٩٢ — يعرض الرئيس رأى اللجنة على المجلس »
« لفصل فيه . » (١٢١ نواب)

لا يكون إرسال العرائض للوزارات المختصة إلا عن طريق

المجلس :

مجلس النواب — طلبت لجنة الاقتراحات والعرائض فى بعض تقاريرها
أن ينزول لها اجلس حق إرسال بعض العرائض مباشرة للوزارات المختصة
دون عرضها على المجلس ، لظروف خاصة كحالة الاستعجال .

فلم يوافق المجلس على ذلك ، لأن المخاطبة مع الحكومة لا تكون إلا بواسطة
المجلس ، ولا يجوز للجان أن تتصل بها مباشرة .

(٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦) .

ما يجب على الوزراء
بعد تحويل
العرائض إليهم

« المادة ٩٣ — يقدم الوزراء إلى المجلس الإيضاحات »
« الخاصة بما تتضمنه العرائض في مدة لا تتجاوز شهرا واحدا »
« إلا إذا قرر المجلس أجلا أقصر من ذلك . وتشير اللجان »
« في تقاريرها إلى العرائض المحالة عليها . (١٢٢ نواب) »

الرد على مقدم
العرائض

« المادة ٩٤ — يرسل الرئيس إلى مقدم العريضة التي
لم يرفضها المجلس بياناً بما تم في أمرها . (١٣٤ نواب) »

ظهور ميل المجلس إلى عدم الرد على العرائض التي لم يرفضها :

مجلس الشيوخ — طلب رئيس لجنة الاقتراحات والعرائض أن ينفذ
نص هذه المادة بإخطار مقدمي العرائض المقبولة بنتيجتها . فلم يصدر
المجلس قراراً بموافقته ، لأن ذلك يستدعي عمالاً كثيرين ، ولأن العرائض
في فرنسا لا تقبل إلا إذا كان مصدقاً على توقيع مقدمها في المحاكم ،
أو مؤشر عليها من أحد النواب ، ولذلك فهي هناك قليلة وهنا كثيرة نحلو
هذا الشرط عندنا في اللائحة .

(٢٢ فبراير سنة ١٩٢٨) .

(والمجلس يجرى الآن على إبلاغ رد الوزارة على العريضة إلى مقدمها) .

العرائض التي
تعمل

« المادة ٩٥ — لا يلتفت إلى العرائض الخالية من »
« الإمضاء ومن عنوان مقدمها . (١٢٥ قواب) »

يجوز أن ينوب الفرد عن الجماعة في تقديم العريضة ، ولا تجوز
نيابته عن هيئة ، إلا إذا كانت نظامية معترفا بها من الحكومة :

مجلس الشيوخ — صورة مما ورد بمحضر جلسة لجنة الاقتراحات والعرائض
بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٣٨

رأت اللجنة قبل البت في العرائض أن تضع بعض مبادئ للسير على ضوءها ،
فاتمته بالبحث الآتي :

نصت المادة ٢٢ من الدستور على ما يأتي :

« لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من
الشؤون ، وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم
المجاميع ، فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية » .

وهذه المادة تشمل على حالتين : إحداهما مخاطبة الأفراد للسلطات العامة ،
والثانية مخاطبة المجاميع . أما الحالة الأولى ، وهي حالة الأفراد فتشمل شخصا
أو جملة أشخاص يطلبون طلبا واحدا عرض لهم في شأن من شؤونهم الخاصة ،
ويجوز أن ينوب الفرد عن الجماعة في ذلك ، كقول بعض الأفراد في عرائضهم
إنه عن فلان ، لا تغير من الموضوع في شيء ، لأن صاحبها يعتقد أن ما يعرض
له ، فيه فائدة له ولا غيره أو منع ضرر وغير معقول أن تقبل عريضة موقع عليها
من شخص عن نفسه ، ولا تقبل عريضة من نفس الشخص مضافا إليها

المادة ١٥

كلمة "عن" ، لأن الشكوى واحدة. أما الحالة الثانية وهي مخاطبة السلطات باسم
المجاميع ، فالنص صريح لأن ذلك لا يكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص
المعنوية . فمثلا لا يمكن أن يقدم شخص عريضة ، فيقول إنه يمثل هيئة
من الهيئات ، إلا إذا كانت الهيئة نظامية معترفا بها كهيئة المحامين أو لها شخصية
معنوية ك مجالس المديريات والمجالس البلدية وغيرها من الهيئات المعترف
بها من الحكومة . وأما من يتحل الإنابة عن جماعة ليس لها نظام معترف به
وليس لها شخصية معنوية ، فلا يقبل طلبه .

في الانتخابات

«المادة ٩٦ — تكون الانتخابات دائماً سرية، وتُحصل
«إما فردية أو بالقائمة .
صفة الانتخابات وطريقتها
(٩٨١ قواب)

« المادة ٩٧ — تجرى الانتخابات بالكيفية الآتية : »

« يكتب كل عضو اسم الشخص أو أسماء الأشخاص الذين »

« ينتخبهم في ورقة بيضاء بغير توقيع ، ويضعها عند نداء اسمه »

« في الصندوق المخصص لذلك . »

« ومتى تم وضع الأوراق يحصر السكرتير العضو الأصوات »

« بمراقبة الرئيس والوكيلين . » (٩٩ ثواب) »

متى تعاد
الانتخابات
الفردية

« المادة ٩٨ — في حالة الانتخابات الفردية، إذا لم تسفر »
« عملية الانتخاب عن أغلبية مطلقة لأحد الأعضاء، يعاد »
« الانتخاب بين العضوين اللذين نالا أكثر الأصوات . »

« وإذا تساوى مع أحدهما أو كليهما واحد أو أكثر من »
« الأعضاء الآخرين، اشتركوا معهما في المرة الثانية، ويكتفى »
« في هذه المرة بالأغلبية النسبية . وإذا نال اثنان فأكثر من »
« الأعضاء أصواتا متساوية تكون الأولوية لمن تعينه القرعة . »

(١٠٠ ثواب)

«المادة ٩٩ — في حالة الانتخابات بالقائمة تتبع نفس»
«الطريقة المبينة بالمادة السابقة» .

من تعاد
الانتخابات القائمة

الإجازات

التغيب بدون
إخطار والتغيب
بدون إجازة

« المادة ١٠٠ — لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتغيب »
« عن إحدى الجلسات بغير أن ينخطر الرئيس بذلك ، ولا يجوز »
« للعضو أن يتغيب أكثر من ثلاث جلسات متواليات »
« بدون إجازة من الرئيس . (١٢٦ نواب) »

للجلس أن يقرر رفض اعتذارات الأعضاء عن عدم الحضور ،
واستدعائهم هم والغائبين :

مجلس الشيوخ — لاحظ الرئيس أن عدد المعتذرين بلغ عشرين عضواً ،
بمخلاف الغائبين ، وأنه إذا استمر الحال على هذا ، فإن العدد يصبح غير
قانوني ، ويتعطل نظر الميزانية . فقال معالي محمد شفيق باشا : لقد اعتذر
من اعتذر ، وفاب بغير إذن من فاب ، وواجب أن تصدر قراراً بإزاء
هذه الحالة . فقال سعادة محمد صدق باشا ، يصبح أن يكتب لحضرات
المعتذرين برفض اعتذاراتهم ، وباستدعائهم حالا . فقال الرئيس : سعادة
العضو المحترم يرى عدم قبول هذه الاعتذارات ، واستدعاء المعتذرين ،
فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

ثم قال الرئيس : وهل توافقون حضراتكم على إخطار حضرات الغائبين
بغير إذن تلغرافياً بالحضور ؟ فقال سعادة محمود شكرى باشا : طبعاً ، هؤلاء يجب
إخطارهم بالعودة من باب أولى .
(موافقة) .

(٩ : يوليو سنة ١٩٢٧) .

«المادة ١٠١ — يقدم طلب الإجازة للمجلس ، وللرئيس «
« في حالة الاستعجال أن يصرح بالإجازة لمدة لا تزيد على «
« خمسة عشر يوما » .

مضى حق الرئيس
في منح الإجازة

عدم الموافقة على إجازة طويلة لعضو سبق أن تغيب طويلا :

مجلس الشيوخ — عرض الرئيس طلب أحمد فؤاد عزت باشا إجازة ستة أشهر ، فلاحظ حضرة الشيخ محمد عز العرب بك أن طالب الإجازة لم يحضر من جلسات المجلس إلا جلسة حلف اليمين ، فحرم المجلس من مشاركته في العمل في الأدوار الماضية ، ولا يصح أن يحرم من معاونته في هذا الدور أيضا . فأعلن الرئيس أن طالب الإجازة مصاب بالفالج ، فرد عليه المعارض بأنه في هذه الحالة لا يصح أن يستمر عضوا بالمجلس .

وقال حضرة عزيز ميرهم افندى معترضا على منح الإجازة : إن الإجازة مصلحة شخصية تتعارض مع المصلحة العامة ، وأن حضرته إنما تعين لعمل عام فحال المرض بينه وبين تأديته ، وأن حضرته عيّن في سنة ١٩٢٤ فلم يحضر جلسات المجلس في الدور الأول ، ولم يعتذر عن غيابه في جلستي الدور الثاني والأولين ، وحضر في الجلسة الثالثة لحلف اليمين ، ثم انقطع بعد ذلك إلى أن جاء الدور الثالث فطلب التصريح له بإجازة لموعد تعذاه حتى انقضى هذا الدور دون أن يعتذر . وهو في هذا الدور الرابع أيضا يطلب إجازة لمدة ستة أشهر . فإذا أجيب إلى ذلك فمعناه أنه يظل أربعة أدوار دون أن يؤدي عملا ، وإن كان له عذر هو المرض ، ولكن إذا قدرنا أن الأعضاء المعيّنين ، روعي في اختيارهم كفايات خاصة ، فلا يصح أن تعطل أعمال المجلس باستمرار الانقطاع . ثم لاحظوا حضراتكم أن عضوا لا يحضر في جميع أدوار انعقاد المجلس إلا جلسة واحدة ويستولى مع ذلك على المكافأة ، هل يجدر بنا أن نقر ذلك ، ونحن أمناء على الأموال العامة ؟

المادة ١٠١

وطلب بعض الأعضاء مجاملة طالب الإجازة بقبول طلبه ، أو بعضه .
وأخيرا قرر المجلس الموافقة على اقتراح بأن يعهد إلى الرئيس بمخاطبة طالب
الإجازة في الاستقالة من المجلس إن كان مرضه عضالا .

(٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦) .

لا حاجة للمريض طالب الإجازة بتأييد طلبه بشهادة طبية :

مجلس الشيوخ — طلب حضرة عبدالحكيم عبد الفتاح بك إجازة لمرضه
وألقى طلبه بشهادة من طبيب بمرضه ، فقال الرئيس : تتلى الشهادة الطبية ،
فاعترض حضرة محمود أبو النصر بك على ذلك ، قائلا : إن شهادة الطبيب
ليست أقوى احتراما من كلام العضو ، وأخيرا صرح المجلس بالإجازة دون
نظر للشهادة الطبية .

(٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧) .

(جرى العمل في عهد رئاسة حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك
على هذا المبدأ ، وجميع الشهادات الطبية تؤد لمقدمها) .

«المادة ١٠٢ — إذا تغيب العضو بدون إجازة أو لم يحضر»
«بعد مضي المدة المصرح له بها، يعتبر متنازلاً عن حقه في المكافأة»
«مدة الغياب . (١٣١ ثواب)»

مى يعتبر العضو
متنازلاً عن
المكافأة للغياب

المحافظة على نظام المجلس

حق المجلس
ورئيسه في المحافظة
على نظامه

«المادة ١٠٣ - المحافظة على نظام المجلس من اختصاصه»

«وحدده، ويقوم بها الرئيس باسم المجلس، وهو الذي يصدر الأوامر»

«إلى قوة الحراس التي تعين لخدمة المجلس. (١٣٤ نواب)»

تحریم الدخول
فی أمكنة الأعضاء
على غیر موظفيه

«المادة ١٠٤ - لا يسوغ لأحد الدخول لأى سبب كان»
«فى الأمكنة المخصصة للأعضاء وقت اجتماع المجلس ، عدا»
«موظفيه والمستخدمين المكلفين بتأدية خدمة فيه .»

(١٣٥ ثواب)

آداب النظارة
أثناء انعقاد
الجلسات

«المادة ١٠٥ — يجب على من يرخص لهم بالدخول
« في المكان المعد للجمهور ، أن يلازموا السكون التام مدة »
« انعقاد الجلسات ، وأن يظلوا جالسين وألا يبدوا علامات »
« استحسان أو استهجان ، وأن يراعوا الملاحظات التي يبدونها »
« لهم المكلفون بحفظ النظام . (١٣٦ ثواب) »

جزاء العقاب
المخالفين لأداب

«المادة ١٠٦ — كل من يقع منه تشويش من هؤلاء»
«الأشخاص، يتكلف بالخروج من قاعة الجلسة، فإن لم يتمثل»
«فلا رئيس أنت - يا أخى - بإعراجه وتسليمه للجهة المختصة إذا»
«أقضى الحال .»
(١٢٧١. جواب ١)

إعلان النظارة
بجرائم المخالفين

« المادة ١٠٧ — تطيع المادتان السابقتان وتلصقان »
« على كل باب من أبواب المساكن المخصص للجمهور . »
(١٠٣٨ نواب)

في حركة النقود ولجنة الحسابات

« المادة ١٠٨ — يحضر المراقبات ميزانية المجلس . »
(١٦ و ١٤٥٥ توب)

اختصاص
المراقبين
في الميزانية

«المادة ١٠٩ — تختص لجنة الحسابات بفحص حسابات»
المجلس وتحديد ميزانيته .
«١٤٥ و ١٤٧ (تواب)»

لا يجوز للجنة المالية والجمارك أن تتعرض في تقاريرها لميزانية

المجلس ، لأن ذلك من اختصاص لجنة الحسابات وحدها :

مجلس الشيوخ — أثناء مناقشة المجلس في تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بالاعتمادات الإضافية اللازمة لمصروفات الدولة عن شهر أبريل ، بسبب جعل شهر مايو أول السنة المالية دون أبريل ، وإلحاق هذا الشهر بالسنة السابقة ، لاحظ سعادة محمد صفوت باشا ما جاء في ختام تقرير اللجنة خاصا باعتمادات مجلس الشيوخ ، وأنها تزيد بمقدار مائة جنيه لهذا الشهر . ورأى أن ذكر هذا في تقرير اللجنة في غير محله ، فرد المقرر بأن المعروض على المجلس هو مشروع القانون بتقدير إيرادات شهر أبريل سنة ١٩٢٧ وبالاعتمادات الإضافية اللازمة لمصروفاته ، وذلك طبعا يشمل ميزانية الحكومة والبرلمان ، والمطلوب التصديق عليهما معا . ولذلك حق للجنة أن تلاحظ على الزيادة الواردة بميزانية مجلس الشيوخ . فرد عليه حضرة العضو بأن لميزانية مجلس الشيوخ نظاما خاصا ، فلا يصح نظرها مع ميزانية الحكومة . ورد المقرر بأن اللجنة لما لاحظت زيادة في تقديرات شهر أبريل بميزانية المجلس بمقدار واحد على اثني عشر جزءا من ميزانيته في عام ذكرت ملاحظتها عن هذا في تقريرها .

فرد العضو المعارض بأن ميزانية المجلس لا تنظر مع الميزانية العامة إلا رقما

واحدا .

المادة ١٠٩

عم رأى حضرة لويس فانوس افندى ، أنه يجب قبل إقرار الميزانية العامة أن - ان ما هو خاص بالمجلس على لجنة الحسابات به لتفحصه وتقدم تقريرها عنه . وقال المقرر دًا على ذلك : إني موافق على هذا الرأي . وطلب أن تجميع لجنة الحسابات وتنتظر في ميزانية المجلس وتقدم تقريرها لنظره قبل التصديق على الميزانية العامة . ووافق المجلس على ذلك .

(١٢ أبريل سنة ١٩٢٧) .

عرض تقرير
على المجلس

«السادة» ١ — عرض تقرير اللجنة على المجلس بعد

«طلبه وتوزيعه على الأعضاء» (١٤٧١ قوايه)

« المادة ١١١ — يقوم المراقبان بمباشرة الشؤون »
« المتعلقة بمهمات المجلس واحتفالاته ومصاريفه ، ولهما حق »
« الإشراف على جميع موظفي المجلس ومستخدميه . »

ندب المجلس أحد الأعضاء للقيام بأعمال المراقبين أثناء غيابهما
بالإجازة :

مجلس الشيوخ — طلب حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك
(مراقب المجلس) إجازة ، وكان المراقب الثاني منصرحا له بإجازة ، واقترح
أن يحل محلهما في الأعمال حضرة الشيخ المحترم محمد صدقي باشا أثناء
غيابهما ، فوافق المجلس على ذلك .

(١٥ يونيه سنة ١٩٢٧) .

« المادة ١١٢ — يوقع على أذونات الصرف من رئيس »
« المجلس وأحد المراقبين . »

اختصاص
المراقبين
في التوقيع على
الأذونات مع
الرئيس

سكرتيرية المجلس

« المادة ١١٣ — يعين المجلس سكرتيرا عاما وسكرتيرا عاما »
« مساعدا . »

السكرتير العام
ومساعداه

تعيين حضرة الأستاذ أمين عز العرب سكرتيرا عاما لمجلس
الشيوخ ؛ موافقة المجلس على ذلك :

مجلس الشيوخ — الرئيس (سعادة الأستاذ محمود بسيوني) — حضرات
الشيوخ المحترمين :

كان الأستاذ أمين عز العرب ، النائب بقسم قضايا المالية ، ومدير
الإدارة التشريعية السابق بالمجلس ، مستديبا للقيام بأعمال السكرتير العام ،
وهيئة المكتب ترشحه لأن يكون سكرتيرا عاما للمجلس ، فهل توافقون
حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(٣ يونيو سنة ١٩٣٦) .

وظيفة السكرتير
العام ومساعدته
في الإدارة

« المادة ٤١ أ — يقوم السكرتير العام والسكرتير العام »
« (المساعد)، تحت إشراف السكرتيرين المتخفين، بمباشرة تحرير: »
« المحاضر والمضابط والسجلات، ومباشرة إنجاز المطبوعات، »
« وتصحيحها وإرسال تذاكر الدعوة وصور الأوراق ومراقبة »
« المحفوظات والمكتبة. »

« المادة ١١٥ — يحضر السكرتير العام أو السكرتير العام »
« المساعد جلسات المجلس العلنية ، ولا يحضر جلسات السرية »
« إلا إذا قرر المجلس خلاف ذلك . »

وظيفة السكرتير
العام أو السكرتير
العام المساعد
في الجلسة

مراقبة السكرتير
العام والسكرتير
العام المساعد
للوظائف

« المادة ١١٦ — على السكرتير العام والسكرتير العام »
«المساعد مراقبة العمال الملحقين بأقلام السكرتيرية والمكتب.»

« المادة ١١٧ — تعيين وترقية وعزل موظفي السلكية »
« والمكتبية من اختصاص المكتب . »

اختصاص المكتب
بالتعيين والعزل
والترقية

اختصاص المكتب في التعيينات والترقيات العادية وغير العادية :

مجلس الشيوخ — قرر مكتب مجلس الشيوخ تفسيراً للمادة ١١٧ من اللائحة أن
جميع التعيينات والترقيات سواء أكانت عادية أم غير عادية تدخل في اختصاصه ،
على أن يبين في قراره أسباب الاستثناء ، فوافق المجلس على هذا القرار .
(١٥ يونيو سنة ١٩٢٦) .

استقلال المجلس فيما يتعلق بميزانيته وبشؤون موظفيه :

مجلس الشيوخ — وافق المجلس على قرار المكتب الصادر في ١٠ أبريل
سنة ١٩٢٨ الخاص بضمان استقلال المجلس فيما يتعلق بميزانيته وبشؤون
موظفيه . وهذا نص القرار الذي أخطر به مجلس النواب في جلسة ٢٧
يونيه سنة ١٩٢٨ :

« لا يجوز للحكومة في أية حالة كانت — سواء كان مجلس الشيوخ تاملاً
أو عاطلاً أو مؤجلاً — أن تتعرض لميزانيته ، سواء فيما يتعلق بمكافأة الأعضاء
أو ميزانية موظفيه ، أو غير ذلك ، من أبواب الميزانية ، وألا تتدخل بأي
حال من الأحوال في شؤون موظفيه ، سواء كان ذلك بإلغاء الوظيفة
أو بالترقية أو التعيين أو العزل ، أو الإحالة على المعاش ، أو النقل أو
الانتداب ، أو شيء من شؤون الموظفين . وإن مكتب مجلس الشيوخ
وحده هو صاحب الحق المطلق في ذلك ، وفي كل ما خول له من الحقوق
بمقتضى لائحته الداخلية . »

(٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨) .

لائحة التعيين
والترقية والعزل
الخ

« المادة ١١٨ — يضع المكتب لائحة للإدارة الداخلية »
« لتقرير القواعد الواجب اتباعها في تعيين الموظفين والخدمة »
« وتحديد مرتباتهم وترقيتهم وتأديبهم وعزلهم وتقاعدهم »
« وإقالتهم من الخدمة ، وفي نظام الصرف والجرد والإدارة »
« وفي وضع الدفاتر اللازمة وتقرير نظام المحاضر والمضابط »
« ونحو ذلك ، وتعتمد هذه اللائحة بعد التصديق عليها من »
« المجلس . » (١٦٠٠ نواب)

استقلال المجلس عن مصالح الحكومة في إدارة شؤونه :

مجلس الشيوخ — وافق المجلس على اقتراح من حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك ، هذا نصه : ” يقرر المجلس أنه متمسك باستقلاله استقلالاً تاماً عن مصالح الحكومة في إدارة شؤونه عامة ، وأنه هو الذي يتولى إدارة هذه الشؤون بنفسه بواسطة هيئة ، بدون أي تدخل من أية وزارة مع تبليغ هذا القرار لهيئة الحكومة “ .

(تصديق حاد) .

(١٥ يونيه سنة ١٩٢٦) .

تأليف لجنة من أعضاء المكتب والمجلس لوضع لائحة للإدارة :

الداخلية :

مجلس الشيوخ — بمناسبة النظر في ميزانية المجلس عن سنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ أثيرت مناقشة حول وضع لائحة للإدارة الداخلية ، فقال سعادة محمود شكرى باشا : ذكر معالي محمد شفيق باشا أنه قد طلب في العام الماضي

المادة ١١٨

تحديد ميعاد تحضر فيه هذه اللأئحة ، وكنت أنا الذى طلب هذا التحديد ،
وإا طلبته إلا لأنى من القائلين بنظرية استقلال المجلس فى أعماله ، وإأ كون
سعيدا إذا استكملت مظاهر استقلاله بوجود لأئحة خاصة بتعيين وترقية وتأديب
موظفيه . هذه أمور ضرورية جدا ، وإالآن ، وقد استقللنا عن الحكومة
وأعمالها ، أريد أن أعرف كيف يحاكم موظف المجلس إذا اقترف ما يستوجب
إحالة على مجلس التأديب ؟

يوجد نقص كبير ، ولذلك كان وضع اللأئحة ضروريا ، وأرجو من
المجلس أن يقرر وضع هذه اللأئحة فى وقت مناسب يحدده ، لأن وجود هذا
النقص فى رأى أمر متقد .

فقال حضرة إبراهيم نور الدين بك : إنى أطلب من المجلس أن يؤلف
بلجنة من الآن لوضع تلك اللأئحة .

فقال الرئيس (وكان حضرة محمد علوى بك الجزار ، وكيل المجلس) : إن
المكتب اشتغل فعلا فى وضع اللأئحة ، وإالآن يصح للمجلس أن يختار بلجنة تضع
هذه اللأئحة إذا أراد .

فقال سعادة محمود شكرى باشا : إذن فلا مانع من تشكيل اللجنة التى يشير
إليها حضرة إبراهيم نور الدين بك . . .

فقال الرئيس : وأنا أؤيد هذا الاقتراح ، ولكن كم يكون عدد أعضاء
هذه اللجنة ؟

فقال سعادة محمود شكرى باشا : يكفى أن يكون عددها ثلاثة .

فقال حضرة إبراهيم نور الدين بك : إنى أقترح أن يكون هؤلاء الثلاثة :
معالى محمد شفيق باشا ، وسعادتى محمود شكرى باشا ، وأحمد على باشا .

المادة ١١٨

فقال سعادة محمود شكرى باشا : يجب أن يكون عضوان فى اللجنة من أعضاء المكتب .

فقال حضرة إبراهيم نور الدين بك : لا مانع من أن يكون عدد أعضائها خمسة ، ويكون العضوان المنتخبان من المكتب حضرتى محمد علوى الجزار بك ، والشيخ محمد عز العرب بك .

فقال الرئيس : أرجو أن تنتخبوا حضرة محمود بسيونى افندى بدلا منى .
(موافقة) .

فقال الرئيس : إذن تصبح اللجنة الموكول إليها وضع اللائحة الخاصة بموظفى المجلس مؤلفة من : معالى محمد شفيق باشا ، سعادة أحمد على باشا ، سعادة محمود شكرى باشا ، الشيخ محمد عز العرب بك ، محمود بسيونى افندى .

(٦ يوليه سنة ١٩٢٧) .

القصة بين مجلس التواب ومجلس الشيوخ

« المادة ١١٩ — إذا تقدم لكل من مجلس التواب،
والشيوخ اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد، وكانت
المنافسة فيه قد بدأت في مجلس التواب، فهذا الاقتراح أو
المشروع لا يدرج في جدول أعمال مجلس الشيوخ، إلا بعد
صدور قرار نهائي بشأنه من مجلس التواب. »

لا ينظر المشروع
المعرض على
التواب ولا
يصدر أقرارا فيه

(٢٣٩ تواب)

لا ينظر المجلس في اقتراح بدأت مناقشته في مجلس التواب، أولا،
ولو كان هذا الاقتراح له سبق التقديم في مجلس الشيوخ
وتقررت إحالته إلى لجنة الموضوع لنظره بصفة مستعجلة :

مجلس الشيوخ — طلب حضرة الشيخ حسن عبد القادر استعجال لجنة
المالية في تقديم تقريرها عن اقتراحه الخاص بدخول الحكومة في بورصة
العقود المحال إليها بصفة مستعجلة .

فاعترض الرئيس بأنه إذا تقدم اقتراح لكل من المجلسين، وبدأت المناقشة
فيه في أحدهما، فلا يصح للمجلس الآخر النظر فيه قبل صدور قرار من المجلس
الذي بدأت فيه المناقشة . وقال حضرة محمد محمود خليل بك : أستند إلى
المادة ١١٩، بما أن هذا الموضوع مطروح الآن أمام مجلس التواب، فلا يجوز
لنا قبل أن يصدر قراره أن نتناقش فيه .

المادة ١٠١٩

وقال حضرة لويس فانوس افندي : لكن الاقتراح يقدم للمجلس الشيوخ
تقبل أن يقدم في هذا الموضوع لمجلس النواب . وكانت يجب أن ينظر
الاقتراح هنا قبل أن ينظر بمجلس النواب ، فقال الرئيس : ولكن المناقشة
بدأت أولاً أمام مجلس النواب . وانتهى الأمر بدون إجابة طلاب صاحب
الاقتراح ..

(١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦) .

المناقشة في موضوع بدأت المناقشة فيه في المجلس الثاني

مع عدم إصدار قرار بشأنه حتى ينتهي ذاك المجلس منه :

مجلس الشيوخ . — انظر استجواب من حضرة لويس فانوس افندي من
«سياسة الحكومة في حماية أسفار القطن» ، فشرح المستجوب استجوابه وأجاب
وزير المالية عن الحكومة ، ثم تكلم حضرة عبد العزيز رضوان بك ، ثم قال
الرئيس : أظن حضراتكم توافقون على أنه لا يصح أن يصدر المجلس الآن
قراراً في هذا الموضوع ، مادام مجلس النواب قد بدأ المناقشة فيه عملاً
بالمادة ١٠١٩ من اللائحة . وقد سمعت الحكومة أقوال المجلس في هذا الأمر ،
فلم يقرر المجلس شيئاً .

(١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦) ..

تأجيل للنظر في موضوع زلة ارتباط بموضوع آخر مطروح

أمام المجلس الآخر :

مجلس الشيوخ — عرض على المجلس تقرير لجنة المعارف عن اقتراح
حامي محمد شفيق باشا بمشروع قانون خاص بإنشاء مجلس إدارة لمدرسة الهندسة
بالملكية ، فقال حضرة محمود أبو النصر بك : إن الاقتراح المعروض اليوم
متعلق بنظام مدرسة الهندسة الملكية ، وتعلمون حضراتكم أن هذا النظام
صدر به مرسوم بقانون أثناء عطلة البرلمان في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ ،

المادة ١١٩

وهذا المرسوم معروض اليوم على مجلس النواب للنظر فيه . فقال الرئيس :
إذن تريد إرجاء النظر في هذا المشروع حتى ينتهى مجلس النواب من بحث
المرسوم بقانون المعروض عليه اليوم . فقال العضو : نعم أريد ذلك .
فعارض المقرر في هذا ، وكان هو صاحب الاقتراح . ليس المرسوم المعروض
أمام مجلس النواب متعلقا بتشكيل مجلس إدارة مدرسة الهندسة الملكية .
والمشروع المعروض على حضراتكم خاص بموضوع لم يتناوله هذا المرسوم ،
وكل ما ورد خاصا بمجلس إدارة المدرسة في المرسوم هو ما جاء في المادة ١٤
منه . وأخيرا قال له الرئيس : إنه يوجد ارتباط تام بين مشروع القانون
المقدم من حضرة الشيخ المحترم وبين المرسوم المعروض على مجلس النواب ،
لأن المرسوم بقانون الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ ألغى القانون الصادر
بتشكيل مجلس إدارة مدرسة الهندسة ، وحضرة المقرر يقترح إعادة مجلس
الإدارة ، فالارتباط موجود .

ثم قال الرئيس : إن حضرة المقرر يقترح مشروعا بقانون له ارتباط بمرسوم
بقانون منظور الآن أمام مجلس النواب ، فمن لا يوافق من حضراتكم على تأجيل
النظر في مشروع القانون المقدم من حضرة العضو إلى أن ينتهى مجلس
النواب من النظر في مرسوم القانون فليتهضل بالوقوف ، (فلم يقف أحد) .
فقال الرئيس : إذن قرر المجلس تأجيل النظر في مشروع القانون المقدم حتى
ينتهى مجلس النواب من نظر المرسوم بقانون الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦

(٢١ فبراير سنة ١٩٢٧) .

المادة ١١٩

هل إذا قدم مشروع قانون إلى مجلس النواب ، وأخاله إلى
لجنة من لجانه ، ولم تقدم تقريرها عنه — يقال إن هذا
المجلس بدأ بتلك الإحالة في مناقشته ، فيمتنع مجلس الشيوخ —
بناء على هذه المادة — من نظره حتى ينتهى مجلس النواب
من النظر فيه (١) :

مجلس الشيوخ — حضرة الشيخ المحترم لويس أحنوخ فانوس افندى —
نظرا لأهمية موضوع هذا المشروع ، ووصفته غير العادية أتوجه إلى المجلس ...
حضرة الشيخ المحترم حسن ضبرى باشا — أرجو أن يلاحظ أن الحكومة
غير ممثلة في المجلس الآن .

حضرة الشيخ المحترم لويس أحنوخ فانوس افندى — هذا عمل داخلي
ومرتبط بلائحتنا الداخلية ، فلا شأن للحكومة فيه .

وأكرر ما قلته ، وهو أنه نظرا لأهمية موضوع هذا القانون ، وما يتناوله
من نواح مختلفة لها جميعا أهميتها سواء أكانت من الوجهة السياسية
الخارجية ، أم من الوجهة المالية ، أم من الوجهة الحربية ، أم من حيث
ما يتعلق بالسودان ، أتوجه إلى حضراتكم بالرجاء أن تقرروا تأليف لجنة
خاصة للنظر هذا المشروع ورفع تقرير للمجلس برأيها ..

حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك — أرى أن هذا المشروع
من اختصاص لجنة الخارجية ، والرأى للمجلس .

(١) داوت هذه المناقشة بمنعبة لائحة مشروع قانون من الحكومة خاص بمشروع معاهدة
الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا للعظمى ، ولإحالة مجلس الشيوخ عليها بذلك .

المادة ١١٩

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى — فى اعتقادى أن الكلام فى هذه المسألة سابق لأوانه ، لأن الموضوع لم يعرض علينا إلا من قبيل الإحاطة ، وهو الآن بين يدى مجلس النواب ، وعرضه على مجلس النواب يقتضى حتماً ، ألا تحصل مناقشة فيه أمام مجلس الشيوخ ، وأرى أن تترى قليلاً حتى ينتهى مجلس النواب من نظره ، وينفسح المجال لنا لتكوين رأى فى اللجنة التى تقوم بمحته ، وبذلك يكون العمل فى المجلسين متسقاً اتساقاً معقولاً .

وحضراتكم تعرفون أن الدستور يحتم أنه إذا عرض مشروع فى مجلس النواب وبدأ فى مناقشته ، وجب أن ينتظر مجلس الشيوخ حتى ينتهى مجلس النواب من بمحته .

وعلى ذلك ، لا يصح أن تحصل المناقشة فى مشروع أمام المجلسين فى وقت واحد .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — لا أريد أن أقول إن هذا الكلام سابق لأوانه ، وإنما أعرف أن لجنة الخارجية شكلت فى الدور الماضى لنظر المسائل العادية ، لا للنظر فى هذه المعاهدة .

ولما كانت هذه المعاهدة من الأمور الخطيرة ، فأرى أن تشكل لجنة خاصة لنظرها . أما إذا رأى المجلس إحالتها إلى لجنة الشؤون الخارجية ، فلى اعتراض على تكوين هذه اللجنة ، وهو أن حزب الأحرار الدستوريين غير ممثل فيها .

لذلك أقترح ضم عضو أو عضوين من حزب الأحرار الدستوريين إليها ليشاركوا فى بحث المعاهدة ، وأرشح فى حالة قبول هذا الاقتراح حضرتى الشيخين المحترمين إبراهيم الهلباوى بك ، ومحمد حسين هيكى بك .

المادة ١١٩

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — من رأى أن البحث في هذا الموضوع سابق لأوانه ، لأن اللامحة الداخلية تنص على أنه متى عرض مشروع على مجلس النواب وبدأت المناقشة فيه ، يجب على مجلس الشيوخ أن ينتظر حتى ينتهى مجلس النواب من بحثه ، وبعد ذلك يعرض علينا ، فالعرض لا يكون إذن إلا بعد أن يفرغ مجلس النواب من نظره ، وبعد أن يصدر قرارا فيه .

مشروع هذا القانون مثله مثل القوانين الأخرى ، أما أهميته ، فهذه مسألة أخرى ، والكلام في أمر اللجنة التي يوكل إليها بحثه قبل أن يعرض علينا لا معنى له .

وسواء أكانت لجنة الخارجية هي المختصة أم غيرها ، فالبحث في ذلك لا يكون إلا عند عرض المشروع علينا ، على أن هذا لا يمنع أى عضو من حضرات الأعضاء أن يبحث الموضوع بنفسه ، أو أن يشترك مع من يشاء من حضرات الأعضاء في ذلك البحث قبل هذا العرض .

أما ما يطلبه حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك من تمثيل عضوين من حزب معين في اللجنة التي ستحال إليها المعاهدة ، فكنت أود من حضرته ألا يتعرض لهذا الموضوع ، لأننا في داخل هذا المجلس الموقر قد نسينا الحزبية ، فإذا رأى المجلس عند عرض المشروع عليه تشكيل لجنة خاصة ، أو ضم أعضاء إلى لجنة الخارجية ، فيكون ذلك بالاقتراع السرى ، والمسألة كما ترونها حضراتكم مسألة عامة وهى فوق الأحزاب .

(تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — في الواقع أرى أن مشروع القانون عرض علينا فعلا ، وأنتا اجتماعنا اجتماعا غير عادى لنظره بمقتضى المرسوم الذى استصدرته الوزارة وحددت فيه اليوم لهذا الاجتماع ، وليس بيننا وبين الدور العادى المقبل إلا أيام قليلة .

المادة ١١٩

لذلك أرى أن تشكل لجنة من الآن ، وأن يحال إليها المشروع لتنظر فيه من الآن أيضا ، وتتصل في أثناء ذلك بلجنة مجلس النواب ، لتمكن من نظر المعاهدة في وقت قريب ، حتى تتاح الفرصة لانعقاد الدور العادي المقبل في الموعد الذي حدده الدستور .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — إخواننا في مجلس النواب رأوا ، لخطورة الموضوع المعروض اليوم على البرلمان ، أن يدعوا لجنة الخارجية ولو بصفة غير رسمية ، وأن يشترك جماعة من أعضاء المجلس الذين كانوا أعضاء في المفاوضة كي يستطيعوا أن يتباحثوا في أمر هذه المعاهدة ، ولم يمنعهم أن هذا العمل يتفق أو لا يتفق مع اللائحة الداخلية .

والواقع أن الأمر المعروض اليوم علينا ، أمر لا يعرض مثله ، لا أقول في كل سنة ، ولا في كل عشر سنوات ، بل قد لا يعرض إلا بعد زمن طويل ، وهو يتعلق بمصير هذه البلاد لا بمصير أشخاصنا ، بل قد يكون أقل تعلقا بنا وكلنا قد جاوز الأربعين إن لم يكن الخمسين أو الستين ، فالأمر يتعلق بمن بعدنا من أبنائنا وأبناء أبنائنا .

لا أريد أن أقف عند المناقشة الشكلية ، فالدستور لا يمنع أن ينظر كل مجلس في لجانه أي مشروع يعرض عليه ، على ألا ينظره المجلس وألا يتناقش فيه أعضاؤه في جلسة عامة أثناء مناقشة المشروع في المجلس الآخر .

وعندي ، أيها الإخوان ، أنه إذا اجتمعت لجنة — سواء أ كانت لجنة الخارجية ، أم هي منضما إليها جميع رؤساء اللجان الأخرى — لأن المعاهدة تتناول جميع المسائل المتعلقة بمصر — أم انضم إليها أعضاء يختارهم المجلس — لو أن مثل هذه اللجنة اجتمعت بصفة رسمية أو شبيهة بالرسمية ، واتصلت بمجلس النواب وبالحكومة ، أقول لو أن هذا حصل لاستطعنا يوم يعرض الأمر علينا أن نكون فيه رأيا صحيحا سليما ، أدنى إلى الحق ، وأدنى إلى الحكمة ، وأدنى إلى مصلحة الوطن .

المادة ١١٩

إننا إلى اليوم لم يكون أحد منا رأيا حاسما في موضوع المعاهدة ، لأننا هنا قضاة نحكم في مصير البلاد . والقاضي الذي يكون رأيا قبل أن يسمع القضية ، قاض يجب رده .

فعلينا من الآن أن نستعد وأن نتصل بكل وسائل الاتصال بالحكومة و بالمفاوضين و بالأشخاص الذين يمكنهم أن يمدونا بالمعلومات ، وبخاصة لأن الكتاب الأخضر الذي وزع علينا لا يحتوي على شيء مطلقا من أدوار المفاوضات .

إنه لا يحتوي على أكثر من الكتاب الذي أرسلته الجهة إلى المندوب السامي ومن التبليغ الذي أرسل إلى الجهة ، وإلى الحكومة المصرية ، من الحكومة الإنجليزية ، ومن المعاهدة التي وقعها المفاوضون .

إخواني :

بين المرسوم الذي أصدرته وزارة دولة على ماهر باشا بتعيين المفاوضين وتوقيع المعاهدة ، مضى أكثر من ثلاثة أو أربعة أشهر ، تطورت فيها المفاوضات في أطوار شتى .

ولقد ألقنا في الكتب الخضراء التي عرضت من قبل علينا ، والتي وزعتها سكرتيرية المجلس على حضراتكم ، ومنها كتاب مفاوضة سنة ١٩٢١ التي قام بها المرحوم عدلي يكن باشا ، وكتاب مفاوضة سنة ١٩٢٧ التي جرت بين المرحوم ثروت باشا والسير تشمبرلن ، وكتاب مفاوضة سنة ١٩٢٩ التي جرت بين دولة محمد محمود باشا والمستر هندرسون ، وكتاب مفاوضة سنة ١٩٣٠ بين دولة النحاس باشا والمستر هندرسون — ألقنا أن نرى في هذه الكتب جميعا محاضر جلسات مستكملة ، ومناقشات منتظمة ، يستطيع المطلع عليها أن يفهم صرامى النصوص ؛ ولا شيء من هذا في الكتاب الأخضر الحالي .

المادة ١١٩

وقد يكون للحكومة العذر بأنها جرت في هذا على سنة الحكومة البريطانية في كتبها البيضاء ، فإن هذه الحكومة ترى أن المعاهدة إذا تمت يكتفى حينئذ بعرض نصوصها .

ولكن المطلوب منا أن تفصل وأن تقضى في مصير البلد ، وأن يحكم التاريخ علينا ، أم كنا قضاة نزيهين في الحكم لمصلحة الوطن ، أم كنا قضاة مقصرين في حقه . هذا حساب التاريخ لنا .

فيجب ألا نضيع منذ اليوم فرصة للبحث لتكوين رأينا في المعاهدة . وإذا رأيتم حضراتكم أنه لا بأس من أن تجتمع لجنة الشؤون الخارجية بصفة رسمية أو غير رسمية ، وأن ينضم إليها رؤساء اللجان ، أو غيرهم ممن تختارونهم لذلك ، ورأيتم أن يتقدم لهذه اللجنة من شاء من حضرات الأعضاء بملاحظاته ، وأن يحضر جلساتها ليدلى بها إليها في هذا الموضوع الخطير الذي يعتبر للبسلاد حياة أو موتاً ، اعتقد أن ذلك يكون تمهيدا حسنا ، ويكون خير وسيلة للحكم على هذا المشروع ، وأن هذا الأمر ، كما قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بحق ، يجب أن نسمو فيه فوق الاعتبارات الحزبية ، والأهواء والمنافع ، وألا نحاسب فيه إلا ضمائرنا ، وألا نسمع فيه إلا كلمة الوطن ، وألا نرقب فيه إلا حكم الله .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — لا أرى فرقا كبيرا بين الفريقين المتناقشين في الموضوع . الواقع أننا لم ننبين من شكل تلاوة الرسالة التي عرضت علينا أو التبليغ ، ما هي صفة تلاوتها أو تلاوته قانونا ؟

نخشية من أن نبادر إلى إعطائها شكلا قد يخالف شكلها الحقيقي ، رأيت أنه لا بد من إبداء ملاحظة بشأن اللجنة ، حتى لا يتخذ المجلس قرارا في أمرها قبل أن تتاح لحضرات الأعضاء فرصة إبداء رأيهم في هذا الموضوع .

المادة ١١٩

ولى ملاحظة على مذكرتية المجلس : أنها وزعت علينا جدول الأعمال ولم يرافقه شيء آخر ، وأرى أنه كان ينبغي أن ترسل لنا صورة من هذا التبليغ الذى تلى وصورة من المرسوم ، حتى نعرف العمل الذى نباشره فى هذه الجلسة .

وقد اطلعت الآن على الأوراق الواردة لرياسة المجلس ، فرأيتها عبارة عن خطاب من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، ومرافق له صورة المرسوم ، ومذكور فيه أنه للإحاطة ، أى ليس لتقديمه للمجلس .

فبعد الاطلاع على ما جاء فى الخطاب المرسل فى هذا الشأن ، ترى أنه من وجهة قانونية ، لا يكون المرسوم معروضا علينا حتى ننظر فيه ، ونقرر رأيا فى إحالته على أية لجنة .

الإيداع إنما يكون للإحاطة ، لا للإحالة على المجلس . ويجب فى هذا الشأن أن نتبع الدقة فى عملنا . وقانونا يجب أن نجرى على وتيرة القوانين الخاصة بالإجراءات التى ينبغى فيها مراعاة كل دقة . فوجود الورق للإحاطة معناه أن الأمر غير معروض رسميا على المجلس . ومثل ذلك مثل إيداع أوراق قضائية فى ملفها . فوجودها فى الملف لا يكون معناه عرضها على المحكمة ، إلا إذا قدم الملف فعلا أمام المحكمة .

فيجب أن تترتب فى الأمر إلى أن يصل للمجلس طاب من الوزارة بعرض المرسوم على المجلس ، وحينئذ يكون للمجلس أن ينظر فيه ، وأن يؤلف اللجنة أو اللجان التى تحال إليه .

أبدت هذه الملاحظة حتى لا نتعجل فى قرار يربطنا ، ويوجد لنا متاعب ومناقشات يمكن لنا أن نتفادها من الآن . قصدت أن أوجه نظر حضرات الأعضاء للتفكير فى هذا الموضوع فى الفترة التى تكون بين جلسة اليوم وبين

المادة ١١٩

الجلسة التي تتقدم فيها الحكومة بالمرسوم للجلس ، لخطورة المسألة ، وبخاصة أن أمثال هذه المسألة تدير في بابها . فهذه المعاهدة تتناول شؤوننا مختلفة حيوية ، وجميعها يقتضى درسا عميقا ، يكون لكل مهالة منها على انفراد درس دقيق ، كما أنها تدرس مجتمعة كذلك درسا مشتركا دقيقا .

وقد جاء في المادة الرابعة والسيتين من اللائحة الداخلية ، ما يؤخذ منه وضع قاعدة هامة في الإحالة إلى لجنة المالية ، وهذا نصها :

” إذا وافقت اللجنة على مشروع قانون ، وكان يحتاج في تنفيذه إلى اعتمادات مالية ، أحالته إلى لجنة المالية لإبداء رأيها بشأن ذلك ، وعلى لجنة المالية أن تقدم تقريرها في ظرف عشرة أيام “ .

قصد من هذا واضعو اللائحة أن بعض المشروعات يتناول علاوة على موضوعه الخاص ، موضوعا ماليا ، أي أن مشروعا في الصحة يتناول فوق أعمال الصحة اعتمادا ماليا ، ومشروعا في البر يتناول فوق أعمال البر اعتمادا ماليا أيضا . وفي تنفيذ ذلك تقع أعباء مالية على عاتق الدولة ، وهناك لجنة مختصة بالنظر في مختلف المطالب المالية للوزارات ، فذلك يجب أن يحال المشروع الذي يتطلب تكاليف مالية على لجنة المالية لإبداء رأيها من حيث الوجهة المالية ، وبما أن مشروع المعاهدة فيه تكاليف مالية كبيرة ، كما يتضمن مسائل حربية وغيرها ، فذلك يجب أن يحال هذا المشروع عند عرضه على اللجنة

الرئيس (سعادة الأستاذ محمود بسيوني) — حينما يعرض مشروع المعاهدة على المجلس ، يصح إبداء هذا الكلام .

حضرة الشيخ المحترم لويس أختوخ قانوني افتدنى — قصصت توجيه نظر حضرات الأعضاء للتفكير من الآن في هذا الموضوع ، وأطلب التأجيل في اتخاذ قرار خاسم فيه الآن .

المادة ١١٩

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — أرى أن ترفع الجلسة الآن انتظارا لحضور الحكومة ، لأنه لا يمكن النظر في الأمر بغير حضورها .

الرئيس — ترفع نهائيا إلى حين إتمام نظر المشروع في مجلس النواب .

حضرة الشيخ المحترم على كمال حييـشه بك — لكي نصل في مناقشتنا إلى نتيجة ، يجب حصر موضوع البحث . والذي ظهر الآن من كلام حضرات الأعضاء المتكلمين ، أن هناك فكرة أولية هي التي يجب أن تفصل فيها أولا ، وهي هل ينظر المجلس الآن في مشروع المعاهدة ، ويحيله إلى لجنة الشؤون الخارجية ، أو يؤلف له لجنة خاصة ، أو يضم إلى أعضاء لجنة الشؤون الخارجية أعضاء آخرين ؟ هذه هي نقطة البحث . وقد تكلم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد حسين هيكـل بك ، فكان كلامه منصبا على نقطتين : النقطة الأولى خاصة بتأليف اللجنة ، والثانية خاصة بالكتاب الأخضر الذي وزع على حضراتكم اليوم ولا يمكن أن نبدي فيه رأينا .

وفي النقطة الأولى ضرب حضرته لنا مثلا ما عمله مجلس النواب . ولكنه في رأي قياس مع الفارق ، لأن مجلس النواب في هذا المثل لم يعمل عملا رسميا . وإن ما حدث فيه عمل ”خارج“ عنه ، فسواء اجتمعت فيه لجنة الشؤون الخارجية من تلقاء نفسها ، أو جمعها رئيسها ، فهو على كل حال عمل غير رسمي ، أما ما يقوله حضرته الآن ، فهو يقوله في المجلس بصفة رسمية . وهذا ما أعترض عليه فيه ، وأعتقد أنه لا حق لنا فيه لأن نص لاأحتنا الداخلية صريح في أنه لا يجوز لنا رسميا ، أن نتناقش في أمر معروض على مجلس النواب .

ومن منا من لم يفحص بينه وبين نفسه المعاهدة ، ومشروع المعاهدة ليس أمرا عاديا ، فكل منا بحثه ، ووقف له من تلقاء نفسه وقتا غير قليل ، وعند ما يعرض علينا مشروع القانون بالمعاهدة ، تعرض حينئذ لنا نقطة

المادة ١١٩

البحث في أى اللجان يحال إليها هذا المشروع ؟ أى إلى لجنة الخارجية ، أم إلى لجنة خاصة ؟ وفى اعتقادى أن اللأئحة الداخلية تمنع الآن النظر فى بحث أى اللجان يحال إليها المشروع . هذا هو رأيي .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — تنص المادة ١١٩ من اللأئحة الداخلية ...

الرئيس — أرجو أن ينتظر حضرة الشيخ المحترم حتى يأتى دوره .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — لقد طالت المناقشة فى هذا الموضوع ، والمسألة واضحة ، فإن المادة ١١٩ من اللأئحة الداخلية تقضى بأنه : "إذا تقدم لكل من مجلس النواب والشيوخ اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد ، وكانت المناقشة فيه قد بدأت فى مجلس النواب ، فهذا الاقتراح أو المشروع لا يدرج فى جدول أعمال مجلس الشيوخ ، إلا بعد صدور قرار نهائى بشأنه من مجلس النواب" . وهذا ما سرنا ونسير عليه بغير شك . فإذا أردتم حضراتكم أن تتناقشوا بصفة غير رسمية فى المسائل التى أشار إليها حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكى بك ، فلا مانع من ذلك ، ويمكن لحضرة الأستاذ الرئيس أن يشير باجتماع لجنة الشؤون الخارجية وبلجنة المالية لدراسة الموضوع دراسة تمهيدية ، على أن يشترك فى البحث من يشاء من حضرات الأعضاء .

يجب أن يهتم كل واحد منا من الآن بدراسة موضوع المعاهدة ، وأن نعمل فوراً بطريقة غير رسمية كما فعل مجلس النواب . نريد من حضرات الشيوخ المحترمين أن يجتمعوا اجتماعاً غير رسمى فى كل يوم لبحث المعاهدة ، وأن يعمل المجلس كل التمهيدات التى تساعد على هذا الاجتماع ، حتى إذا ما عرض علينا مشروع القانون بالطريق المعتادة ، كنا على استعداد لاختيار اللجنة التى يحال إليها مشروع القانون ، سواء أكانت لجنة الشؤون الخارجية ، أم لجنة المالية ، ثم

المادة ١١٩

يتمى الأمر بسلام ، لأننا نكون قد درسنا الموضوع دراسة وافية . أما إذا شكلنا الآن اللجنة التى يحال إليها المشروع ، فإن تشكيلها يعتبر تشكيلا رسميا فى حين أننا لا يمكننا البدء من الآن فى دراسة الموضوع إلا دراسة تمهيدية فقط . المسألة إذن ظاهرة لا تحتاج لكل هذه المناقشات ، ويجب أن نحصر على الوقت ، وأن تكون أعمالنا أكثر من أقوالنا .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوى بك — لقد صدر مرسوم بدعوة البرلمان ، أى مجلسى النواب والشيوخ ، واتخذ الغرض للاجتماعين بصيغة واحدة ، وهى نظر معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى . فإذا من الخطأ أن يقال إن المعاهدة ليست معروضة علينا اليوم . أما ما ورد فى اللائحة الداخلية من أن مجلس الشيوخ لا يدرج فى جدول أعماله مشروعا بدأ مجلس النواب فى نظره ، إلا بعد أن يصدر هذا المجلس قرارا بشأنه ، فلا يمنع من أن نشتغل من اليوم بدراسة الموضوع دراسة تمهيدية . لذلك أرجو أن تشكل اللجنة من الآن لبحث الموضوع بحثا تمهيديا .

حضرة الشيخ المحترم لويس أحنوخ فانوس افندى — إن المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية ، التى أشار إليها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، صريحة فى منع إحالة المشروع الآن إلى لجنة الشؤون الخارجية أو غيرها ، لأنها تنص على ألا يدرج المشروع فى الحالة التى نحن بصدددها بجدول أعمال مجلس الشيوخ ، إلا بعد صدور قرار نهائى بشأنه من مجلس النواب ، بمعنى أنه لا يمكن أن يكون هناك عرض قانونى للمعاهدة الآن على مجلس الشيوخ ، وأننا لم نجتمع اليوم إلا لفتح دورة غير عادية ، ثم ننتظر حتى يفرغ مجلس النواب من نظر مشروع القانون ويصدر قراره فيه .

لقد جئنا لتنفيذ لأمر جلالة الملك لنتظر القانون ، شأننا فى هذا شأن من يؤمر بالذهاب إلى الميادين ، أو الحدود لصدد الغارات ، إذ لا يوجد أماننا الآن من الوجهة القانونية مشروع القانون ، كما أنه لا يصح أن

المادة ١١٩

يُدرج هذا المشروع في جدول أعمال مجلس الشيوخ ، إلا بعد أن يصدر مجلس النواب قراراً نهائياً بشأنه ، ولمساس مشروع هذا القانون بشؤوننا الخارجية ، ولخطورة الموضوع ، يجب علينا أن نختاط كل الاحتياطات في هذه المسألة بالذات ، بأن تكون إجراءاتنا دقيقة ، سليمة من كل النواحي ، وأن تراعى فيها أحكام اللائحة الداخلية ، والتقاليد الدستورية .

(تصفيق) .

والخلاصة أنني أوافق على رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، من أنه لا يجوز بحث مشروع القانون إلا إذا انتهى من نظره مجلس النواب ، هذا من جهة ، ولكن من الجهة الأخرى — كما يقول حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — يمكننا أن نجتمع بصفة غير رسمية ، ولذلك فإني أرجو من حضرة الأستاذ المحترم الرئيس أن يدعونا ، بصفة غير رسمية ، ليجتمع من يشاء من حضرات الأعضاء مع لجنة الشؤون الخارجية أو غيرها من اللجان في إحدى قاعات المجلس ، ونشارك في بحث الموضوع دراسة تمهيدية .

الرئيس — يظهر أن ما رمى إليه حضرة الشيخ المحترم من جهة الاستعداد من الآن لدراسة مشروع المعاهدة ، لا يتنافى مع وجهة نظر حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك .

فإن حضرته يقول : إنه يصح أن تستعد لجنة الشؤون الخارجية من الآن لدراسة الموضوع ، على أن يكون لكل عضو حق الاتصال بها وإبداء رأيه ، إذ هذه المعاهدة ، كما قال حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك ، لا تقيدنا فحسب ، بل تقيد الأجيال المقبلة أيضاً ، ولذلك يجب أن يهتم بها كل عضو . ولا مانع من أن تجتمع لجنة الشؤون الخارجية من الآن لدراسة الموضوع دراسة تمهيدية ، ولها أن تشرك معها في البحث بعض حضرات الشيوخ ممن

المادة ١١٩

كانوا أعضاء في المفاوضة أو غيرهم ، وذلك استعدادا لنظر المعاهدة بعد أن ينتهى من نظرها مجلس النواب .

حضرة الشيخ المحترم لويس أحنوخ فانوس افندى — قد يكون هذا الرأى مقبولا ، ولكن هناك اعتراضا قانونيا لأن تشكيل اللجان ينتهى بانتهاء الدور العادى ، وإذن أصبح لا وجود للجنة الشؤون الخارجية الآن .

الرئيس — هذا غير صحيح .

حضرة الشيخ المحترم لويس أحنوخ فانوس افندى — إن المادة ٥٢ من اللائحة الداخلية تنص على أنه : " عند افتتاح كل دور من أدوار الانعقاد العادية ، وبعد تشكيل المكتب النهائى ، ينتخب المجلس لجانا دائمة " . نعم إن هذه الدورة غير عادية ، ولكن لا يوجد نص يقضى بأن تستمر اللجان فى الأدوار غير العادية كما قيل فى هيئة المكتب . يجب ألا نتخذ قرارا فى هذا الموضوع إلا بعد تمحيصه ، فإن ما نقرره الآن يصبح تقليدا ودستورا نسير عليه فى المستقبل .

الرئيس — أرجو حضرة الشيخ المحترم أن يوجه كلامه للرياسة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أحنوخ فانوس افندى — اللائحة تنص على توجيه الكلام ، إما إلى الرئيس ، وإما إلى المجلس .

الرئيس — الظاهر من كلام حضرة الشيخ المحترم أنه يعتقد أن اللجان تنتهى بانتهاء الدور العادى .

حضرة الشيخ المحترم لويس أحنوخ فانوس افندى — نعم ، وبما أن ما نقرره الآن يعتبر تقليدا دستوريا كما قلت ، فلذلك أرى ألا نتسرع فى اتخاذ قرار قبل استيفاء البحث ، أو أن تشكل لجنة خاصة عملا باللائحة .

المادة ١١٩

الرئيس — هذا مفهوم ، فالمجلس حق تأليف ما يشاء من اللجان .

حضرة الشيخ المحترم لويس أحنوخ فانوس افندى — إن تقرير هذا الحق في اللائحة الداخلية لم يكن إلا احتياطا للطوارئ ، ولذلك يجب أن تتبع أحكام اللائحة في هذا الموضوع .

الرئيس — أريد حضرة الشيخ المحترم أن يطرح هذا الموضوع اليوم للمناقشة ؟

حضرة الشيخ المحترم لويس أحنوخ فانوس افندى — الرأي في ذلك للمجلس .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — تقديم مشروعات القوانين إلى البرلمان : إما أن يكون من طريق الأعضاء أو من طريق الحكومة ؛ فإذا كان تقديمها من طريق الحكومة ، فهي مخيرة في أن تقدم مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ أولا ، أو إلى مجلس النواب ، أو أن تقدم المشروع إلى المجلسين في وقت واحد .

والنظام الذي أقرته اللوائح يفرق بين تقديم المشروع ، وبين الإحالة إلى اللجان ، وبين المناقشة فيه أمام المجلسين . فإذا تقدم المشروع إلى مجلس الشيوخ أولا ، فأحاله إلى لجنة من لجانه ، فلا يقال إن مجلس الشيوخ يتناقش في هذا المشروع ، كما أنه إذا تقدم المشروع إلى مجلس النواب ، وأحاله إلى لجنة من لجانه ، ولم تقدم تقريرها إلى المجلس ، فلا يقال إن مجلس النواب تناقش في المشروع .

والحالة التي نحن بصدددها ، هي أن الحكومة دعت البرلمان إلى دور غير عادي لنظر مشروع المعاهدة ، وشفعت هذا بأن أبلغت المجلسين المرسوم الصادر بتقديم مشروع المعاهدة إلى مجلسي البرلمان ، فالموقف القانوني إذن هو أن المشروع معروض على المجلسين في وقت واحد .

المادة ١١٩

نحن للآن لم نتخذ قرارا في إحالة المشروع إلى لجنة من اللجان، كما أن مجلس النواب لم يتخذ قرارا في ذلك، فدور المناقشة الذي يمتنع فيه على أحد المجلسين أن يناقش المشروع إذا سبقه المجلس الآخر في نظره، لم يأت بعد.

فإذا فرضنا أن مجلس النواب أحال اليوم المشروع إلى لجنة الخارجية، أو لجنة خاصة، أو عدة لجان مجتمعة، فلا يمكن أن يقال بحال من الأحوال إن مجلس النواب قد بدأ في مناقشة المشروع، لأن مجلس النواب لا يبدأ المناقشة في المشروع إلا بعد أن تقدم اللجنة التي اختارها تقريرها، وإلا بعد أن يدرج هذا التقرير في جدول أعماله.

فيجب علينا والحالة هذه أن نشكل اللجنة التي يحال إليها هذا المشروع من الآن، ويجب على هذه اللجنة أن تبدأ من الآن في بحث المشروع بحثا موضوعيا، لا بحثا تمهيديا. فإذا قدمت لجنة الشيوخ تقريرها عن المشروع، وأدرج هذا التقرير في جدول أعمال المجلس، وبدأ المجلس في مناقشته، استحال على المجلس الآخر أن يناقش فيه قبل أن ينتهي مجلسنا من نظره.

وكذلك الحال إذا سبقنا مجلس النواب في المناقشة في المشروع، استحال على مجلسنا أن يناقش فيه حتى ينتهي مجلس النواب من نظره.

إذن وجود المشروع في اللجنة وبحالها، لا يفيد المناقشة فيه المناقشة التي نص عليها صراحة في المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية التي تقول:

”إذا تقدم لكل من مجلس النواب والشيوخ اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد، وكانت المناقشة فيه قد بدأت في مجلس النواب، فهذا الاقتراح أو المشروع لا يدرج في جدول أعمال مجلس الشيوخ إلا بعد صدور قرار نهائي بشأنه من مجلس النواب“.

ومجلس النواب لم يدرج إلى الآن في جدول أعماله تقرير بلحته عن هذا المشروع، ولم يبدأ المناقشة فيه، وعلى هذا، فواجب علينا من الآن، وفورا، أن

المادة ١١٩

نبحث في كيفية تشكيل اللجنة التي يعهد إليها يبحث مشروع المعاهدة ، وما يأتي به الغد من سبق أحد المجلسين للآخر في مناقشة هذا المشروع في جلسة علنية . يكون خاضعا لنص المادة ١١٩ ، أى يمتنع المجلس من فتح المناقشة فيه حتى ينتهى المجلس الآخر الذى سبقت المناقشة فيه من إتمام بحثه وإصدار قراره فيه .

فعرض المشروع على المجلس وإحالة إلى اللجنة المختصة لا يمت إلى المناقشة في موضوعه بسبب ، لأن المناقشة لا تكون إلا بعد أن تقدم اللجنة تقريرها . ويوزع على الأعضاء ، ويدرج في جدول أعمال المجلس .

والذى أراه ، أنه يجب جل مجلسنا الموقر أن يبدأ من الآن في اختيار اللجنة التي يحال إليها مشروع المعاهدة .
(تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — كان فيما مضى من الكلام أو في بعضه الكفاية — ولذلك كنت تنازلت عن طلب كلمتي . أما وقد تطور البحث ووصل إلى هذا الحد ، خصوصا بعد كلام حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل ، وجب على أن أضع الأمر في نصابه ، وأن أئين لحضراتكم ما قصدت إليه المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية .

يفهم حضرته أن مناقشة مشروع في أحد المجلسين لا تبدأ إلا بعد أن تتم بلحته بحثها وتقدم إليه تقريرها عنه وإدراجه في جدول أعماله .

وفات حضرته أننا نتناقش الآن في المشروع ، لأن المناقشة دستوريا تبدأ بطرح مشروع القانون على المجلس .

المناقشة ليست النقاش ، وإنما المناقشة هي النظر في مشروع القانون ، وأول خطوات هذا النظر هو الكلام في إحالته إلى اللجنة المختصة ، واللبس

المادة ١١٩

الذى جرت إلى هذه المناقشات الطويلة ، إنما يرجع إلى أن الحكومة قدمت مشروع المعاهدة إلى المجلسين في وقت واحد ، وأن حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة يلقي الآن بيانه في مجلس النواب ، بينما الحكومة غير ممثلة في مجلس الشيوخ . فمن غير المتصور والحالة هذه ، أن يتناقش المجلسان في وقت واحد في مشروع واحد ، لأن هذا غير ممكن .

وحكمة الشارع في المادة ١١٩ ظاهرة جدا ، إذ من العبث وضباع الوقت ، ومن السخرية أيضا يجهود الأمة ، أن كلا المجلسين ينظر في مشروع قانون واحد في وقت واحد من غير أن يطلع أحد المجلسين على رأى المجلس الآخر فيه ، وغرض الشارع في ذلك صريح ، لأنه إذا بدئ ببحث المشروع في أحد المجلسين ، أوقف المجلس الآخر البحث في هذا المشروع حتى يكون على بينة مما يقرره المجلس الآخر ، لأن نظر المشروع في المجلسين في وقت واحد ، فيه خطر التعرض لتباين الرأى في المجلسين ، ولا داعى إذن أن يدعى المجلس إلى مناقشة لا يكون من وراءها طائل ..

لهذا السبب كانت المادة ١١٩ مانعة منعا قطعيا أن يبحث أحد المجلسين مشروع قانون ، وحتى من أن يحيله إلى اللجنة المختصة أثناء مناقشته في المجلس الآخر ، لأن النظر في إحالة المشروع إلى اللجنة المختصة معناه المناقشة فيه . والدليل على ذلك ملموس ، فإذا قلم إن مشروع القانون يحال إلى لجنة الخارجية ، والأمر أكبر من أن تتولاه لجنة الخارجية ، أو يحتاج إلى إحالته إلى لجنة خاصة ، أليست هذه مناقشة في موضوع مشروع القانون ، ولا تهمية مشروع هذا القانون قد تتعدى المناقشة في موضوعه إلى المناقشة في تفصيلاته ؟

على أنه ما كان يحول بخاطرى — وقد أردت الكلام في هذا الموضوع ثم عدلت عنه بعد ما عرض له حضرة الشيخ المحترم الدكتور هيكل بك — أننا هنا وفي هذا المكان نتقيد بحرفية القانون .

المادة ١١٩

قد يحيل المجلس مشروع القانون إلى اللجنة التي يشكلها ، ويكون بذلك قد بدأ المناقشة فيه ، وهذا مخالف لنص المادة ١١٩ ، لأنها صريحة في ذلك . ولكن لهذا المجلس ولحضرة رئيسه — وقد دعينا ونحن نعلم من زعن بعيد أننا مدعوون لبحث مشروع المعاهدة — أن يمهّد حضرة بتأليف اللجنة أو تعيينها بموافقة المجلس لتحضير المشروع للمناقشة المستقبلية ، ونكون بذلك قد وفرنا وقتنا . نعم يصح لنا أن نتناقش في أن هذه اللجنة صالحة أو غير صالحة لبحث مشروع المعاهدة ، وفي هل يجوز — نظرا لأهمية المشروع — أن تؤلف لجنة خاصة أو لا ؟ كل هذا تحضير لمشروع محقق وصوله إلينا ، إذ يجب أن نفترض — في سبيل التقدير القانوني — أن مجلس النواب قد يرفض المعاهدة في الوقت المعروضة فيه علينا . وإذن فلا يجوز أن تبدأ مناقشة جدية من أحد المجلسين في مشروع معروض على المجلس الآخر .

أما ونحن على يقين من أن المشروع سيحجىء إلينا فيكون من العبث وضباع الوقت ان نتناقش فيه هذه المناقشات الأفلاطونية في حين أنه سيحال حتما على لجنة تنظر فيه ، نخير لنا ، وقد اجتمعنا اليوم ، ألا نضيق وقتنا في المناقشات ، بل يجب أن نتبين من الآن هل اللجنة التي تصلح — عند ما يحين الوقت — هي لجنة الخارجية أو لجنة الخارجية مع من يتقدم إليها برأى خاص أو لجنة تمثل فيها جميع الأحزاب ؟ لأننا نسمو في مناقشاتنا عن الحزبية ولا نتأثر بها .

يجب أن يطرح هذا البحث من الآن حتى لا يضيق علينا الوقت ونقرر قرارا في تكييف اللجنة التي سيناط بها بحث هذا المشروع ، ولكن ليس للمجلس قانونا أن يحيل إليها مشروع المعاهدة الآن . ولجنة المذكورة أن تجتمع وأن تمهد وأن تستعد بالاطلاع على المستندات ، وتكون بذلك قد أعدت العدة وتكون أكثر استعدادا للبحث وأحسن تقديرا لما سيحجىء إليها من مجلس النواب ، ونكون بذلك قد استفدنا من الزمن الذي سينتغرقه مجلس النواب في نظره حتى يحال إلينا ونحن على أتم استعداد للمناقشة فيه .

المادة ١١٩

حضرة الشيخ المحترم على كمال حييـشه بك — إن الكلام الآن في كيفية تشكيل لجنة للنظر في مشروع المعاهدة سابق لأوانه، وأنا مع احترامى لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك ، أقول إن الجزء الأول من كلامه يناقض الأخير، فقد اعترض على ما قاله حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل عن المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية، معتبرا أن مناقشتنا الآن في كيفية تشكيل اللجنة مناقشة في القانون ، وأن هذا غير جائز مادام القانون معروضا على مجلس النواب .

كيف يسبغ حضرة الشيخ المحترم لنفسه أن يعترض هذا الاعتراض ، بينما يبيع في الوقت نفسه الكلام في تأليف اللجنة التي يحال مشروع المعاهدة إليها لتقوم من الآن بأبحاث تمهيدية، والكلام في تأليف اللجنة التي تنظر المشروع تعترض للمشروع ومناقشة فيه في نظر حضرته ؟ وعلى ذلك ، أرى أن كل كلام من هذا القبيل الآن سابق لأوانه . ولهذا أصمم على الرأي الذي أبديته .

حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك — إخوانى الأفاضل :

إني أضن بوقتكم الثمين من أن أعود إلى جملة واحدة مما ألقى على سامعكم، وأستسمح حضراتكم في أن أقول، إن ما سمعته من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، ينطبق على القانون تماما ، وقد أشار إلى هذا حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك ، وأظهر الحكمة في عدم نظر الموضوع في المجلسين في وقت واحد، وإني أستسمحه في أن أضيف إلى ما قاله ، أن المسألة ليست مسألة نقاش ، أو مناقشة ، ولكن نص المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية صريح في أنه إذا بدأت المناقشة في مجلس النواب في موضوع ، فلا يلزم في جدول أعمال مجلس الشيوخ . ومن هذا ترون أنه لا يصح المناقشة في الموضوع، ولا الكلام فيه مطلقا . وقد رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك ، أن يصدر المجلس قرارا

المادة ١١٩

بتشكيل لجنة لنظر المعاهدة ، وهذا يناقض ما قاله أولا ؛ كما أشار إلى ذلك حضرة الشيخ المحترم الأستاذ علي كمال حبيشه بك .

إن من حقنا أن نجتمع بصفة غير رسمية ، ونبحث المسألة ، ونطلب من الحكومة ما نريده من المعلومات تمهيدا للمناقشة عند عرض المشروع . لنا أن نجتمع في أى وقت شئنا لنبحث ونتناقش إلى أن يدرج الموضوع في جدول أعمال المجلس ، وحيث أن المؤلف اللجنة التي ستعال إليها المعاهدة .

هذا ما يجب أن نسير عليه احتراماً للقانون واللائحة الداخلية .

الرئيس — تقدم اقتراح من عشرة من حضرات الأعضاء ، يطالبون فيه بإقفال باب المناقشة ، وتأجيل البحث في الموضوع إلى أن تقدم المعاهدة للمجلس ، وهذا نصه :

” نرجو إقفال باب المناقشة ، والاقتراح على تأجيل البحث إلى أن تقدم المعاهدة للمجلس ما

حسين محمد الجندى ، محمد لبيب إبراهيم فرج أبو الجدايل ، إبراهيم يوسف عطا الله ، عثمان السيد ناصف ، محمد فهمي صادق شتا ، الدكتور عبد الحميد أمين عزب ، عوض برعى ، عبد الرحمن فتوح ، فوزى ناشد ، سليمان عثمان أباطه “ .

فهل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟
(موافقة) .

(٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦) .

(ثم رفعت الجلسة ، وانعقد المجلس في يوم ١٤ نوفمبر وقرر إحالة مشروع القانون الخاص بهذه المعاهدة إلى لجنة الخارجية عند وروده من مجلس النواب من غير قرار منه بذلك ، وفي ١٦ منه اجتمع للنظر في تقرير اللجنة عنها من غير مناقشة في الموضوع السابق) .

ما يقرره المجلس
من المشروعات
يرسله للتواب

«المادة ١٢٠ — كل اقتراح أو مشروع قانون يقرره مجلس
الشيخ، يبعث به رئيسه إلى رئيس مجلس التواب، وفي الوقت
«عينه يخطر بذلك الوزير المختص .»

(١٤٠ تواب)

تبليغ مجلس التواب قرارا له في اقتراح برغبة، لمجلس الشيخ :

مجلس التواب — نظر المجلس في تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض عن
اقتراح بتشكيل لجنة برلمانية للنظر في أمثل الطرق لتخليد ذكرى المغفور
له الملك فؤاد الأول ، فقالت اللجنة في تقريرها : أما إبلاغ ما يقرره المجلس
في هذا الاقتراح لمجلس الشيخ ، فيتفق مع روح الدستور ومع السوابق
الدستورية لهذا المجلس . وقد سبق له في سنة ١٩٢٤ أن بلغ مجلس الشيخ
قراراته في الرغبات التي اعتمدها عند نظر الميزانية ، وقد أريد بذلك تعزيز
قوتها بموافقة المجلس الأنحراطيها .

وقد وافق المجلس على تقرير اللجنة بالإجماع ، وبلغ قرار مجلس التواب
لمجلس الشيخ في جلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨

(٢٦ يولييه سنة ١٩٣٨) .

« المادة ١٢١ — مشروعات القوانين أو الاقتراحات »
« التي يقرّها مجلس النواب ويبعث بها إلى رئيس مجلس »
« الشيوخ، يتبع في نظرها أمام هذا المجلس نفس الإجراءات »
« التي تتبع في شأن مشروعات القوانين المقدّمة من الحكومة. »
« وإذا كان مجلس النواب قد قرّر نظرها بطريق الاستعجال »
« وجب أن يؤخذ رأي مجلس الشيوخ في أمر استعجالها . »
(١٤١ نواب)

ما يتبع
في المشروعات
التي أقرّها النواب

نظر المجلس مباشرة في مشروع قانون وارد من مجلس النواب

دون إحالته إلى اللجنة المختصة التي قدّمت تقريرها عن مشروع

آخر مماثل له :

مجلس الشيوخ — أثناء نظر المجلس في تقرير لجنة المالية عن اقتراح
بمشروع قانون خاص بتعديل المكافأة البرلمانية ، أعلن الرئيس أنه ورد
للمجلس من مجلس النواب مشروع قانون بهذا المعنى ، ومتفق في مبدئه مع
المشروع الذي نظرتة اللجنة ، وسيتلى عليكم المشروعان . فتلى المشروعان ،
وجعل مشروع اللجنة متفقاً مع مشروع مجلس النواب وأقرّه المجلس .

المادة ١٢١

عدم نظر مشروع قانون بصفة مستعجلة لأن مجلس النواب لم ينظره
بهذه الصفة ، ولأن هذا الطلب لم يقدم عند تقديم المشروع
للمجلس :

مجلس الشيوخ — عرض على المجلس تقرير لجنة الأوقاف عن مشروع قانون بتنظيم الجامع الأزهر ، فقال الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) : إن الحكومة تطلب سرعة البت في مشروع القانون المشار إليه ، ونظره بطريق الاستعجال . ثم قال : إن حضرة مندوب الحكومة ، وكيل الأزهر ، موجود هنا ، فأرجو أن يبين لكم وجه الاستعجال حتى تفصلوا فيه . فقال وكيل الأزهر : إن مشروع القانون المعروض يتضمن مسألة تتعلق بالامتحانات ، ولم يشرع فيها للآن . وواجبنا إذا تم نظر مشروع هذا القانون أن يطبق على الامتحانات الحالية رحمة بالطلاب .

فردّ حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى ، بأن طلب نظر هذا القانون بطريق الاستعجال يخالف المادتين ٨٥ و ٨٦ من اللائحة . وبناء على ذلك كان واجبا أن يتقدم هذا الطلب عندما أحيل هذا المشروع من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ ، وقبل أن يحيله مجلس الشيوخ إلى اللجنة المختصة ، لا أن يطلب ذلك منا الآن .

وكذلك تنص المادة ١٢١ من اللائحة على ما يأتي ، (وذكر نصها) . ثم قال : ولماذا لم يطلب الاستعجال من مجلس النواب ؟ ولماذا عندما أحيل علينا لم يطلب منا نظره على وجه الاستعجال ؟

فقال الرئيس ، من يوافق على نظره بصفة الاستعجال فليتفضل بالوقوف ، (وقفت أقلية) ، فنظر بصفة عادية .

(١١ يولييه سنة ١٩٣٨) .

« المسادة ١٠٢٢ — إذا وافق مجلس الشيوخ بلا تعديل »
« على مشروع قانون أو اقتراح سبق لمجلس النواب تقريره ، »
« فرئيس مجلس الشيوخ يرفع هذا المشروع أو الاقتراح إلى »
« حضرة صاحب الجلالة الملك بواسطة الوزير المختص . »
(١٤٢ نواب)

ما يتبع في
لمشروعات التي
قررها النواب
ثم الشيوخ

« المادة ١٢٣ — إذا أدخل مجلس النواب تعديلاً على
« مشروع قانون أو اقتراح قرره مجلس الشيوخ، فلهذا المجلس أن »
« يقرر بناء على اقتراح أحد أعضائه، تكليف اللجنة المختصة »
« أو تأليف لجنة يختارها بالاجتماع مع لجنة من مجلس النواب »
« للاتفاق على نصوص تقبلها اللجنتان، فإذا اتفقت اللجنتان »
« على نص تعاد المناقشة في المجلس على النص الجديد . »

ما يتبع في
المشروعات التي
خالف النواب
الشيوخ فيها،
واتفقت لختاهما
على نص واحد

(١٤٣ نواب)

عدم إحالة الخلاف الذي نشأ بين مجلسي البرلمان — بشأن
مكاتب الرقابة على البعثات العلمية — إلى اللجنة المشار إليها :

مجلس النواب — نظر المجلس في التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على
قرار مجلس النواب فيما يختص بمكاتب الرقابة على البعثات العلمية بأوروبا .
وكان مجلس النواب وافق على إلغاء هذه المكاتب ، والاستعاضة عن كل
منها بموظف مصري يلحق بالسفارة . ولكن مجلس الشيوخ رأى وجوب
بقيائها ، وبقاء المبلغ المخصص لها على ما كان عليه في مشروع الميزانية .

فلما أُميد هذا الموضوع إلى مجلس النواب، ووافق على نظره بالجلسة بدون
إحالته إلى اللجنة المختصة أو غيرها للاجتماع مع لجنة مجلس الشيوخ .

(٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤) .

« المادة ١٢٤ — إذا رفض مجلس الشيوخ اقتراح ندب »
« لجنة من قبله للاجتماع مع لجنة من قبل مجلس النواب، أو لم »
« تتفق اللجنتان ، أو أصرّ مجلس الشيوخ على قراره الأول »
« أو رفض مجلس النواب المشروع أو الاقتراح الذى قرره »
« مجلس الشيوخ، فلا يجوز إعادة النظر فيه قبل مضى شهر »
« على الأقل . » (١٤٤ نواب)

مضى بعد النظر
في مشروع تعين فيه
الخلاف بين
النواب والشيوخ

اكتفاء بمجلس النواب بتلاوة الكتاب الوارد من مجلس الشيوخ —

برفضه مشروع قانون بموافقة الحكومة — أقره مجلس النواب

من قبل، واعتبار ذلك الرفض مسقطا لمشروع القانون :

مجلس النواب — الرئيس : كتاب من مجلس الشيوخ ، نصه :

” حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أتشرف بإبلاغ سعادتك أن مجلس الشيوخ قد نظر بجلسته المنعقدة

في ٩ يناير سنة ١٩٣٩ تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الوارد من

مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية

١٩٣٨ — ١٩٣٩ قسم ٨ ” وزارة الداخلية ” فرع ٢ ” البوليس ” ، منه

٢١,٠٠٠ جنيه في الباب الأول و ٢٩,٠٠٠ جنيه في الباب الثانى ، لنفقات

زيادة ثلاثة آلاف عسكرى بوليس على القوة الموجودة الآن، وقرر رفض

مشروع القانون المذكور كما هو مبين بمضبطة الجلسة المرافقة لهذا ، ومعه

تقرير اللجنة .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام ما

رئيس مجلس الشيوخ

محمد محمود خليل

المادة ١٢٤

فما يتعلق بالكتاب المشار إليه ، يجب أن نبحث أولاً فيما إذا كان من الواجب تطبيق ما نصت عليه اللائحة الداخلية ، من إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية ، أو إلى لجنة يشترك المجلسان في تشكيلها ، ولكن المفهوم من نص اللائحة المشار إليه ، أن تطبيقه يكون في حالة ما إذا أدخل مجلس الشيوخ تعديلاً على مشروع القانون المعروض ، أما الحالة القائمة أمامنا الآن فهي أن مجلس النواب أقر مشروع قانون ورفضه مجلس الشيوخ ، وهي غير الحالة المنصوص عليها في اللائحة الداخلية ، فأمامنا أحد تصرفين : إما أن نعتبر هذا الرفض مسقطاً لمشروع القانون ، وإذا أراد أحد من حضراتكم إعادة النظر فيه ، فله أن يتقدم بمشروع قانون آخر ، وإما أن نقول إنه يجب أن يأخذ طريقه العادي ، أي يعرض هذا الرفض على لجنة المالية لاتباع الإجراءات المعتادة ، فما طلبته من حضراتكم هو أنه في حالة إقرار الرأي الأول

حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية — تم الرفض بالاتفاق مع الحكومة ، وهذا ما أودّ إيضاحه .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — تتعلق هذه المسألة بتعديل خاص بالميزانية ، لأن طلب فتح اعتماد إضافي هو في الواقع تعديل لقانون الميزانية وله إجراءات خاصة . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد تم الرفض بموافقة الحكومة .

حضرة النائب المحترم أحمد مرسي بدر بك — هل سحبت الحكومة مشروع القانون ؟

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — يتم السحب بمقتضى مرسوم بقانون ، ولكن هذا المشروع لم يسحب بل رفض بموافقة الحكومة .

الرئيس — يقول معالي وزير المالية إن الأمر يتعلق بتعديل لقانون الميزانية ، ولذلك يجب أن تتبع فيه إجراءات قانون الميزانية ، وأظن أن

المادة ١٢٤

المسألة محل نظر وتفكير طويل ، فهذا اعتماد إضافي طلب بعد إقرار الميزانية ، وكل طلب اعتماد جديد يكون بمبلغ معين مخصص لعمل معين ، وهو لذلك لا يعتبر تعديلا ، لأن قانون الميزانية انتهى بمجته ، ووافق عليه المجلس ، وليس الآن محل بحث ، وعلى أى حال فالمسألة وجوهها التي عرضتها على حضراتكم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — نظرا لدقة هذا البحث أقترح أن يحال على لجنة الشؤون الدستورية .

الرئيس — والآن إما أن تقرروا الاكتفاء بتلاوة كتاب رفض مشروع القانون ، وفي هذه الحالة يعتبر مشروع القانون ساقطا ، لأن من الضروري توافر قبول المجلسين لقبول أى مشروع قانون . وحيث إن أحدهما قرر الرفض فيعتبر المشروع ساقطا ، أو أن تقرروا إحالته على لجنة الشؤون الدستورية كما اقترح حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام ، لأن المسألة محل تفكير وبحث .

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — وافقت الحكومة مجلس الشيوخ على عدم قبول هذا المشروع بقانون ، لأن الاعتماد كان مطلوبا في وقت كانت فيه أزمة دولية ، أما وقد انتهت هذه الأزمة الدولية بحمد الله ، فالحكومة ليست في حاجة إلى هذا المبلغ الآن .

الرئيس — هل توافقون على الاكتفاء بتلاوة الكتاب الوارد من مجلس الشيوخ ، واعتبار أن الرفض مسقط لمشروع القانون ؟

(موافقة عامة) .

(١٦ يناير سنة ١٩٣٩) .

أحكام عامة

اختصاص
الرئيس في الإدارة

« المادة ١٢٥ — لرئيس المجلس الإدارة العامة لجميع
« الأعمال الإدارية والكتابية بمساعدة أعضاء المكتب . »

(١٥٩ نواب)

الوفد المثل
للمجلس

«المادة ١٢٦ — ينتخب المجلس عند الحاجة من بين أعضائه»
« وفدا يمثله . (١٥٠ نواب) »

لجنة الرد على خطاب العرش ترفع تقريرها إلى جلالة الملك
برئاسة رئيس المجلس أو وكيله :

مجلس الشيوخ — اقترح معالي محمد شفيق باشا على المجلس أن تقوم لجنة الرد على خطاب العرش برفعه إلى جلالة الملك برئاسة وكيل المجلس ، فوافق الأعضاء .

ثم وافق في الجلسة نفسها باقتراح من سعادة محمد صفوت باشا أيضا على أن تقوم اللجنة برئاسة الرئيس نفسه .
(٥ ديسمبر سنة ١٩٢٧) .

سفر من يشاء من الأعضاء للبرلمانات الدولية دلى نفقاتهم
الخاصة :

مجلس الشيوخ — قرر المجلس أن يستمر العمل بالقاعدة التي قررت في العام الماضي ، وهي اشتراك كل من يرغب في حضور المؤتمرات من حضرات الأعضاء على نفقته الخاصة ، بشرط أن يخطر المكتب بذلك .

(٢١ يونيه سنة ١٩٣٨) :

عدد أعضاء الوفد
ورئيسه

«المادة ١٢٧ — يحدد المجلس عدد أعضاء الوفد، وتكون»
«رياسته للرئيس أولاً، أولاً أحد الوكيلين، وهو الذي يتكلم باسم»
«المجلس .»
(١٥٠ نواب)

تقدم استقالة
العضو وقبولها

« المادة ١٢٨ — لكل عضو من أعضاء المجلس أن »
« يستقيل ، وتقدم الاستقالة إلى رئيس المجلس ؛ ومتى قرر »
« المجلس قبولها ، يخطر العضو المستقيل وزير الداخلية بذلك . »
(١٥٢ نواب)

إذا لم يتنازل العضو عن تقديم استقالته ، فالمجلس يملك رفضها :

مجلس الشيوخ — قدم حضرة محمد طلعت حرب بك استقالته من المجلس
لكثرة أعماله ، فلم يوافق على قبولها ، لأن العضو إذا كان له أن يقدم
استقالته ، فالمجلس يملك رفضها .

(٧ مارس سنة ١٩٢٧) .

« المادة ١٢٩ — تعمل شارات خاصة بحملها أعضاء »
« المجلس في الاحتفالات العامة، وفي كل ظرف تدعو الحال »
« فيه لإظهار صفتهم .
(١٥٣ ثواب) »

شارات الأعضاء

بمى يجوز تعديل
اللائحة

« المادة ١٣ - لا يجوز البحث في تعديل اللائحة »
« الداخلية للمجلس ، إلا إنباء على اقتراح كتابي موقع عليه »
« من عشرة أعضاء على الأقل . »

الموافقة على اقتراح من عضو واحد بتعديل المادة الثامنة من
اللائحة ، وعلى العمل باللائحة الصادرة في سنة ١٩٢٤ :

مجلس الشيوخ - قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل :
المجلس الآن ، بعد إعادة الدستور وبعد انتخابه ، لما يضع لائحته الداخلية .
واللائحة التي وزعت على حضراتكم واطلعت عليها الآن هي لائحة المجلس الذي
شكل في سنة ١٩٢٤ . وهي التي جرى ذلك المجلس في دوراته السابقة على
العمل بها . وقد ورد في المادة الثامنة منها قيد فيه شيء من تعطيل الأعمال
بالمجلس ، ونص هذه المادة هو : " بعد الفصل في صحة نيابة الأعضاء يشرع
المجلس في انتخاب وكيلين وأربعة سكرتيرين واثنين مراقبين ، ومن هؤلاء
والرئيس يتكون مكتب إدارة المجلس " .

فكلمة " بعد الفصل في صحة نيابة الأعضاء " فيها تعطيل ، لأن معنى هذا
أن المكتب الموقت هو الذي يدير الأعمال ، وتؤلف لجنة الطعون وتستمر
في عملها ، والمكتب الموقت هو القائم . وتظل هذه الحال إلى أن تنتهي
لجنة الطعون من الفصل في صحة نيابة الأعضاء ، ثم يشكل المكتب النهائي .
وبعد تشكيل هذا المكتب يشرع المجلس في انتخاب لجانه طبقاً لنص
المادة ٥٢ من اللائحة ، فكأن المجلس لا يباشر عملاً من الأعمال التشريعية
قبل الفصل في صحة انتخاب الأعضاء ، وفي هذا ولا شك تعطيل للأعمال .

المادة ١٣٠

فلذلك رأيت أن أتقدم إلى حضراتكم باقتراح ، هذا نصه :

أقترح : أولاً ، أن يقرّر المجلس العمل باللائحة مجلس الشيوخ التي قررها في سنة ١٩٢٤ ؛ ثانياً ، تعديل المادة الثامنة من هذه اللائحة بالصيغة الآتية : ” بعد تشكيل المكتب الموقت يشرع المجلس في انتخاب وكيلين وأربعة سكرتيرين ومراقبين اثنين ، ومن هؤلاء الرئيس يتكوّن مكتب إدارة المجلس “ .

وقد نصت هذه اللائحة في المادة ١٣٠ على جواز التعديل بشروطه ، فكان إقرار المجلس لهذه اللائحة هو إقرار موقت حتى يرى رأيّه في تعديلها بالطريق المنصوصة فيها .

وقال حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس افندى : تتقدم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل باقتراح يطلب فيه تعديل المادة الثامنة من اللائحة ، ولكن هذا الطلب غير قانوني ، فإن اقتراح تعديل اللائحة لا يجوز التقدّم به إلا بطلب كتابي موقع عليه من عشرة من حضرات الأعضاء . وقد نصت على هذا الشرط المادة الثلاثون بعد المائة من هذه اللائحة . ولقد أشار حضرته إلى اللائحة في كلامه على أنها لائحة خاصة بمجلس الشيوخ المؤلف في سنة ١٩٢٤ ، مع أنها لائحة لكل مجلس يشكل — أي أنها ليست خاصة بمجلس سنة ١٩٢٤ — ولأى مجلس حق تعديلها على الصورة التي يراها . وقد وزعت على حضراتكم ، وفيها ترون الطريقة التي تتبع في طلب تعديلها في المادة الثلاثين بعد المائة منها .

فأطلب أن يراعى تنفيذ أحكام اللائحة الخاصة بالتعديل ، ويتنفيذ طلي لا يكون محل الآن للنظر في الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل ، لأنه لم يستوف الشرط المنصوص عليه في اللائحة .

المادة ١٣٠

فقال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي : أرى أن رغبة المجلس ظاهرة الاتجاه إلى تنفيذ اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل ، وهو في الواقع اقتراح وجيه لأننا يجب أن نبادر بإجراء عملية الانتخاب لهيئة المكتب ليستقر في عمله ولتجرى الأمور على وتيرة واحدة .

أما ما نقص الاقتراح من إجراء شكلي ، فيقوم مقامه أن هناك شبه إجماع من المجلس على قبوله ، وأنا لذلك أؤيد حضرته في اقتراحه .

وإذا نفذنا هذا لم تكن مخالفين لشرط المادة الثلاثين بعد المائة ، فإن المجلس كله يؤيده لا عشرة فقط ، وبتنفيذه يسير العمل بنظام ، وعلى ذلك فلنجر الآن عملية انتخاب الوكيلين ، فالمراقبين ، فالسكرتيرين .

ثم قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر : لا أرى ضرورة ملحجة لتعديل اللائحة الداخلية على الوجه الذي يقترحه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل ، لقد طلب حضرته تعديل اللائحة الداخلية على غير الطريقة التي رسمتها هذه اللائحة ، وعلى وجه الاستعجال مع عدم وجود ما يدعو لذلك ، فنندرجينا في الدورات السابقة على انتخاب أعضاء المكتب قبل الفصل في صحة نيابة الأعضاء وحتى قبل وضع اللائحة الداخلية .

إن طريقة التعديل مبينة في المادة ١٣٠ من اللائحة التي تنص على أنه : " لا يجوز البحث في تعديل اللائحة الداخلية للمجلس إلا بناء على اقتراح كتابي موقع عليه من عشرة أعضاء على الأقل " . فالاحتياط الدقيق الذي نصت عليه اللائحة ، والذي قضى بتقديم الاقتراح كتابة وبوجوب التوقيع عليه من عشرة أعضاء على الأقل ، إنما وضع لحكمة ، وفضلا عن ذلك فإن اقتراح التعديل لا ينظره المجلس مباشرة وإنما يحال إلى لجنة لفحصه في هدوء وسكينة ، ثم تقدم تقريرها للمجلس لينظر فيه بنفس الطريقة التي ينظر بها مشروعات القوانين وغيرها .

المادة ١٣٠

إننا لو راجعنا المضابط القديمة لوجدنا أن المادة الثامنة من اللائحة الداخلية سببت إشكالا كبيرا . فإن مجلس الشيوخ قد خالف مجلس النواب فيما يتعلق بالفصل في صحة نيابة الأعضاء غير المطعون فيهم . ومن الجائز أمام هذا الخلاف أن حضراتكم ترون إحالة الموضوع إلى اللجنة لتعديله تعديلا يتفق مع ما سار عليه مجلس النواب .

تنص المادة الثامنة من اللائحة الداخلية على أنه "بعد الفصل في صحة نيابة الأعضاء يشرع المجلس في انتخاب وكيلين وأربعة سكرتيرين" ، فهل المقصود من هذه المادة أن يبحث المجلس في صحة نيابة الأعضاء جميعا ، أو يقصر بحثه على المطعون في انتخابهم دون غيرهم ؟ لقد رأى مجلس النواب التحقق من صحة نيابة جميع أعضائه حتى من لم يطعن في انتخابهم ، لأن هذا من المسائل العامة ، أعني أن ذلك المجلس يرى من الصالح العام التحقق من أن كل الإجراءات وشروط العضوية جاءت مستوفاة . هذا ما سار عليه مجلس النواب ، أما مجلس الشيوخ فرأى ألا ينظر في صحة نيابة الأعضاء المنتخبين أو المعينين ، إلا إذا قدم طعن بالطريق القانوني . فإذا ما انتخب عضو ولم يطعن في انتخابه ، فليس لنا أن نتعرض لصحة نيابته بشكل ما .

يجب علينا ، عند ما نشرع في تعديل اللائحة ، أن نرفع ذلك اللبس لنسير على طريقة معينة واضحة في موضوع صحة نيابة الأعضاء ، فينص صراحة على البحث في صحة عضوية الأعضاء جميعا ولو لم تقدم طعون كما سار على ذلك مجلس النواب ، أو ينص على الاكتفاء بالنظر في صحة عضوية من يقدم فيهم طعون .

إنني لا أرى مجالا لبقاء هذا الاختلاف بين المجلسين ، يكتويان برأينا واحدا ، بل يجب توحيد العمل في هذه المسألة .

يقيت لي كلمة أخرى هي ، هل اللائحة الداخلية التي صدرت في ظل دستور النقي تبقى قائمة ، أو أنها ألغيت تبعا لذلك الدستور ؟

المادة ١٣٠
.....

الرئيس — إن الشطر الأول من اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل، يقضى بأن يوافق المجلس على العمل مؤقتاً باللائحة الداخلية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — إذن لا توجد الآن لائحة داخلية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — نعم لا توجد لائحة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — إذا كانت اللائحة غير موجودة، فكأننا نعدل في شيء معدوم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — الغرض أننا نعمل باللائحة الداخلية مؤقتاً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — إذن الاقتراح يرمى إلى العمل باللائحة الداخلية مؤقتاً وتعديلها مؤقتاً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — نعم .

الرئيس — الغرض هو إحياء اللائحة القديمة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — لقد سلمنا بأن اللائحة الداخلية لا وجود لها، فما هي الضرورة التي تلجئنا للعمل بها مؤقتاً، مع أن انتخاب المكتب لا يتوقف على وجودها؟ أليس الأولى أن نشرع في انتخاب المكتب النهائي، ثم نأخذ بعد ذلك في مراجعة نصوص اللائحة الداخلية وتعديلها بالطريقة القانونية ؟

إنني أرى عدم الموافقة على ذلك الاقتراح مع موافقتي على انتخاب المكتب في الحال .

المادة ١٣٠

الرئيس — أرى حضرة الشيخ المحترم انتخاب المكتب قبل إقرار
اللائحة ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — نعم .

حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك — إقرار اللائحة واجب ،
وانتخاب المكتب واجب أيضا ، بدون التفات إلى المادة الثامنة من اللائحة
الداخلية ، لأن المجلس جرى في الأدوار السابقة على خلاف ما تقضى به هذه
المادة ، ولأن اللائحة وضعت على عجل بفئات بها مواضع ضعف كان
المجلس يتلافها بقرارات يصدرها ويسير عليها انتظارا لتعديل اللائحة
تعديلا شاملا ، وكان المكتب قديما قد شرع فعلا في هذا التعديل ، ولكنه
أرجأ تقديم مقترحاته إلى أن يضع مجلس النواب لائحته النهائية ، فيجب علينا
إذن أن نسير على الطريقة التي سرنا عليها من قبل في انتخاب مكتب إدارة
المجلس بغير التفات إلى المادة الثامنة ، على أن تعدل اللائحة فيما بعد تعديلا
يجعلها في أحكامها متسقة مع لائحة مجلس النواب . هذه هي الطريقة المثلى
التي يجب أن نسير عليها .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم نور الدين بك — إن اللائحة لم توزع علينا
ولأجل المناقشة يجب أن يكون المتكلم ملما بموضوع اللائحة ، وقد نسيناه من
سبع سنين ، وليس من أصالة الرأي أن نتناقش فيما لم نخط به علما . ومع
ذلك فإن المادة ١٣٠ من اللائحة التي يتمسك بها حضرة الشيخ المحترم
الأستاذ حسن عبد القادر تنص على أنه : ” لا يجوز البحث في تعديل اللائحة
الداخلية للمجلس إلا ببناء على اقتراح كتابي موقع عليه من عشرة أعضاء على
الأقل “ . ولا يكون هذا إلا بعد انتخاب المكتب ، وهذا الانتخاب لا يكون
إلا بعد الفصل في صحة نيابة الأعضاء جميعا ، ولجنة الطعون لم تشكل بعد ، فهل
يمكن تشكيلها قبل تشكيل هيئة المكتب ؟ وهل يمكن أن ينظر المجلس مباشرة
في صحة الانتخاب بغير حاجة إلى إحالتها إلى اللجنة ؟ هذا ما يجب بحثه

المادة ١٣٠

والفصل فيه ، ولا يتأتى ذلك إلا بعد أن يطلع كل عضو على اللائحة القديمة ويلم بها ، وهذا على فرض أنها معمول بها حتى الآن . أما إذا أخذنا بالرأى القائل إن اللائحة معدومة وإنها ألغيت بإلغاء المجلس الذى وضعها ، لوجب مع ذلك الرجوع إلى رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، وهو الاكتفاء الآن بالمكتب الموقت حتى تتم الإجراءات اللازمة لانتخاب المكتب النهائى .

وبعد ذلك نرجع لموضوع اللائحة ونظر الطعون ، هذا ما يقال .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوى بك — لا أرى الآن ضرورة لتعديل اللائحة الداخلية ، إنما الضرورى هو الاستعجال فى انتخاب هيئة مكتب المجلس ، وما دعانى إلى الكلام إلا قول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر إن اللائحة الداخلية ألغيت بإلغاء الدستور .

الواقع أن إلغاء الدستور لا يترتب عليه إلغاء اللائحة الداخلية ، فهى من الأنظمة التى وضعتها المجالس السابقة ، ومثلها كمثل محاضرها وسجلاتها تعتبر من الوثائق التى يعمل بها دائماً ويحتج بها كوثيقة رسمية ، غاية الأمر أن المجلس احتفظ لنفسه بحق تعديلها .

حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك — بالطريقة المنصوص عليها فى اللائحة .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوى بك — فإذا كانت المادة الثامنة من اللائحة تحول بيننا وبين الاستمرار فى العمل ، فلنا أن نعتلها على وجه السرعة ، ثم نشرع فى تكوين هيئة المكتب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — أنا أتمنى فى الواقع أن يقرر المجلس أنه هذه اللائحة الداخلية قائمة وأن يقرر أن دستور سنة ١٩٢٣ لم يلغ فى وقت من الأوقات . أتمنى هذا كله ، ولكن الواقع أن دستور سنة ١٩٢٣ ألغى ، وبالأغلبية ما ترتب عليه من لوائح وقوانين الخاصة بأعماله الداخلية .

المادة ١٣٠
.....

حضرة الشيخ المحترم لويس أحنوخ فانوس افندى — هذا خطأ .

الرئيس — أرجو من حضراتكم عدم مقاطعة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل ، وإذا كان لأحد من حضراتكم اعتراض فله أن يبديه فيما بعد .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — رأيت من الوجهة القانونية مع الاعتبار الواقعية أن هذه اللائحة تعتبر لاغية ، بفعلات الشق الأول من اقتراحى أن يقرر المجلس العمل بلائحة مجلس الشيوخ التى قرر العمل بها فى سنة ١٩٢٤ ، وهذا الشق من اقتراحى مبنى على أن لا وجود لللائحة الداخلية الآن ، فإذا رأى المجلس أن هذه اللائحة لا تزال قائمة ، وهو ما أتمناه ، فإنى أتنازل عن هذا الشق من اقتراحى . أما الشق الثانى منه ، ونصه كما يأتى :

تعديل المادة ٨ من هذه اللائحة بالصيغة الآتية :

” بعد تشكيل المكتب الموقت يشرع المجلس فى انتخاب وكيلين وأربعة سكرتيرين ومراقبين اثنين ، ومن هؤلاء الرئيس يتكون مكتب إدارة المجلس “ .

والآن لى كلمة بمناسبة ما قاله حضرتا الشيخين المحترمين الأستاذ عبد الرحمن البيلى ومحمد محمود خليل بك ، فقد قال أولهما ، إن رغبة المجلس البادية تغنى عن تقديم اقتراح موقع عليه من عشرة أعضاء . ومعنى قوله هذا أن اللائحة قائمة ، فإذا رأى المجلس ذلك ، فانا متنازل عن الشق الأول من اقتراحى ، وأطلب التعديل الوارد فى الشق الثانى منه بالطريق القانونى .

أما ما قاله حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك ، وهو أن المجلس قد جرى على مخالفة لائحته الداخلية فى الموضوع الذى نحن بصددده ، فإننى ما تقدمت باقتراح التعديل ، إلا تنافذا من أن يخالف المجلس بنفسه لائحته الداخلية .

حضرة الشيخ المحترم لويس أحنوخ فانوس افندى — تنص المادة ١١٩ من دستور سنة ١٩٢٣ : على ” أن يضع كل مجلس لائحته الداخلية مبينا فيها طريقة التصرف ، تأديية أعماله “ .

المادة ١٣٠

وقد وضع المجلس فعلا في سنة ١٩٢٤ لائحته الداخلية تنفيذاً لهذه المادة، فأصبحت تلك اللائحة جزءاً متماً للدستور .

قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر : إنه طرأت ظروف ألغت الدستور ، ولكن جهود الأمة وتمسكها بحقوقها قد أعاد دستوراً إليها كاملاً غير منقوص ، فلا يابق بنا — وقد شرفتنا الأمة بأن نكون ممثليها في أول مجلس — أن نأتي اليوم ونهدم الدستور الذي ضمت الأمة بدماء أبنائها في سبيله .

ولما كانت المناقشة التي أثارها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل قد تناولت مواضع دستورية على جانب عظيم من الخطورة ، حيث باغت المجلس بطلب تقرير مبادئ تخالف الدستور واللائحة الداخلية ، فلما أهيب بحكمة المجلس ألا يتناول هذا البحث أو إقرار أي رأى من الآراء التي أبدأها حضرة الزميل ، إلا بعد إـالتة إلى لجنة لبحثه بدقة . هذه مسائل دقيقة وكل ما يقرره المجلس بشأنها يصبح سوابق دستورية للمستقبل ، فيحسن بنا أن نترث قبل إبداء الرأى فيها .

وحيث إن اللائحة ما زالت قائمة بحكم الدستور ، وقد نص فيها على طرق تعديلها ، فيجب اتباع هذه الطرق .

حضرة الشيخ المحترم على كمال حبشه بك — في اعتقادي أن اللائحة الداخلية ما زالت قائمة ، كما قال حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس ، لأن الدستور وقت أن كان نافذا وضعت اللائحة الداخلية طبقاً لأحكامه ، فلما عطل الدستور ثم أعيد ، أعيدت تبعاً له اللائحة الداخلية . وما دام الأمر كذلك ، فلا يصح تعديلها إلا بالطريقة التي نص عليها فيها .

إن واضعي اللائحة الداخلية وجهوا اهتمامهم إلى الفصل في صحة نيابة الأعضاء ، ولهذا نص في المادة الثانية على أن تحال الطعون إلى لجنة مكونة

المادة ١٣٠

من خمسة عشر عضوا ينتخبهم المجلس بالاقتراع السرى من غير الأعضاء المطعون فيهم ... الخ .

هذا أول عمل يجب أن يبدأ به المجلس . أما تشكيل باقى اللجان فقد نص عليه فى المادة ٥٢ من اللائحة .

ويتضح من هذا أن واضعى اللائحة اهتموا بلجنة الطعون وقدموها على غيرها من اللجان ، لأن مهمتها الفصل فى صحة نيابة الأعضاء .

بعد ذلك جاءت المادة الثامنة من اللائحة الداخلية ، فنصت على أنه بعد الفصل فى صحة نيابة الأعضاء يشرع المجلس فى انتخاب وكيلين وأربعة سكرتيرين واثنين مراقبين ، ومن هؤلاء الرئيس يتكون مكتب إدارة المجلس ، وبعد ذلك يشرع المجلس فى انتخاب باقى اللجان .

لهذا أرى أنه يجب أن تشكل أولا لجنة الطعون للفصل فى صحة نيابة الأعضاء ، حتى يمكن تشكيل مكتب إدارة المجلس وباقى اللجان .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على إقفال باب المناقشة ، والآن نعود إلى الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل .

فهل توافقون حضراتكم على الشق الأول منه ، ونصه :

”أقترح ، أولا ، أن يقرر المجلس العمل بلائحة مجلس الشيوخ التى أقرها

فى سنة ١٩٢٤ “

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على الشق الأول من الاقتراح .

المادة ١٣٠

وهل توافقون حضراتكم على الشق الثانى من الاقتراح المذكور ، وهذا نصه :

” ثانيا ، تعديل المادة الثامنة من هذه اللائحة بالصيغة الآتية :

بعد تشكيل المكتب الموقت يشرع المجلس فى انتخاب وكيلين وأربعة
سكرتيرين ومراقبين اثنين ، ومن هؤلاء والرئيس يتكون مكتب إدارة المجلس .
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على هذا الشق من الاقتراح .
(٣٣ مايو سنة ١٩٣٦) .

تغيير اسمى لـلجنتين باقتراح من الرئيس وحده :

مجلس الشيوخ — عقب تلاوة مرسوم بإطلاق اسم ” وزارة العدل “
على وزارة الحقانية ، واسم ” وزارة الدفاع الوطنى “ على وزارة الحربية
والبحرية ، قال الرئيس (سعادة محمد محمود خليل بك) : وهذا يقتضى تغييرا
لفظيا فى المادة الثانية والخمسين من اللائحة الداخلية ، فيطلق على لجنة الحقانية
اسم لجنة ” العدل “ ، وعلى لجنة الحربية والبحرية والطيران والسودان اسم
لجنة ” الدفاع الوطنى والسودان “ .

فهل توافقون حضراتكم على هذا التغيير اللفظى ؟

(موافقة) .

(٦ فبراير سنة ١٩٣٩) .

(١) ليس لمكتب المجلس أن يعدل من تلقاء نفسه في مواد اللائحة،
ثم يعرض تعديله على المجلس .

(٢) التعديل الذى يقترحه المكتب يجب أن يحال كغيره من
الاقتراحات على لجنة لبعثه .

مجلس النواب — فى يوم ١٧ أبريل سنة ١٩٢٨ قدم تقرير من مكتب المجلس بتعديل بعض نصوص اللائحة الداخلية ، وعين مقررا له : فرأى حضرة حسن صبرى بك أن وضع اللائحة من اختصاص المجلس بمقتضى نص الدستور ، وأن المكتب ككل الأعضاء له الحق فى اقتراح تعديل موادها ، ولكن بشرط أن يأخذ التعديل سيره الطبيعى فى المجلس . ولذلك فإنى أطلب أن تشكل لجنة لتنظر التعديل المقترح . أما أن المكتب يقترح تعديلا لللائحة ، ويضع تقريراً ، ويقيم مقتررا ، فهذا ما لا يتفق والنظام الحالى ، لأن اللجان إنما تشتغل وتبحث وتقدم تقريرها باسم المجلس وبناء على قرار منه . ولا يزيد حق المكتب على حق أى عضو فى ذلك إذا ما قدم اقتراحا ، فإن المجلس يحيله إلى اللجنة المختصة . لذلك يجب على المجلس ، إما أن يقرر إحالة هذا التقرير إلى لجنة من بين لجانه الحالية ، أو إلى لجنة خاصة يشكّلها لبعثه بحثا تمهيدا نيابة عن المجلس .

ثم أجل البحث ، ونظر فى يوم ١٨ أبريل سنة ١٩٢٨ ، وقام حضرة حسن صبرى بك أيضا ، وقال : ورد فى الصفحة ٤٩٤ جزء أول من كتاب "أوجين بير" ، نبذة ٤٥٠ ، فقرة ثانية ، العبارة الآتية :

" فلا يمكن أن تعدل اللائحة الداخلية باقتراح بسيط يقترح عليه قبل أن يترتبة إجراءات ، لأن البحث الأول متعين فى هذا الموضوع ، حتى ولو كان الاقتراح المعروض لا يمس اللائحة الداخلية إلا من طريق غير مباشر " .

المادة ١٣٠

ولقد جرى عمل مجلس النواب الفرنسي على ذلك . فلقد قدم إلى المجلس المسيو "دايو فيل" اقتراحا طلب الاقتراع عليه مباشرة يرمى إلى تقرير وجوب رفع الجلسات في الساعة السادسة إلا الربع ، ولكن الرئيس لفت نظره إلى أن في هذا الاقتراح تعديلا ضمنيا لمادة اللائحة الداخلية التي بمقتضاها يعلن الرئيس آخر كل جلسة ، بعد استشارة المجلس ، جدول أعمال الجلسة التالية . وعلى هذا ، فهذا الاقتراح يجب أن يحال على لجنة الاقتراحات قبل أن يعرض على المجلس للاقتراع عليه . ولقد اعترف المسيو "دايو فيل" بوجاهة هذه الملاحظة ، ولم يستمر في طلبه الاقتراع ، (تعليقات رقم ٢ على النبذة ٤٥٠) .

ولقد جاء في هذه الفقرة الثانية أيضا : "ولما كان رئيس المجلس مكلفا تارة وحده ، وأخرى بمعاونة السكرتيرين بتطبيق أحكام اللائحة الداخلية ، كان من غير المناسب أن يعهد للمكتب رسميا بتحضير تعديلات اللائحة الداخلية" .

"ولقد طلب إلى المجلس أن يقرر ذلك في ١١ يولييه سنة ١٨٩٤ ، ولكنه رفض" .

وقد جاء بنبذة ٤٤٣ ، في آخر صفحة ٤٨٥ :

"لا يمكن للجنة التي يحال إليها اقتراح بتعديل اللائحة الداخلية أن تتصل بالمكتب بطريقة غير رسمية لبحث التعديل المقترح ، واتصالها هذا يكون مشروعا إذا كان التعديل يمس سلطة الرئيس التأديبية" .

ولقد جاء في الفقرة الثالثة من النبذة ٤٥٠ :

"إن القانون الذي يخضع له نواب الأمة (أى اللائحة الداخلية) ، يجب أن يحاط بكل الضمانات التي تحيط بالقوانين التي يخضع لها الأفراد" .

المادة ١٣٠

ولقد جاء بصفحة ٤٩٥ كيفية بحث موضوع التعديلات التي يراد إدخالها على اللائحة ، وهل تقرأ مرة أو مرات ؛ وخلاصة ذلك أن يعامل الموضوع معاملة القوانين التي يبحثها المجلس ، وبالطريقة عينها .

هذه — يا حضرات السادة — هي نتائج ما يعمل في البرلمانات الأخرى ، وهي تتفق مع ماقررت في الجلسة الماضية ، ومع اللائحة .

لهذا أصم على طلب إحالة الموضوع على لجنة لبحثه ، لأنه لو جاز للمكتب أن يقترح من تلقاء نفسه ، ويُنخب مقروا يلزم المجلس بسماع بحثه ، لحاز كذلك لكل عضو يقترح تعديلا في اللائحة أن يذهب للمكتب باقتراحه ، فيثبت في المكتب في جدول الأعمال ، ويتقدم المقترح مقروا لاقتراحه أمام المجلس .

ثم قال حضرة عمر عمر افندي : لما أحال المجلس في الدورة الماضية الاقتراحات برغبة على لجنة الحقانية ، تعرضت اللجنة لهذا البحث . وقررت أن طلب تعديل اللائحة لم يخرج عن كونه اقتراحا برغبة يجب أن تسرى عليه الإجراءات الخاصة بالاقتراحات برغبة . وقد وافق المجلس على قرارها هذا ، فإذا كنا قترنا ذلك في العام الماضي ، فيجب أن نهج هذا النهج في هذا العام . وعليه فأرى أنه يجب إحالة مثل هذه الاقتراحات إلى لجنة الاقتراحات .

ثم بعد ذلك قال الرئيس : من يرى إحالة الموضوع إلى لجنة يقف ، فلم تبين النتيجة ، فقال الرئيس : من يرى العكس ، أي نظره الآن يقف ، فوقفت أقلية . فقال الرئيس : إذن تقررت إحالة الموضوع إلى لجنة ، فالذي يرى إحالته إلى لجنة الاقتراحات يقف ، (فلم يقف أحد) . فقال الرئيس : الموافق على إحالته إلى لجنة الحقانية يقف ، (وقفت أغلبية) . فقال الرئيس :

بناء على هذا تقررت إحالة تقرير مكتب المجلس بتعديل بعض نصوص اللائحة الداخلية إلى لجنة الحقانية .

(١٧ أبريل سنة ١٩٢٨) .

المادة ١٣٠

(١) لا يجوز تكليف لجنة لتقوم بتعديل اللائحة .

(٢) لا يجوز التقدم بطلب شقوى باقتراح تعديل اللائحة .

مجلس النواب — اقترح الدكتور أحمد ماهر على اثر مشادة وقعت بين حضرة عبد الحميد سعيد افندي ووزير المواصلات ، أن يطلب من لجنة الحقانية بحث هذا الموضوع وتعديل اللائحة الداخلية تعديلا يمكن المجلس من معالجة مثل ما وقع هذه الليلة .

فاعترض حضرة حسن صبرى بك على ذلك بأن الاقتراح يتنافى مع نظم اللائحة الداخلية ومع الدستور ، لأنه يريد أن تقترح لجنة الحقانية تعديلا في اللائحة الداخلية ، واللائحة صريحة في وجوب أن يكون الاقتراح فرديا ، أى مقادما من شخص واحد أو أشخاص لا يتجاوز عددهم العشرة ، وأن يكون تقديم الاقتراح بطريقة معينة ، ولجنة الحقانية — كما تعلمون حضراتكم مكونة من خمسة عشر عضوا ، فلا يصح أن تضع اقتراحا ، ولذا فإننى أنضم إلى من يرى رفضه .

فرد حضرة الدكتور أحمد ماهر ، بأنه لم يطلب أن تقدم لجنة الحقانية اقتراحا ، وإنما طلب إلى المجلس أن يوافق على تكليف لجنة الحقانية عمل التعديل ، ويطلب أخذ الراى عليه .

فرد ثانية حضرة حسن صبرى بك ، وقال : أكرر ما قلته ، وأزيد على ذلك أنه لا يمكن الاقتراح على اقتراح شقوى بتعديل اللائحة الداخلية التى هى قانون المجلس ، ولها ما للقوانين الأخرى من واجب الاحترام ، فإننا أريد تعديل هذه اللائحة يجب أن تتخذ كافة الإجراءات التى تتخذ فى تعديل القوانين العادية .

المادة ١٣٠
.....

وقال سعادة محمد علي علوبه باشا : تنص المادة ٧٤ (تواب) على أنه لا يجوز أن يوقع أكثر من عشرة تواب على أى اقتراح بمشروع قانون ، أى أن اقتراحات مشروعات القوانين ، أو تعديلها لا يصح أن تقدم من هيئة قوامها أكثر من عشرة أشخاص ؛ لذلك ليس لأية لجنة أن تقترح مشروع قانون باعتبارها لجنة ، ولذلك أرى أن الاقتراح مخالف لمدلول هذه المادة وروحها .

وأخيرا أخذ رأى على الاقتراح فرفض .

(١٤ مايو سنة ١٩٢٨) .

عند اختلاف الأعضاء في تفسير مادة من مواد اللائحة ، يؤخذ

رأى المجلس في تفسيرها :

مجلس الشيوخ — يراجع التعليق على المادة ١١٩

(١٧ يناير سنة ١٩٢٨) .



Bibliotheca Alexandrina



0399196